

مركز دراسات الوحدة العربية



مؤسسة عبد الحميد شومان

مطالب المستقبل العربي

هموم وتساؤلات

الدكتور قسطنطين زريق

التيار القومي العربي

المحتويات(*)

(*) اعتمدنا ترقيمين: **الترقيم الأول** في وسط ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى رقم الصفحة في الكتاب الواحد، ضمن المجلد. ولكل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة ترقيم خاص بعدد صفحاته. **والترقيم الثاني** في يسار ذيل الصفحة؛ وهو يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في المجموعة؛ وقد سبق هذا الرقم التسلسلي **رقم أحادي** مقترن بعلامة (/)، وهو يشير إلى رقم تسلسل كل كتاب من الكتب التسعة في المجموعة الكاملة.

توطئة

هذه طائفة مختارة من المقالات التي كتبتها والمحاضرات التي ألقيتها في السنوات الأخيرة، ورأيت أنه قد يكون من المفيد وضعها مجموعة في متناول القارىء. ومن هذه المجموعة ثلاث محاضرات وضعت أصلاً بالانكليزية (كما ذكر في هوامشها)، وتوجهت إلى المستمع الأجنبي، وقد نقلتها إلى العربية .وضممتها إلى أخواتها لأنها تعالج مثلها موضوعات وهموماً عربية.

وقد أعدّت هذه المحاولات ـ ما عدا واحدة منها[1] ـ بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨١ خلال الأزمة الجامحة التي عصفت بلبنان في السنوات الثماني الماضية، وقبل الزلزال الأخير زلزال الاجتياح الاسرائيلي، الذي ما زال يهزّ أركان لبنان ويعرّض البلاد العربية جمعاء لأسوأ الأخطار وينشر في أجواء المنطقة والعالم بواعث البلبلة والاضطراب.

ولقد يتساءل القارىء ـ ومن حقه أن يتساءل ـ لماذا لا ينصرف جهد الكاتب مباشرة إلى تحليل هذه الأزمة واستقصاء أسبابها واستخلاص عبرها، وإلى معالجة نواحي هذه النكبة الجديدة التي حلّت بنا وجثمت على صدورنا. والواقع أن هذا الواجب هو في مقدمات الأولويات المفروضة على مفكرينا، أياً وأينما كانوا، وهو خليق بأن يستثير جهودهم ويستنفر هممهم من أجل سلامة الحاضر وضمان المستقبل. وقد كان لي سابقاً إهابة فكرية عقب أحداث ١٩٤٨ في كتابي **معنى النكبة**[2] وأخرى عقب حرب ١٩٦٧ في كتابي **معنى النكبة مجدداً**[3]. ويخيّل لي أن جوهر ما قلته في هذا وذاك لا تزال له صحته ومغزاه على رغم ما طرأ على الأوضاع من تطور وما انتاب المشكلات

(١) «الجامعة وصنع المستقبل».

(٢) قسطنطين زريق، **معنى النكبة** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨).

(٣) قسطنطين زريق، **معنى النكبة مجدداً** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٧).

من تعقد وتفشٍ. كما يبدو لي أن عناصره تتخلل المحاولات التي يضمها هذا الكتاب وتسري في الهموم والتساؤلات، القديمة والمستجدة، التي تعبّر عنها.

إن الأزمة التي تحيق بالشعوب العربية، والتي كان آخر تفجراتها وأشدها فظاعة وإيلاماً الحرب اللبنانية والغزو الاسرائيلي للبنان (دون التقليل من خطر الحرب العراقية ـ الايرانية) ذات مظاهر متعددة وأسباب داخلية وخارجية متشابكة. وعلى رغم المعالجات التي تبدو في الأدبيات العربية لهذه المظاهر والأسباب، فإن المجال لا يزال فسيحاً والحاجة لا تزال ملحة للمزيد من التعمق والتبسط في البحث والاستقصاء وفي التحليل والتعليل لتتضح هذه الشؤون في الذهن العربي بصدق وشمول، ولتغدو منطلقاً سديداً للتغلب على العوائق والمفاسد وللمضي في سبل الإصلاح والتجدد. وإذا أمعنا النظر، وجدنا أن بعض هذه العوائق والمفاسد عميقة ومتأصلة، وبعضها قريبة ومباشرة، على أن الثانية مرتبطة بالأولى ولا يمكن التصدي لها وإزالتها ما لم تدرك أصولها وتعالج هذه الأصول بوعي وجرأة. فمن الخير إذن السعي المستمر للكشف عن هذه الأصول وتتبع آثارها، ولاقتراح الحلول لها، إن لم يكن بشكل مسلمات مطلقة فبشكل «فرضيات» خاضعة للتبديل والتصحيح في ضوء البحوث المختصة والدراسات المستقصاة التي يجب أن تظل حيّة ناشطة على أيدي الأفراد والمؤسسات. ويقيني، كما قلت، أن بعض هذه «الفرضيات» تندرج في ثنايا المجموعة التي يضمها هذا الكتاب، ويمكن تلخيصها والربط بينها بالمقولات التالية:

١ ـ إنَّ في رأس أصول الأزمة العربية الحاضرة المتعددة الوجوه وفي غور أسبابها، التخلف العربي. إن هذا التخلف هو القضية الأم التي يجب أن تظل موضع النظر وقبلة الاهتمام، لأنه مصدر العجز العربي الذي يبدو في مختلف الجبهات: في مواجهة التعديات الخارجية وما جلبته من هزائم عسكرية وسياسية واقتصادية متلاحقة، وفي تلبية حاجات التضامن والتلاحم بين الدول والشعوب العربية، وفي النهوض بتبعات البناء والإعمار والكسب الحضاري الذي يتطلبه العيش في هذا الزمان والبقاء في الزمان المقبل.

٢ ـ إنَّ لهذا التخلف ذاته أسباباً داخلية وأخرى خارجية. الأولى ناشئة عن المفاسد الموروثة والتي زادتها الأوضاع الجديدة تفاقماً وخطراً. فقد ورثنا عن عهود الانحطاط جهلاً مستشرياً، وتمسكاً بالعصبيات الضيقة، واستسلاماً للتحكم الطاغي أو للقدر المجهول، وتهالكاً على إرضاء الشهوات والمصالح الخاصة. وجاءت في الآونة الأخيرة التطورات العالمية الخطيرة المتشعبة، والحوافز الاغتنامية والاستهلاكية السائدة في هذا العصر، ومغريات الغنى الطارىء الدافق من النفط لتمكّن آثار هذه المفاسد وتنشرها، ولتوهن قدرتنا في ذاتها وبالنسبة إلى القدرات المحيطة بنا.

أما الأسباب الأخرى فآتية من هذه القوى والقدرات الخارجية التي تقتحم اليوم

ميادين البلدان المتخلفة بدوافع من تعاظم مؤهلاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية وتصاعد حاجاتها ومتطلبات نظمها الصناعية المتطورة وحموّ وطيس التنافس فيما بينها.

إنها لظاهرة عالمية، وهي إحدى أعصى العلل ـ إن لم تكن أعصاها ـ في اختلال النظام العالمي وفي استمرار اضطرابه وتعقد أزماته واستفحالها. وهي تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للأوضاع القائمة في مناطق العالم، وتتميز بحدّة خاصة في المنطقة العربية لأسباب عدة منها: موقع هذه المنطقة الاستراتيجي، وامتداد جذور التدخل الاستعماري فيها، وغناها النفطي المستجد المغري، وانصباب الأطماع الصهيونية عليها. وهذه كلها، وغيرها، تعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على توطيد التخلف في المجتمع العربي وعلى إعاقة جهود هذا المجتمع للنهوض منه والتغلب عليه.

إنه من المهم جداً أن ينظر إلى هاتين الطائفتين من أسباب التخلف ـ الداخلية والخارجية ـ بوعي وإدراك متزن، فلا تهمل إحداهما ولا تضخم فوق حقيقتها. ولعلّ الميل عندنا، وعند غيرنا من الشعوب المتخلفة، قد اتجه إلى الأسباب الخارجية، وإلى الشكوى منها والتحذير من شرورها والثورة عليها أكثر منه إلى استبيان العلل الداخلية والعمل على التخلص منها ومن آثارها. هذا، مع التأكيد أن المعركة هي الآن، وستظل إلى مدى بعيد، مندلعةً على الجبهتين كلتيهما، وتستدعي التأهب والتجند والنضال في كل منها، وفيهما معاً.

٣ ـ إنَّ وضع قضية التخلف في مكانها المركزي وتوجيه الاهتمام إليها أصلاً قد يكون له عند البعض أثر سلبي فيؤدي إلى تثبيط العزائم ونشر روح التشاؤم واليأس، والاستسلام للامبالاة والتخاذل، والاندفاع وراء الرغبات الفردية والمغانم الشخصية. وتشتد خطورة هذا الأثر بخاصة عندما يتسرّب إلى قلوب الأجيال الطالعة، كما هي الحال عند فريق غير قليل منها في هذه الأيام، إذ أخذ هؤلاء، لكثرة ما يشهدون حولهم من مظاهر العجز والتفرق في الصفوف؛ وما يلمسون من ارتياب مستشر في النفوس، يضيعون الثقة بشعبهم وأمتهم ويشكون بقدرتهما على تجاوز المحن وتوفية شروط الحياة الكريمة، بل يذهب البعض إلى أبعد من هذا: إلى التاريخ المديد ليردد أن شعوبنا «اتفقت على أن لا تتفق»، فكأن التفرق والتشتت خاصة عرقية فينا، وكأن حضاراتنا الزاهية الماضية لم تكن سوى مراحل وجيزة نيّرة في مديد البدائية السابقة والانحطاط اللاحق.

إن العيب ليس في التخلف ذاته، فلقد حصل لشعوب أخرى، بل لجميع الشعوب خلال مراحل تاريخها، وهو حاصل اليوم لأكثر شعوب الأرض. وإنما العيب في القصور عن وعي حقيقته وتقدير خطورته وفي القعود عن مكافحته وفي اتباع المسالك التي توطده وتزيده إمعاناً وانتشاراً. ومن هنا فإن في مقدمة الهمومُ التي يجب أن تشغل المفكر

العربي همّ إعادة الثقة إلى النفوس وتحويل التراخي والارتياب واليأس إلى «قلق» حقيقي يثير الشعور والفكر ويحفز إلى الاستكشاف والمجابهة والصمود والبذل.

٤ ـ هذا «القلق» الذي يكوّن منطلق الإحياء، خليق بأن يدور في المقام الأول على كيفية تحويل العجز إلى قدرة. وكما أن التخلف، والعجز الناشىء عنه، يرجعان إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، وكما أن الأولى منها هي الأهم والأدهى والأحرى بالتدبر والمعالجة، كذلك هو الأمر في القدرة. فمن أسبابها ما هو ذاتي، ومنها ما يعود إلى عوامل خارجية مساعدة أو ظروف مواتية. ولكن الخارجي، مهما يبهر ويُغر، يبقَ ثانوياً، إذ هو معرض للزوال أو للانعكاس، وحتى لو بقي فلا يستفاد منه إلّا بقدر حيازة القدرة الأولية، الذاتية. ولذا كان مصير أي شعب مرتهنـاً بما يملك من هذه القدرة، وخلاصه أو اضمحلاله بيده أولاً.

وأسباب القدرة تتغير وتتبدل بتغير الأوضاع الإنسانية وتبدلها. فالقدرة اليوم هي غير ما كانت عليه في العصور القديمة والوسيطة، وجوهاً وأجهزة ووسائل. ومعاييرها الحاضرة تختلف عن المعايير السابقة. فلا بُدّ إذن من إدراك عناصر القدرة في هذا العصر، وما سيطرأ عليها من تحوّل في المستقبل القادم، لأن المعركة الناشبة هي معركة اليوم والغد لا معركة الأمس، وكذلك هي أهداف البقاء والتقدم ومطالبهما ووسائلهما.

٥ ـ إنّ من أجلّ عناصر القدرة الذاتية المطلوبة لليوم وللغد عنصر المعرفة. ولقد كان للمعرفة أهميتها في كل زمان ومكان. ولكن هذه الأهمية قد ارتفعت اليوم إلى أعلى المستويات. وما نقصده هو المعرفة الصحيحة: المعرفة لا التوهم، المعرفة الواقعية الدقيقة لا الايديولوجية المبسطة، المعرفة المنصرفة إلى الحقيقة مهما تكن صعبة أو قاسية لا المعرفة التي تدغدغ الشعور وتدعو إلى التيه والاسترخاء. لقد ولج العالم «عصر المعرفة» وأصبح العلم المكتسب، القادر على التجدد والانطلاق والاختراق، المبعث الأول للقدرة التي تتمتع بها الشعوب والتي تؤهلها لاستحقاق الحياة.

٦ ـ إنَّ هذه المعرفة ذات وجهين: معرفة الغير، ومعرفة الذات. والغير هو المحيط الذي نعيش فيه: المحيط الطبيعي، وله أسراره وضوابطه التي إن لم نقبض على نواصيها قبضت علينا وجعلتنا أسرى لها وفريسة للمرض والفقر وشتى وجوه التخلف؛ والمحيط البشري الذي تتصارع فيه قوى الخير ودواعي الشر، ونوازع التحرر ومطامع التسلط، والذي لا أمل فيه إلا لمن يستطيع أن يميز تمييزاً صحيحاً بين الجبهتين، فينخرط في الأولى ويتصدى للثانية في المعركة الضارية القائمة بينهما في كل زاوية من زوايا المعمور وعلى مداه الواسع.

أما معرفة الذات، فهي لا تقلّ عن معرفة الغير شأناً، بل لعلّها تفوقها وتتقدم عليها. وهي ترتكز، أول ما ترتكز، على النقد الذاتي الصريح، الذي لا يهاب التحري عن

المساوىء والمفاسد، بل يسعى جاداً إلى هذا التحري مدفوعاً بشعور الثورة عليها والرغبة في التطهر منها من أجل التجدّد والارتقاء.

٧ ـ إنَّ المعرفة للغير وللذات، مهما تصح وتتوافر، ومهما يهدِها العقل المتفتح، تبقَ قاصرة ما لم تتغلغل إلى النفس وتوقظ الضمير وتبعث فيهما الأنفة مما هو كائن والتطلع إلى ما يجب أن يكون. وبكلمة أخرى، ما لم تصبح حافزاً للتغيير والتجديد وعدة للنضال في سبيلهما. ومن هنا كان ثمة معياران متلازمان لقدر قيمة أي شعب من الشعوب وحظه من التحرر والتقدم: سريان المعرفة الصحيحة في عقول أبنائه، ويقظة ضمائرهم المتمثلة في نضالهم لتحقيق ما هو أفضل واستعدادهم لأداء ثمن هذا التحقيق جهداً عنيداً وتضحية سخية. ولما كان اكتساب المعرفة هو ذاته نتيجة لنضال ذاتي عسير ومستمر، فلا نخطىء إذا لخصنا الأمر بقولنا إن الحاجة الأساسية هي إلى توليد مقومات النضال الخلّاق، وإن المعيار الأساسي لصحة الشعب وتحضره هو نوع نضاله: قدراً (من حيث صحة تبيّن الغايات وفاعلية التجهز بالوسائل)، وانتشاراً في الصفوف وانبثاثاً في النفوس.

٨ ـ إنّنا، إذا نظرنا إلى حالنا الحاضرة، في ضوء هذا المعيار الأساسي ألفينا تأخراً رهيباً وحريّاً بأن يكون مقلقاً باعثاً. فالشعوب العربية تتراجع في هذا المضمار بدلاً من أن تتقدم، وتخسر بالتالي من مقومات التحرر والنماء. فلقد تحوّلت في ظل الأنظمة التي تحكمها ـ لا فرق في ذلك بين «التقدمية» منها و «الرجعية» ـ إلى «جماهير» تُدغدَغ مشاعرها وتُستلَب حيويتها بمختلف أنواع الترغيب والترهيب، وتُستغَل لأغراض الحكام ومصالحهم. وليس أدل على ذلك من «غياب» هذه الشعوب، رغم طيب طبيعتها وعفوية شعورها، عن الحرب التي قامت في لبنان؛ فبينما كنا نسمع ونقرأ عن تظاهرات في البلدان الأجنبية ـ حتى التي عادتنا أو تعادينا أنظمتها وحكوماتها ـ تقوم تأييداً للبنان أو للشعب الفلسطيني، وبينما كانت تعلو في إسرائيل ذاتها احتجاجات صارخة معارضة للاجتياح الاسرائيلي أو ناقمة على القادة الاسرائيليين العسكريين والسياسيين، مرّت السنوات الثماني التي عانى فيها لبنان ما عاناه من تقتيل وتدمير ومن مصائب وآلام قلَّ أن نزلت بشعب مثله، والتي بلغ فيها الصراع بين الحق الفلسطيني والتعدي الصهيوني أعلى درجات الحدّة والقساوة، وكأن هذا كله لا يعني الشعوب العربية ولا يثير في نفوسها أي صدى. وما هذا إلا لأن هذه الشعوب قد غيّبت فعلاً عن ميادين معاركها الوطنية، وسلبت مقومات النضال بدلاً من أن تبقى ممدودة بها ومغذاة. ولن تصلح أمورها إلا عندما تدرك ما آلت إليه حق الإدراك وتناضل لتصبح فعلاً ذات حضور، وذات أثر في التعبير عن آلامها وآمالها وفي توجيه مصيرها.

٩ ـ إنَّ «حضور» الشعوب بنضالها يتعدى البعد الوطني إلى البعد العالمي. إن العيش

في الحاضر والاستعداد المجدي للمستقبل يقتضيان تصوراً عالمياً وتفكيراً عالمياً ووجوداً نضالياً عالمياً. فلم يعد ممكناً الانعزال عمّا يجري في الدنيا العريضة، بل الدنيا التي تضيق وتتماسك يوماً بعد يوم. لم يعد سائغاً أن نجابه المشكلات التي نتعرض لها بعقلية فردية أو عشائرية أو طائفية ـ أو حتى وطنية محدودة ـ لأن أية مشكلة، مهما تضؤل، غدت مرتبطة بما يجري على الساحة العالمية متأثرة به وخاضعة لتقلباته. فوجودنا إما أن يكون عالمياً أو لا يكون: لم يعد لنا خيار في ذلك. فإذا جهلنا هذه الحقيقة وعجزنا عن القيام بمطالبها، غدا وجودنا انفعالياً تتقاذفه الأحداث ويعبث به الآخرون. وكذلك نضالنا: ما لم يكن له مغزى عالمي ومعنى حضاري، انكفأ على نفسه وتبددت حيويته.

١٠ ـ إنَّ الوجود الوطني الفعلي، وبالتالي الحقيقي، هو في نهاية الأمر وجود إنساني فالوطن لا يقوم بالأرض أو بالمناخ أو بالموقع أو بأي عنصر من عناصر الطبيعة، وإنما بالإنسان الذي يحتويه ويمثله. الإنسان هو غاية النضال، وهو أيضاً أداته. ومن يمعن النظر في الأوضاع الحضارية الراهنة يلحظ، في هذا النطاق، ظاهرتين بارزتين سيكون لهما أخطر النتائج على مستقبل الحضارة، بل على الحياة البشرية بمجموعها، وهما صادرتان عن «صناعية» هذه الحضارة. الأولى هي الانبهار بأجهزة الصناعة المتطورة وأدواتها ومنتجاتها. فـ «الأشياء» المنتجة هي مبعث الشهوات ومرمى الرغبات. والأجهزة المقامة ـ حتى عندما تأتي مستعارة من الغير وخادمة لأغراضه ـ هي قبلة النظر ومطمح الجهد. ومبلغ «التقدم» أو «النمو» (على لغة أهل هذه الأيام) يقاس بـ «الناتج» الاقتصادي. أما نوع «الإنسان» الذي هو، كما قلنا، الغاية الأصيلة والأداة الفاعلة، فلا يلقى مثل هذا الاهتمام: سواء في ذلك الشعوب «المتقدمة» والشعوب «المتخلفة». وترتبط بهذه الظاهرة ظاهرة ثانية، هي أن التحولات الجذرية التي يحدثها تسارع المعرفة والتبدل المتمادي في الأوضاع الصناعية والمادية لا تقابلها تحولات تماثلها جذرية في الأنظمة الاقتصادية والسياسية والتربوية، ولا ـ وهو الأهم ـ في طبيعة الإنسان وتوجهاته. وأكبر دليل على هذا أننا إذا قارنّا حضارتنا الراهنة بالأحوال التي كانت سائدة في العصور السابقة، وجدنا فرقاً هائلاً في الأشياء المتوفرة وفي الأحوال المعيشية وفي المعرفة المكتسبة وفي الأجهزة والنظم، ولكننا لم نجد مثل هذا الفرق في الحوافز والرغبات. ولا نعدو الصواب إذا قلنا إن الإنسان المعاصر لا يزال شبيهاً إلى حد كبير بالإنسان البدائي من حيث خضوعه للشهوات وتشبثه بالعصبيات ونزوعه إلى السطوة، بل إن الطاقات المتيسرة له اليوم جعلته أكثر إمعاناً في هذا الخضوع والتمسك والنزوع، وبالتالي أشد خطراً على حضارته وعلى نفسه لا ينكر التقدم الجذري والمتسارع في المعرفة، وهذا هو سرّ تفوق الأمم «المتقدمة» على الأمم «المتخلفة» بالقدرة المادية وبالنهج العقلية. ولكن من المحقق أيضاً أن تلك الأمم لم تحصّل تقدماً جذرياً مماثلاً في ميدان الرقي الخلقي.

إن التحول الإنساني الجذري المطلوب في الأمم المتخلفة هو تحوّل مزدوج عقلي من جهة، وخلقي من جهة أخرى، بل عقلي وخلقي معاً. ولعلها إذا أفلحت في التحول الخلقي المنشود تفيد لا نفسها فحسب، بل الإنسانية جمعاء، وتغدو، حتى مع تخلفها في النواحي الأخرى، مصدر هداية للآخرين. وكثيراً ما حدث في التاريخ أن نور الهداية انبعث من الشعوب والفئات المحرومة والفقيرة والمعذبة عندما انبثقت في نفوسها شرارة الإيمان وجذوة النضال.

فهل يتمكن الإنسان العربي من أن يتحول التحول الجذري المزدوج المنشود؟ هوذا السؤال الذي يجب أن يأخذ بألبابنا ويقلقنا ليل نهار. إن المرحلة الخطيرة التي تجوزها الشعوب العربية تتطلب، أول ما تتطلب، إنساناً من نوع جديد. فلقد جاء إخفاق الأنظمة العربية الجديدة على مختلف الجبهات دليلاً على أن التبدل النظمي مرتبط ومحدود بما يصحبه من تبدل في العقليات والقيم. وهذه العقليات والقيم ليست «وطنية» فحسب، بل لا تصبح وطنية بالمعنى الصحيح إلا بقدر ما هي إنسانية. نريد بشراً أولاً، بشراً سويّاً، وعندها لا خوف على الوطن والمواطنين سواء من غيرهم أو من أنفسهم. هنا مجال التغيير الحقيقي لمن ابتغى التغيير، هنا التجديد الصحيح لمن أراد التجديد، وهنا الثورية الحق لمن شاء لثوريته أن تمكث في الأرض ولا تذهب جفاء.

١١ ـ إنَّ بين الشعوب العربية ثمة شعبين يجابههما هذا التحدي بأكثر مما يجابه سواهما، هما الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني. فمهما نقل عن الصراعات التي قامت في لبنان في السنوات الأخيرة، ومهما يكن موقفنا منها، أسباباً وأحداثاً ونتائج، تبقَ حقيقة أساسية هي أن كلا الشعبين قد اكتوى بنار مؤججة. الشعب اللبناني خاض ـ وما يزال ـ محنة قاسية دامية مدمرة أصابت كيانه ومؤسساته وبشره وعمرانه، بل وجوده ذاته. أما الشعب الفلسطيني فندر أن حلّ بشعب آخر ما حلّ به من قهر واضطهاد واغتصاب ومن اقتلاع وتشريد. والاهتمامات كلها منصبة الآن على معالجة الأزمة اللبنانية وأزمة «الشرق الأوسط»(وهي في الأساس أزمة الشعب الفلسطيني) بالوسائل السياسية، الوطنية والإقليمية والدولية، وعن طريق الأمم المتحدة ومناصرة هذه أو تلك من الدول الكبرى وهذا القطاع أو ذاك من الرأي العالمي المؤثر. إن النجاح في هذه الجهود سيأتي برهاناً على مقدار كفاءتنا ـ حكاماً وشعوباً ـ للتصدي للمهام الجسيمة التي يتطلبها إنقاذ لبنان من الاحتلال وتدعيم وحدته، وإيصال الشعب الفلسطيني إلى أرضه وحقه في تقرير مصيره. ولكن إذا تمَّ هذا وذاك كما نرجو أن يتمّا، فهل نكون بذلك قد عوّضنا عما أصاب لبنان والفلسطينيين من خسائر، ووفّينا حق المناضلين الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن هذه القضية أو تلك؟ لا! لن نفي بحق هؤلاء وأولئك من الشهداء إلا إذا انبعث من هذه المحنة القاسية إنسان لبناني جديد، وإنسان فلسطيني جديد، يقتلعان

جذور الأخطاء والمساوىء الماضية، ويأتيان نموذجاً خيراً للإنسان العربي المبتغى، بل ـ ولنذهب في مطامحنا إلى أبعد الحدود ـ للإنسان أيّاً وحيثما كان. هذا هو قدر التحدي الذي تمثله المحنة.

١٢ ـ إنَّ مدى الإبداع الإنساني الجديد هو الدليل على ما إذا كان الشعبان خاضا ويخوضان «نضالاً» حقاً، أو «حرباً قذرة» كما ردّد كثيراً أيام المحنة. نعود فنؤكد أن قدر الشعوب يقاس آخر الأمر بنوع نضالها: بصحة إدراكها للسوء والفساد الآتيين من الغير ومن الذات (ومن الذات خاصة)، وصفاء رؤيتها لما هو أفضل، وسعة بذلها في سبيله. وحسب المرء، وحسب الشعب، فخراً أن يتميز بهذه الميزة وأن يكون بها جديراً.

وإذا كان هذا النضال مطلوباً من كل فرد وفئة من أفراد الشعب وفئاته، فهو مطلوب في المقام الأول من الذين يتسنمون مراكز القيادة والأثر. فالقيادة الصحيحة، الواعية والمخلصة والقادرة، هي خشبة الخلاص في جميع الأحوال، وفي حال البلبلة والهيجان بخاصة. فعلى كل قائد أو مُدعٍ بالقيادة أو متنطح لها، أن يتفحص ما إذا كان بالفعل قائداً أو مقوداً، أي ما إذا كان مهتدياً بأصدق ما يملك من فكر وإيمان أو منجرفاً مع التيارات الجامحة والمتقلبة، الجائشة حوله وفي نفسه. إن هذا التفحص هو في آن منطلق لصحة نضاله أو فساده ونتيجة ومقياس لهما. وكذلك يقاس قدر نضال الشعب بأهليته للتمييز بين القيادة الصالحة والفاسدة وتهيؤه لاحترام الأولى وتوطيدها ولازدراء الأخرى وإزالتها.

إن الآراء والأفكار التي تعبر عنها هذه المجموعة من الفصول، والتي حاولت لملمة خيوطها في المقولات أو بالأحرى «الفرضيات» السابقة، تدور حول الأوضاع العربية عامة. ولكنها تتجه في المقام الأول إلى المستقبل. فسواء تصدت الفصول إلى هذا المستقبل مباشرة، أو عالجت موضوعات أخرى، فإن شاغلها الرئيسي هو تحري طبائع الغد الذي من أجله يجب أن نفكر ونعمل ونعدّ أنفسنا ونضحي، والذي يجابهنا بـ «مطالب» عسيرة ويحمّلنا مسؤوليات ضخمة. فعسى أن يكون في هذه «الهموم» و «التساؤلات» ما يساعدنا في حسن المجابهة وكفاءة العمل والأداء.

تشرين الثاني ١٩٨٢ | **قسطنطين زريق**

الحضارة الانسانية
إلى أين؟

التيار القومي العربي

- ١ -

ما فتىء الإنسان منذ وجوده على هذه البسيطة يتساءل عن مصيره ويحاول أن يخترق حجب المستقبل القائمة أمامه. وتساؤله هذا هو مظهر من مظاهر ميزته الاستطلاعية لما حوله من أشياء وأحداث ولما يكمن وراءها من عوامل وأسباب - تلك الميزة التي اكتسبها خلال فجر تكوّنه المديد، والتي لولاها لظلّ سادراً في أحضان الطبيعة عاجزاً عن التقدم والرقي. بل إننا لا نخطىء إذا قلنا إن نوع تساؤليته - سواء بوجهها العام أو بعلاقتها بالمستقبل بوجه خاص - هو دليل على ما أحرز من تقدم وعلى ما اكتسب من إنسانية.

على أننا إذا راجعنا التاريخ وجدنا أن التساؤل عن المصير يشتد في بعض الحقب أكثر منه في سواها. والحقب التي نعني هي تلك التي تحلّ فيها الكوارث أو تحفّ بها الأخطار. ففي أوقات الدعة والسلام والاندفاع إلى الأمام يكون الإنسان مطمئناً متفائلاً، فلا تثور في نفسه الشكوك ولا يخشى ما يخبئه المستقبل. أما الأوقات العصيبة، فهي أدعى إلى التوقف والتساؤل والتبصر في مسيرة الحياة واتجاهاتها ودوافعها. ولذا تبرز فيها المحاولات الواسعة النطاق لاستيعاب التاريخ البشري واستنطاق مجمل أحداثه، مما أصبح يعرف في الأعصر الأخيرة بفلسفة التاريخ. ولئن تكن هذه الفلسفة تتجه إلى الماضي، فإن باعثها الأصلي هو القلق على الحاضر وعلى المستقبل. فلا غرابة إذن أن تكون أول محاولة من هذا القبيل قد ظهرت في العصور القديمة على يد القديس أوغسطينوس في كتابه «مدينة الله» في الوقت الذي كانت تتداعى فيه الامبراطورية الرومانية العظيمة، وأن تأتي أجلّ محاولات القرون الوسطى وأشدها إبداعاً — وهي «مقدمة» ابن خلدون — في

الحقبة التي شهدت تفكك الحضارة الإسلامية وأفولها. ولا عجب كذلك أن تغدو الآونة الحاضرة التي عصفت فيها الحروب المدمرة والثورات المتأججة والاضطرابات المنتشرة أرضاً خصبة للتساؤلات المستقبلية، وللتعليلات التاريخية النابعة في أكثرها من القلق على ما هو كائن وعلى ما سيكون. والمتتبع لمجاري الفكر في العالم الغربي بخاصة، منذ الحرب العالمية الأولى، ليجد فيها الدليل إثر الدليل على هذا القلق الثائر والمثير. وتتوافر الأدلة بعد الحرب العالمية الثانية، وتشتد وتائرها في العقدين الأخيرين، فإذا نحن أمام حشد متكاثر من المؤسسات والمعاهد، والمؤتمرات والندوات، والكتب والمقالات، والخطط والمناهج، وسواها من الجهود الفكرية والعملية التي يدفع إليها الاهتمام المتصاعد بمصير الإنسان ومآل حضارته.

- ٢ -

الحضارة الإنسانية: إلى أين؟ ثمة اليوم أجوبة متعددة على هذا السؤال الخطير، منها ما هو من تراث الماضي، ومنها ما جاء بفعل تطورات الحياة الحديثة والمعاصرة. وبديهي أننا لا نستطيع هنا الإحاطة بها كلها، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول تمييز أنواعها الرئيسية واتجاهاتها الكبرى، ولو كان في ذلك كثير من التبسيط لما تنطوي عليه طبيعتها من دقة وتعقيد ولما يتخللها من ترابط وتشابك.

من هذه الأجوبة ما منطلقه ديني. فهناك الهندوكية والبوذية مثلاً اللتان تنظران إلى الإنسان في نطاق الحركة الكونية - وهي حركة الروح الإلهية المطلقة - التي يجوز فيها الكون، ومن خلاله الحياة البشرية، دورات متتابعة لا نهاية لها، يرقى فيها الإنسان أو ينحط حسب سلوكه وأعماله. وغاية الإنسان هي أن يدرك حقيقة هذه الحركة الحتمية وأن يجهد للتخلص من سطوتها بالتأمل الروحي وبالتنزه عن الأهواء والشهوات ليتصل بالروح المطلقة ويفنى فيها. فالخلاص أمر فردي، ومنوط بجهد صاحبه، وليس ثمة اهتمام بالحضارة أو بالمجموعة البشرية كما نفهمها اليوم، وليس لهذه أو لتلك مصير نهائي تقف عنده. أما الأديان الموحدة - اليهودية والمسيحية والإسلام - فإنها، على ما بينها من اختلاف، تتفق في أن هناك بداءة معينة للكون الطبيعي وللحياة البشرية وحدّاً لنهايتهما، وأن البداءة والنهاية ومسيرة التاريخ بينهما هي كلها بقدرة الله تعالى وعنايته، وأن النهاية تأتي بزوال هذه الدنيا الفانية وقيام الآخرة الباقية. وفي أزمنة القلق والاضطراب يتخذ بعض المؤمنين - كما تفعل بعض الفرق الدينية اليوم - مظاهر الاضطراب دليلاً على قرب الساعة الفصل بين الأولى والأخرى. وكل ما يهمنا الإيماء إليه هنا، في نطاق موضوعنا، هو أن قطاعات واسعة من البشر اليوم تجيب على سؤالنا عن مصير الحضارة البشرية من خلال هذه المعتقدات الدينية وأمثالها السائدة في شتى أصقاع العالم.

هذا نوع من أنواع الأجوبة. وهناك نوع آخر ذو جذور فلسفية، وهو يضم صنوفاً مختلفة متفرعة. بعض هذه الصنوف تنحو منحى التحتيم، وأخرى تؤكد حرية الإنسان ومسؤوليته عن مصيره. ومن هذه وتلك، ما هو تفاؤلي، ومنها ما هو تشاؤمي (أو «واقعي» كما يدعي بعض أصحابه). ومن الأمثلة العديدة على الصنوف التحتيمية: نظرية التقدم المستمر بفعل التطور العقلي الإنساني، التي نادى بها فريق نافذ من مفكري عصر «التنور» (القرنين السابع عشر والثامن عشر) وانبثت تفاؤليتها في الأجواء الغربية عامة، ونظرية الارتقاء التي استمدها بعض الفلاسفة من تحقيقات داروين البيولوجية، والعقيدة العلمية الاشتراكية القائلة بحتمية تقدم المجتمعات البشرية عن طريق تطور قوى الإنتاج وصراع الطبقات نحو المجتمع الشيوعي الذي تسود فيه العدالة والمساواة والأخوة الانسانية، ونظرية أزوالد شبنجلر في حتمية الدورات التي تمرّ بها كل حضارة من الحضارات الإنسانية نشوءاً وازدهاراً وتجمداً وانحطاطاً، وبالتالي حتمية انحطاط الغرب المعاصر. أما الصنف الذي يؤكد اختيار الإنسان ومسؤوليته، فله أيضاً ممثلون عديدون، لعل من أبرزهم في الآونة الأخيرة، أرنولد توينبي الذي يبني نظرته التأريخية الشاملة على مبدأ التحدي والرّدّ، ويربط نشوء كل حضارة من الحضارات ونموّها بقدرتها على رؤية التحديات التي تجابهها وإدراك حقيقتها والردّ عليها رداً إبداعياً، كما يربط تفكك الحضارة وانهيارها بفقدانها هذه القدرة على الردّ الإبداعي. ومع أن جميع الحضارات السابقة قد فقدت هذه القدرة وانتهت إلى انهيار، فإن هذا لا يعني أن الانهيار هو - كما قال شبنجلر - قدر محتّم وأنه مكتوب على الحضارة الغربية المعاصرة، وإنما أمر هذه الحضارة بيدها: فإما أن تبقى وتتقدّم، وإما أن «تنتحر» وتزول كما فعلت الحضارات السابقة.

وثالث الأنواع الرئيسية التي نشير إليها هو النوع الذي برز حديثاً، وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي جاشت فيها تغيرات غزيرة ونزعات محتدمة. وأهم هذه النزعات اثنتان منطلقتان انطلاقاً شديداً: نزعة العلم (نظراً وتطبيقاً) إلى التقدم المتسارع وإلى الفعل النافذ في الطبيعة وفي الحياة الإنسانية، ونزعة الطبقات والشعوب، التي ظلت عصوراً طويلة مستغلّة من قبل الأقوياء المتسلطين عليها، إلى اكتساب حقوقها وصون كرامتها. وبفعل هاتين النزعتين وسواهما من القوى الفاعلة في هذا العصر، وبنتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي أثارتها هذه القوى والنزعات، أخذ فريق كبير من المفكرين المعاصرين يتساءل عن مصير الحضارة البشرية ويحاول استبصاره. ذلك أنه بدأ يتضح للأذهان أن هذه الاضطرابات، وما تنطوي عليه من مشكلات متفاقمة، ليست وقائع منفصلة بعضاً عن بعض، بل هي متصلة مترابطة فيما بينها، وأنها لا تتناول نواحي خاصة متفرقة من الحياة، بل تنسحب

عليها جميعاً، وتكوّن بمجملها أزمة عميقة منتشرة تجوزها الحضارة البشرية المعاصرة. فما هو جوهر هذه الأزمة، وما هو مآلها: أإلى استقرار وانبعاث ومزيد من التقدم، أم إلى زوال متفجر سريع أو متدرج بطيء؟

إن ما يميز هذا النوع الثالث من التساؤلات والتحريات هو أنه يحاول اتباع الأسلوب العلمي في تقصي الأحداث ومراقبة التحولات، ويفيد من جميع الاختبارات التي اكتسبها العلم في حقول المعرفة المختلفة، دون التقيد بعقيدة سابقة دينية أو فلسفية أو غير ذلك. ويؤلف علماً جديداً، أو نواة علم جديد، غايته التكهن والاستبصار المستقبلي. وهو علم شديد المطالب، صعب المراس، معقد الأسلوب، ولكنه في الواقع خليق بأن يكون «علم العلوم» لهذا العصر المضطرب. وقد أصبح له رجاله المختصون، ومعاهده ومؤسساته، ومؤتمراته وندواته، وكتبه ومجلاته ونشراته، كما أن له آثاره في ما تعمد إليه الهيئات الرسمية والخاصة من تخطيط وبرمجة. ولكن أسسه وطرائقه لم تستقر بعد، كما لا يزال بمجموعه ـ غاية وأسلوباً ونتائج ـ مجالاً للتجاذب والتناقض بين المؤمنين به الحاملين لواءه والناقدين الشاكّين أو المنكرين.

ـ ٣ ـ

بعد هذه اللمحة العاجلة للاتجاهات الرئيسية في الإجابة عن السؤال المطروح في هذا المقال، يحسن بنا أن نقف وقفتنا الخاصة وأن نحاول رسم بعض الخطوط التي يمكن أن تشير إلى الإجابة المنشودة. والأسلوب الذي سنتبعه في هذه المحاولة هو تحرّي القوى السلبية والقوى الإيجابية الفاعلة في الحضارة البشرية المعاصرة، قصد الموازنة بين حاصلتيهما، والتوصل إلى استبانة أية منهما ترجح على الأخرى. وإذا أردنا أن نستعمل لغة أرنولد توينبي، قلنا إننا سنتحرى التحديات التي تجابهها هذه الحضارة، والقدرات التي تملكها للردّ عليها. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن أهم التحديات كامنة في داخل هذه الحضارة وليست خارجة عنها. ذلك أن الحضارات البدائية، أو تلك التي جازت خطى تطورية محدودة، تجابه في المقام الأول تحديات خارجية منبعثة من الطبيعة المحيطة بها. وكلّما سارت في طريق التطور بدأت تظهر وتفعل فيها التحديات الداخلية الناشئة عن تصرفات الإنسان تجاه محيطه الطبيعي والبشري وتجاه نفسه. أما حضارتنا المعاصرة، فقد بلغت قوافلها المتقدمة شوطاً بعيداً في التغلب على التحديات الخارجية وفي التسلط على قوى الطبيعة، وغدت تحدياتها الكبرى تحديات داخلية مصدرها الإنسان المعاصر ذاته، ومدى قدرته على حلّ المشكلات السياسية والاجتماعية والعقلية والخلقية ـ ولنقُل الحضارية بوجه عام ـ التي تزخر بها حياته.

فما هي، بإيجاز، أهم هذه التحديات أو الأخطار؟

١ ـ خطر الحرب الماحقة

إن الإنسانية اليوم تجابه خطر حرب هائلة سواء من حيث التقتيل الجماعي أو التدمير الحضاري. وإذا حدثت، لا سمح الله، فإن آثارها ستبلغ أضعاف ما أحدثته الحربان العالميتان السابقتان. إنها ستكون مثلهما ـ بل أكثر منهما ـ حرباً عالمية شاملة يلفّ نطاقها العالم بأسره، وستأتي أوسع فتكاً بالمدنيين منها بالعسكريين. ومع هذا، فإن ميدانها الأساسي سيتركز في الدول الصناعية الكبرى حيث تزدحم مصادر القدرة ومعالم الحضارة الحديثة. وعلى ما بلغته الأسلحة التقليدية من تطور مريع، فإن هذه الحرب لن تقتصر عليها، بل ستعتمد في المقام الأول الأسلحة النووية المفجرة، وقد تصحبها وسائل التقتيل الجراثيمية والكيميائية التي تعادلها أو تفوقها طاقةً إبادية. وكمثل واحد على مدى الطاقة التدميرية النووية، نذكر أن آخر القنابل المتطورة غير النووية التي استعملت في الحرب العالمية الثانية كان لها فعل عشرة أطنان TNT، فجاءت القنبلة الذرية التي هدّمت هيروشيما تفوقها ١٣٠٠ ضعف (أي فعل ١٣,٠٠٠ طن). أما اليوم، فإن طاقة الرأس النووي الواحد قد ترتفع إلى حوالى مليون طن، أي ما يقارب ٨٠ ضعف طاقة قنبلة هيروشيما. ويقدّر مجموع الطاقة التفجيرية التي تمتلكها الدول النووية بحوالى ١٥ مليار طن TNT. هذا إذا أهملنا، كما قلنا، الأسلحة التقليدية المتكاثرة المتطورة، والوسائل الكيميائية والجراثيمية الأوسع فعلاً والأشد خطراً.

وقد روي عن الرئيس بريجنيف قوله لفريق من الشيوخ الأميركيين الذين زاروا موسكو في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ أنه هو والرئيس كارتر لديهما من القوة ما يمكنهما خلال دقيقتين من أن يطلقا القذائف النووية الموجهة، وأن الولايات المتحدة، إذا أقدمت على ذلك «فسنظل قادرين على تدميرها»[1].

ومهما يكن في هذا القول وأمثاله من قبل قادة القوتين العظميين ـ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ـ من مظاهر الدعاوة والتهويل، فإن المختصين بالشؤون العسكرية والاستراتيجية يؤكدون جوهر هذا الواقع، أي الطاقة الإبادية الصاعقة التي يمتلكها الجانبان. على أن الرأي الغالب هو أن هذه الطاقة قد بلغت من الضخامة والخطر والتوازن حداً يدرك هوله قادة الفريقين وأعوانهم، ولذا نراهم يتهيبونه ويتجنبون التورط في ميدانه، لأن التدمير الساحق الذي ينتج عنه لن ينحصر في أحد الجانبين فحسب، بل سيتناول الآخر أيضاً ويشمل الإنسانية جمعاء. ومن هنا القول المردد: إن العالم يعيش اليوم تحت وطأة «توازن الرعب». والسؤال الخطير هو: هل سيدوم هذا «التوازن»، أم سيختل وينفلت بتفوق فريق من الفريقين على الآخر تفوقاً يغريه باتخاذ الخطوة الأولى

(١) *Time* (27 November 1978), p. 33.

طمعاً في سيادة العالم، أو بمجازفة قوة نووية صغرى وتوريطها للقوى الكبرى، أو بخطأ من الأخطاء التكنولوجية أو البشرية، أو بسبب آخر من الأسباب؟ وإن دام هذا التوازن، فهل هو ضمان حقيقي للسلام تستطيع الإنسانية أن تركن إليه وتستقر في أجوائه؟ الواقع أن هذه الأجواء ليست أجواء سلام واطمئنان واستقرار، ومهما تبعد إمكانات وقوع هذه الحرب الماحقة، فإنها تظل قائمة، وتبقى أعباؤها ثقيلة الوطأة على الإنسانية وحافلة بالمخاطر على الحضارة والتقدم، بل على استمرار الحياة البشرية.

٢ ـ خطر الحرب الباردة والحروب الموضعية

إن هذه الحروب ناشبة في عالمنا اليوم، الأولى منها ساطية وفاعلة مهما يتحدث أرباب القوتين العظميين عن «التعايش» و «الانفراج». ونحن نلحظ تعثّر الخطى التي تتخذها هاتان القوتان، أو الجبهات التي تتزعمها كل منهما، أو المنظمات الدولية، في سبيل تحديد التسلح والتجهز العسكري. حتى لو نجحت هذه الخطى وانتهت إلى اتفاقات، فمن يضمن بقاء هذه الاتفاقات؟ ومن يضمن تورع القوتين العظميين أو قوى أخرى عن التنازع الاقتصادي والايديولوجي والاستعماري وغيرها من وجوه الحرب الباردة التي ما تفتأ تزرع أسباب الاضطراب والبلبلة في عالم اليوم والتي يخشى أن تظل تنميها في عالم الغد؟

أما الحروب الموضعية فهي قائمة أيضاً، وستظل قائمة مادامت أسبابها ناشطة[٢] من هذه الأسباب أن كثيراً من الدول التي استقلت حديثاً قد ورثت حدودها من عهد الاستعمار الذي كانت الدول الأوروبية تتقاسم فيه المستعمرات ومناطق النفوذ. ومن هذه الأسباب هبّات شعوب هذه الدول لخلق كيانات وأنظمة جديدة لم تستقر بعد، وتعارض هذه الأنظمة والكيانات في ما بينها، وتغذية الدول الكبرى لهذه التناقضات الداخلية والخارجية اتباعاً لمصالحها ومطامعها. ومنها ـ وهو الأهم ـ محاولات هذه الدول الكبرى للسيطرة على الدول الناشئة، وتدخلها في شؤونها إما بمساندة نظام من الأنظمة أو بالعمل على قلبه أو إنهاكه. كل ذلك في نطاق «لعبة الأمم» التي تديرها مراكز القوى العسكرية والاقتصادية في الدول الكبرى والتي تجمع بين يديها خيوط الفعل والتأثير فتشدها أو ترخيها، وتنسجها أو تحلها، طبقاً لسياساتها واستراتيجياتها العالمية ولقوانين الصراع القائم بينها.

---

(٢) يقول فرانك بارنابي (Frank Barnaby)، المدير السابق لمؤسسة استوكهولم الدولية لبحوث السلام وأحد كبار المختصين ببحوث التسلح ونزع السلاح في مقال (١٩٨١) غير منشور: «نشب في العالم، منذ الحرب العالمية الثانية، حوالى ١٤٠ حرباً أو نزاعاً مسلحاً منها حوالى ٥٠ في العقد الأخير. وتكاد أن تكون كلها محصورة في العالم الثالث والأسلحة المستخدمة فيها مصدرة من الدول الصناعية».

وما دام العالم على ما هو عليه، فسيظل يشهد حرباً باردة بين القوتين العظميين أو بين غيرهما من القوى والجبهات الكبرى على مسرح الصراع العالمي، وما يرافق هذه الحرب الباردة الشاملة من حروب موضعية هنا وهناك. ومع أن الدول العظمى ستحرص على عدم تسخين الحرب الباردة بينها من جهة، وعلى إبقاء الحروب الموضعية ضمن حدود معينة من جهة أخرى، فإنه سيظل لهذه ولتلك آثارها السلبية في نشر الاضطراب وفي تسميم الأجواء، وبالتالي في إعاقة مسيرة الشعوب في سبيل التحرر والتقدم والتحضر.

٣ ـ أخطار التسلح والتسليح الاقتصادية والاجتماعية

بالإضافة إلى خطر الحرب الساحقة على بقاء الحضارة والحياة، وإلى أخطار الحرب الشاملة الباردة والحروب الموضعية في إشاعة الاضطراب، فإن في التسلح الذي يتطلبه الاستعداد للأولى والانخراط في الثانية والثالثة أخطاراً اقتصادية واجتماعية لا بدّ من التوقف عندها وكشف مضموناتها. وأهم هذه الأخطار ثلاثة:

أولها، امتصاص نسبة كبيرة من الثروة العالمية، المادية والبشرية، وتحويلها عن المطالب الملحة في التنمية والإعمار. فدول العالم تنفق اليوم ما يفوق ٣٥٠ مليار دولار سنوياً على شؤون «الدفاع»، وكانت نسبة الدول النامية منها عام ١٩٦٠ تسعة بالمئة فارتفعت عام ١٩٧٦ إلى ١٨ بالمئة أي ما يوازي ٦٣ مليار دولار[٣]. إن هذا الإنفاق العالمي على التسلح يساوي مجموع الدخل السنوي لمليارين من البشر في الدول الفقيرة، وهو يفوق بنحو سبعة بالمئة، ما ينفقه العالم على التعليم المدرسي (سن ٥ ـ ١٩) لمليار وثلاثمئة مليون من التلامذة، ويبلغ حوالى ضعف ما ينفقه على الخدمات الصحية الحكومية بمختلف أشكالها (إن معدل الإنفاق التعليمي السنوي هو ٢٣٠ دولاراً على كل تلميذ في المدرسة، مقابل ١٤٨٠٠ دولار على كل مجنّد. ومعدل الانفاق الصحي السنوي على كل فرد هو ٤٤ دولاراً، مقابل ٨١ دولاراً للإنفاق العسكري). كل هذا في وقت لا يتعدى فيه معدل الدخل السنوي لمليارين ونِصف من أبناء الشعوب الفقيرة (أي حوالى ٧٠ بالمئة من سكان المعمور) ٢٥٠ دولاراً، وحين يشكو ٥٤٠ مليوناً منهم من سوء التغذية، ومليار وأربعمئة مليون من تلويث المياه، و٥٠٠ مليون فتى وفتاة في البلدان النامية من البقاء خارج المدارس، وربع سكان المعمور الراشدين من جهل القراءة والكتابة[٤].

---

(٣) Ruth Sivard Leger, *World Military and Social Expenditures, 1977* (WMSE Publications), p. 6.
وهي دراسة سنوية مستمرة تعدها هذه الباحثة والفريق العامل وإياها.

(٤) المصدر نفسه.

إن هذا الهدر لا يقتصر على الموارد المادية فحسب، بل يتناول القوى البشرية أيضاً، إذ يبلغ الذين تشملهم الأعمال العسكرية من مجندين وسواهم ستين مليوناً من البشر، لو حولت نشاطاتهم إلى الشؤون الاجتماعية لأسهموا في تلبية المطالب الهائلة البارزة في حقول التنمية والإعمار.

ولهذا الهدر ظاهرتان خطيرتان: **الأولى** أنه آخذ في التصاعد سنة بعد أخرى. وليس أدلّ على ذلك من أن الطلبات المتراكمة لشراء الأسلحة تبلغ بين ضعفين وثلاثة أضعاف ما يسلّم منها حالياً، وأن الإنفاق العسكري العالمي ارتفع بين ١٩٦٠ و١٩٧٦ بمقدار ستين بالمئة (هذا بأسعار ١٩٧٤ وبسعر الدولار في ذلك العام، أما بالأرقام المطلقة فقد تصاعد أربع مرات)، وهو سائر في الارتفاع[٥]. أما الظاهرة **الثانية** فهي أنه يكوّن أحد العوامل التي توسع الشقة المنفسحة بين الدول المنماة والدول النامية. فإن امتلاك الدول المنماة لناصية التكنولوجيا العسكرية وإقبال النامية على شراء مصنوعاتها، يعمل في إغناء الأولى وفي إفقار الثانية وفي تكبير الفوارق بينهما في القدرة والرخاء.

وبجانب خطر الهدر الهائل ثمة خطر آخر هو أن التسلح المتصاعد بضع في أيدي المسيطرين عليه قوة سياسية متزايدة، سواء في الدول المنماة أو في الدول النامية. أما في الأولى، فإن تضخم الصناعات العسكرية والصناعات الأخرى المتصلة بها وما تدره على البلاد من دخول وما تشغّله من عمال، كل هذا يوسع سلطة أصحابها في صنع القرارات السياسية وتوفير الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة لخدمة أغراضها. ولقد شكا الرئيس أيزينهاور من تفاقم نفوذ «المركب الصناعي العسكري» في الولايات المتحدة، ومازال أثر هذا النفوذ ينمو فيها وفي غيرها من الدول الكبرى ويفعل في توجيه السياسات الداخلية والخارجية. أما في الدول النامية، التي لم يصلب عود الديمقراطية فيها، فإن القوى العسكرية، المجهزة بالأسلحة وبالمال، تجد المجال منفسحاً أمامها لتسلم السلطة، تحت شعار

---

(٥) صدر للمؤلفة ذاتها بحث جديد أوردت جريدة **النهار** نقلاً عن **الأسوشييتد برس** خلاصة لبعض تحقيقاته بما يلي:

«جاء في كتيب نشرته أول من أمس مجموعة تدعو إلى خفض الموازنات العسكرية أن العالم ينفق في الوقت الحاضر ما يزيد على مليون دولار في الدقيقة على الشؤون العسكرية وأن مجموع النفقات على الجنود والأسلحة ارتفع إلى ٦٠٠ مليار دولار سنوياً أو نحو ١٩٣٠٠ دولار للجندي الواحد. وقالت واضعة الكتيب، وهي الاقتصادية روث سيفارد، إن الصواريخ النووية تستطيع أن تصل من أوروبا الغربية إلى موسكو في ٦ دقائق (...) إلا أن الامرأة الريفية في افريقيا تضطر إلى السير ساعات عدة يومياً لتأمين المياه لعائلتها.

وأضافت أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، اللذين يضمان ١١ في المئة من مجموع سكان العالم، ينفقان نصف الموازنة العسكرية العالمية ويسيطران على ٩٦ في المئة من الأسلحة النووية، وذكرت أيضاً أن البلدان الفقيرة ضاعفت نفقاتها العسكرية مرتين في الأعوام الـ ٢٠ الأخيرة وهي تنوي زيادة عدد قواتها المسلحة...» **النهار**، ١٩٨٢/١٠/٧، ص ١٤.

توحيد قوى الأمة لدرء الأخطار الخارجية ولتلبية حاجات الجماهير، مما أدى إلى الانقلابات المتتابعة في دول العالم الثالث، وإلى سيطرة العسكريين المتزايدة في ربوعه، وما استتبع ذلك من تضييق الحريات وإعاقة نمو الديمقراطية وخلق «طبقة جديدة» من الحكام النافذين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتقييد المبادرة الفردية في النشاط الاقتصادي، وتدني الإنتاج الوطني بصورة عامة.

بقي خطر **ثالث**، وهو الخطر الخلقي، الذي له وجهتان على الأقل. الوجهة الأولى هي إنماء روح الضغينة والحقد في عصر لم يعد للإنسانية فيه من ضمان للتقدم والبقاء إلا تعاطف الشعوب وتلاحمها واستبانتها لوحدة مصيرها، نظراً للروابط المتواثقة التي يصنعها تقدم العلم وللأخطار الرهيبة التي يجرّها الانقسام والتصارع والاقتتال. أما الوجهة الثانية، فهي ما تفسحه تجارة الأسلحة من مجالات للفساد والإفساد، عن طريق الإغراء والرشوة، واستخدام الوسطاء والعملاء، وتوفير الربح الهيّن الرخيص، والتلاعب بالسلطة، والاستهانة بالقيم السديدة الفردية والقومية.

٤ ـ أخطار «التقدم»

لقد كان «التقدم» في العصور الحديثة رائد الشعوب الغربية التي سبقت غيرها من الشعوب إلى حمل لوائه والسير في مضماره. وغلب على هذه الغاية المبتغاة معنى السيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها وتوفير الوسائل للشعوب لتحسين معايشها وترقية أوضاعها. وفي العقود الأخيرة طغى على هذا الشعار، شعارُ «النمو» أو «الإنماء»، وانحصر مؤداه أو كاد بالقدرة على الإنتاج المادي، فصُنفت الشعوب حسب هذه القدرة، وقيس «نموّها» أو «تقدمها» بمقدار ناتجها الوطني القائم أو بدخل أفرادها السنوي. وتعالت الدعوات للشعوب المتخلفة إلى حث الخطى في مجالات التقدم أو إلى الإسراع في عملية الإنماء. وقد حدث هذا، ومازال يحدث باستمرار وتصاعد، في الوقت الذي أخذ فيه فريق من مفكري الشعوب «المتقدمة» أو «المنماة» ينبه إلى الأسواء التي جلبها هذا التطور بمفاهيمه التقليدية، ويحذّر من هذه الأسواء التي تنذر بكوارث عاصفة مفاجئة، أو مؤذية مستديمة، إذا لم تتدارك السلطات والشعوب الأمر وتضع حداً لهذا «التقدم» أو «النمو» يصونه ويصونها من شروره.

ولما كانت هذه التحذيرات قد تكاثرت، وأخذت تتدفق من الأفراد المفكرين أو العاملين، ومن المؤسسات المعنية، ومن الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، فإننا نكتفي هنا بالإيماء إلى المشكلات التي تتوجه إليها دون الدخول في تفصيلاتها، وذلك في نطاق نظرتنا العامة للوضع الحضاري الإنساني الراهن وتساؤلنا عن مصيره. إن أهم هذه المشكلات هي:

أ - **التفجّر السكاني**: الذي بلغ في العقود الأخيرة حدّاً مثيراً، إذ إن سكان الأرض يتضاعفون اليوم في مدى خمسة وثلاثين عاماً، ويقدّر أن يبلغوا سبعة مليارات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعشرين ملياراً في أواسطه، وهذا التكاثر له آثاره الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية الواضحة. ومن أخطر مضاعفاته أن معدله يعلو في البلدان النامية بخاصة، فيزيد بالتالي الأعباء الضخمة التي تنوء بها هذه البلدان ويعيق تطورها ويوسع الشقة بينها وبين البلدان المنماة.

ب - **تناقص الموارد الطبيعية**: لقد أقبل الإنسان الحديث على الطبيعة يستغل مواردها ويبسط عليها نشاطه التصنيعي دون حذر أو تورع، فبذّر ما بذّر وأهدر ما أهدر، وإذا به اليوم يكتشف أن لهذه الموارد حدوداً معينة، وأنه إذا لم يكبح انجرافه الاستغلالي التصنيعي، فسيصطدم بهذه الحدود لا محالة ولن يجد من الموارد ما يكفي لضمان نموّه أو لاستمرار حياته.

ج - **تلويث البيئة الطبيعية**: إن هذا الانجراف الاستغلالي التصنيعي لم تقتصر أسواؤه على التبذير والإسراف، بل عمل في إفساد البيئة الطبيعية بما قذف في أجوائها، وفي بحارها وأنهارها وبحيراتها، من مواد مضرّة وسموم منتشرة، وبما أحدث من تغييرات طبيعية سيتفاقم شرها في المستقبل فيهدد سلامة الحياة أو يزيد مشقتها.

د - **تضاؤل الريف وتضخم المدن**: إن هذه الظاهرة، البادية في المجتمعات المنماة والنامية على السواء، تأتي بمساوىء تتضح وتبرز يوماً بعد يوم: كامتصاص حيوية الريف وبعثرة مدخراته من التراث الاجتماعي والقومي، واتساع المدن اتساعاً مريعاً حتى أشرف بعضها كنيويورك على الإفلاس وعجز البعض الآخر عن توفير الخدمات الضرورية في السكن والنقل والاتصال والنظافة العامة وما إليها، وانتشار الشعور بالبؤس والاغتراب والنقمة بين جماهير المدن، وانبثاث مفاسد الحضارة في أوساطها.

هـ - **تزايد الانحراف والعنف والإجرام**: وهذا أمر لا يحتاج إلى بيان، فأخبار الصحف ملأى به. وهو في تزايد مطرد، وقد أصبح من أخطر المشكلات التي تجابه الدول والمجتمعات، لما له من أثر في خلخلة الأمن وقلقلة الاقتصاد وإثارة النزعات، وأهم من هذا كله في ضعضعة القيم والمقاييس وتدهور الأخلاق.

٥ ـ خطر اتساع الفوارق في المجتمع البشري واحتدامها

إن الفوارق البشرية قديمة قدم التاريخ، فلقد اختلفت الشعوب أجناساً ولغاتٍ وأدياناً وثقافات ومواقع جغرافية ونظماً سياسية واقتصادية واجتماعية. وكانت هذه الفوارق من أهم أسباب النزاعات والحروب والاضطراب والتشتت، فجرّت على الشعوب بأفرادها، وعلى البشرية بمجموعها، المآسي والشرور التي تزخر بها صحائف الماضي. ومن

ناحية أخرى كان لهذه الفوارق وجهها الإيجابي، إذ تعددت الحضارات وتنوعت ميزاتها وعطاءاتها، فاغتنى التراث الإنساني بهذا التعدد والتنوع، وبالتفاعل الذي قام بين أجزائه وعناصره. ومن الصعب، بل لعلّه من العبث، أن نحاول الموازنة بين جوانب الشر وجوانب الخير في هذا الميدان.

على أن ما تهمنا ملاحظته هنا هو أن التطورات الحديثة كانت باتجاه تقليص جوانب الخير وتضخيم جوانب الشر. ففيما يختص بالأولى، نرى أن الاغتناء الحضاري الناتج عن اختلاف الثقافات والشخصيات المجتمعية قد بدأ يجف بسيطرة الحضارة الغربية الحديثة على سواها. فإن ما تمتلكه هذه الحضارة من أسباب القوة والنفاذ جعلها تنتشر من مواقعها التاريخية وتكتسح المواقع الأخرى واحداً بعد الآخر، فإذا مستحدثاتها المادية وأساليبها المعيشية ونظمها السياسية والاقتصادية وكتبها ومجلاتها وأفلامها وإذاعاتها تصل إلى جميع أصقاع العالم، وتوشك أن تلبسها كلها لباساً واحداً وتصبغها بلون واحد. وفي هذا ما فيه من إفقار للمآتي المنبعثة من تنوّع الهويات الحضارية وتفاعلها وتخاصبها.

أما إذا نظرنا إلى الناحية السلبية لأثر التطورات الحديثة في هذا المضمار، فإننا نجد أن هذه التطورات لم تستطع أن تزيل الفوارق البشرية وآثارها السيئة، بل على العكس، ضخمت هذه الفوارق ونفخت فيها أنفاساً جديدة جعلتها تتسع شقة وتزداد احتداماً. فالاختلافات العرقية والثقافية لم يكن لها في أي من العهود الماضية ما للاختلافات القومية الحديثة من فعل في تباعد الشعوب وتنافرها وتحاربها. ولئن خفّت حدّة الحروب الدينية، وانحصر نطاقها، فلقد خلفتها وفاقتها خطراً الحروب الايديولوجية. والفروق بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة لم تبلغ يوماً من البعد والشدة ما هي عليه الآن، ولم يكن للأولى من السلطة على الأخرى ومن القدرة على التلاعب بمصائرها مثل ما للشعوب المتقدمة اليوم بالنسبة إلى المتخلفة. ولم ينفلت التطور التقني كما انفلت في هذه الآونة، فعجز التطور في الأفكار والنظم عن اللحاق به العجز الرهيب الذي نختبره ونتحمل أعباءه. ولم تقم في الماضي فجوة بين التطور التقني والعلمي والتطور الخلقي شبيهة بالفجوة التي نشهد في عصرنا هذا ومفعمة بمثل أخطارها الناشبة ونذرها الماثلة. ولم تكن ثمة مفارقة بين رغبات الشعوب المتخلفة وبين قدراتها، قريبة من المفارقة الحاضرة، الناتجة عن اضطرام الآمال وثوران المطامح إلى نيل الحقوق واكتساب الحرية والكرامة. إن دينامية الحضارة الحديثة قد انبثّت في هذا كله، فباعدت أكثر مما قرّبت، وأشعلت أكثر مما أطفأت، وأثارت أكثر مما هدأت، فإذا الاضطراب الناتج عن الفوارق المتسعة والمنازعات المحتدمة يعم العالم كله ويجابه شعوب الأرض طرّاً بتحديات قديمة وجديدة، حاضرة ومقبلة، شديدة الأثر في توجيه المسيرة الإنسانية في مراحلها التالية.

هذه بعض الأخطار والتحديات الرئيسية التي تحيط بالإنسانية اليوم، وقد أشرنا إليها بإيجاز، واكتفينا بها دون سواها، لأن مجالنا هنا لا يسمح بأكثر من ذلك.

- ٤ -

ننتقل الآن إلى الصفحة المقابلة من الموازنة التي نحاول رسم خطوطها في سبيل تقييم الحضارة المعاصرة واستبصار مسيرتها المقبلة. ما هي القدرات التي تمتلكها الإنسانية لمجابهة الأخطار المحيقة والتحديات البارزة والأعباء التي تزداد ثقلاً يوماً بعد يوم؟ ما هي النسبة بين ما للإنسانية وما عليها، وأيهما أوفر وأرجح؟ إننا نرى نوعين من القدرات يشملان مختلف المؤهلات والتجهزات التي تتمتع بها الإنسانية والتي تؤلف مجمل ثروتها الإيجابية، وهما: قدرة العلم، والقدرة المستمدة من التراث التحرري.

لا شك أن العلم هو أعظم القدرات التي يمتلكها الإنسان المعاصر. ولم يعد الأمر بحاجة إلى بيان، فإن التطورات المتلاحقة التي يجوزها العلم في مختلف الحقول تطالعنا كل يوم بالجديد العجيب من المنجزات والمآثر. ومهما يكن المقياس الذي نتخذه لقدر تقدم المعرفة، فلا جدال في هذا التقدم، وفي تسارعه، وفي بلوغه حدّاً من الثورية لم يعرفه أي من العصور السالفة. وما هذا إلا لخصائص في العلم يتميز بها عن غيره من الجهود الإنسانية، وأهمها تراكميته، وشموليته. فإن أي مكسب علمي جديد يضاف حتماً إلى المكاسب السابقة فيغنيها ويهيء السبل لمكاسب تالية. ولا يصح هذا بالضرورة على الدين أو الأدب أو الفن. ومع أن مسيرة العلم قد تعثرت هنا أو هناك، فضاعت مكاسب سابقة أو تجاهلها الناس، فإن العقل الإنساني التائق إلى المعرفة ما لبث أن عاد إليها واكتشفها وأحياها، ومضت المسيرة في تقدمها المستمر عبر الظلمات والانحرافات. أما الخاصة الثانية، فهي أن العلم عالمي النطاق لا ينحصر في حدود شعب أو بلد، ولا يلتصق بجماعة التصاقاً يمنعه من تجاوزها إلى الجماعات الأخرى. قد يتميز به قوم أو أقوام في عهد من العهود، وآخرون في عهود أخرى، ولكنه في مجموعه يؤلف تراثاً عاماً اشتركت فيه جميع الشعوب المتحضرة، وأثره شامل للشعوب كافة، سواء أكان لها سهم سابق فيه أم لم يكن. وبسبب هاتين الخاصتين وسواهما من الخصائص، كان للعلم تقدم مستمر عبر التاريخ، بل لعل هذا التقدم هو الصورة الوحيدة لتقدم الإنسانية الإيجابي خلال العصور. وبسبب هذه الخصائص أيضاً، وبنتيجة التطورات التي حفلت بها الحياة الانسانية في الأعصر الأخيرة والتي كان للعلم ذاته أثر بارز فيها، تسارع التقدم العلمي فـي هـذه الأعصر، وفي العقود الأخيرة بوجه خاص، ومازال هذا التسارع قائماً ومشتداً، و «ثورياً» بأوضح معاني الثورية وأعمقها.

لا حاجة بنا إلى تفصيل مآتي هذه الثورية العلمية في الحاضر ووعودها للمستقبل.

فالمعرفة النظرية تنطلق انطلاقاً حثيثاً على جميع الجبهات، بحيث يصعب اللحاق بها. ولذا نرى الجبهات تنقسم وتضيق والاختصاصات تتفرع وتتنوع، ومع هذا يبقى العلماء في لهث دائم لتتبع الاكتشافات الجديدة والتطورات الحاصلة في حقولهم الممعنة في الضيق والاختصاص. ويكثر العلماء، وترصد لهم الموارد المالية المتزايدة، وتتعدد مؤسسات البحث في الجامعات وخارجها، فيمتد نطاق المعرفة ويتسع بسرعة تكاد تسابق الخيال وبانجازات تذهل العقل وتريعه أحياناً. ومثل هذا أيضاً في الميادين التطبيقية، بل إن ما يحدث هنا أبين للعيان، لأنه لا يقتصر على الخاصة من العلماء بل يبدو للناس كافة في الأدوات المستحدثة والمصنوعات المتجددة وفي التقنيات المتطورة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة الأفراد والجماعات. وبفضل هذا التقدم في المعرفة النظرية والتطبيقية استطاع الإنسان المعاصر أن يغزّر الإنتاج المادي زراعةً وصناعةً ونقلاً وتبادلاً، وأن يوفّر للبشرية ما لم تكن تحلم به سابقاً من وسائل لسدّ الجوع ومكافحة المرض والجهل ولرفع مستوى العيش بوجه عام. وبفضله أيضاً تمكن من سبر جزيئات المادة وشطر الذرة واكتشاف القوة النووية الهائلة والبدء باستخدامها، وارتفع إلى أجواء الفضاء وعلّق فيها محطات تدور فيها وتستكشف أحوالها وأحوال عوالمها، وبلغ القمر وأنزل رواداً على سطحه وهو يطمح إلى المزيد من التوغل في تلك العوالم، استطلاعاً لها واستفادة من مواردها إذا أمكن. وأوجد عقولاً اصطناعية تكاد توازي عقله أو تتفوق عليه في بعض القدرات، وتنبىء بأنها ستمضي في هذا التفوق في المستقبل.

وبازاء هذه القدرات الباهرة، بدأت تبدو في الآفاق قدرات أشد روعة وأبلغ خطراً. فإن ما تقدم ذكره يتصل جلّه بالطبيعة: باستكناه أسرارها واستخراج مواردها وبسط سلطة الإنسان عليها. أما القدرات الجديدة فهي تتجه إلى الإنسان ذاته بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «إعادة صنعها»، سواء أكان ذلك بالجراحة أم بالعقاقير أم بالتوليد الاصطناعي أم بتكييف «الجينات» أم بغير ذلك مما يدخل في نطاق ما يعرف اليوم بـ «الهندسة البيولوجية». ولا يقتصر التأثير المرتجى في الإنسان على الجانب الجسدي فحسب، بل يتناول الجوانب النفسية والعقلية والخلقية. فما يحصل هنا، أو ما ينتظر أن يحصل، خليق بأن يكون أدعى إلى التبصر والتدبر من التقدم العلمي والتقني في الحقول الأخرى.

ما أعظم القدرة العلمية التي يتمتع بها إنسان اليوم! ما أروع العلم نظاماً وأسلوباً وإنتاجاً، وما أشد أثره في تكوين الحاضر وصنع المستقبل! على أن هذه القدرة الهائلة سيف ذو حدين: إنها قدرة على الطبيعة، وقدرة على الإنسان. وهي قابلة لأن توجه للخير أو للشر. ولا إنكار لما أنتجت من خير في مكافحة الفقر والمرض والجهل وفي إيقاظ العقول وتنبيه النفوس ودفع معارك التحرير والتحرر. ولكن يجب أن لا ننكر

أيضاً ما أحدثت من شرور في تطوير أساليب القتل والتدمير، وفي استعمار الشعوب، وفي تسلط الإنسان على أخيه الإنسان، وإذ يعزّز تصاعدها المرتقب وعودها الخيّرة للمستقبل، فهو يؤكد بالوقت نفسه تفاقم أخطارها إذا لم يستطع الإنسان أن يضبطها ويرقى عنها. ويكفينا على هذا مثل واحد، فالقدرة النووية قد تأتي منبعاً لطاقات ثرية تسد حاجات البشر وتفيض عليهم بالمنافع والنعم، وقد تستخدم لتقتيلهم وتدمير منشآتهم وإشاعة الخراب في معمورهم. ومن هنا ترتبط هذه القدرة ومصيرها بالقدرة الأخرى وهي المستمدة من التراث التحرري.

إن هذا التراث هو حصيلة الجهود التي بذلتها الشعوب للارتقاء من مستوى الحيوانية والهمجية إلى مستوى الإنسانية الحق. ولقد أسهم في هذه الجهود القادة الأعلام ـ أنبياء ومفكرين وأدباء ومعلمين وعاملين ـ الذين كوّنوا رؤى لما يجب أن يرتفع إليه الإنسان، فاعتنقوا ما أوحت به إليهم، ونهضوا للدعوة إليه والنضال من أجله ولتحقيقه في مجتمعاتهم أو في الميدان البشري العام. هذه الرؤى، على اختلاف صورها وأشكالها، تتناول الإنسان الفاضل والمجتمع الفاضل، وتتمثل في القيم التي يجب أن يسعى الإنسان، فرداً أو مجموعاً، إلى اكتسابها ليستحق هذا الإسم، وليحيا حرّاً كريماً، ولييسر لسواه اكتساب الحرية والكرامة على أسس العدالة والأخوة والمساواة. ولم تقتصر هذه الجهود على الأفراد، بل عمّت الشعوب في فترات مختلفة من تواريخها، فكانت الحركات الهادئة والثورات الصاخبة، من دينية وفكرية وسياسية واجتماعية، دفاعاً عن الحقوق الفردية والجماعية ومكافحة للظلم والاستبداد والإذلال والاستعباد وكل ما يقهر الإنسان أو يحط من شأنه. فهناك إذن تراث تحرري، منه ما يخص كلّاً من الحضارات التي ظهرت في التاريخ ومنه ما يعمّ الإنسانية كافة. وهذا التراث هو الذي جعل الإنسان المعاصر يتميز عن إنسان ما قبل التاريخ، وهو الذي ـ إن بقي حيّاً وفاعلاً ـ يغدو خليقاً بأن يمد شعوب الأرض بالقوة لمعالجة مشكلاتها ومجابهة تحدياتها وللحفاظ على الحضارة والسير بها قدماً في سبل الانبعاث والرقي.

قلنا: إن بقي حياً وفاعلاً. فأي حظ له من هذا البقاء؟ إن الصورة هنا ذات وجهين متناقضين. فمن ناحية نرى في سلوك الإنسان المعاصر مظاهر تخلف وانتكاس في تحكم الاثرة والاستغلال والشهوات اللاهبة لاقتناء الأشياء واكتساب النفوذ وتغليب الذات. ولا نلاحظ تطوراً جذرياً عن الإنسان البدائي، أو رقياً خلقياً يرتفع إلى مستوى مطالب اليوم، أو مطالب الغد. ومن ناحية أخرى، تبدو حيوية التحركات التحررية المضطرمة في سائر أقطار العالم، والمنبعثة من تيقظ الشعوب وتحسسها بمساوئها ومآسيها ومن المطامح والآمال الجائشة في صدورها لتحسين أحوالها واكتساب كرامتها. إن هذه التحركات ـ التي تثيرها ذكريات الماضي ودعواته وتنبهات الحاضر ووثباته ورؤى المستقبل وآياته ـ

لتأتي دليلاً على أن التطلع الإنساني للتحرر والارتقاء مايزال حياً في النفوس وباعثاً لها للنضال في سبيل الحفاظ على القيم المكتسبة وتعزيزها وتعميمها وإنقاذ الحضارة من التردي الذي يهددها والمهاوي الماثلة أمامها.

ولا نريد أن يفهم من كلامنا أننا نفصل بين القدرتين العظميين اللتين أشرنا إليهما ـ قدرة العلم وقدرة التراث التحرري. ذلك أن العلم هو أيضاً قدرة تحريرية وتحررية فائقة. فلكم حرّر من عقول ونبّه من أفكار وأيقظ من نفوس! وهو يفعل هذا الفعل بقدر ما يمثّل من عقلانية صافية، ومن ضبط وانضباط، وتنظيم وانتظام. ولكن ما أردنا تبيانه في ما سبق هو أن تطور العلم المعاصر قد انصرف إلى الطبيعة أكثر مما انصرف إلى الإنسان، فسيطر عليها ونمّى قواها أكثر مما استطاع أن ينمّي قوى الإنسان الخيّرة. لقد وفّر لهذا الإنسان وسائل متكاثرة، لكنه لم يرتفع به في مراقي الغايات، وملّكه قدرات رهيبة، إن وجهت توجيهاً تحريرياً جاءت بخير عميم، وإن استغلت للأطماع والأهواء كان منها بلاء وبيل وشر مستطير.

ـ ٥ ـ

إذا حاولنا الآن أن نوازن بين التحديات والأخطار من جهة وبين القدرات لمجابهتها والردّ عليها ردّاً إبداعياً من جهة أخرى، فماذا نجد؟ وأي مستقبل للإنسانية يرتسم في الآفاق؟ إن التطلعيين المعاصرين يختلفون في رؤاهم، فمنهم من يرى أن الأخطار تفوق القدرات ضخامة وأن الأوضاع الإنسانية سائرة إلى المزيد من التردي إذا لم يسرع الإنسان المعاصر إلى ضبطها والتغلب عليها، ومنهم من يتخذ موقفاً تفاؤلياً مستنداً إما إلى القدرة العلمية والتقنية الزاخرة الكفيلة في نظره بمعالجة المشكلات الحاضرة والمقبلة، وإما إلى المدّ التحرري المتدفق من الشعوب والمكتسح معاقل الظلم والاستبداد والفوارق القائمة بين الشعوب وفي داخلها، وإما إلى القدرتين معاً.

إن كاتب هذه السطور ليجد نفسه أميل إلى الفريق الأول منه إلى الثاني. ذلك أن الأخطار واقعة وبيّنة ومتفاقمة. أما القدرات فحولها تساؤلات، كما ذكرنا، وإمكانات الخير فيها مشتبكة بإمكانات الشر. وليس من المحتم، أو من الظاهر الواضح على الأقل، أن الأولى ستتغلب على الثانية. ولذا، فعندما نحاول استبصار الآفاق واستجلاء طلائع الأوضاع المقبلة، تلوح لنا البدائل التالية:

١ ـ الحرب العالمية الشاملة المدمرة، الناتجة عن تصارع الأنظمة المهيمنة وعجزها عن كبح أطماعها وعن ضبط القوى المتفجرة التي صنعها العلم ووضعها في أيديها.

٢ ـ تزايد الاضطراب السائد في العالم بسبب استمرار «توازن الرعب» والحرب الباردة بين الأنظمة المهيمنة، والحروب الموضعية المنتشرة، والخلل الاقتصادي المتفاقم،

والمضي في إهدار الموارد وإفساد البيئة، وانتشار الأمراض الاجتماعية والخلقية.

٣ ـ اتفاق القوى المهيمنة في ما بينها ـ إما القوتين العظميين وحدهما أو بالاشتراك مع القوى التي تبلغ مبلغهما أو تقاربه ـ على السيطرة على العالم وحراسته وتوازع مناطق النفوذ فيه وتقاسم مغانمه.

٤ ـ استمرار الصراع بين القوى التحررية والقوى المهيمنة، وامتداد الأولى وانحسار الثانية، دون ضمان أكيد لاستمرار الأولى في مسيرتها وعدم انحرافها إلى سبل الهيمنة والقمع.

٥ ـ اكتساب منظمة الأمم المتحدة سلطة كافية لإقامة نظام عالمي سياسي واقتصادي واجتماعي مبني على التكامل والتكافل بين الشعوب. على أن تارخ المنظمة منذ إنشائها، والتطورات الجارية داخلها وخارجها لا تنبىء بكثير من الأمل في هذا المضمار.

لسنا ننكر أن السنين القادمة ستظهر بعض التقدم الإيجابي في نطاق كل بديلة من هذه البدائل، ولكننا لا نرى أن التقدم المنتظر سيؤدي إلى إزالة التحدي الذي تمثله أو التغلب على الخطر الذي تتضمنه.

كل هذا يعود إلى المفارقة الأساسية في الحضارة الإنسانية، وهي المفارقة بين قدرة الإنسان المعاصر على ما حوله وقدرته على ذاته. لقد شهد العالم خلال تاريخه، وفي الآونة الأخيرة بخاصة، انقلابات جذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، ولكنه لم يشهد انقلاباً مماثلاً أو مقارباً في كيان الإنسان وتوجهاته. لقد تقلص العالم وتوائقت أجزاؤه ومصائره. على أن الإنسان، الذي كان العامل الأول في هذا التقليص والتواثق وفي تجاوز عالمه إلى عوالم الفضاء، مازال يعالج مشكلاته بعقلية ضيقة، عقلية العشيرة أو الطائفة أو الطبقة أو الأمة، في حين أن العقلية الوحيدة التي يتطلبها هذا العصر والأعصر القادمة هي العقلية العالمية التي تشمل كوكبنا بمجمله وشعوبه برمتها. إن هذه العقلية العالمية تفرض التعاون والتكافل والتضحية، بينما الحوافز التي لا تزال مسيطرة هي حوافز الطمع والسيطرة والاستئثار. ولاكتساب هذه العقلية والسلوك المجاري لها، لا بدّ من تبدل جذري في الذات الإنسانية. وليسمح لي في ختام هذا المقال أن أؤكد ما ذكرته في بحث سابق:

إن التبدل الجذري المنشود هو تبدل يحول ذهنية الإنسان من الرضى السهل بالتوهم والخطأ إلى التوق الشاق للحقيقة والصواب، ومن الاكتفاء والانغلاق إلى التفتح لكل نور ولكل خير مهما يكن مصدره، ومن شهوة الأخذ والاغتصاب إلى شهوة العطاء والمشاركة، ومن الأنانية إلى الغيرية، ومن طلب التحكم والتسلط والاستغلال إلى نشدان العدل والاخاء، ومن الاستهانة بالكرامة الانسانية إلى تعظيمها واعتبارها أسمى المطالب وأعزها. إنه تبدل يحفز إلى إيثار الواجب على المطالبة بالحق، ويميز الغايات من الوسائل ويقدّمها عليها، ويجعل للسيادة على الذات أهمية تعدل أو تفوق أهمية السيادة على الطبيعة. إن هذا التبدل هو، في نظرنا، السبيل الأسلم للتغلب على المفارقات الهائلة في الوضع الحضاري المعاصر ولضمانة سلامته وتقدمه. ولن يغيّر نظرنا هذا

أي اعتراض بأن هذا القول يتضمن مثالية صعبة التحقيق، أو يتسم سمة التجريد أو التبسيط، أو يؤدي إلى إهمال الحاجات الشعبية الملحة أو الإلهاء عنها. إن الحاجة إلى هذا التبدل ليست عندنا أدنى خطورة أو أخف حدّة أو إلحاحاً من أية حاجة أخرى(٦).

إن العالم الجديد الذي يتولد يتطلب إنساناً من نوع جديد. والتغيرات النوعية التي تحيط بنا تفرض قيام تغير نوعي في داخلنا. وستظل الحضارة الإنسانية في اضطراب، وسيظل مصيرها مجهولاً ومحفوفاً بالأخطار، ما لم يحدث هذا التغير النوعي الإنساني.

ها هنا التحدي الأعظم، والسؤال الأخطر المرتسم على أفق المستقبل.

---

(٦) قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري**، ط ٣ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٧)، ص ٣٨٧ - ٣٨٨.

مطالب المستقبل العربي

التيار القومي العربي

- ١ -

ليس الاهتمام بالمستقبل أمراً جديداً أو عابراً. فلقد صاحب الإنسان منذ فجر وجوده، واتخذ ألواناً متعددة خلال التاريخ. وبرز بأشكال متمايزة في الحضارات التي أنشأتها الشعوب. إنه عنصر أساسي من إنسانية الإنسان، يتغلغل في ثنايا مشاعره وأفكاره وأعماله سواء أوعى ذلك أو لم يعِه. ولعلنا لا نعدو الصواب إذا قلنا إن نوع هذا الاهتمام ـ بما يتضمن من إدراك وبما يحفز إليه من تصدٍ ـ هو مقياس للحضارات المختلفة، وللمراحل المتتابعة من الحضارة الواحدة، يسبر ديناميتها أو ركودها، وتقدمها أو تخلفها، ويحدد جوهرها وصورتها بوجه عام.

ولقد برزت في الآونة الأخيرة عوامل متعددة نشّطت هذا الاهتمام المستقبلي ورفعت حدته إلى درجة فريدة في التاريخ الإنساني. وفي مقدمة هذه العوامل، التغير المتسارع في الأوضاع البشرية ـ الناتج عن الثورتين العارمتين في هذا العصر: ثورة العلم والتكنولوجيا، وثورة الآمال والمطامح في النفوس ـ وتعقد المشكلات الإنسانية وتشابكها؛ والأزمات المتنوعة والمتلاحقة التي تجابهها الحضارة المعاصرة. وليس هنا مجال استعراض هذه العوامل، أو سرد المحاولات الدراسية والتخطيطية المستقبلية التي أدت إليها، أو تقويم النتائج التي جاءت بها هذه المحاولات. فكل هذا قد أصبح مثار تحرٍّ ونقاش منتشرين ـ في المجتمعات المتقدمة بخاصة ـ له مؤسساته وهيئاته واختصاصيوه وآثاره المتعددة المتنوعة، وهي تنبىء بالمكانة التي يحتلها الاهتمام المستقبلي في هذه الآونة وبالعناية التي يلقاها من رجال الفكر وأرباب السلطة على المستويات القومية والاقليمية والدولية.

وقد بدأ هذا التيار ينفذ إلى الوطن العربي، وشرع بعض الأفراد وبعض الهيئات

العربية ينهضون لاستطلاع مستقبل هذا الوطن. ولكن هذا النهوض مازال بطيئاً متعثراً متفرقاً. وحريّ بنا أن نعززه ونمده بالوسائل والإمكانات، ونسعى إلى تكثيف طاقاته وتنسيقها. وليس مسوّغ ذلك أن هذا الجهد قد أصبح «موضة» فاتنة من «موض» العصر نقبل على تقليدها كما نقلّد الكثير مما يصب علينا من العالم «المتقدم»، بل إنه فعلاً ضرورة أساسية لصحة مسارنا القومي. فنحن، من ناحية، محاطون بأخطار هائلة من قِبل هذا العالم النافذ، لا يمكننا مجابهتها إلا على ضوء رؤية صحيحة لحاضره، وللمستقبل الذي يسير إليه - بل للمستقبل الذي يعده لنفسه - ولعلاقتنا المتطورة به وبسائر المجتمعات والقوى وبمجرى الحياة البشرية بوجه عام. ونحن، من ناحية ثانية، في خضم حرب ضارية مع التخلف وفي وسط نضال عسير من أجل «التنمية». ولن يستوي هذا النضال وتتسدد خطاه إلا إذا صحّ إدراكنا للغاية التي يجب أن تتجه التنمية إليها، أو بعبارة أخرى، للمستقبل الذي نطمح إليه ونسعى إلى صنعه.

وما هذه المعالجة سوى محاولة متواضعة، أرجو أن تنضم إلى غيرها من المحاولات التي تبذل في وطننا العربي للدعوة إلى التطلع والاختراق، وإلى العمل لاستخلاص رؤية صادقة وصافية لمستقبلنا، ولتحديد المطالب التي يفرضها هذا المستقبل إذا أردنا له أن يكون حياً زاهياً وإذا أردنا لأنفسنا الكرامة والعزة، بل مجرد السلامة والبقاء.

- ٢ -

ما هي مطالب المستقبل العربي؟

لنبدأ أولاً، وبإيجاز كلي، بتأكيد حقيقة إذا لم نسلم بها ونستوعبها لا يعود لتساؤلنا ولتصدينا أي معنى أو أية نتيجة مجدية. هذه الحقيقة هي أن المستقبل ليس قدراً محتوماً أو أمراً مقضياً، وإنما هو منوط بجهد الإنسان، فرداً ومجموعاً، أي بنوع إدراكه وشكل سلوكه. فليس ثمة تقدم حتمي، أو تأخر مفروض، سنّته قوانين خارجة عن سلطة الإنسان ومقيدة لها كل التقييد. وإنما هناك اتجاهات مختلفة في المستقبل القريب والبعيد. والاتجاه الذي يتخذه شعب من الشعوب في فترة ما من تاريخه يمثل آخر الأمر خياراً له. قد لا يعي الشعب أن له خياراً، فيغدو أسير الطبيعة أو رهين غيره من الشعوب، فيغلب على أمره وينقاد إلى التخلف والخضوع. أو قد تغشّي الأطماع والأهواء بصيرته، فيختار سبل التسلط والطغيان، وينتهي إلى ما تخبئه هذه السبل من مساوىء وشرور. أو قد يعي، في فترة مضيئة من فترات حياته، حريته في الاختيار، فينهض لتكوين قدرته على التمييز بين النُهُج المنفسحة أمامه وعلى سلوك النهج المؤدي إلى الخير والفلاح وعلى القيام بمطالب هذا السلوك جهداً ونضالاً، فيكون عندها من المبدعين ومن صنعة الحضارة المتميزين. فلا تحرّي إذن صحيحاً ومجدياً لمطالب مستقبلنا بدون وعي مكين لحريتنا في

الاختيار، وبدون جهاد مسبق وملازم لاكتساب هذه الحرية، وبدون إدراك سليم ومضن لما تستتبع من مسؤولية ولما تفرض من ثمن يبذل يوماً بعد يوم بطواعية وسخاء.

وثمة أمر آخر لا بد من التعرّض له قبل تناول قضية المطالب، وهو أن هذه المطالب تتوقف على الصورة التي نكوّنها للمستقبل وتختلف باختلافها. وغني عن البيان أنه لا يجدينا كثيراً عندما نعمد إلى تكوين هذه الصورة أن نتوغل في مجاهل المستقبل البعيد، نظراً لانطلاق قوى الحياة المعاصرة وشدة تفاعلها وتسارع التغير في الأوضاع الإنسانية، مما يضعف قدرتنا على الاستبصار والتحديد. وإنما المجدي أن نقتصر على المستقبل القريب، المحدود ببضعة عقود من السنين، وأن نمضي، بالوقت ذاته، في متابعة عملية الاستطلاع وتحسين أساليبها وأدواتها بغية تعديل الرؤية وتصحيحها وفقاً للتطورات المستجدة. ومهما يكن من أمر، فإن المعنيين بهذه الشؤون يتبعون إحدى طريقتين لبلوغ هذا الغرض. الطريقة الأولى هي البدء من الحاضر ومحاولة استكشاف اتجاهاته، وإسقاط هذه الاتجاهات على المستقبل لاستخلاص صورته. هذه هي الطريقة التي يتبعها اليوم غالب المهتمين ببحث المستقبل أو بـ «علم المستقبل». إنها ترمي إلى استجلاء **ما يبدو أنه** سيكون، على درجات مختلفة من الإمكان أو الترجيح، ولا نقول التثبت، لأن المستقبل هو بطبيعته ميدان الاحتمال. أما الطريقة الثانية، وهي التي يعزف عنها عادة الاستطلاعيون العلميون، فهي البدء بتحديد الأهداف والتطلعات ثم صياغتها إطاراً ضابطاً للتوجهات المستقبلية، فكراً وعملاً. وبديهي أن هذه الطريقة تأتي عرضة للتيهان الوهمي أو للتفكير الرغبي أو للنزوع الوعظي ما لم تبقَ مشدودة الأواصر بالحاضر، متفاعلة وإياه تفاعلاً حياً مستمراً. وعلى الرغم من مخاطر هذه الطريقة، فإني سأسمح لنفسي بسلوكها هنا، مع تأكيدي الشديد على ضرورة دعم المحاولات الاستقرائية القائمة على الأساليب الاستطلاعية العلمية الحديثة وعلى أهمية تجسيدها في مؤسسات عربية ناشطة ومتناسقة. ولاختياري هذا النهج سببان: أولهما أن هذه المعالجة الموجزة لا تتسع لمثل تلك المحاولات التي تتطلب عدداً من الاختصاصات وتثقلها الاحصائيات والأرقام، وتتخللها المناهج المتطورة، مما يجعلها أقرب إلى عمل فرق من الخبراء منها إلى جهد فردي محصور. وأذكر على ذلك مثلين فحسب: الدراسات التي وضعها معهد التخطيط العربي بالكويت لـ «ندوة الوطن العربي سنة ٢٠٠٠» التي عقدت في طنجة ٥ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٠، ومجموعة الوثائق التي أشرفت على إعدادها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، والتي قدمت إلى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان. أما السبب الثاني، وهو الأهم، فهو اعتقادي المكين أن الشعوب العربية مدعوة، كما قلت، إلى أن تختار، وأن اختياراتها يجب ألّا تظل على مستويات الممكن بل أن ترقى عنه وتجهد في رفعه إليها. فالمقبل ليس وليد العوامل الموضوعية وحدها، وإنما يتأثر

أيضاً بالعوامل الذاتية: عوامل التطلع والطموح، والإقدام والمغامرة. ولولا هذه الحقيقة لما كان ثمة تقدم في التاريخ أو تجديد وإبداع في الحضارة.

من هذا المنطلق، ما هي صورة المستقبل الذي نطمح إلى صنعه؟

أبادر إلى القول، حتى لو اتهمت بالمثالية والابتعاد عن الواقعية، أن المستقبل الذي يليق بأن نتوجه إليه يجب أن يتسم بسمة جوهرية بارزة تعيّن صورته وتتغلغل في جميع مظاهره. هذه السمة هي تميّزه عن حاضرنا نوعاً وكيفاً، لا درجة وكمّاً فحسب. ليس يكفينا أن نصلح هذا أو ذاك من جوانب حياتنا، وأن «ننمي» هذا القطاع أو ذاك من قطاعات مجتمعنا، أو أن نتحسن تحسناً تدريجياً هنا وهناك. وإنما المطلوب نهضة شاملة وحركة إبداعية، تبدّلنا تبدلاً جذرياً. وما هي معايير هذا التبدل الجذري؟ إنها تلتقي في معيار أساسي واحد: هو معيار القدرة الذاتية. فجميع علّاتنا الحاضرة تنبعث من علّة أمّ هي العجز: عجز إزاء الطبيعة، وعجز تجاه مطامع الغير وتسلطاته، وعجز في وجه أهوائنا وعصبياتنا، وعجز عن الخلق والإبداع. والانتقال من العجز إلى القدرة يتضمن الانتقال من حالة الانفعال إلى حالة الفعل في مختلف جوانب حياتنا: من الخضوع إلى السيادة في السياسة والدفاع، من التبعية إلى السلطة الذاتية في التحكم بمواردنا الاقتصادية، من التفكك الاجتماعي والقومي الذي ييسر الهيمنة علينا إلى التضامن والتكامل والالتحام الذي يولد وينمي كفاءاتنا الخلاقة، من التوهم السائب والمسيب إلى العقلانية المنضبطة الضابطة، من الارتخاء الخلقي والإرادي إلى الاعتزام الناظم المجنّد ـ وبكلمة: من كل ما يغري القوى المسيطرة بنا ويرسخ سلطتها علينا إلى كل ما يبعث فينا الطاقة على الصمود وعلى توجيه مصيرنا كأمة، وعلى إثبات وجودنا وثقلنا إثباتاً واقعياً في الساحة العالمية.

إن الإنصاف يدعونا إلى الاعتراف بما أنجزته الشعوب العربية في العقود الأخيرة، سواء من حيث إحراز استقلالها السياسي ومكافحة الاستعمار والصهيونية العالمية أو من حيث تنمية مواردها البشرية والمادية في حقول الاقتصاد والإعمار والصحة والتعليم وسواها. ولكن حرصنا القومي ونشداننا للحقيقة يفرضان علينا أيضاً ألا نتعامى عن أمور أو تساؤلات ثلاثة تبدو من مختلف الدراسات التي يقوم بها الخبراء وتبين لكل مستبصر واع: أولها أن هذه الايجابيات قد رافقتها صنوف من السلبيات تقصر مفعولها بل تطغى في أحيان كثيرة عليه، مما يجعل بعضنا يتساءل عمّا إذا كانت حالنا الآن في الحقول الأساسية من حياتنا وتوجهنا (في التصدي للأعداء، في التحرر السياسي والاقتصادي والفكري، في ممارسة الحكم، في التضامن القومي، في التنمية الذاتية، في ترقية المواطن والإنسان، في الحضور الدولي والعطاء الحضاري)، هي أفضل فعلاً مما كانت عليه منذ بضعة عقود من السنين. إن هذا القلق حول مدى تطورنا النهضوي وقيمته خليق بأن

يظل في مقدمة الهموم التي تشغلنا وتستدعي منا النظر المتجرّد الناقد والتحرّي الأمين الدؤوب.

وإذا تبيّن لنا تقدم وتحسن في بعض الحقول المذكورة أو في جملتها، جابهنا تساؤل ثانٍ هو: إلى أي حد يتناسب هذا التقدم ونوعيةَ التغيرات الإنسانية المتفجرة وتصاعد الأخطار الخارجية والداخلية، واتساع الشقة بين ما نحن عليه وبين ما يجب أن نكون؟ ذلك أن للتقدم معيارين لا بد من احتسابهما معاً: معياراً يقوّم ما تمّ بحد ذاته، وآخر، لعله أدعى إلى الاهتمام والتقصي، يقدّره بالنسبة إلى التطورات الجارية حوله وما تنطوي عليه من إمكانات منفسحة ومن مخاطر مستجدة. وثمة التساؤل الثالث، وهو الذي جعلناه محور هذا الحديث، أي ما إذا كان التقدم الحاصل قد أدى إلى تبدل **نوعي** في أوضاعنا المجتمعية، وفي تفكيرنا وسلوكنا وتعاملنا، وارتقى بنا من حال إلى حال، وأمدّنا بالقدرة على الفعل والتجديد والإبداع، وهي عُدة هذا الارتقاء ودليله وضامن وجوده وجدواه.

ـ ٣ ـ

إذا قبلنا أن هذا التبدل النوعي الارتقائي يكوّن ميزة المستقبل الذي يجب أن نطمح إليه ونسعى إلى تحقيقه، نعود إلى سؤالنا المطروح: ما هي مطالب هذا المستقبل؟

إن من يتابع الدراسات التي وضعها الخبراء في شؤون التخطيط والتنمية في الوطن العربي، أو المفكرون الذين يستطلعون مستقبل هذا الوطن، يقف على توصيات ومقترحات متعددة تختص بمختلف جوانب الحياة العربية: سياسة ودفاعاً واقتصاداً واجتماعاً وثقافة وتربية وما إليها. ويجدر بنا، كما قلت، أن ندعم هذه الدراسات ونوفّر لها وسائلها ونحكم تنظيمها وتنسيقها، توصلاً إلى استخراج سياسة مستقبلية شاملة، واستراتيجية عمل تجسد هذه السياسة وتنظمها حسب أولويات محددة واضحة وعبر مراحل متتابعة. ولن أحاول هنا سرد هذه التوصيات التي تحفل بها الدراسات والتقارير المتوفرة، على الرغم من أهميتها، بل سأتجاوزها لأركّز على بعض المطالب العامة التي لا تتحقق التوصيات المفصلة بدونها. ذلك أن هذا التحقق يتطلب منا ـ أفراداً ومجتمعاً ـ توجهات أساسية تعبّر عن نفسها بذهنية وسلوك معينين يرتفعان إلى مستواه ويلبيان حاجاته. ولما كان اكتساب هذه الذهنية وهذا السلوك هو العامل الأول في التبدل الارتقائي المنشود ـ «نهضة» سميناه أو «تنمية» أو «تحرراً» أو غير ذلك ـ فمن الخير لنا أن نوليه اهتمامنا وأن نستوعب متضمناته وفروضه، وإن بدا، في عصر الاختصاص والتقنية الذي نحياه، أنه من العموميات التي لا تحتاج إلى دليل ولا تأتي بجديد، وأن ثمة قضايا «عملية» أو «واقعية» أولى منه بالعناية والمتابعة.

أول هذه المطالب العامة **المعرفة الصحيحة المنتظمة المتطورة**. ولئن صدق هذا على التاريخ الإنساني بكامله وكان تطور الحضارات منوطاً دوماً بما تمتلك من معرفة وعلم، فإنه أصدق ما يكون على عصرنا هذا وعلى المستقبل الآتي. وذلك بسبب تسارع العلم وتوسع المعرفة، والفاعلية المتصاعدة لمباعث هذا التسارع والتوسع، من عقول مدربة محتشدة ومؤسسات منتظمة مؤهلة وأجهزة متطورة ووسائل نافذة. ومن هنا كان الاتجاه البارز لدى الباحثين الحضاريين، الذين يحاولون استقراء ميزات هذا العصر والعصر المنبثق منه، أن يؤكدوا هذه الميزة من ميزاتهما وأن يتحدثوا عن «عصر المعرفة» الذي نلجه أو عن «مجتمع المعرفة» الذي غدا، والذي سيغدو أكثر فأكثر، مجتمع القدرة والأثر والتقدم.

قلنا المعرفة الصحيحة، لا المتوهمة ولا المتخيلة، وإنما المكتسبة بالنهج الموضوعي والأساليب النقدية ووفق أدق شرائط التحقيق والتدقيق، مهما تجيء نتائجها مخالفة لتصوراتنا أو لأهوائنا أو لتقاليدنا. ولا يأتي هذا الاكتساب هيناً ليناً، لأنه يتطلب التخلي عن الكثير مما يرضينا ويسحرنا، ويفرض علينا سلوك الطريق الشاقة وبذل الجهد المضني دون كلل أو انحراف. وقلنا المعرفة المنتظمة: إن الانتظام سمة المعرفة الصحيحة أينما تكن، ولكن لا بد من إبراز شأنه في هذه الأيام بسبب تدفق المعارف الإنسانية وتفرعها وتوزعها من جهة، وتوافر الامكانات المنهجية والتقنية لجمعها وضبطها وحفظها وتنسيقها من جهة أخرى. وقلنا أخيراً: المعرفة المتطورة، لما نشهد من دلائل هذا التطور المندفع، بحيث إن ما يكتسب اليوم يُتجاوز غداً، وبحيث إن الشقة التي تفصل بين المبطىء في الاكتساب والمنطلق في ميادينه تتسع باستمرار وازدياد. ولعلنا إذا نظرنا في ما يعرض اليوم من معايير «التقدم» - كالتصنيع والإعمار وارتفاع الدخل الفردي وتجديد البنى المجتمعية - نجد أنها ترجع، في الأساس، إلى حجم المعرفة المكتسبة وقابلية أصحابها لإنمائها. هنا معيار أساسي للقدرة في هذا الزمان. وعلى سبيل المثال، إننا نوافق من يقول إن تسلط التنظيم الصهيوني على المرافق السياسية والإعلامية في الولايات المتحدة الأميركية يقوم بالدرجة الأولى على المعرفة التي يمتلكها هذ التنظيم بكل شأن من شؤون الحياة الأميركية، ومنها مراكز القوة ومواطن الضعف لدى القادة والهيئات والقطاعات المختلفة - تلك المعرفة التي يستخدمها في شتى تخطيطاته وتحركاته سلاحاً ماضياً وعدة نافذة للترغيب أو الترهيب وللتأثير بوجه عام.

والمعرفة المنشودة ليست مجموعة معلومات، وإنما هي في الأصل تهيؤ عقلي للاكتساب وقدرة على هذا الاكتساب. ولذا، فعندما نعمد إلى تقويم جهدنا التربوي يتوجب علينا أن نضع هذا المعيار في مقدمة تساؤلاتنا، فنمتحن نتائج هذا الجهد لا على أساس التوسع الكمي فحسب، بل على أساس ما ينمي في ناشئتنا وفي صفوف شعوبنا عامة من رغبة في التعلم ومن قدرة على التعلم ومن استمرارية لهذه وتلك مدى الحياة.

فالشعوب كلها اليوم في سباق مع تطور العلم، ولا يسعف أيّاً منها في هذا السباق إلا ما يكوّن من ذهنية تعلمية استكشافية تماشي هذا التطور بل تطمح إلى قيادته.

وعلى أن هذا الجهد الاكتسابي حريّ بأن يتغلغل في جميع مؤسسات المجتمع - في البيت والمدرسة والمعبد والحقل والمصنع والإدارة الحكومية والحزب والنقابة والنادي وغيرها - فيصبح كل منها خلية تعلمية وتعليمية في آن، فلا بد من اهتمام خاص بذلك النوع من الخلايا التي تتوخى تجميع المعرفة وتخزينها وتقبل على تجديدها وتطويرها. أعني بذلك مؤسسات البحوث، بمختلف أشكالها، سواء داخل معاهد التعليم العالي أو خارجها، وسواء عنيت بشؤون الطبيعة أو بشؤون الإنسان، وسواء أكان اهتمامها تطبيقاً عملياً أو نظرياً استكشافياً. إن هذه المؤسسات أو المراكز غدت اليوم الأداة التي تستند إليها الدول والمجتمعات لتزويدها بالعلم المتجدد وبالقدرة المستمدة من هذا العلم. ولا حاجة لتبيان مقدار نمو هذه المؤسسات في المجتمعات المتقدمة وانتشارها في شتى القطاعات، وما تلقاه من عضد ومساعدة للقيام بمهماتها. ويكفينا أن نورد في هذا المجال أن هذه المجتمعات تنفق اليوم ما يقارب ٩٧ بالمئة مما ينفق عالمياً على البحث والتطوير التكنولوجي، وأن نذكر، فيما يختص بنا، أن معدل إنفاق الدول العربية على هذا النشاط لا يزال دون ٠,٥ بالمئة من الناتج الوطني القائم (وهو الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لعقد التنمية الثاني) بينما يتعدى في اسرائيل ٢ بالمئة، وإذا قيس بالنسبة إلى الفرد من السكان فهو يقارب عندنا الدولارين سنوياً في حين أنه بلغ في البلدان المتقدمة حوالى ١٥٠ دولاراً.

ومع أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض هذه المؤسسات في القطاعين العام والخاص في الوطن العربي، فالذي يعاني هذه الشؤون يدرك ضعف الوسائل التي تملكها هذه المؤسسات بالنسبة إلى المطلوب، أو بالنسبة إلى ما يهدر على ما هو أقل منها نفعاً بل على ما هو مجلبة للضرر والسوء. ولسنا نبالغ إذا قلنا إن في قدرة السلطات العربية، بما لديها من موارد مادية وبما يمكنها أن تجند من موارد بشرية عربية، أن تزرع الأرض العربية الممتدة من الخليج إلى المحيط بمؤسسات بحث عربية، تتناول مختلف قضايا الوطن العربي تناول اختصاص ومتابعة وتحليل ومعالجة، فتقدم، من ناحية، المعرفة الضرورية لمجابهة الأخطار الخارجية ولتعزيز التنمية القومية، وتطلق، من ناحية أخرى، العقل العربي على طريق الاكتشاف والاختراع وغيرهما من مؤهلات الإبداع التي يجب أن نحرزها ونتسلح بها إذا أردنا أن يكون لنا مقام وفعل في هذا الزمان وفي الزمان المقبل.

ولأضرب مثلين اثنين فحسب. حاجاتنا الغذائية الحاضرة والمقبلة التي تمكّن تبعيتنا للقوى المسيطرة وتهدد باستنزاف ثروتنا وترسيخ الفقر والتعاسة في صفوف جماهيرنا،

أليس يستحق موضوعها مؤسسات بحث ناشطة ومتناسقة تتناوله من مختلف جوانبه، الزراعية والاقتصادية والعمرانية والأمنية وسواها؟ فأين الجهد المبذول في هذا المجال بالنسبة إلى المطلوب، بل بالنسبة إلى الممكن؟ ومثل آخر: كثيراً ما نتحدث عن السياسة الأميركية وعن أثر القوة الأميركية في جميع قضايانا، وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والنفط. ومع هذا، أترانا نجد في طول البلاد العربية وعرضها، في النطاق الحكومي، أو النطاق الخاص، داخل الجامعات أو خارجها، مركزاً واحداً مختصاً بدراسة المجتمع الأميركي والقوى السائدة فيه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعقلياً وتفاعل هذه القوى ووجوه تأثرها وتأثيرها؟ كيف نستطيع أن نجابه هذا التسلط إذا لم نكن نعرف مباعثه ومظاهره معرفة صحيحة منتظمة متطورة؟ وما يصح عن هذين المثلين يصح عن غيرهما من الأمثلة، وما أكثرها!

وجدير بالتنبيه أن المعرفة، وقد غدت اليوم أكثر منها في أي يوم مضى، عدة الأمم الأولى وسلاحها الأمضى، لا تقاس بحجمها ونوعها وقابليتها للتطور فحسب، بل بمدى ما تعكس من تفكير وسلوك عقلانيين يتغلغلان في صميم المجتمع ويتمثلان في توجهات المسؤولين، وفي تطلعات أبناء المجتمع وتحركاتهم، وفي القيم والمعايير والأولويات التي تسود الحياة الخاصة والعامة.

فحريٌّ إذن بكل مجتمع أن يقيس ذاته بهذا المقياس وأن يعي حقيقة وضعه في هذا المعترك، وأن يقلق ويضطرب لأي تدنٍّ أو قصور في هذا أو ذاك، بل أن يدفعه هذا القلق إلى أن يثور على ذاته، فالثورة لتمكين العقلانية وإغناء المعرفة هي أهم الثورات المطلوبة، وهي الخليقة بإعداد أية ثورة أخرى وضمان ثبوتها وجدواها.

على أن هذه المعرفة، على ضرورتها وأهميتها، ليست كافية وحدها. بل هي نفسها لا تحصل إلا إذا تحقق مطلب آخر: هو الإرادة الحاسمة: إرادة التغيير، إرادة النهوض من التردي، إرادة استحقاق الحياة. بل إني أزعم أن ما تجمع لنا من معرفة، ومن دراسات الخبراء وتوصياتهم - على ضآلته النسبية - كافٍ للانطلاق في مجابهة قضايانا الرئيسية لو تسلحت هذه المعرفة بالإرادة. والإرادة لا تتمثل بالتصريحات التي تذاع أو بالقرارات التي تتخذ وتنشر، وإنما بالصدق والالتزام والعزم على التنفيذ. إن التضخم الذي نعانيه في الأقوال المعلنة، والمرددة يوماً بعد يوم على أسماعنا وأسماع العالم، يشيع في نفوسنا عوامل التخدر والاسترخاء ويزيد من عدم اكتراث العالم بفعلنا مادمنا نتصرف عادة وكأن الكلام عندنا هو الفعل. وهنا لا بد من التصدي بصراحة وجرأة إلى بعض وجوه الانفصام في الشخصية العربية الحاضرة: بين ما يقال علناً وما يقال سراً، بين ما يقال وما يفكر، بين ما يقال وما يفكر وما يعمل. قد يصح هذا التصرف من موقع القوة

في مناورة الأعداء، ولكنه لا يصح، بل هو دليل ضعف وتخلف، في العمل القومي وفي الإعداد للمستقبل.

وثمة انفصام آخر لا يقل عن هذا خطورة، هو الفجوة القائمة في مجتمعنا العربي بين صاحب القرار وصاحب الرأي. لنلحظ أولاً أن مكانة صاحب الرأي وأثره يتدنيان باستمرار، مهما تدل الظواهر على خلاف ذلك. فمجال الحرية الذي يفسحه الحاكم أو الذي تتيحه الجماهير المجندة يضيق يوماً بعد يوم. ولا رأي سديداً وفاعلاً بدون حرية مقرّة ومصونة. وأكثر ما يقبل به صاحب القرار أن يكون صاحب الرأي تقنياً في الوسائل دون الغايات، فلا يأتي في بحثه أو في ما يوكل إليه من تنفيذ بما يمسّ مصلحة صاحب القرار. إن تبعية صاحب الرأي المتزايدة، تمضي في شل فاعليته الايجابية وفي تغذية نوازع التثبيط والإحباط والاغتراب والهجرة في نفسه، بل تجر إلى ما هو أدهى من ذلك، إلى التنازل عن اقتناعاته وسلوك الطريق اللينة الرخيصة حفاظاً على أسباب معيشته أو طمعاً في مغنم أو مقام.

فما هو السبيل إلى تكوين الإرادة المنشودة: إرادة التغيير الصحيح عند أرباب القرار، وإرادة متابعة نضال التوعية إيماناً بأثر الكلمة عند أرباب الرأي، والإرادة القومية التي تعم صفوف الشعب لإعداد المستقبل المرجو؟ هنا أحد المفاتيح المفقودة، بل لعلّه أهم مفتاح يعوزنا لولوج باب المستقبل باطمئنان ولزرع الثقة في نفوسنا بأنّا على الدرب سائرون. ومهما يكن اكتشاف هذا المفتاح صعباً، ومهما يُحط به من غوامض وأسرار، فإن ثمة أمراً واضحاً لا يعتريه لبس أو مراء هو أن اكتساب الإرادة جهد نضالي مستمر لدى النخب والجماهير على السواء، جهد يتوجه في خطين متلازمين: مقاومة القوى الداخلية والخارجية التي تعمل لتعطيل هذه الإرادة وشلّها ولخنق الحرية الفردية والوطنية ولتوسيع مدى الغياب العربي الفعلي الراهن، وخط تغذية الايجابية لكل ما ينمّي الحرية الراشدة المسؤولة وما يحوّل هذا الغياب إلى حضور ويجلّي الحضور إرادة وفعلاً، تطلعاً وتنفيذاً.

ومما تستتبعه هذه الإرادة المبدعة نموّ إيمان شعوبنا بأن مصيرها هو، آخر الأمر، بيدها، وأن من أول ما يتطلبه أمان هذا المصير وحسنه، **اعتمادها على نفسها**. ليس معنى هذا أن ننغلق عن العالم المحيط بنا ونقيم الحدود والسدود بيننا وبينه، فإن هذا الانغلاق، علاوة على كونه غير مجدٍ، ليس ممكناً أصلاً بسبب دينامية قوى العصر وقدرتها على الاختراق والنفاذ. وإنما معناه، مثلاً، ألا تشل فاعليتنا على مدى سنتين أو أكثر وتظل مشلولة حتى الآن بانتظار ما ستقرره الإدارة الأميركية الجديدة أو ما ستأتي به «المبادرة الأوروبية» بشأن «قضية الشرق الأوسط» التي لا ننفك نجهر بأنها قضيتنا الأولى والمقدسة. ومعناه، مثلاً آخر، ألا نسرف في الإقبال على ما يتدفق علينا من الأمم المصنعة،

ومن الغرب خاصة، من سلع ومقتنيات، ومن شركات وهيئات، ومن أجهزة وأساليب وعادات. كثيراً ما نتكلم عن تبعيتنا للأقوياء النافذين في الساحة العالمية، وكثيراً ما تعلو أصواتنا - وبحق - بالشكوى من هؤلاء المستثمرين المستغلين الذين يربطوننا إلى عجلاتهم ويدفعون بنا إلى أطراف الحياة المعاصرة وهوامشها ليظلوا محتلين مراكز القوة وصدارات السيادة. ولكن قلما نعترف بمقدار صنعنا نحن لهذه التبعية وبمدى تعميقنا ونشرنا لها في نُسُج توجهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، بتراكضنا نحو الغير وإهمالنا - أو إنكارنا - لذاتنا.

والذات هنا تنسحب على مختلف دوائر وجودنا: الدائرة الفردية حيث ثقة المرء بنفسه وتمرده على القعود والاستسلام يكوّنان فضيلة خلقية تدفع به قدماً إلى ترقية حاله وتنمية مجتمعه؛ والدائرة القطرية حيث إيمان الشعب بذاته وبإمكاناته وقدراته هو الدافع الصحيح للاستقلال وللتحرر والضامن الأكيد لهما؛ والدائرة القومية حيث التعلق بالمصير القومي المشترك هو أقوى الحوافز وآمنها لسلامة الأمة ونهوضها. وعلى أهمية هذه الفضيلة أينما تكن، فإن حاجتنا إليها تبرز في الحيّز القومي بخاصة، لما يتخلل هذا الحيّز من عوارض التفكك والتبعثر، ولما يحتويه في الوقت ذاته من إمكانات القدرة والتحقيق. أما العوارض السلبية فهي ظاهرة للعيان، ولعلها لم تكن في يوم من الأيام أشد ظهوراً منها اليوم، لطغيان الدوافع الفردية والفئوية والقطرية، ولتوزع الدول العربية بين محاور القوة ومصادر النفوذ، ولانصراف الأنظمة والأجهزة التي تسندها إلى الاهتمام بمصائرها الخاصة بدلاً من المصير القومي المشترك. .وأما الإمكانات فقد أوضحتها، وماتزال، دراسات الباحثين والخبراء في كل حقل من الحقول. وإني لا أعرف دراسة جادة من هذه الدراسات تغفل تأكيد أهمية التضامن والتكامل والتخطيط المشترك على المستوى القومي تجنباً للهدر والبعثرة، وتكثيفاً للإنتاج والقدرة، وتمكيناً للروابط القومية على كل حال. وآخر هذه الدراسات هي المجموعة التي أعدتها الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية وسبق الإشارة إليها. فإنها من أولها إلى آخرها تتمحور حول هذا المطلب القومي. غير أن وضوح هذا المطلب في أذهان الخبراء وإبرازهم له في تقاريرهم وتعدد التصريحات التي تصدرها السلطات أو حتى القرارات التي تتخذها بشأنه، لا تعني بالضرورة أننا سائرون في سبيل تحقيقه. ولن نسير في هذا السبيل إلا بمدى ما ينفذ في روعنا جميعاً - شعوباً وحكاماً - الإيمان بالمصير المشترك وبقدر ما يحفزنا هذا الإيمان إلى الاعتماد على نفسنا، ولا أقول أنفسنا، أولاً.

وهذا الإيمان يجب أن يحفزنا إلى شيء آخر له دوره الفعّال في هذا العصر وفي المستقبل القريب الآتي. لقد أشرنا إلى اشتداد الصراعات بمختلف أنواعها في زماننا هذا

وإلى دلائل تصاعد هذا الاشتداد في الزمان القادم. وجليّ أن الفوز في أي من هذه الصراعات يقتضي **التعبئة**: تعبئة الموارد المادية والكفاءات البشرية. إننا في خضم حرب، بل حروب: في مجابهة القوى الخارجية ودفع أخطارها، وفي مكافحة عللنا الداخلية للتخلص من التخلف ولولوج ميادين الفعل والتقدم. ولكن، **أترانا نفكر ونتصرف تصرف المنخرط في حرب؟** أترانا نعي شروط الظفر، أو على الأقل شروط الصمود وعدم الاستسلام للغلبة، فنضع مقتضيات التعبئة في المقام المتقدم الذي تحتله في هذه الأيام حين غدت أي حرب، مهما يضق نطاقها، حرباً شاملة تقتضي أن تخاض على مختلف الجبهات وبشتى الأساليب والأسلحة وبجماع الطاقات التي تمتلكها الأمة؟ إن لهذه التعبئة جانبين يكمل أحدهما الآخر. أولهما جانب المحافظة: المحافظة على الموارد الطبيعية، خصوصاً غير المتجددة منها وأهمها عندنا النفط، من النزف والنضوب، وعلى أرصدتنا المالية مما تتعرض له من تآكل وفقدان بوضعنا إياها تحت سلطة النافذين وبتحويلها عن سبل تنمية الإنتاج وتعزيز القدرة، وبتبديدها على المقتنيات الاستهلاكية والمشروعات التَّرَفية أو إهدارها على المساوىء والمفاسد. وليس أقل من هذا شأناً الحفاظ على الموارد البشرية بدءاً بالسواعد المدربة وبالعقول المثقفة في العلوم والفنون ـ وما كان منها مؤهلاً للتجديد والإبداع بخاصة ـ وانتهاء بكل طاقة من الطاقات الفردية والجماعية. ذلك أن هذه الطاقات هي الثروة الأساسية التي يمتلكها أي قوم، سواء من حيث قيمتها الإنسانية الذاتية أو من حيث قدرتها على استثمار الموارد الطبيعية وتحويلها إلى ثروة مادية واقعية. إننا إذا لم نحم هاتين الثروتين، البشرية والمادية، من التضاؤل والضياع، لا يبقى لنا ما يغنينا في الجانب الثاني من الجهد التعبئوي، جانب الحشد والتجديد والتنظيم المحكم، الذي به تعطي هذه الطاقات، فرادى ومجموعاً، أوفى عطاء وأخصب إنتاج. التعبئة في سبيل إخصاب الإنتاج ـ لا سلعاً فحسب، ولا سلعاً أولاً ـ بل قدرة فاعلة على جميع الجبهات، تصدياً للأعداء، وإنماء قومياً، ورعاية لكرامة المواطن والإنسان، وتحضراً ورقياً ـ إن هذه التعبئة هي من أهم مطالب المستقبل ومن أخطر تحدياته.

وإذا كانت مطالب العدالة الاقتصادية والاجتماعية هي السائدة في هذا الزمان، وهي التي تتطلع إلى تحقيقها «ثورة الآمال المتصاعدة» المتأججة في صدور الشعوب، وإذا كان المسؤولون يسعّرون هذا الأجيج إيماناً منهم بواجب إزالة الظلم وتعزيز الحق أو دغدغة لأحاسيس الجماهير وتمكيناً لنفوذهم فيها أو للأمرين معاً، فإن تحقيق هذه المطالب على الوجه الصحيح يقتضي توفير الإنتاج في كل مجال من مجالات العمل والفكر. فما لم يكن هذا الشاغل يوازي شاغل العدالة الاقتصادية والاجتماعية هيمنة ونفاذاً، وما لم تكن «ثورة الآمال المتصاعدة» تشمل التوق إلى تعزيز الثروة القومية الحقيقية ـ الثابتة المتراكمة لا العابرة المستنزفة، الفاعلة لا المنفعلة ـ والاندفاع إلى العمل الشاق والبذل

السخي في هذا السبيل، فإن تلك الثورة تظل قاصرة عن بلوغ أهدافها، بل قد تجلب أضراراً وشروراً يصعب صدّها أو ضبطها.

بقي مطلب آخر قلّما نوليه العناية الكافية: ذلك هو **الريادة والابتكار**. إن الثورية العلمية التكنولوجية وثورية التطورات الاجتماعية، اللتين تجتاحان العالم في هذا العصر وتبدوان ماضيتين في اجتياح عالم المستقبل، ستقضيان على كل ما هو متخلف في موقعه - بلة ما هو متمادٍ في تخلفه - وستعبثان بكل ما هو عاجز عن النهوض والتقدم. ولم يأتِ التقدم في يوم من الأيام - ولن يأتي في هذه الأيام بخاصة - بمجرد التقليد أو التهالك على منتجات الغير أو الانبهار بالظواهر والأشكال وإهمال البواطن والأسرار. وإنما يأتي باكتساب القدرة الفردية والجماعية وهي قدرة قائمة، إلى حد كبير، على الريادة والابتكار والإبداع. ويبدو أننا لم ندرك بعد حق الإدراك طبيعة العلم والتكنولوجيا اللذين نندفع - أو ندفع - إلى نقلهما من الشعوب المتقدمة في مضماريهما. إنهما ليسا مصانع تستورد، ولا أجهزة وأدوات تشترى، ولا خبراء يستعارون أو يستأجرون أو يفرضون علينا فرضاً، وإنما هما أهلية عقلية ونفسية لاكتساب المعرفة الطبيعية والإنسانية، ولتطويرها (وهو الأهم)، نظراً وتطبيقاً. وما لم ننمّ هذه الأهلية ونقبض على نواصي القدرة التي تحتويها، فسنظل تابعين وهامشيين ننفعل ونُساد ولا نشارك في الفعل والسيادة.

وعلى الرغم من ضآلة ثروتنا العلمية - المتمثلة أولاً بالعقول العربية المهيأة والفاعلة - فإنه يبدو أن حظنا من هذه الثروة، إذا حشد وأحيط بالرعاية ووفرت له أجواء الحرية ووسائل الانطلاق، كفيل بالإسهام في الاستكشاف والابتكار في بعض الحقوق العلمية على الأقل. والدليل على هذا ما يقوم به بعض شباننا وشاباتنا في الجامعات ومراكز البحوث والشركات والمصانع في البلاد الأجنبية. فلِمَ لا يكون عطاؤهم هنا لا هناك، ولِمَ لا نستجلب ونوطن وننمي هذه الكفاءات التي هجرتنا بعد أن بذلنا الكثير في إعدادها والتي نحن الآن بأشدّ الحاجة إليها لمجاراة الثورة العلمية الملتهبة والتطورات المتسارعة في كل مجال؟

بيد أنه لا يليق بطموحنا أن يقف عند حد المجاراة، بل يجدر به أن يتطلع إلى التقدم عن الركب. وقد يكون هذا صعباً في المستقبل القريب نظراً للشقة المتسعة بين وضعنا العلمي ووضع الضاربين في آفاق المعرفة، ولكنه ليس مستحيلاً. ومهما يكن، فواجبنا الإقدام على الإعداد له وولوج أبوابه، لأن من يقعد عن طلب القيادة وتجشم مشقاتها يبقى منقاداً ذليلاً. وعلى كل حال، إن الابتكار واستئهال القيادة ليسا مقصورين على ميدان العلم والتكنولوجيا بل يشملان كل ميدان من ميادين الحياة. أليست حياتنا الخلقية ووجوه سلوكنا وتصرفنا بحاجة إلى تجديد وإبداع؟ أليس تحولنا الجذري إذا سعينا إلى هذا التحول - من الشره الاقتنائي والاستهلاكي إلى التقشف والتوفير والاغتناء

الذاتي، ومن التهالك على الأخذ إلى التسابق على العطاء، ومن تغذية الأهواء والأطماع إلى التضحية والتضامن والالتحام، ومن غيرها من القيم الزائفة التي تضعف قدرتنا وتنتقص كرامتنا، إلى القيم الصحيحة التي تبعث القدرة وتعزز الكرامة ـ أليس هذا التحول ضرباً من ضروب التجديد والإبداع؟ يقيناً إن هذا الإبداع الخلقي السلوكي حريّ بأن يكون في مقدمة مطالبنا، وبأن يحدث، إذا تحقق، أفضل الآثار في نهوضنا من عثراتنا وفي إعداد أنفسنا لمستقبل يأتي، كما قلنا، مرتقياً **نوعاً وكيفاً** عن حاضرنا الراهن. بل أكثر من ذلك: إنه خليق بأن يجعلنا من المسهمين في تصحيح معاني «التقدم» وفي تنقية الحضارة المعاصرة من شوائبها الخطيرة المنتشرة، وبأن يهيىء لنا إمكانات للسبق والقيادة في أهم ما تحتاج إليه حياة اليوم وحياة الغد.

ـ ٤ ـ

كثيراً ما يطلع علينا اليوم من اختصاصيي التخطيط والتنمية وعلماء المستقبل نماذج معقدة للتطور وللتوجه المستقبلي يتعاون على وضعها الاقتصاديون والرياضيون والاجتماعيون وسواهم من العلماء، وتقوم على دراسات دقيقة مفصلة لجوانب الحياة الحاضرة ولاتجاهاتها. ولئن لم يدخل كلامي هنا في مضمار هذا الجهد العلمي، فليس ذلك انتقاصاً مني لأهميته، أو تخلياً عن الدعوة الواجبة لتدعيمه واستمداد أقصى الفوائد منه في وطننا العربي، وإنما توكيداً على الحوافز الإنسانية الأساسية التي لا يحدث أي تطور، مهما يكن رسمه متقدماً أو متفنناً، إلا بفعلها، والتي تنأى أحياناً كثيرة عن التحديد الاستقرائي العلمي. إنها قوى خفية، ولكن آثارها تبرز في كل مجال، سلباً أو إيجاباً. إنها، في نهاية الأمر، أسرار التقدم ومفاتيح الارتقاء المستقبلي.

ويكفينا للتثبت من هذا مثلان معاصران من أمم شرقية: مثل فيتنام في التغلب على أعظم قدرة صناعية وعسكرية في هذا الزمان، ومثل اليابان في صنع معجزتيها الباهرتين: معجزة التحديث السريع في أواخر القرن الماضي ومعجزة النهوض من حضيض الدمار عند نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أعلى مراتب النمو والقدرة حاضراً وإلى أنفذ مرامي الرؤية والإعداد مستقبلاً. هذان المثلان البارزان ينطقان بعبرة بسيطة الظاهر أصيلة الجوهر الباطن: أن عصب الحياة ومبعث الفعل والتقدم هو الإنسان لا الموارد المادية، وأن المطالب الأساسية لتحقيق هذا الفعل الإنساني هي فضائل مناقبية ذاتية، فردية وقومية، كالتلهف إلى اكتساب المعرفة، والتسلح بالإرادة الحاسمة، والاعتماد الصامد على الذات، والقدرة على الحشد والتعبئة، والاندفاع في سبل الابتكار والإبداع، ومن خلال هذا وغيره الاستعداد الحازم لأداء الثمن الذي تقتضيه هذه المطالب، نضالاً مستديماً وجهاداً «أكبر».

فعسى أن نستحق ـ عبر هذا النضال والجهاد ـ ضمان المستقبل وعزته وبهاءه!

المسيحيون العرب والمستقبل

التيار القومي العربي

- ١ -

مادام موضوعنا يدور على المسيحيين العرب والمستقبل، لا بد بادىء بدء من محاولة لاستقراء ذلك المستقبل الذي يتجه إليه عالم اليوم والذي يبدو أنه سيلف شعوب الأرض جمعاء، ومنها شعوب هذه المنطقة، على اختلاف أوضاعهم وانتماءاتهم. وهذه المحاولة ـ استقرائيةً دعوناها أو استطلاعية أو تشوفية ـ ليست عملية بسيطة أو مأمونة الجانب. وذلك لأسباب ثلاثة: أولها أن المستقبل عالم مجهول، ولئن دلت عليه بعض دلائل الماضي والحاضر فإنها تظل عاجزة عن إزاحة حجبه أو كشف مضموناته بصورة تامة أو وافية. من هنا كان تباين الصور المستقبلية التي كونتها الشعوب أو التي صاغها الأنبياء والمفكرون والأدباء على مدى العصور، والتي جاءت صادرة عن رؤاهم الخاصة المتأثرة بأوضاعهم الحضارية المختلفة. أما السبب الثاني، فهو أن مستقبل هذا العصر بالذات مرهون بالتغيرات المتسارعة التي تطغى على حياة الحاضر والتي تتفاعل في إحداثها وتطويرها قوى عديدة متشابكة يصعب تحديدها أو ضبطها أو تبيّن نتائجها. فالتاريخ الإنساني لم يعرف حقبة اتصفت بمثل الدينامية والفاعلية والتحولية التي نشهدها اليوم، والتي تبدو سائرة إلى المزيد من التعقد والتعقيد، وبالتالي إلى المزيد من اضطراب صورة المستقبل وضبابيتها. على أن هذه الضبابية لم تمنع فريقاً متسعاً من مفكري هذه الآونة ـ منذ أواسط هذا القرن بخاصة ـ من الإقبال على استطلاع المستقبل، إقبالاً نرى مظاهره في الكتب والمقالات المتتابعة، وفي المشروعات المتكاثرة التي تنظمها الهيئات العلمية أو القومية أو الدولية لهذا الغرض، سواء أكان الاستطلاع موجهاً إلى الثمانينات أو إلى العام ٢٠٠٠ أو إلى أبعد من ذلك، وسواء تناول مجتمعاً معيناً أو إقليماً أو العالم بأسره، وسواء انصرف إلى الحياة البشرية بكاملها أو إلى جانب من جوانبها فحسب.

ولهذه النزعة الاستطلاعية المحتدة أسباب في الوضع الحضاري الإنساني القائم لا مجال لعرضها هنا. وإنما ما نود الإشارة إليه ـ وهو السبب الثالث لصعوبة محاولتنا ـ هو أن هذه النزعة، بل لنَقُل الحتمى، الاستطلاعية جاءت بنتائج مترجرجة ومتضاربة لا تسمح بعدُ باستخراج صورة واضحة أو مستقرة للمستقبل الآتي. ولسنا نعني الوضوح والاستقرار التامّين، على رغم طموحات بعض المشتغلين بهذا الموضوع أو ادعاءاتهم، وإنما ذلك القدر الكافي منهما الباعث على الثقة والاطمئنان.

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة ملامح بارزة للعقود القادمة يمكن استخلاصها من واقع الحاضر، وإن لم نستطع تبيّن مداها وخفاياها تبيّناً كاملاً. منها التقدم المتسارع في العلم والتكنولوجيا الذي يفتّح كل يوم تقريباً آفاقاً جديدة ويأتي بالباهر المذهل من المكتشفات والمخترعات ويحدث آثاره العميقة المنتشرة في كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية، المادية منها والفكرية والخلقية. ومنها تسارع التغير، واضطرام ديناميته، واختراقه المتمادي للحدود الطبيعية والبشرية. ومنها تعقد المشكلات الإنسانية وتشابكها، واتساع نطاقها. ومنها التواصل المتواثق والمترامي بين شعوب العالم وأقطاره، وتزايد ارتباطها معاً حضارياً ومصيرياً. ومنها ارتفاع قدر المعرفة المنتظمة وغيرها من مكونات القدرة الذاتية في تقرير مواقف الشعوب وعلاقات بعضها ببعض وتسلط بعضها على بعض. ومنها الأزمات المتتابعة التي تحدثها هذه المغيّرات أو المتغيرات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية، ووراءها كلها أزمة القيم التي تعبث بالإنسان المعاصر وتشتته فكراً وسلوكاً وتجعله يقف حائراً حول مصيره، بل في أحيان كثيرة يائساً من هذا المصير.

وليس هنا طبعاً مجال تحليل هذه الظواهر أو غيرها مما يمكن أن نستشفه أو نلمحه، على الرغم من أن كلاً منها تصل بشكل ما بالموضوع الذي يدور عليه حديثنا. وحسبنا أن نقف عند ظاهرة واحدة لعلها أقرب اتصالاً من غيرها بما يهمنا الآن. وهي، على كل حال، ليست منفصلة عن صواحبها، لأنها كلها مرتبطة متفاعلة متبادلة التأثر والتأثير. أعني ظاهرة تفاقم الصراعات البشرية التي يبدو أنها ستشتد في المستقبل وستزداد تأججاً وخطراً. وهي صراعات تقوم على مختلف الصعد وتتمثل بشتى المظاهر. ويمكن أن نجملها بصنفين رئيسيين: أولهما صراعات في الميدان العالمي ما بين الشعوب القادرة الممتلكة لأسباب القوة والتحكم، والثاني صراعات بين هذه الشعوب والشعوب المحرومة الضعيفة، وكذلك بين الفئات داخل كل شعب. والصراعات الأولى مرتبطة، لا شك، بالثانية لأنها تدور آخر الأمر على بسط النفوذ على الشعوب والفئات المتخلفة واستغلالها والتحكم بها بشتى الصور والأشكال. فنحن إذن أمام صراع رئيسي واحد بين قوى الاستغلال والتحكم وبين قوى التحرر والانطلاق حيثما تكون. وليس بعيداً عن

الصواب أن نقول إن مصير الشعوب، والإنسانية قاطبة، مرتبط بنتيجة هذا الصراع وبمدى غلبة إحدى هاتين الجبهتين على الأخرى.

لقد شهدت الآونة الأخيرة يقظة وتحركاً في جبهة التحرر نتج عنهما تخلص أكثر الشعوب المستعمَرة من نير الاستعمار التقليدي ومباشرتها بناء هوياتها القومية وكياناتها الوطنية، كما هبّت الفئات المحرومة في داخل الشعوب إلى المطالبة بحقوقها وإلى إقرار بعض هذه الحقوق. ولئن أدى هذا وغيره إلى تراجع قوى الكبت والاستغلال في بعض الميادين، فإن قدرات هذه القوى، المتزايدة علمياً واقتصادياً وعسكرياً وسياسياً، تذكي أطماعها وتعزز نفوذها وتدفع بها إلى أشكال جديدة أو متجددة من الاستعمار والاستغلال والتعدي على حرمة الشعوب والأفراد. ومع ما يبدو من انشقاقات وانقسامات في جبهة القادرين المستغلين، نابعة من مصالحهم المتضاربة، فإن هذه المصالح تتناقض أساساً ومصالحَ الشعوب المحرومة المتخلفة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بمنطقة كمنطقتنا ذات أهمية استراتيجية وممتلكة لمورد النفط وهو الآن الغذاء الأساسي للنظام الصناعي الذي تقوم عليه، إلى حد كبير، قدرة الشعوب المتغلبة.

المهم في كل هذا أن يعي الأفراد والشعوب حيثما كانوا أن سلامتهم وحسن مصيرهم مرتبطان آخر الأمر بتعزيز جبهة التحرر وبتأهيلها للصمود إزاء جبهة الاستغلال والكبت وبإعدادها للتغلب في الصراع المتصاعد وإياها. ولعل أهم من ذلك أن يعي الأفراد والشعوب متطلبات هذا الصمود ثم الغلبة، وبالتالي موجبات «التحرر» الذي يتطلعون إليه ويتغنون به. وفي مقدمة هذه المتطلبات والموجبات: المعرفة الصحيحة لفهم أسرار الطبيعة ولاستثمار مواردها، والانضباط النفسي للتخلي عن المطامع والأهواء، والتضامن والتلاحم، والانعتاق من التقاليد البالية والعقليات السقيمة، وإدراك معاني الثورية الحقيقية على الذات وعلى الغير، والتجديد والإبداع في اختراق الآفاق وفي صنع الحياة.

- ٢ -

ومن هنا، فإن الموضوع الذي يشغلنا في هذا العرض لا يتناول المسيحيين العرب ومستقبلهم فحسب، بل العرب جميعاً ومصيرهم المشترك. والسؤال المحوري المطروح هو: على أية جبهة سيقف ويناضل المجتمع العربي ككل في الصراع الشامل المحتدم؟ أفي جبهة التحرر والتقدم أم في جبهة التسلط والتخلف؟ وهنا لا بد من وقفة، ولو قصيرة، لإيضاح هذه الألفاظ والمعاني التي تتضمنها. فهذه المعاني آخذة بالاتساع لا في المدى الشعبي والعالمي فحسب، بل في نطاق الدلالة والمضمون أيضاً. فلطالما قصرنا التحرر والتقدم في مفاهيمنا ومداولاتنا على الانعتاق من نير الاستعمار ومن القوى الخارجية المتربصة بنا

والساطية علينا. وليس من ينكر ثقل هذا النير واشتداد أطماع هذه القوى، ونفاذها إلى داخل كياننا، وعملها الدائب في إضعاف هذا الكيان لكي نمعن في تخلفنا وتمعن هي في استغلالنا. ولكن لا بد من الخروج من هذا المعنى المحدود وما ينطوي عليه من أهداف. فاستغلال الغير لنا ليس مرده إلى المصادر الخارجية وحدها، وإنما يأتي نتيجة لما هو أعمق وأدهى. أو لعله سبب - لا أكثر - من أسباب الوضع المتردي الذي نعانيه. أما الأسباب الأخرى فهي داخلية ورثناها عن عهود طويلة من الانحطاط والتدهور، وهي تنفث في جسمنا شتى أنواع الضعف والفساد. فالحاجة الأولى هي إلى مكافحة هذه الأمراض وإلى اكتساب أقدار متنامية من التحرر الكياني العربي، الفردي والمجتمعي.

وسبيل هذا التحرر نضالان جوهريان: **أولهما** نضال عقلاني نتخلص به من أعباء الأوهام والمفاهيم الخاطئة المتوارثة ونرقى به إلى النظر إلى شؤون الكون والإنسان نظراً موضوعياً، وإلى سلوك الدروب الشاقة التي تصل بنا إلى أحكام صحيحة وتؤهلنا لإعادة تقييم هذه الأحكام وتعديلها عندما يتبين لنا أي خطأ فيها. هذا النضال العقلاني هو الذي اكتسب به الإنسان القدرة على فهم أسرار الطبيعة وعلى استثمار مواردها، وهو الذي يسّر له تعديل مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتناسب مع تطوره وبما يدعم هذا التطور. وهو العامل الفعّال الذي هيأ للشعوب المتقدمة تقدمها وسطوتها اللذين تتمتع بهما اليوم في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والفكرية. أما النضال الجوهري **الثاني فهو** خلقي نفسي، يتحرر به الإنسان من أطماعه وعصبياته ويلتحم التحاماً أشد فأشد وأوسع فأوسع بأبناء قومه وبمن يتعداهم من البشر. فإذا نظرنا إذن في هذا الضوء إلى تخلف مجتمعنا العربي وجدناه راجعاً إلى ثلاثة عوامل: عاملين داخلين مستشرين في كياننا العقلي والخلقي يؤديان إلى إبقائنا على حالنا من العجز بل إلى تمكين هذا العجز وبث شروره، وعامل خارجي تقع مصلحته الأساسية في هذا الخط ذاته أي في توريطنا أكثر فأكثر في مجاهل العجز والتخلف. ومن هنا جاءت هذه المصلحة متفقة مع قوى الجهل والتجهيل، والتعصب والتنافر، والسيطرة والتعدي، التي تعمل في مجتمعنا. فالمعركة التحررية إذن شاملة في جبهتها الحضارية ومقوماتها الفعلية، فإما إلى اكتساب تحرر ذاتي متنام: معرفة وسلوكاً، سيادة على الطبيعة وانعتاقاً من سطوة المتسلطين داخل المجتمع وخارجه، وإما إلى إمعان في الجهل والوهم وسائر وجوه التخلف وفي الاستكانة إلى نفوذ النافذين وتسلط المتسلطين.

- ٣ -

إذا كنت قد جئت بهذه اللمحة السريعة للمستقبل العالمي وللوضع العربي في ضوئه، فليس ذلك ابتعاداً مني عن الموضوع الخاص الذي نقصده، بل محاولة لوضع هذا

الموضوع في الإطار الواسع الذي يحدد معالمه والذي من ضمنه وحده يمكننا أن نستوعبه وأن نفي مطالبه. فما هي المعطيات الأساسية في هذا الميدان؟

هناك ثلاثة من هذه المعطيات. **الأول** هو الإرث الذي تلقيناه من الماضي. ولا مجال هنا لأن نستعرض تاريخ المسيحيين العرب على طول مداه وبمختلف تعقداته، فلنكتفِ بالإشارة إلى بعض خطوطه الكبرى. لقد كان ثمة مسيحيون عرب قبل الإسلام داخل الجزيرة العربية وعلى تخومها الشمالية والجنوبية، وكذلك طبعاً في بلاد الشرق الأدنى التي نشأت فيها المسيحية وترعرعت والتي عرفت هجرات عربية مستمرة، بطيئة حيناً متفجرة حيناً آخر، منذ أقدم الأزمنة. وبعد وفاة النبي العربي بقليل أجلي اليهود والمسيحيون من الجزيرة العربية، ودخل هؤلاء وأولئك حيثما وجدوا في «عهد» المسلمين أو «ذمتهم». لم يفرض عليهم الإسلام كما فرض على الكفار غير المؤمنين بالله الواحد وغير الممتلكين لكتاب سماوي أو وحي إلهي. وإنما فرضت عليهم الجزية، وسمح لهم بالاحتفاظ بعقائدهم وممارسة طقوسهم. ولا ننسَ أن الكثرة من مسيحيي بلاد الشام والعراق ومصر كانت تنتمي إلى الكنائس التي انشقت أو شُقّت عن الكنيسة البيزنطية الرسمية والتي كانت تعرضت لصنوف من الاضطهاد من قبل هذه الكنيسة المدعومة بالسلطة البيزنطية. فلا بدع أن يرحب هؤلاء بزوال الحكم البيزنطي وأن يتطلعوا إلى عهد من الحرية والتسامح في ظل الفاتحين الجدد، خصوصاً أنهم أقرباء لهم أصلاً ولغة وحضارة. وبالفعل، نشأ جو من الحرية والتسامح في العهد الأول، عهد القوة والازدهار والانتشار، فكان بين المسيحيين مقربون إلى البلاطين الأموي والعباسي، وكان منهم الشعراء والعلماء والأطباء والفلاسفة واللاهوتيون الذين أسهموا إسهامهم المعروف في ترجمة التراث اليوناني وفي تغذية الفكر العربي بهذا التراث.

وعلى الجملة يمكننا القول إن هذا التسامح كان يتسع في عهود العزة والازدهار والانفتاح، وكان يتقلص ـ بل ينقلب أحياناً إلى ضده ـ في عهود الضعف والانقسام والانحسار، أو عندما يتولى الحكم شعوب جديدة دخلت «دار الإسلام» واستولت على السلطة فيها بفعل قدرتها الحربية ودون أن يكون لها تراث حضاري سابق. ويمكننا القول أيضاً إن الأقليات المسيحية، وإن كان لها مكانها في تلك الدار الواسعة، فإنها لم تكن تتمتع بالمساواة الشرعية والعملية بأصحابها الفعليين. على أن المهم في هذا الشأن هو أن ننظر إليه في ضوء الجو التاريخي الذي نشأ وانتشر فيه، وأن نحاكمه لا بأحكام هذا الزمان وأعرافه بل بأحكام تلك العصور وأعرافها. فالشعوب الأوروبية في القرون الوسطى، عندما كان للمسيحية سلطتها الزمنية عليها، لم تعامل الإسلام والمسلمين بأحسن مما عامل الإسلام المسيحية والمسيحيين، بل، على العكس، لم تسمح لهم بالاحتفاظ بدينهم وممارسة عباداتهم إلا في أحوال منفردة وفترات محدودة. فكل وضع

من الأوضاع يجب أن ينظر إليه ضمن الإطار التاريخي الحضاري الذي يقوم فيه. والإطار التاريخي الحضاري الذي كان سائداً في الشرق الإسلامي وفي الغرب المسيحي في العصور الوسطى هو الإطار الثيوقراطي الذي تستمد فيه السلطة شرعيتها من مصدر إلهي، والذي يفرض أن يكون الانتماء الأول للمرء إلى دينه أو إلى طائفته وتترتب فيه فئات الشعب أساساً حسب هذا الانتماء.

وفي فترة الحكم العثماني من تاريخنا تكرس هذا الإطار بنظام «الملل» الذي سمح للطوائف غير الإسلامية، من ضمن الانتماء العثماني الشامل، بتطبيق شرائعها الخاصة في الأحوال الشخصية وبإدارة أوقافها ومعاهدها الدينية. ومن هذا النظام وخلفياته، ومن العوامل التي رافقته وأثرت فيه، نشأت واستشرت في الآونة الحديثة فكرة «الطائفية» التي اعتمدتها الأقليات المسيحية وغير المسيحية - في لبنان خاصة - حفاظاً على كياناتها. ومن أهم هذه العوامل التدخلات الأجنبية التي جاءت بفعل التوسع الغربي وقيام الاستعمار لنشر سلطته على بلاد «الرجل المريض» وغيرها من البلدان المتخلفة تمكيناً لنفوذه السياسي واستغلالاً لموارد هذه البلدان وأسواقها. فكان وجود تلك الأقليات وتمحورها «الملي» أو الطائفي، ميسّراً للتدخلات تحت شعار حماية الأقليات. وكان أن اقتسمت الدول الكبرى هذه الأقليات ورعت مصالحها وعمدت إلى تعزيز الروابط «التقليدية» التي تربطها بها. وكلنا يعلم أثر ذلك في الصراعات الدولية التي قامت حول هذه المنطقة من العالم وفي التقلبات التي طرأت على الدولة العثمانية وعلى الدول العربية حتى منتصف هذا القرن، بل إلى يومنا هنا.

هذا هو المعطى الأساسي الأول المتوارث عن الماضي. أما المعطى **الثاني** فهو استمرار السياسة الاستعمارية، ولو بأشكال جديدة. فالكيانات الاستقلالية والقومية التي اكتسبتها الشعوب المتخلفة لم تحرز القوة والمناعة المهيأتين لصيانتها من سطوة الدول القادرة ولمنع هذه الدول من التأثير فيها والنفاذ إليها بشتى الطرق، استغلالاً لطاقاتها، واستخداماً لها في الصراعات القائمة حولها وعلى الساحة العالمية، وتوطيداً لتخلفها لتبقى مطيّة سهلة لتحقيق الأطماع وإشباع الشهوات. ومن شأن هذه السياسة الاستعمارية أن تقوّي في المجتمعات المتخلفة، ومنها مجتمعنا العربي، النزعات الرجعية المستندة إلى الماضي، وأن تقف في وجه التغير التحرري الصحيح الذي يتطلبه الحاضر والمستقبل. ومن هنا، بالإضافة إلى التقاليد الموروثة، كانت الحركات التي تبرز بين الأكثرية الإسلامية، والتي تدعو إلى إحياء الحكم الإسلامي بشكله السابق، ذلك الحكم الذي كان تقدمياً عند قيامه ولكنه يصطدم الآن بوقائع هذا العصر ومتطلباته. ومن هنا أيضاً ما نجد، في الجانب الآخر، عند بعض الأقليات المسيحية من تمسك بطائفيتها ومن تطلع إلى قوى خارجية لحمايتها. وكلتا النزعتين إنما هما محاولتان لمعالجة قضية مزمنة

بأساليب وعقليات مستمدة من الماضي. وهي تؤدي حتماً إلى تعقيد هذه القضية وتضخيمها. ذلك أن القوى الناشبة في العصر الحاضر، والفاعلة بشتى الوسائل ومنها وسائل الإعلام بخاصة، تمد الحركات والمؤسسات القائمة، على اختلاف اتجاهاتها، بحيوية مشتدة، فتصعّد قدرتها على الصراع فيما بينها، وتعمل بالتالي على تعسير المشكلات التي تحتويها بدلاً من حل هذه المشكلات أو تخفيف أثرها.

ومن أهم وجوه الخطر الاستعماري الذي نتعرض له، الوجه الذي يتمثّل بالحركة الصهيونية. فهي حركة استعمارية بأجلى معاني الاستعمار وأشدها حسماً. ذلك أنها قد رمت منذ نشوئها إلى اغتصاب أرض عربية وإقامة دولة غريبة عليها. وقد تعاونت في سبيل ذلك مع الدول الاستعمارية ونجحت، بفضل جذورها القوية في المجتمعات الغربية وقدرتها على التأثير في تلك الدول، بإقامة دولتها في الأرض الفلسطينية بعد إجلاء أكثر سكانها عنها، ثم باحتلال ما بقي من فلسطين وبعض أراضٍ عربية أخرى. وهي ترمي إلى بسط نفوذها السياسي والعسكري والتكنولوجي في المنطقة العربية، بفضل ما تتلقى من تغذية ومساندة من القوى الاستعمارية وما تؤديه من خدمات لهذه الدول كقاعدة لها في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم. على أن خطر هذه الحركة لا يقف عند هذا الحد، وإنما يتعداه إلى جانب آخر متصل أشد الاتصال بموضوعنا. وهو أنها حركة عرقية دينية معاً. وهي بالتالي مناقضة لمنطق التطور الحديث، الذي سار في طريق الفصل بين النظم الدينية والنظم القومية. وبالتالي فإن مصلحتها هي في تقوية الكيانات الطائفية في المجتمع العربي، بل هي لا تعترف أصلاً بوجود مجتمع عربي له حق في بناء قوميته الخاصة، ولا ترى في ما تدعوه الشرق الأدنى أو الأوسط إلا مجتمعات دينية أو طائفية أو عرقية منفصلة أو متنافرة تفرض إقامة «موزاييك» من الدول، على نموذج إسرائيل، تكون اسرائيل من بينها الدولة الأقوى والأشد نفوذاً. نخلص من هذا إلى أن النزعات الرجعية البادية في المجتمع العربي والتي تهدف إلى إقامة نظم قومية على أساس ديني أو طائفي، أو التي تجر إلى تعميق الانقسامات الدينية والطائفية في داخل المجتمع الواحد المدعو إلى التواصل والتماسك قومياً ـ إن هذه النزعات تماشي الرجعية الصهيونية وتخدم أغراضها، سواء وعت ذلك أو لم تعه. كما أننا نخلص بوجه عام، في نطاق المعطى الثاني من المعطيات التي نتفحصها، إلى أن التدخلات والتعديات الخارجية تؤدي، في ما تؤدي إليه، إلى ترسيخ المحاولات والنزعات الرجعية في المجتمع العربي وتعقيدها.

نأتي إلى المعطى **الثالث** والأخير تكميلاً لصورة الواقع الحاضر. إن من الإنصاف أن نقول إن اتصال المجتمع العربي بالغرب لم يكن مقصوراً على الخضوع للتعدي أو التعرّض له فحسب. فإلى جانب نشاط الغرب الاستعماري، هناك تراث تحرري تكوّن لدى الشعوب الغربية خلال قرون من التطورات والثورات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية والعقلية. وقد أفاد العرب من هذا التراث منذ اتصالهم بالغرب في نهضتهم الحديثة، وكان لما أخذوه وأفادوا منه سند لهم في إذكاء شعلة الحرية في نفوسهم وفي تحركاتهم الاستقلالية للتخلص من الحكم الغربي، وفي محاولاتهم لبناء قوميتهم على أسس حضارية ومصلحية ومصيرية مشتركة، وفي التطلع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في صفوفهم، وفي اكتساب أساليب العلم الحديث وتطبيقه، وحتى في إحياء التراث العربي ذاته. وكان للمسيحيين في هذا كله نصيبهم الثري المعروف. ولقد أخذ يتكون في المجتمع العربي نزعة أو نزعات تحررية نامية. ولا أقصد هنا جميع الذين يصفون أنفسهم بهذه الصفة. فلكم بين هؤلاء من يقف عند وجه من وجوه التحرر، فلا يفهم به إلا التخلص من سلطة الخارج دون الانعتاق من قيود الذات العقلية والخلقية، وكم بينهم من يتّخذ هذا المعنى شعاراً لتمكين سلطة أو توطيد نفوذ أو دوس كرامة المواطن والإنسان. وإنما اقتصر على النزعات التحررية الصادقة الأصيلة. وهي اليوم لا تزال ضئيلة ومتفرقة، وتعاني أشد المعاناة من ضغط الأقرباء والأباعد. ولكن أصحابها هم ملح الأرض، وهي في النهاية رهاننا على سلامة المستقبل وضمان التقدم والتحضر.

وصفوة ما أريد توجيه النظر إليه، من خلال عرض هذه المعطيات، هو أن **المشكلة الأساسية عندما نتكلم عن المسيحيين العرب ومستقبلهم ليست بين المسيحية والإسلام، ولا بين المسيحيين والمسلمين بصفة مطلقة، وإنما هي بين الرجعيين والتحرريين في هذا الجانب وذاك**. وتتعقد هذه المشكلة، ويسودّ وجه المستقبل ويشتد خطره كلما قويت الرجعية في أحد الجانبين أو فيهما معاً. وعلى العكس تهون المشكلة ويخف الخطر ويزهو وجه المستقبل كلما قويت التحررية في أحد الجانبين أو فيهما معاً، وكلما تماسك التحرريون عبر الحواجز القائمة بينهم وتعاضدوا وتعاهدوا على النضال المشترك ومضوا فيه قدماً.

— ٤ —

والآن، ماذا عن المستقبل؟

لست من القائلين بحتمية المستقبل، لا تفاؤلياً بقدرية انتصار قوى التقدم والخير، ولا تشاؤمياً بلزومية غلبة قوى التخلف والشر. فسبيل المستقبل مبسوطة لهذه ولتلك، وهي بالنسبة إلينا صنوف من الخيارات. وخوض غمار المستقبل، بل التهيؤ الجاد لهذا الخوض، يتطلب، أول ما يتطلب، وعياً صحيحاً للاتجاهات الماثلة في الآفاق، وللخيارات التي تبعثها، ولنوع النضال الذي تفرضه الخيارات الواجبة والمجدية.

وبسبب تعدد العوامل الفاعلة في الحياة العربية وفي الحياة الإنسانية عامة، وشدة تفاعلها وازدياد تعقدها، فإن المستقبل حافل بتطورات شتى يصعب حصرها وتحديدها.

فلا بد إذن من التبسيط، ومن استخلاص الاتجاهات الرئيسية، وتكوين التصورات العامة البديلة (أو كما يقول المستقبليون اليوم رسم «السيناريوات» المختلفة) التي يفترض أن تؤدي هذه الاتجاهات إليها.

لنقف عند ثلاثة من هذه الإمكانات كما تبدو من محاولة تصورنا اليوم. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذه المحاولة التصورية تبقى محدودة في نطاق المستقبل القريب، إذ كلما توغلنا في مجاهل المستقبل، انفلت الأمر من يدنا، نظراً لتسارع التغير واحتداد التفاعل والتعقد، وتضاءلت قدرتنا على التصور الرصين وعلى الاختيار والتحكم بمجريات الأمور.

الإمكان **الأول** هو أن تظل الأوضاع العربية، والأوضاع الانسانية عامة، سائرة في مجاريها الرئيسية الحاضرة. وفي هذه الحال يبقى الفارق الجسيم الذي نجده اليوم بين قوى الطغيان والرجعية والتخلف وقوى التحرر والتقدم في المجتمع العربي وفي المجتمع الإنساني عامة. بل قد يتسع هذا الفارق ويتضخم بسبب تفوق القوى الأولى (وقوى الطغيان منها بخاصة) بالأجهزة التي تمتلكها وتهيئها للدفاع عن نفسها وللسيطرة على غيرها. وفي هذه الحال أيضاً تنتعش رواسب الماضي وتنشط، وتعمل القوى المهيمنة على مدها بالمزيد من أسباب الانتعاش والنشاط. ولا بد من أن يؤدي هذا، في ما يؤدي إليه، إلى تقليص جو الحرية وإلى تمييع معاني المساواة والعدالة - على الرغم من تكاثر شعاراتها - مما يؤثر تأثيراً سلبياً على أوضاع الأقليات في مواطنها المختلفة، ومنها الأقليات المسيحية في المجتمع العربي، فتشتد بذلك أنواع الضغط من قبل الأكثرية ونزعات الانكماش والانفصال والتطلع إلى الخارج من قبل هذه الأقليات. وبمعنى آخر تتعاون قوى الهيمنة الخارجية وقوى التخلف الداخلية على تغليب عقليات الماضي وأساليبه، وعلى إبقاء التردي كما هو بل على جعله أكثر سوءاً وخطورة.

أما الإمكان **الثاني**، فهو أن تعي قوى التحرر في المجتمعات المختلفة، ومنها مجتمعنا العربي، أزمتها الناشبة والصراع الذي تدعى إليه - وهو صراع لم يشهد التاريخ مثله شدة وأثراً - مع قوى الطغيان والرجعية والتخلف، فتمد أيديها بعضاً إلى بعض وتتعاون وتتناصر، إيماناً منها بوحدة مصيرها في النضال القائم. إن هذا هو السبيل المضمون لإيقاف الفارق المتسع بين هاتين الجبهتين عند حدّه، وإلى المضي في تضييقه والتغلب على عواقبه. وفي ما يتصل بموضوعنا، إن هذا يعني المزيد من التلاقي بين المتحررين في الجبهتين الاسلامية والمسيحية ومن التفاعل الخيّر في سبيل تخليص المجتمع من رواسب عهود الانحطاط، والانفتاح على القوى التقدمية في العالم، والتعاون وإياها في شق طرق المستقبل. وهنا أيضاً يهمني أن أؤكد أن التحررية والتقدمية لا تقتصران على نضال واحد، وهو التحرر من الاستعمار التالد والطارف ومن طغيان الطبقات

والفئات المستبدة ـ مع ما لهذا النضال من ضرورة وأهمية ـ وإنما تتعديانه إلى نضال الذات للتخلص من شوائب الماضي الموروث أو الحاضر المقتبس، ولتغليب العقلانية على الوهم والعلم على الجهل والعطاء على الاستغلال والمصلحة الكبرى على المصالح الصغرى، ولرفع معاني الكرامة الإنسانية وقيمة المواطن والإنسان إلى أعلى مراتب الإدراك والاهتمام والعمل. ولما كنا نجوز اليوم مرحلة التكوّن القومي، فإن جهد المتحررين من هذا الجانب أو ذاك يجب أن ينصب إلى إنشاء قومية تكفل للإنسان العربي ـ مهما تكن أصوله الدينية والعرقية وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية ـ أوفر ما يمكن من كرامة الحياة. ولب هذه الكرامة حرية القول والفكر والعمل، والمساواة المواطنية الحق التي لا فضل فيها لمواطن على آخر إلا بقدر ما يعطي لقومه وما يغني به مجتمعه.

بقي الإمكان **الثالث**، وهو الإمكان الأصعب تحقيقاً، ولكن لا بد من أخذه بعين الاعتبار وتوجيه النظر إليه، كي لا يغيب غياباً مطلقاً عن الأذهان وعن ساحات السعي والانطلاق. الإمكان الثاني يفترض نمو قوى التحرر نمواً تطورياً بارتفاع درجة وعيها لذاتها ولتحدياتها وتزايد ترابطها وتفاعلها. ولكن يبقى ثمة شك في ما إذا كان هذا النمو التطوري سيلحق بنمو قوى الطغيان والرجعية والتخلف وسيضمن في نهاية الأمر التغلب عليها. وهذا ما يدفع بنا إلى التساؤل عن إمكان نهوض قوى التحرر نهوضاً ثورياً، يدفع بها إلى التبدل الجذري الجوهري وإلى خلق إنسان متجدد بأسمى معاني هذه الكلمة وأغناها. إذ يلوح لنا أن المشكلات الجذرية التي تجابهنا تتطلب معالجة جذرية، بعقلية وممارسة تختلف نوعاً عن العقليات والممارسات الموروثة والراهنة. شأننا في هذا شأن الإنسانية جمعاء، وشأن المجتمعات المدعوة «متقدمة» بخاصة، فإن المفكرين من أبناء هذه المجتمعات أخذوا ينبهون إلى مخاطر هذا «التقدم»، ويرفعون الصوت متكرراً وعالياً منذرين بالعواقب الوخيمة التي ستجر إليها تطورات الحضارة الحديثة ـ في ميادين التسلح والتصارع، واستنزاف الموارد الطبيعية، وإفساد البيئة، والتكالب على الاستهلاك، وانتشار الجريمة، وتسلط القوى الحاكمة، وتقلص مجالات الحرية، وتردي القيم الخلقية. وهذه الدوافع، التي تأتينا مع موجة الحضارة المعاصرة، تتفاعل ومشكلاتنا الخاصة وتزيدها تعقيداً. فبأي فكر وسلوك نتصدى لهذه المشكلات؟ إنه الفكر العقلاني الثائر على كل وهم وجهل وضلال، الحاسم في موضوعيته ونقديته لذاته ولغيره. وإنه السلوك الصادر عن ضمير يقظ ثائر، لا مكان فيه لمواربة أو مساومة. وكيف انبثق ذلك الفكر، وهذا السلوك في الماضي؟ لقد انبثقا من هبّات عقلية وخلقية، كالانبعاث اليوناني وحركتي النهضة والإصلاح والثورات الاجتماعية من أجل حقوق المواطن والإنسان في الغرب، وكالدعوات الدينية التي صدرت من الشرق والتي غيّرت معالم الدنيا بتغييرها لنفوس الذين اعتنقوها.

فعلى القوى التحررية في المجتمع العربي أن تستمد من حضاراتها الأصيلة ومن الحضارة المعاصرة التي تنصب عليها من كل جانب أصدق ثورية عقلية وخلقية ممكنة،إذا أرادت أن تحقق الإمكان الثالث، وهو الإمكان الذي نستطيع به أن نعالج مشكلاتنا، ومنها مشكلة الانقسامات الدينية والطائفية، معالجة جذرية.

وهنا، في نظري، يأتي دور لبنان الطموح والرائد إذا اختار لبنان أن يكون له دور كهذا. ولقد يكون من المستغرب أن نرتفع بطموحنا إلى هذا الحد ونحن مازلنا منذ سنوات ست في خضم من التباغض والتحارب، بحيث تدنى تطلع غالبيتنا إلى مجرد استعادة الأمن وضمان العيش والبقاء. ولكن هنا يكمن التحدي الحقيقي، تحدي الصعود من الدركات التي هبطنا إليها، لا إلى ما كنا عليه، بل إلى ما هو أفضل نوعاً وجوهراً وما يمثّل إبداعاً لبنانياً وعربياً وإنسانياً.

إن هذا الصعود لا يأتي بالمعالجات التي عمدنا إليها في الماضي والتي ثبت فشلها. إنه لا يأتي عن طريق بناء دولة على أساس «الطائفية»، لأن «الطائفية» تتعارض والرابطة الوطنية الشاملة وتؤدي حتماً إلى تشتيتها وتفتيتها، ولأن الطوائف ستظل تتطلع إلى الخارج بحثاً عما يسندها ويقويها في هذا الجانب أو ذاك من المحيط العربي أو المحيط الخارجي. وهو لا يأتي بتربص بعضنا ببعض، وتحري الأساليب التي تؤدي إلى سيادة بعضنا على بعض. وهو لا يأتي بالمساومة والمداهنة والمواربة. وإنما يأتي بثورية الإنسان اللبناني والإنسان العربي المتجددة المبدعة، عقلاً وخلقاً، فكراً وسلوكاً. إنه يأتي بالتوجه إلى المستقبل واقتحامه وتحمل مخاطره، وبالعزم على المشاركة في بنائه مهما تتطلب من جهد وبذل وتضحية. إنه يأتي بإدراك المعاني الأصيلة للتحرر الذاتي والوطني وبالنضال الصادق في سبيل استحقاق هذا وذاك.

فأي نصيب سيكون للمسيحيين العرب من هذا كله؟ إن هذا النصيب سيكون مرهوناً بنمو الاقتناعات التالية وما يتصل بها من مواقف فكرية وعملية ومن مناقب ذاتية ووطنية:

١ ـ إنّ مشكلة المسيحيين العرب، بصفتهم أقلية في المجتمع العربي الذي تنتمي كثرته إلى الإسلام، هي مشكلة تشترك في مسؤوليتها الأكثرية والأقلية، ولا يمكن أن تحل حلاً جذرياً إلا بتحولات جذرية في الجانبين معاً.

٢ ـ إنّ في مقدمة هذه التحولات في الجانبين معاً الإقبال على بناء مجتمع قومي على أساس مصلحة الشعب ومنجزات العلم والحضارة والمساواة القانونية والعملية بين المواطنين والعدالة بين فئاتهم وطبقاتهم، والتحول من «تسييس» الدين إلى تقصي جوهره الروحي رابطة حيّة بين المرء وخالقه ومنبع فضائل ترقّي كيان الإنسان وتغني عطاءه الوطني والحضاري.

٣ ـ إنّ الانسجام المطلوب في المجتمع العربي الجديد، الذي على أساسه وحده يمكن أن تبنى قومية صحيحة، لا ينفي التعددية ولكنه يستبدل بالتعددية الطائفية تعددية التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية في جو من الحرية السليمة والديمقراطية الشاملة.

٤ ـ اقتناع الأكثرية بأن مسؤوليتها تتضخم بضخامة حجمها، وأن ميزتها تقوم آخر الأمر لا على الكمّ بل على النوع، أي على رقي الإنسان الذي تمثل لا على وفرته، وأن تقدميتها وتحرريتها هما الضامن الأقوى للانسجام الاجتماعي فالقومي المنشود.

٥ ـ أن توقن الأقلية أن سلامتها وحيويتها لا تضمنان بحماية من خارج، بل بتقوية مناعتها الذاتية، المستمدة هنا أيضاً من نوع الإنسان الذي تمثل، وبتمتين جذورها في مجتمعها وإغناء عطائها له.

٦ ـ أن ينفذ إلى روع العرب جميعاً أن تسارع التغير واندفاع قواه الدينامية ماضيان في تبديل المفاهيم الفكرية ونظم الحياة وأشكالها، وفي خلق مستقبل إنساني تختلف مقوماته ومشكلاته عن مقومات الحاضر والماضي ومشكلاتهما، وتتجاوز تحدياته عقليات الماضي والحاضر وتتطلب عقلية تخترق آفاقه وتقتحم مخاطره ببصيرة نيرة وجرأة وثابة. فإلى أي حد قد أصبحنا، أو نعدّ أنفسنا لأن نصبح، من أبناء المستقبل؟ ذلك هو السؤال.

٧ ـ أن يؤمن العرب، في هذا الجانب وذاك، أن سلامة مصيرهم هي في ما يحققون ويمثلون من تحضر ذاتي إنساني، وأنهم إذا صبوا جهدهم على ارتقاء مراتب هذا التحضر ضاقت الانقسامات الناشبة بينهم والتي يغذيها ويوسعها تخلفهم المشترك. فالمعركة الرئيسية ليست في ما بينهم، بل بينهم وبين التخلف الذي يضمهم قاطبة والذي منه تنبعث عللهم.

٨ ـ وأخيراً، بل أولاً، اقتناعنا جميعاً بأن مشكلات الحاضر ـ بل المشكلات الجديدة التي سيأتي بها المستقبل ـ لا تحلّ بعصا سحرية، أو بمعالجة ظاهرية أو متئدة، بل بنضال ثائر ملتزم مشترك، وبأن قيمة كل منا ـ وفيما يخص موضوعنا، قيمتنا كمسلمين أو كمسيحيين ـ تتوقف على طهارة الثورية وصدق الالتزام وسخاء المشاركة.

وختاماً، إن الحديث عن المسيحيين العرب والمستقبل يفتح قضية العرب بكاملها وقضايا المستقبل بمجموعها. على أنه ينتهي، آخر الأمر، كما ينتهي أي تحدٍّ صادق، إلى تحدٍّ شخصي لكل منا. فليسائل كل منا نفسه في أية جبهة يقف، وأي اتجاه مستقبلي يختار، وبأي اقتناع وعزم يقدم على هذا الاختيار. إن الإجابة على هذا التساؤل تحدد قيمتنا كأفراد ـ مسلمين ومسيحيين ـ وتقرر مدى صلاحنا ـ كأمة ـ للتقدم والرقي، بل لمجرد البقاء، في المستقبل الآتي.

الجامعة وصنع المستقبل(*)

(*) الخطاب الرئاسي الذي ألقاه المؤلف في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس لـ «الرابطة الدولية للجامعات» (مونتريال، كندا، ٣١ آب/ اغسطس - ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠). والرابطة هيئة جامعية دولية، ذات صلة بـ «اليونسكو»، وتعمل لدعم التعاون بين معاهد التعليم العالي في مختلف مناطق العالم. وقد تأسست عام ١٩٥٠، وانتخب المؤلف رئيساً لها في مؤتمرها الرابع في طوكيو عام ١٩٦٥، وهو اليوم أحد رؤسائها الفخريين. وتضم حالياً حوالى ثمانمئة جامعة ومعهد عالٍ منتشرة في جميع مناطق العالم. ألقي هذا الخطاب أصلاً بالإنكليزية، ونشر بهذه اللغة وبالفرنسية.

- ١ -

إن اجتماعنا اليوم يمثل، أول ما يمثل، توكيداً منا لإيماننا بالمؤسسة التي ننتمي إليها: «الجامعة». إذ لولا هذا الايمان لما تقاطرنا من كل حدب وصوب، على اختلاف جنسياتنا ولغاتنا وثقافاتنا وعقائدنا ومواقعنا الجغرافية وأوضاعنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لنتدبر بعض المشكلات البارزة التي تعانيها الجامعة ولندعم تعاوننا في معالجتها وفي مساعدة هذه المؤسسة على تأدية مهمتها على الوجه الأكمل.

وكلنا يعلم أن الجامعة تجابه في هذه الآونة طائفة من الصعوبات الخطيرة. فهي تلقى من مجتمعها ضغوطاً هائلة وملحة، ومتناقضة في أحيان كثيرة، إذ يطلب منها في الوقت نفسه: أن تعلّم جماهير أضخم فأضخم من الطلاب لفترات أطول وفي اختصاصات أكثر تفرعاً وأبهظ تكليفاً؛ وأن تشارك مشاركة حثيثة وقيادية في البحث العلمي والكشف المعرفي المتسارعين؛ وأن تؤدي خدمات عامة متزايدة في حقول التخطيط والإنماء والإدارة وسواها، بطلب من الدولة أو بتولية من المجتمع. وبسبب هذه المطالب المتصاعدة، مع ما يصاحبها من الاضطرابات الشديدة التي تعصف بمجتمعات اليوم، وبسبب تلكؤ الجامعات ذاتها عن التكيف تبعاً للتطورات المستجدة، تجتاح هذه المؤسسة، أينما كانت، توترات عنيفة وارتباكات منتشرة، وتحوم حولها وفي داخلها شكوك حول مستقبلها. وتبلغ هذه الشكوك أحياناً حد التساؤل عن قدرتها على البقاء، وبوجه خاص على الاحتفاظ ببنيتها الأساسية وبالسمة التاريخية التي عرفت بها.

لقد تختلف آراؤنا - نحن الجامعيين - بشأن التغيرات التي يجب أن تعمد إليها الجامعة في السنوات العسيرة القادمة. ولكنني أزعم أننا لا نختلف مطلقاً حول ضرورة استمرار هذه المؤسسة أو حول مسؤوليتنا في ضمان هذا الاستمرار. فإذا كانت الجامعة

قد أدت، خلال تاريخها، إسهامها الخاص المتميز لمجتمعها وللحضارة الإنسانية بعامة، فإن أولى مسؤولياتنا تجاه أنفسنا، بل تجاه أوطاننا والإنسانية جمعاء، هي أن نجهد للإبقاء على هذه المؤسسة بتراثها الثري وفاعليتها الإبداعية، ولتمكينها من التغلب على الأخطار الخارجية والداخلية التي تنتابها والخروج منها أمتن بناء وأوفر عطاء. إن توكيد إيماننا بالجامعة يستتبع توكيد شعورنا بمسؤوليتنا في الحفاظ عليها ودعم وجودها.

على أن المؤسسات، كالأفراد، لا تبقى فعلاً بمجرد استمرار وجودها. حتى لو استمرت زمناً ما فإن بقاءها لن يكون مضموناً أو مجدياً. ذلك أن الشرط الأساسي لضمان البقاء الحقيقي ولإثبات جدواه هو الإبداع المتجدد الصادر عن الانبعاث الذاتي. فبدون هذا الانبعاث، وما يستتبع من إبداع، يصبح الاستمرار الصرف سبيل العجز والتخلف والانحطاط.

وهذا يتطلب منا توكيداً آخر يتعدى الإيمان بالجامعة وبضرورة استمرارها، هو الإقرار الواعي والراسخ بمهمتها الإبداعية ومسؤوليتنا في تقدم هذه المهمة وارتقائها. ومن أجل النهوض بهذه المسؤولية ثمة مطلبان أساسيان يفرضان نفسهما معاً، أولهما تفهم صحيح وواضح لجوهر التراث الجامعي، أي للميزات التي ناضلت هذه المؤسسة خلال تاريخها المديد لاكتسابها والتي إن ضؤلت أو زالت انحرفت الجامعة وفسدت، والثاني عمل صادق ودؤوب لتوجيه هذه الميزات نحو الإسهام في صنع عالم الغد. إن توفية هذين المطلبين تستلزم، في آن، رؤية سليمة للمستقبل الآتي وقدرة على استخلاص خير ما خلفه الماضي. فإذا استطاعت الجامعة أن تقوم بذلك، لم تعد مجرد نتاج لما كان، بل أصبحت أيضاً ـ وهو الأهم ـ عاملاً صانعاً لما سيكون.

تجوز الجامعات في هذه الأيام تطورات سريعة ومتنوعة: في الإدارة، والبنية، والمناهج والبرامج، والأنشطة البحثية، والعلاقات القائمة بينها وبين مجتمعاتها. وتقوم الآن أيضاً، في النطاقات الوطنية والاقليمية والدولية، دراسات متوافرة تدور حول أسباب هذه التغيرات وأشكالها ونتائجها وحول السياسات والوسائل التي يجب أن تستحدث للتصدي لها. وقد أدت هذه الدراسات إلى محاولات مختلفة بقصد تطوير الجامعة وتجديدها: في الأهداف والوسائل، في النظم والمناهج، وفي شتى وجوه العمل الذي تتحمل أعباءه، ما قدم منه وما استجد.

هذا كله ضروري ومفيد، وعلى الجامعات أن تتابعه بعزم إذا هي أرادت أن تتكيف وفقاً لمطالب الساعة. ولكن هذا التكيف لن يخدم أغراض المجتمعات والجامعات ـ بل قد يأتي مضاداً لهذه الأغراض ـ إذا لم يصن الوظيفة الأصلية للمؤسسة الجامعية، وهي العمل الحازم لرعاية العقل والنضال العنيد لتجسيده في ذاتها ولتأهيل

نفسها لتغدو تعبيراً صادقاً عنه. وعندما نذكر «العقل»، لا يقتصر مفهومنا له على تطبيق الفكر العقلاني في كشف المعرفة ونشرها أو على تدريب الناشئة على وسائل البحث العلمي وتقنياته - على أهمية هذا وذاك - وإنما ينسحب على تنمية جميع الصفات التي تسري في هذه العمليات والتي ينبع منها أي جهد عقلاني مبدع: كحب الاستطلاع والانتظام، واللهف والموضوعية، والحرية والمسؤولية، والخلاف والحوار، والتفتح والالتزام، والتعمق والشمول، والابتكار والتأصل. وليسمح لي في هذا المجال بأن أردد الفقرات الأخيرة من مقدمتي للتقرير الممتاز الذي وضعه الأستاذ هنري جان في موضوع «الجامعة وحاجات المجتمع المعاصر»[1]: كل هذا يفترض شرطاً أساسياً هو **تصميم الجامعة على أن تظل موئل السعي العقلاني والالتزام الصادق**. ومع أنه لا بد لها من أن تستشعر حاجات المجتمع المتنامية وتقدر إلحاحها، فقد تهدر مواردها وينتهي بها الأمر إلى أن تسيء إلى مجتمعها بدلاً من أن تفيده إذا هي حاولت تلبية كل ما يطلب منها من أية جهة أتى. إن وظيفتها الخاصة هي العمل في تطوير المعرفة وفي تعزيز الخير الانساني بتنمية العقل وبإشاعة البحث الحر والحوار المنفتح. وبما أن الحرية والانفتاح يستوجبان المسؤولية، فإن متابعة الجامعة لجوهر دعوتها يجب أن يصدر عن شعور عميق بالتكرّس وتوق متلهف إلى الحضور والفعل. فإذا ما ضعف إيمانها بالعقل ووهن عزمها على هذا التوق والتكرّس، وغدت بالتالي فريسة للتحكم الخارجي أو للانسياب الداخلي في مجاري اللامبالاة واللامسؤولية، تخلت عن مصدر قوتها وغنائها، بل عن مسوّغ وجودها وبقائها.

إن هذا الايمان وهذا العزم هما الميزتان اللتان تؤهلان الجامعة لأن تكون «بيئة انتقادية[2] حقيقية»، أي بيئة تناقش باستمرار جميع الأفكار والحاجات والقيم والمؤسسات، بل كل ما يحيط بها أو يقوم في داخلها؛ بيئة لا تركن إلى ضمان أية عقيدة أو ايديولوجية أو نظام، ولا تلتمس خلاصاً في أي استقرار خادع أو زائف؛ بيئة هي أشد جذرية من أية «ثورة» معينة، لأنها تخوض ثورة مستمرة على كل ما هو باطل وفاسد،؛ بيئة أنقى من أي «نظام» لأنها تمثل في ذاتها «نظام» التجديد والابداع الذي لا يتجمد ولا يقف عند حد.

وإذ تطمح إلى أن تصنع هذا «النظام» في داخلها وأن تسهم في صنع المجتمع الإنساني على مثاله، فإنها تؤدي بذلك رسالتها الحق وتلبي حاجة أولية لمجتمعها، بل حاجته الأولية.

---

(١) Henri Jeanne, *L'Université et les besoins de la société contemporaine* (Paris: [s.n.], 1970).
وهو التقرير الذي أعدّه هنري جان، عالم الاجتماع والرئيس السابق لجامعة بروكسل الحرة، والوزير السابق للتربية الوطنية في بلجيكا، بتكليف من المجلس الاداري للرابطة الدولية للجامعات ليكون إحدى أوراق العمل لمؤتمر الرابطة الخامس في مونتريال، وقد وضع المؤلف، بصفته رئيساً للرابطة، مقدمة لهذا التقرير.

(٢) الإشارة هنا إلى أحد المطالب الأساسية التي كانت تنطلق من الحركات الجامعية في أواخر الستينات في أوروبا وأميركا والتي اتصف بعضها بالشدة والعنف. وجوهر هذا المطلب أن الجامعات يجب ألا تكون سنداً للسلطات والأنظمة الحاكمة في المجتمع (Establishment)، بل أن تنتقد هذه السلطات والأنظمة وأن تثور عليها عندما يقتضي الأمر.

- ٢ -

إن إيماننا إذن بإبداعية الجامعة المستمرة ينطوي على تعلقنا بتراثها الإيجابي وبمسؤوليتنا إزاءه، وتصميمنا على حمايته وعلى تعزيز قدره.

على أن واجب التعلق بالتراث الماضي يجب أن يظل متصلاً بواجب آخر متفاعلاً وإياه. نعني بهذا استثمار القدرات والقيم المستمدة من ذلك التراث في بناء عالم الغد. إن المهمة الأساسية للجامعة، كما يقول الفيلسوف ألفرد نورث هوايتهد، هي «صنع المستقبل». وهي إنما تحفظ وتنقل، من أجل أن تصنع وتبدع.

في نطاق العلاقات المعقدة بينها وبين مجتمعاتها، يترتب على الجامعات أن تتكيف حسب حاجات هذه المجتمعات، ولكنه يترتب عليها - فوق ذلك وأهم من ذلك - أن تتجاوز مجرد التكيّف لتغدو مكوّنة ومجددة للعالم الذي تقوم فيه وبه.

لتوفية هذا المترتب الأهم - أي للإسهام «في صنع المستقبل» - يجدر بالجامعات أن تحيا وتعمل دوماً على عتبات المجهول. إن هذا النوع من الحياة والعمل هو الذي أهّلها ومايزال للعطاء العظيم الذي أسدته وتسديه في ميدان الكشف العلمي. ولكن هذا الميدان، على خطورته، ليس الميدان الوحيد للريادة المطلوبة اليوم، إعداداً لعالم الغد. فلنذكر، ولو على سبيل التبسيط الشديد الذي يفرضه هذا المجال، بعض الحاجات الإنسانية الأخرى التي تتطلب صفاء الرؤية ودوام اليقظة والمثابرة وريادة الفكر والسعي.

ثمة، أولاً، الحاجة إلى التوعية لوحدة مصير المجتمع الانساني. لقد أصبح نافلاً أن نكرر القول إن تقدم الحضارة الحديثة الرهيب، الذي نشهد يوماً بعد يوم مظاهره الخارقة، قد قلّص الحواجز وقصّر المسافات وقرّبنا طبيعياً ومادياً بعضنا إلى بعض، كما أنه قد وضع في أيدينا قدرات هائلة لم نكن نحلم بها في الماضي. على أن التقارب الطبيعي لم يأتِ مصحوباً بتجانس اجتماعي وعقلي، والقدرات لم تستثمر في الأكثر لخير شعوب الأرض. بل على العكس، ترانا أعمق انقساماً مما كنا عليه في أي زمن مضى، وأوفر طاقة لتوجيه هذا الانقسام نحو التخريب المتبادل ونحو تبديد الحضارات التي أنشأتها الأجيال السابقة بالجهد المتواصل والعناء المستديم. ولذا غدا من أول واجباتنا أن ندرك إدراكاً عميقاً ونامياً أن التضامن الإنساني - عبر الاختلافات الجنسية والقومية والايديولوجية والثقافية - لم يعد أمراً مستحباً ومفيداً فحسب، بل غدا الشرط الأول لتقدم الشعوب وازدهارها إن لم نقل لمجرد بقائها واستمرار حياتها. ولتحقيق هذا التضامن لا بد من أن يتولد وينمو في نفوسنا ولاء صادق لإنسانيتنا المشتركة، ولا بد من أن يسمو بنا هذا الولاء فوق خصوصياتنا وعصبياتنا مفيداً من إيجابياتها ومتخلصاً من سلبياتها.

أما الحاجة الأساسية الثانية فهي العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي

تؤصل جذور هذا الولاء وتغذيه وتنميه. ذلك أنه من العبث أن ننتظر قيامه وانتعاشه في عالم يسوده التسلط والتناحر وينتشر فيه التعدي على الحقوق وتستشري مآسي الجوع والمرض والجهل. إن الإحساس بالتضامن الإنساني يقتضي النضال لصون كرامة الإنسان - أياً وأينما كان - ولإزالة الفوارق والمظالم والمهائن التي تنتهك حرمة هذه الكرامة، ولكفالة الحياة الخيرة لجماهير الشعوب. وهذه «الحياة الخيّرة» لا تعني ضمان مستوى عيش مقبول، وسد حاجات مادية أساسية فحسب. فلئن أصبح هذا مطلباً أساسياً وضرورياً، ولم يعد مباحاً إغفاله في هذه الأيام، فليس من المباح أيضاً أن نقف عنده فلا نتطلع إلى إغناء «الحياة الخيّرة» بالقدرات الإنسانية الفاعلة المبدعة، وأن نتجاوز بها «الإنماء الاقتصادي» الصرف، إلى توليد الكفاءات العقلية والخلقية الجديرة بأن تفي حقاً بمطلب «ثورة الآمال المتصاعدة» التي تتأجج اليوم في صدور الشعوب قاطبة.

وهذا يؤدي بنا إلى الحاجة الأساسية الثالثة، وهي تصحيح سلّم قيمنا. ذلك أن الفوضى المستشرية في هذه الآونة تعود في الأغلب إلى القيم المقلوبة والاختيارات الخاطئة. وإذا كان هدفنا أن نحقق «الحياة الخيّرة» لجماهير الشعوب، فهل نحن متأكدون أننا نعرف حقاً ما هو «الخير» ونسعى إليه صادقين؟ لسنا نحتاج إلى دراسة متقصية لندرك أن نقائص شهواتنا واختياراتنا ومفاسدها هي المسؤولة، إلى حد بعيد، عن وجوه القلق المختلفة ومظاهر النقمة، البيّنة والخفية، المنتشرة في عالم اليوم. ومن هنا، فإن مهمة صنع عالم أفضل لا بد من أن تنبثق من السعي الدائم لإقامة نظام قيمي صحيح يهدي جهود البشر، حيثما يكونون، إلى تقدير المعاني الصحيحة للكرامة الإنسانية وإلى إحياء هذه المعاني وإبرازها للوجود.

- ٣ -

ترى، هل للجامعات دور تقوم به في صنع المستقبل، وذلك بسعيها الرائد لتلبية هذه الحاجات الإنسانية الثلاث وأمثالها؟ إني مطمئن إلى اقتناعنا بأن لها دوراً كهذا، وبأنها - على الرغم من صعوباتها الحاضرة - ستنهض بأعباء هذا الدور وستتوفق إلى ضمان استمرارها وإلى الفوز بما هو أهم من الاستمرار، أي إلى تحويل صعوباتها من مباعث ضعف وتشتت إلى مصادر صمود متمكن وقدرة متنامية.

من أجل هذا الدور الريادي، لا ندحة للجامعات، في عصر يتميز بالتغير الجذري المتسارع وبالتجدد المتتابع، من أن تصوغ وتنفذ سياسات وأساليب وإجراءات جديدة تتناول أنشطتها التربوية والبحثية والثقافية، ومن أن تبتدع وسائل أوفى من وسائلها الحاضرة في حقول الإدارة والتنظيم والتخطيط، ومن أن تتقصى وتحصّل موارد مادية وبشرية أوسع وأغنى، ومن أن تجهد بجميع الطرق الممكنة في تحسين أدائها للواجبات المتصاعدة التي تلقى على عواتقها.

على أن هذا الدور الريادي يتطلب، أول ما يتطلب، أن تكون الجامعات بشائر صادقة للغد المرجو. إنها لن تتمكن من الإسهام في بناء عالم أفضل إذا لم تكن قد حققت هذا العالم في ذاتها أولاً. إنها لن تكون عاملاً مؤهلاً لصنع المستقبل، إذا لم تغدُ هي نفسها تعبيراً صادقاً عن هذا المستقبل، ولن تستطيع أن تشارك في إشاعة «الحياة الخيّرة» في مجتمعها ما لم تجسد في كيانها وفي سلوكها القيم التي تجوْهر تلك الحياة.

وعندما نتكلم عن «القيم» نلج النطاق الخلقي. وإذ نستعرض الكتابات الكثيرة التي وضعت حول أزمة الحضارة المعاصرة، والتحليلات المتلاحقة للمظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأزمة، ألا يحق لنا، نحن الجامعيين ـ بل ألا يجب علينا ـ أن نتبين ونعلن أن الجذور العميقة لهذه الأزمة هي خلقية، تتمثل في تقصد الغايات الزائفة واتخاذ الوسائل المنحرفة؟ ألا تقتضينا مهمتنا الجامعية، إذا كنا نطمح ـ كما يجب أن نفعل ـ إلى أن تكون الجامعة حارساً يقظاً لحرمة «القيم»، أن نندد بقيم الاقتناء والاستهلاك، وتغذية الشهوات، وتلبية المصالح الخاصة، واكتناز أسباب التسلط والتعدي، وأن نرفع الصوت عالياً دفاعاً عن الحق وصوناً للعقل، وتقويماً وتصحيحاً للمبادىء السائدة والنهج المتبعة؟

إن لعلل مجتمعاتنا المعاصرة آثارها في جامعاتنا. وعلى الجامعات، في المرتبة الأولى، أن تعي الأسباب الجوهرية لتلك العلل، وأن تدرك هذه الآثار وتبادر إلى التحرر منها، فلا تزيد العلل المجتمعية سوءاً وتفاقماً بمشاركتها بل تصبح، على العكس، خلايا فاعلة لإحياء المجتمعات وإشاعة الخير فيها ومنها. وهنا لا بد من أن نؤكد مجدداً أن مصدر الفعل في هذه الخلايا هو الجامعيون أنفسهم، إذ بهم تقوم الجامعات أولاً وآخراً، وعلى درجة صفاء رؤيتهم، واستقامة اتجاههم، وصحة ولائهم، وحصانة التزامهم، وقوة «عصبهم» العقلي والخلقي، تتوقف حيوية جامعاتهم وفعلها الإحيائي في مجتمعاتهم.

كثيراً ما يقال إن من أبرز المآزق التي جابهتها الجامعة في تأريخها المديد مأزق الخيار الصعب بين التجرد والالتزام. ومع صحة هذا القول، وبقاء هذا المأزق مرتسماً ومؤثراً، ثمة في هذا العصر، الذي أصبح «الالتزام» فيه مهيمناً على الأحاسيس والأفكار، مأزق آخر أشد شيوعاً وأبلغ خطورة، هو الخيار بين أنواع الالتزام التي تفرض نفسها على الجامعة والجامعيين. ولذا، فإنه خليق بكل منا أن يتساءل عن نوع خياره، وعن مدى التزامه، وعن صحة هذا وذاك وجدواهما، لا بصفته مواطناً وإنساناً فحسب، بل بصفته جامعياً وبعمق إدراكه لانعكاس جامعيته في مواطنيته وإنسانيته.

وكما قال الأستاذ جان في تقريره إن حصانة الجامعة تجاه محيطها قد ضعفت في هذه الأيام. فليس لها قوة سياسية أو اقتصادية أو مادية تسندها وتدعمها، في وقت الأزمات بخاصة. ولذا، فإن مستندها الأساسي قد أصبح، أكثر مما كان في أي وقت

مضى، حصانتها الذاتية، أي التزامها ككل، والتزام رجالها ونسائها كأفراد، بأحكام العقل ومبادىء الخلق، ونضالها لأن تكون، لنفسها ولمجتمعها، مصدر هذه الحصانة، التي بها منعة الوجود والاستقرار، ونشاط الفعل الحضاري، واتصال التقدم والرقي.

ولا يسعني، في نهاية هذه الكلمة، إلا أن أتذكر الجملة التي بدأ بها شارلز ديكنز روايته الشهيرة: «قصة مدينتين»: «لقد كانت أحسن الأيام، ولقد كانت [أيضاً] أسوأ الأيام». إن هذا القول الزاخر بالمعنى ينطبق على حالة التعليم العالي في أيامنا هذه. إن هذه الأيام ملأى بالصعوبات والمشكلات والأخطار للجامعات ولغيرها من معاهد التعليم العالي، ولكنها أيضاً حبلى بالفرص السانحة وبإمكانات مستقبل أفضل. فعسى أن يكون حضور الجامعيين الفاعل، المنبثق من التفافهم حول أهداف صحيحة وطموحات مشتركة، دليلاً على استعدادهم الصادق لجعل هذهِ الفترة، وما يليها، «أفضل الأيام» للمؤسسة الجامعية، وللمجتمعات الإنسانية.

التأريخ، من أين وإلى أين؟

- ١ -

التأريخ بأبسط معانيه، أي بمعنى التلفت إلى الماضي ومحاولة استذكاره واستعادة أحداثه، نزعة أصيلة في الإنسان. بل لا نغالي إذا قلنا إن نشوء هذه النزعة في نفسه، وتولد قدرته التذكرية، وبدء تحسسه بالعلاقة بين ما يحدث وما حدث قبلاً تؤلف ظاهرة من ظواهر بزوغ إنسانيته وتميّزه عن سائر المخلوقات. ومما يدل على أصالة هذه الظاهرة أنها قد عمت شعوب الأرض طراً على اختلاف أجناسها وأصقاعها وأوضاعها، وأنها تبدو بأشكالها البدائية والمتطورة على مدى العصور وتتابع المراحل والأدوار.

على أن الحس التأريخي[١] لم يبلغ في أي من العصور السابقة ما بلغه اليوم من حدة وعمق وانتشار. فوعي الأفراد والجماعات لماضيهم متغلغل في نفوسهم، ومحاولاتهم لإحياء هذا الماضي تكوّن اهتماماً من أبرز اهتماماتهم، وتساؤلاتهم عن العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل تبرز في مختلف الميادين الفكرية والعملية، بحيث يمكننا القول إن هذا العصر عصر «تأريخي» بأوسع معاني هذه الكلمة وأغزرها دلالة.

ولهذا التطور التأريخي البارز في الآونة الأخيرة أسباب عدة نكتفي بالإشارة إلى بعض منها. ثمة أولاً التغير المتسارع في جميع الأوضاع البشرية، السياسية والحربية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. إن دينامية الحياة الحاضرة تجعل الناس يشعرون بأنهم

(١) ثمة لبس في العربية وفي اللغات الغربية المنتشرة في إطلاق لفظ «التاريخ» على معنيين مختلفين: رواية أخبار الماضي، والماضي ذاته. وتجنباً لهذا اللبس يحسن أن نفرد «التأريخ» (بالألف المهموزة) للمعنى الأول، فنقول: الحس التأريخي، وعلم التأريخ، و «التاريخ» (بالألف اللينة) للمعنى الثاني كما في قولنا: وحدة التاريخ ومآسي التاريخ.

يعيشون في حالة الصيرورة الدائمة، فيربطون ما كان بما هو كائن وبما سيكون ويتابعون التطورات والتبدلات المحيطة بهم والنافذة إليهم متلمسين مناشئها واتجاهاتها ونتائجها. وإذا نحن راجعنا سياق الحركة التأريخية عبر العصور، وجدناها، على وجه العموم، أكثر حيوية وإخصاباً في أدوار التبدل والاضطراب منها في أدوار الهدوء والاستقرار. فلا عجب أن يكون الاضطراب السائد في عصرنا والتبدل المتلاحق في أحوالنا مدعاة لإثارة الوعي للتطور الزمني والتغير الحياتي، وللحث على استنباط معطيات الماضي القريب والبعيد، وللتنبه لأهمية هذه المعطيات إيجاباً أو سلباً، ولقيام الدعوات الملحة والمتناقضة إلى الحفاظ عليها والتمسك بها أو إلى التخلي عنها والثورة عليها.

ومن أسباب انتشار الوعي التأريخي الحاضر يقظة الشعوب التي كانت إلى عهد قريب سادرة وخاضعة لتحكم أجنبي، ونهضتها للتحرر من قيودها، ولاستكشاف هوياتها، ولتحقيق هذه الهويات. إن هذا السعي للاستكشاف والتحقيق يدعوها ـ كما دعا الشعوب المتقدمة من قبل ـ إلى العودة إلى جذورها وإحياء أصولها وبعث تراثاتها، والاستعانة بهذا كله في سبيل تحررها وتثبيت كياناتها. ولما كانت هذه الشعوب تؤلف الكثرة من أبناء البشر، ولما كان تحركها هو إحدى السمات البارزة في هذا العصر، فلا غرابة في أن يكون إقبالها على ماضيها عاملاً هاماً في انتشار الوعي التأريخي في الساحة العالمية الراهنة وفي تزايد الاهتمام بالتأريخ في الفكر والتربية والسياسة وسواها من المجالات. وإذا صح هذا عن الشعوب المتيقظة حالياً، فما أحراه بأن يصح عن الشعوب التي سبقتها في التيقظ، والتي نما فيها الحس التأريخي وتطور واغتنى وصاحب النهضات التي جازتها والإنجازات التي حققتها. إن هذه الشعوب مازالت متمسكة بهوياتها وعاملة على إحياء مآتيها السابقة وعلى جلاء مساهماتها في الحضارة البشرية، ومازال حسها التأريخي يتغذى بهذا كله ويعطي نتاجاً يتدفق اليوم وينتشر.

وثمة أيضاً نزعتان حديثتان متناقضتان تعملان على تقوية هذا الحس وتعميق أثره في النفوس. ففي البلدان «الليبرالية» المتقدمة تبدو نزعة القلق على المستقبل والتساؤل عن المصير. إن الثقة التي كانت تسود شعوب هذه البلدان، باستمرار التقدم وبتفوق الحضارة الغربية الحديثة، وبقدرة الإنسان على التحكم بمصيره، قد هزتها الحربان العالميتان الفاجعتان والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي تلت كلاً منهما، فإذا هي تضعف وتتحول إلى شك وارتياب. ومن طبيعة القلق على الحاضر والمستقبل أن يؤدي إلى النقد الذاتي، وإلى التساؤل عن الأسباب، وإلى العودة إلى الماضي القريب والبعيد لاستكشاف بذور العلل الناشبة ولامتحان المسار التاريخي القومي والعالمي. أما في البلدان الاشتراكية المتقدمة، فثمة، على العكس، إيمان بحتمية التقدم عبر الصراعات بين الطبقات والشعوب، وثقة بالقدرة على تغيير الحياة نحو الأفضل، وبارتباط

هذه القدرة بمجرى القوى العاملة في التاريخ على امتداده ومنذ بدايته. وعلى رغم تضارب هاتين النزعتين، وما تتمثلان به من مواقف فكرية وعملية ومن اتجاهات نفسية، فإن كلاً منهما تعمل من جانبها، وتبعاً لمنطقها، في دعم الحس التأريخي وفي توسيع نطاقه وتكثيف نتاجه.

بقي السبب الرابع لاشتداد هذا الحس وانتشاره في هذا العصر. وهو السبب الناشىء عن علم التأريخ ذاته، بصفته جانباً من جوانب المعرفة الإنسانية. إننا نشهد كل يوم دليلاً جديداً على انطلاق هذه المعرفة، وعلى توافر الموارد البشرية والمادية لها، وعلى تضخم مآتيها وتنوعها وتفرعها. إن هذه الظاهرة التي تعمّ العلوم قاطبة، تنطبق على علمنا هذا. فالجهود التي تبذل في سبل حفظ آثار الماضي والعناية بها وتحقيقها، وفي مجالات استقراء الأحداث وتسجيلها وتحليلها وتعليلها ـ الجهود التي يقوم بها المؤرخون وسواهم من المختصين والتي تتمثل مظاهرها ونتائجها في المتاحف والمكتبات ودور الوثائق والمحفوظات، وفي الكتب والمنشورات الدورية، وفي الدروس والمحاضرات والندوات التعليمية والعلمية ـ هي اليوم أغزر منها في أي وقت مضى، ونراها تزداد على مر الأيام زخماً وغزارة، ليس فقط للأسباب الخارجية الفاعلة في التأريخ والتي ذكرنا بعضاً منها، بل أيضاً للسبب المنبعث من طبيعة التأريخ العلمية التي يشارك بها سائر العلوم والتي تبدو في حالة مذهلة من التقدم المتسارع، بل من التفجر الرهيب على مختلف الجبهات.

ـ ٢ ـ

هذا الحس التأريخي الناشىء في فجر الانسانية، الظاهر عند مختلف الشعوب، المشتد والمتسع اشتداداً واتساعاً فريدين في هذا العصر، أترانا نستطيع أن نتبين الخطوط العريضة لمساره خلال الأجيال، وأن نقيّم إنجازاته السابقة وأحواله الحاضرة، وأن نستقرىء اتجاهاته المقبلة؟ إنها لمحاولة صعبة، مغرقة في الصعوبة. ولكنها محاولة ضرورية لما للحس التأريخي وللفكر التأريخي من أهمية في هذه الأيام، ومن أثر بالغ في تكوين المواقف الحضارية، النظرية منها والعملية. ومن الطبيعي أن هذه النظرة الشاملة لا تخلو من التبسيط والتعميم، وأنها تحتاج إلى أن تظل خاضعة للنقد والتحليل، وللتدقيق والتعديل.

تبدو الاتجاهات الرئيسية في مسار التأريخ في نواح ثلاث: غايته، ونهجه، ونطاقه. ولا بد من التأكيد، قبل كل شيء، أن تطور التأريخ في اتجاهاته هذه كان تطوراً بطيئاً، وأنه لم يسرع إلا في الأعصر الأخيرة. فمن جهة، يجب أن نركز على هذه الأعصر لنتبين نتاج هذه الاتجاهات الذي لم يبرز إلا فيها، ومن جهة أخرى، يجدر بنا أن نذكر أن هذا النتاج لم يكن ليحصل لولا الجهود المديدة السابقة على بطئها وترددها. وهذا الأمر ينطبق، بوجه أو بآخر، على سائر العلوم.

بشأن **غاية التاريخ**، يمكننا القول إن المسار التأريخي قد تعرج وانحرف وارتد كثيراً في ماضيه المديد، ولكنه اتجه اتجاهاً متدرجاً - عبر التعرجات والانحرافات والارتدادات - نحو البحث عن حقيقة الماضي، بحيث أصبح هذا البحث اليوم همّ الجهد التأريخي وشاغله الأول. ولم يكن الأمر كذلك في أكثر المراحل السابقة: لم تكن حقيقة الماضي تطلب لذاتها، ولم يكن التأريخ منصباً على هذه الغاية، بل كان يخضع لغايات وأغراض أخرى. كان يخضع للأدب فيتوخى إثارة الشعور والتغني بالأمجاد، أو مجرد التسلية والاستمتاع بالقصص والروايات. وكان يوجه وجهة الدين لدعم القضايا اللاهوتية والكلامية أو المواقف الدينية عامة. وكان يستخدم لاستخراج العبر وإرشاد الملوك وتهذيب الأخلاق. وكان يستغل لأغراض السياسة والحكم ولخدمة الأطماع الفردية والجماعية. لم تكن له ذاتيته الخاصة به، وطبيعته العلمية الخالصة. وبوسعنا أن نقول إن خلاصة جهاده وجهاد أربابه كانت باتجاه استقلاله وتحرره من الأغراض التي سخر لها ومن التبعية لسواه. ولسنا نزعم أن هذا الجهاد قد تمّ وانتهى، فمازال التأريخ يستغل لهذا الغرض أو ذاك، ومازالت التيارات المختلفة تتجاذبه والقوى الساطية تتعدى عليه. ولكننا نقول إنه لم يعد ضائعاً مشتتاً مثلما كان في الماضي، فقد نشأ تقليد تأريخي نافذ، يؤكد طبيعة التأريخ العلمية ويجهد لصيانتها والالتزام بها. ويتمثّل هذا التقليد بحشود من المؤرخين وغيرهم من العلماء المنتشرين في شتى أصقاع المعمور، العاملين في تحقيق النصوص وتأليف الكتب والمقالات وتدريب العقول والكفايات، والمكونين، بفضل هذه الجهود وسواها، رأياً عاماً متسعاً حول مهمة التأريخ العلمية وغايته الصحيحة. ولم يتكون هذا التقليد ويتوطد عفواً واعتباطاً، ولم ينمُ بيسر وسرعة. وهذا أمر يصدق على التقليد العلمي عامة، ولكنه ينطبق على التأريخ بخاصة. لأنه إذا كان من السهل للإنسان نسبياً أن يبغي الحقيقة في الشؤون المتعلقة بالطبيعة (نقول نسبياً إذ نذكر المراحل الطويلة التي كانت فيها الغيبية والتخيّل مسيطرين على هذه الشؤون، كما نذكر العلماء الذين عذبوا أو قتلوا دفاعاً عن حقيقة في علم طبيعي تخالف المعتقدات السائدة)، فإن ارتياد الحقيقة والتمسك بها والدفاع عنها في الشؤون التي تمس الذات والتراث، والتي تثير، بالتالي، أعمق الأحاسيس الفردية والجماعية لهي أصعب منالاً وأكثر تطلباً وأغلب مشقة. فلا عجب أن يلقى التأريخ ما لقي في سبيل تكونه علماً واتخاذه الحقيقة مطلباً، ولا عجب أن يظل، على الرغم مما لقي وما بذل، عرضة لمختلف النزعات التي تسعى إلى تحويله عن هذه الغاية.

هذا الاتجاه نحو الغاية المبتغاة قد استتبع اتجاهاً مصاحباً نحو **النهج** المطلوب لبلوغها. لم يعد السبيل المقبول لهذه الغاية سبيل الوهم أو التخيل أو التصور. وإنما غدا السبيل التحقيقي الذي يفرضه الجهد العلمي بقواعده وشرائطه المثبتة. على أن هذا الجهد

يتخذ في التأريخ شكلاً أدق مما هو في سائر العلوم وأصعب. فالعلوم الأخرى، من طبيعية وإنسانية (والأولى منها بوجه خاص)، تجابه موضوعاتها مباشرة فتتفحصها وتستقرئها وتستنبط منها حقائقها، أما التأريخ فشأنه مختلف، ذلك بأن موضوعه ـ وهو الماضي ـ قد ذهب وزال، ولا يمكن التصدي له مباشرة، وإنما يتصدى له عن طريق الآثار التي خلفها (ونعني بالآثار هنا كل ما وصلنا من الماضي سواء أكان أشياء مادية أم نصوصاً مكتوبة). فمهمة المؤرخ هي أن يستنطق هذه الآثار ليستخرج منها صورة الأحداث الماضية. وفي سبيل هذا الاستنطاق لا بد له من جمع الآثار وحفظها. ومع أن كثيراً منها قد فقد، فإن ما بقي يحتاج إلى جهد متواصل ومتسع لاكتشافه والعناية به. ثم تلي عملية الجمع هذه عملية أخرى لعلها أقسى وأصعب، وهي نقد الآثار للتحقق من مقدار صحتها ومدى مصداقيتها. فإذا أتم المؤرخ هاتين المهمتين ـ وقلما يوفق إلى إتمامهما حسب رغبته وطموحه ـ عمد إلى استخراج أحداث الماضي من الآثار التي وقف عليها وعالجها، ثم إلى التأليف بين هذه الأحداث تأليفاً سليماً، وأخيراً إلى عرض صورتها الشاملة بأسلوب واضح جذاب.

هذا النهج العلمي نشأ نشأة وئيدة خلال العصور، وكان للعرب إسهامهم فيه بحرصهم على ذكر الأسانيد، وبما عمدوا إليه من جرح وتعديل للرجال الذين رووا الروايات ونقلوا الأحاديث والأخبار. ولكنه برز بروزاً واضحاً في الأعصر الحديثة، بفضل النهضات العلمية التي قامت في الغرب في هذه الأعصر، وتوطد وانتظم في القرن التاسع عشر في الجامعات الأوروبية، وفي جامعات ألمانيا بخاصة. ومازال منذ ذلك الوقت يزداد دقة ويتسع نطاقاً. أما ازدياد الدقة فيبدو في الأبحاث الاختصاصية في شتى نواحي التأريخ التي يقدم عليها أساتذة الجامعات وباحثو المعاهد وسواهم من المختصين، وفي النقد المستمر المتبادل بينهم، وفي المؤلفات العديدة التي ظهرت في العقود الأخيرة حول المنهج التأريخي ومقوماته وشرائطه. وأما اتساع النطاق فيتجلى في الجهود المتسعة، الفردية والجماعية، للتفتيش عن الآثار، ولحفظها في المكتبات والمتاحف ودور الوثائق والمحفوظات، ولتسجيلها وفهرستها، ولتسهيل تصويرها ونقلها كي يعرف الباحثون بوجودها ويتمكنوا من الاطلاع عليها والإفادة منها. وكذلك المساعي لتحقيق هذه الآثار (كي تأتي أقرب ما تكون إلى أصولها)، ثم لنشرها وتعميمها. وقد نشأت في هذه المجالات وغيرها علوم اختصاصية مساندة للتأريخ، وأقيمت مشروعات على نطاقات قومية ودولية لجمع الآثار وتحقيقها ونشرها، وتتابعت المجلات الموقوفة على هذه الأغراض التأريخية وسواها، بحيث إننا نشهد اليوم، كما قلنا، حشوداً من العلماء المختصين يعملون بدأب لترسيخ هذا النهج العلمي التأريخي وتعميمه واعتماده في استكشاف أحداث الماضي لتأتي صورة هذه الأحداث أدق وأوفى.

نستطيع أن نلخص الاتجاهين السابقين بقولنا إنهما يسيران نحو توطيد طبيعة التأريخ العلمية، سواء من حيث الغاية التي يتقصدها أو النهج الذي يتبعه لبلوغها. كما نستطيع القول إن هذين الاتجاهين بلغا، في الآونة الأخيرة بخاصة، مدى بعيداً وجاءا بنتائج ايجابية زاخرة ترفع شأن التأريخ وتغني نتائجه وتوفر فوائده.

وثمة نتائج ايجابية أخرى تتصل بالناحية الثالثة، وهي **نطاق التأريخ**. فلقد شهدت الآونة الأخيرة أيضاً تطوراً ملحوظاً لتخطي الحواجز والحدود التقليدية، ولمد أبعاد التأريخ، وتوسيعها، وتعميقها. لقد كان المؤرخون الغربيون إلى عهد قريب يبدأون عادة التأريخ البشري باليونان، ولا يخصصون للشعوب السابقة التي أنشأت الحضارات الأولى في بلاد النيل والرافدين والشام وغيرها سوى صفحات تمهيدية محدودة. ثم أخذوا يعودون تدريجاً إلى الوراء لاكتشاف الجذور ولتتبع مجرى الحضارة منذ نشأته. وكان عونهم في ذلك علم الآثار (بالمعنى الضيق الاصطلاحي لهذا اللفظ). وطفقوا يتوغلون في القدم، بل يتخطون ما اعتادوا أن يدعوه «التاريخ» و «الحضارة» إلى ما قبلهما. ووجدوا أمامهم ميداناً فسيحاً، هو ميدان «ما قبل التاريخ». ذلك أن الإنسان المتحضر هو، لدى التحقيق، إنسان حديث جداً بالمعيار الزمني، لا يكاد تاريخه (الذي يبدأه المؤرخون عادة بظهور الكتابة وغيرها من المظاهر الحضارية) يمتد على أكثر من عشرة آلاف سنة، بينما قد مضى على وجوده على الأرض ـ كإنسان ـ ما يقارب المليون من السنين، أي أن تاريخه الحضاري يكوّن حوالى واحد بالمئة فقط من كامل سيرته. ولئن كانت هذه السيرة قد اتسمت في مداها الأطول بالهمجية والبدائية، فإنها قد حققت في هذا المدى كثيراً من الانجازات الأساسية ـ كالنطق والوعي والتساؤل، واكتشاف النار وتدجين الحيوانات وصنع الأدوات الحجرية، وسواها من المكاسب التي لم يكن للحضارة أن تقوم بدونها. ثمة إذن اختصاصيون متكاثرون يعنون بـ «ما قبل التاريخ»، وهم يتعاونون وعلماء الآثار وعلماء الانتروبولوجيا الطبيعية والثقافية لرصد تلك الحياة الإنسانية المديدة، مقتحمين بذلك آفاقاً جديدة، وساعين إلى رسم الخلفية الحقيقية لبدء التاريخ ونشوء الحضارة. وبفضل هذه الخلفية يغدو المؤرخ أصح إدراكاً لأصول الحضارة وثمارها وأوعى لمقوماتها وتطوراتها.

ويصاحب هذا الامتداد في طول المسار التأريخي اتساع في نطاقه. ويبدو هذا الاتساع في مظهرين رئيسيين، **أولهما** في مدلول الحياة الإنسانية. فلقد كان المؤرخون في الماضي يهتمون في الأغلب ببعض نواحي هذه الحياة دون سواها. ولما كانت شؤون الحكم والحرب هي التي تظهر عادة للعيان وتسبق غيرها إلى استرعاء الاهتمام، فلقد انصب الاهتمام التأريخي عليها في العهود الماضية أو كاد، واحتلت نصيباً كبيراً، إن لم نقل النصيب الأكبر، من المؤلفات التأريخية. وحتى في القرن التاسع عشر، لم يحجم

مؤرخ انكليزي مرموق عن القول إن التأريخ هو «السياسة الماضية». وكذلك كان شأن الدين حين سادت معتقداته حياة الناس وامتلكت نفوسهم وقلوبهم. ففي تلك الحقب اتجه اهتمام المؤرخين إلى سِير الرسل والأنبياء والقديسين والباباوات والكنائس والأئمة والقضاة والملل والطوائف الدينية. وهكذا قلما نجد، في المراحل التي سبقت العهد الحديث، معلومات ذات بال عن حالة الاقتصاد أو الاجتماع أو العادات والتقاليد، أو عن حياة «الرجل العادي» أو الجماهير من الناس. على أنه بنتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي رافقت هذا العهد، وبفضل تطور العلوم الطبيعية والإنسانية وسائر وجوه المعرفة، أخذ يبيّن للمؤرخين ولسائر المفكرين أن الحياة الإنسانية هي أوسع وأشمل من أية ناحية من نواحيها مهما تكن هامة، بل إن هذه الحياة تكوّن وحدة عضوية، وإن الاهتمام التأريخي يجب أن يحيط بنواحيها جميعاً، وأن يتناولها بشمولها وكليتها. ومن هنا كان نشوء التأريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والفكري، وتأريخ التكنولوجيا والعلم، والعادات والتقاليد الشعبية والفنون وما إلى ذلك من جوانب الحياة الإنسانية. ومن هنا كان ظهور مفهوم «الحضارة» الذي ينسحب على هذه الجوانب كلها ويحتضنها بترابطها وتفاعلها ووحدتها الشاملة، ومن ثم الاتجاه الواضح إلى الاهتمام بالتأريخ الحضاري القائم على هذا المفهوم. ومن هنا أيضاً كان إقبال المؤرخين على التعاون المثمر مع زملائهم من العلماء في ميادين الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفن وسواها، وكان بروز النهج «المتعدد الاختصاصات» أو «الجامع الاختصاصات» الذي يسود الآن العلوم الانسانية، كما يسود سواها من العلوم.

أما المظهر **الثاني** لاتساع نطاق التأريخ فهو اتجاهه نحو احتضان البشرية جمعاء. فلقد نشأ علم التأريخ الحديث وتوطدت أركانه في الغرب، فاقتصرت عنايته بادىء الأمر على الشعوب الغربية، ورأى الماضي ووصفه وحلله حسب المنظور الغربي. على أن القوى الفاعلة في الأزمنة الحديثة والمعاصرة ما لبثت أن حدت بالغربيين إلى توسيع آفاقهم، فتولدت لديهم اهتمامات بالشعوب الأخرى، وقام بينهم اختصاصيون بتواريخ هذه الشعوب، ودراسات وبحوث معنية بها، ومؤسسات موقوفة على كل هذا. ولقد كانت الدوافع الأولى لهذه الاختصاصات استعمارية أو تبشيرية. ولا تزال هذه الدوافع فاعلة ومؤثرة. بل نراها، قد اشتدت في بعض الجهات بفعل «الاستعمار الجديد» واحتداد الصراع بين الدول الكبرى على مناطق النفوذ. ولكن، ظهرت أيضاً، بإزاء هذه الدوافع، دوافع علمية ناتجة عن اقتناع الخلّص من المؤرخين وغيرهم من العلماء بأن الانسانية وحدة متكاملة، أو أنها على الأقل تسير نحو هذه الوحدة، وأن للعوالم غير الغربية حضاراتها الغنية وتراثاتها النفيسة التي يحسن استكشافها واستجلاؤها، وأنه يصعب أو يستحيل فهم الحضارة الغربية ذاتها إلا على ضوء ما أفادته من سابقاتها، وبالمقارنة وبالمقابلة مع

سواها. ثم إن الاتجاه العالمي السائد - أو الذي يجب أن يسود - يقتضي نظرة تأريخية عالمية تتناول الشعوب بمجموعها والإنسانية بوحدتها الأصيلة عبر مظاهرها المختلفة. وهو يفرض بالتالي إقامة صلات تعاونية بين المؤرخين في شتى أقطار المعمور لتأتي هذه النظرة صحيحة ومتكاملة، وصادرة من منابعها المختلفة لا من منبع واحد متسلط. وهكذا نرى نطاق التأريخ يتسع عالمياً باحتوائه الشعوب والحضارات، كما يتسع موضوعياً بشموله مختلف وجوه الحياة الماضية.

امتداد في الآفاق، واتساع في النطاق، يرافقهما - إذا جاز القول - تدرج نحو الأعماق. ماذا نعني بقولنا الأخير هذا؟ نعني أن المؤرخين المحدثين لم يعودوا يكتفون بمظاهر الحياة الماضية، مهما تكن تبدو هامة وجاذبة للأنظار، بل جعلوا يتحرّون ما وراءها وما تحتها من قوى فعالة لا تفصح عن نفسها إلا بالتدقيق والتحليل. ومن الأمثلة على ذلك اهتمام السابقين بالحدث الباهر وبالفرد العظيم، فكثيراً ما كانت التواريخ تتألف من سلسلة من الأحداث الجسيمة التي يقف عندها المؤرخ ويعتبرها جوهر الحياة الماضية. مثلاً على ذلك نذكر أن المؤرخين الغربيين عندما عمدوا إلى تقسيم التأريخ إلى ثلاثة عهود رئيسية: قديم، ووسيط، وحديث، جعلوا الحدود بينها أحداثاً كبيرة فاصلة، فالعهد القديم ينتهي بسقوط روما عام ٤٧٦م. والعهد الوسيط يمتد حتى سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م. ويقسم بعضهم العهد الحديث قسمين: ما قبل الثورة الفرنسية، وما بعدها. أما الآن فثمة نظرة أخرى ذات وجهين: الأول أن الحياة الانسانية مجرى متصل لا تنفصل أقسامه بعضها عن بعض بحدود قاطعة، وإن تكن ثمة حدود فهي واسعة ومائجة تصل وتفصل معاً. فالعهد القديم لم يتحول فجأة إلى الوسيط، وإنما حدث هذا التحول عبر تطورات عديدة متشابكة يعسر في بعضها التمييز بين سمات ذينك العهدين. وكذلك الأمر بين الوسيط والحديث. أما الوجه الثاني للنظرة الجديدة، فهو أن الحدث الذي نراه جسيماً حاسماً كثيراً ما نجده عند التحليل مظهراً أكثر منه سبباً، ونتيجة لقوى خفية فاعلة هي التي أبرزته وهي التي يجب تحريها وكشفها إذا ما أردنا فهم الحياة الماضية فهماً صحيحاً. وكذلك الأمر في الفرد العظيم، أو «البطل» التاريخي. فمع الاعتراف بما كان للأبطال وسائر العظماء من أثر في تكوين الماضي، فإن التأريخ لا يتألف من سيرهم فحسب، إذ إنهم، كالحدث «العظيم»، غالباً ما يأتون مظاهر ونتائج لعوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تبرزهم إلى الوجود. فلا بد من النظر إليهم في إطار تفاعلهم وهذه العوامل من وجهتي التأثر والتأثير. ولا بد، على أي حال، من تجنب الاقتصار عليهم، إذ مهما تكن أهميتهم فإنهم لا يكوّنون جمهرة البشر. وهذه الجمهرة المهضومة الحقوق تستدعي أن تحظى بنصيبها الوافي من الاهتمام في دراسة الدارسين كما في جهد المصلحين وأن تبقى أوضاعها هاجساً رئيسياً من هواجس المؤرخين. وعلى أي حال،

يتوجب على هؤلاء أن يحاولوا ما استطاعوا سبر الأغوار، فالحياة الانسانية ـ ماضياً أو حاضراً ـ أبلغ عمقاً وأكثر تشابكاً وتعقّداً من الظواهر الباهرة التي تبدو على سطوحها.

أخذ المؤرخون يشعرون بهذا الواجب. وقد دفعهم إلى هذا الشعور، بالإضافة إلى تطور عملهم، تطور العلوم الأخرى الجغرافية، والانتروبولوجية، . والاقتصادية، والاجتماعية، وسائر المعارف الإنسانية. فإن هذه العلوم أخذت، كل من جانبها، تبرز العوامل الفاعلة في الحياة الإنسانية كالبيئة الطبيعية والوراثة الجنسية والثقافية وقوى الإنتاج والتفاعل بين الجماعات والمعرفة العلمية النظرية والتطبيقية والأهواء الفردية والنزعات الجماهيرية. كما أخذت تبحث في آثار هذه العوامل وفي أشكال ترابطها وفي كيفية تفاعلها فيما بينها. وما هذا التطور العلمي في الواقع سوى انعكاس للتطور الحياتي الذي ازداد خلال العصور الحديثة زخماً واتساعاً، وحرّك قوى كانت في العصور السابقة راكدة وضعيفة الأثر. كل هذا حفز المؤرخين إلى الإقدام على تحري أسباب الأحداث السابقة، وتلاقى بعضهم والفلاسفة بالعناية بما دعوه «فلسفة التأريخ» أي بالمحاولة المنتظمة للربط بين حقائق الماضي، والبحث عن عللها، والوقوف على القوى والعوامل التي تسيرها. وليس معنى هذا أن **التعليل** كان غائباً في العصور السابقة. فالتعليل الديني ظهر منذ أقدم الأزمنة، وساد في العصور الوسيطة بخاصة في الشرق والغرب. والتعليل الفردي أو البطولي يوازيه في القدم وقد تبدى وانتشر، بصور مختلفة، خلال العصور. أما التوجه الجديد فهو في تحول التعليل نحو العوامل الطبيعية، واتساع مفهومه للعوامل البشرية، وتفرعه إلى اتجاهات ومدارس مختلفة، وفي اغتنائه وتعقده بتفاعل هذه المدارس والاتجاهات، وفي بروز أثر هذا كله لا في الدوائر العلمية والفكرية فحسب، بل في الحياة الواقعية أيضاً. وليس أدل على ذلك من أثر الماركسية النافذ المنتشر بما تذهب إليه من تعليلات لمجرى الأحداث، وبما لهذه التعليلات من انعكاسات في تطور الفكر، بل في تطور الحياة ذاتها.

هذا النشاط التعليلي هو إذن سمة بارزة من سمات التأريخ في وضعه الحاضر. وهو دليل على اتجاه تعمقي بغية التوصل إلى إدراك أوفى لحقيقة الماضي بتحري القوى التي تحركه ورسم الصورة التي اتخذها مساره العام.

ـ ٣ ـ

لعلّ هذه اللمحة الخاطفة قد أظهرت، ولو بشكل مبسط، الخط الذي اتبعه التأريخ من أصوله الأولى في نزعات الإنسان التذكرية البدائية إلى أن غدا علماً يتجه، كغيره من العلوم، إلى غاية معينة، ويتبع منهجاً منتظماً صارماً، ويكتسب مفاهيم أوسع وأعمق، ويؤتي نتائج أدق وأخصب. وكما قلنا، لم يكن هذا الخط مستقيماً على مدى امتداده،

بل كثيراً ما تعرج أو ضل أو اختفى أو ارتد إلى الوراء. وهذا شأن المعرفة الإنسانية جمعاء، ذلك أن العقل، وهو محركها الأصيل وضابطها الأول، لم ينمُ إلا تدرجاً، وقد تعرض خلال نموه لتعديات خارجية ولعلل داخلية أضعفته وأفقدته حيويته وانحرفت به ذات اليمين وذات اليسار. وهذا الأمر ينطبق على التأريخ بخاصة، نظراً لارتباطه الوثيق بالولاءات العميقة الجذور، ولتأثره بالأوضاع السائدة، ولإقدام السلطات على استغلاله في سبيل أغراضها. على أننا، على الرغم من هذا كله، نزعم أن خلاصة مساره كانت إيجابية، وأنها تتمثل بالانجازات التي حاولنا الإشارة إليها في ما سبق.

ولكن، هل معنى هذا أن التأريخ قد بلغ الغاية المرتجاة، وأنه قد حل جميع الإشكالات التي تواجهه، وأن الطريق أمامه غدت سهلة معبدة تؤدي حتماً إلى المزيد من التقدم والارتقاء في فهم أحداث الماضي وكشف أسراره؟ لئن يكن البعض يشعرون بهذا الاطمئنان، فغيرهم أميل إلى التساؤل والنقد سواء فيما يتعلق بوضع التأريخ الحاضر أو فيما يختص بسياقه المقبل. ذلك أنهم يجدون أن ثمة إشكالات قديمة ما تزال قائمة وإشكالات جديدة قد ظهرت حديثاً، وأنه يجب إبقاء هذه وتلك نصب العين إذا ما أردنا تقييم وضع هذا العلم تقييماً صحيحاً وصيانة تطوره وتعزيز نتاجه.

ولعل من الخير أن نشير إلى بعض هذه الاشكالات، وإلى ما تثيره من تساؤلات:

١ ـ التيارات المؤثرة في التأريخ

لقد ذكرنا أن التأريخ خضع في الماضي لشتى التيارات التي حاولت استغلاله واستخدامه لأغراضها، وأنه جهد جهداً مديداً مريراً لكي يتحرر منها ويكوّن ذاتيته الخاصة به، وهي الذاتية العلمية المتوجهة إلى تحرّي حقيقة الماضي «كما هي». فهل زالت هذه التيارات، أو هي في طريق الزوال؟ إنا نراها، على العكس، قد اشتدت واتسعت بسبب اتجاه أنظمة الحكم بسلطاتها وأحزابها وعقائدها إلى المزيد من التمركز والسيطرة، وبفضل توفر الوسائل الإعلامية والدعاوية التي تمتلكها وارتفاع قدرة هذه الوسائل على التأثير في الشعوب، وبنتيجة توسع التعليم الرسمي الذي يخضع لتوجيهات السلطات وإدارتها، والذي يكوّن منهاج الدراسة التأريخية فيه هدفاً من أهم أهداف التوجيه والتسيير. والفارق بين الوضع الحاضر والأوضاع السابقة هو أن التأريخ العلمي قد اشتد عوده وترسخ تقليده، وصار على الغموم أقدر على مجابهة التأثيرات الخارجية. ولكن هذه التأثيرات قد اشتدت هي أيضاً وتنوّعت وتفرّعت وبلغت من القدرة أضعاف ما كان لها في الماضي. فالإشكال البارز إذن هو: هل يستطيع التأريخ أن يحافظ على المهمة العلمية الخالصة التي جاهد لاكتشافها وصيانتها، أم هل سيعود فيصبح كما كان في الماضي تبعاً لسواه ووسيلة للاستغلال؟ إن الجواب على هذا السؤال رهين بتطور الأوضاع

القومية والإنسانية، ومتصل أيضاً بقدرة المسؤولين عن التأريخ على التمسك بمهمتهم الأصيلة والدفاع عنها وإبراز فائدتها، بل ضرورتها، لمصلحة الشعوب ذاتها ولضمان رقيها.

٢ ـ تكاثر المواد التاريخية

لقد كان المؤرخ في الماضي يشكو من ضآلة الأصول وتبعثرها. وكثيراً ما كان يقدم على دراسة موضوع من الموضوعات، فلا يستطيع أن يجد بين يديه إلا قلّة من الأصول والمصادر، فكأنه يدور في فراغ أو يتسكع في ظلام. أما الآن، وفي ما يتصل خاصة بالأحداث القريبة والمعاصرة، فإن وسائل الرصد والتسجيل والإعلام الحديثة قد فجرت سيلاً من الوثائق والآثار المكتوبة يتضخم يوماً بعد يوم: من أوراق رسمية حكومية، إلى وثائق دولية، إلى محفوظات خاصة، إلى صحف ونشرات، إلى مذكرات حكام، إلى تسجيلات شفوية، إلى غير ذلك مما ابتدعته التقنية المتطورة في ميادين التدوين والنشر والاتصال بالجماهير. فهل يكون بوسع المؤرخ أن يخوض هذا السيل العرم بسلام، أم تراه يغرق في لججه؟ هل يوفق إلى استخراج الحقيقة من هذا الخضم الهائل من المحفوظات والمنشورات التي كثيراً ما تتنافر محتوياتها وتتعارض رواياتها وتتلون بألوان واضعيها وناقليها؟ ثم إن تكاثر الحوادث المفردة المستخرجة قد أخذ يهيب ببعض المؤرخين للاستعانة بالحواسب الالكترونية لضبطها والإحاطة بها، بل أنشأ نوعاً جديداً من التأريخ يدعى «التأريخ الكمي». فهل تسهل هذه التطورات مهمة التأريخ وتحسّن أداءها أم تعقدها وتبلبل أصحابها؟ إن «التقدم» هنا، شأنه في المجالات الإنسانية الأخرى، قد خلق هو ذاته إشكالات جديدة ناشئة عن طبيعته ومنطقه، فإذا نحن مدفوعون إلى التساؤل عما إذا كانت المكاسب السابقة قادرة على مجابهة هذه الاشكالات المستحدثة المربكة والتغلب عليها، أم أنها ستتراجع أمامها وتعجز عن تخطيها.

٣ ـ الاختصاص الجزئي والثقافة التاريخية الواسعة

ومن الاشكالات الأخرى التي نجمت عن هذا التقدم ـ وهو اشكال لا يقتصر على التأريخ بل يعمّ سائر العلوم والمعارف ـ الإغراق في التخصص في موضوعات تزداد ضيقاً وانحصاراً. إن توافر الأصول والمراجع والتشدّد في اتباع النهج التحقيقي النقدي وغيرهما من التطورات التأريخية الجديدة تحدو المؤرخ إلى صب اهتمامه على قطاع جزئي سواء من حيث المدى الزمني أو النطاق الحياتي. فقلما نجد اليوم مؤرخاً يعنى مثلاً بالعصور الوسيطة بكاملها، أو حتى بعصر واحد منها، وإنما نراه يختار لنفسه مرحلة زمنية محدودة، وكلما سار في سبل التحقيق والانتاج مالت رقعة اختصاصه إلى التضيق والتقلص. وكذلك الأمر في الناحية الحياتية التي يعنى بها، فالتأريخ السياسي أو

الاقتصادي أو الاجتماعي أو العلمي ينقسم ويتجزأ باستمرار، وتتعدد الحدود بين أقسامه وأجزائه وتتفرع. ولكل من هذه الاختصاصات، الموضوعية أو الزمنية، أربابه وقواعده ومجلاته ومؤتمراته. أما المؤتمرات التأريخية العامة فلا تلبث عند انعقادها أن تنقسم حلقات متعددة، لأن المنتمين إلى اختصاص ما قلما يهتمون بالاختصاصات الأخرى أو يقوون على متابعة مناقشاتها. حتى ليكاد يصح عن التأريخ وعن سائر العلوم ما قاله أحد الناقدين لهذا التطور الاختصاصي من أن العالم المعاصر غدا يعرف أكثر فأكثر عما هو أقل فأقل، ويبدو كأنه يتجه إلى معرفة كل شيء عن لا شيء ولا شيء عن كل شيء. ولئن يكن هذا الإمعان في الاختصاص يأتي بنتائج جزئية متوافرة، فإنه يحجم المؤرخ عن الإقبال على النظرات الواسعة والاهتمامات الشاملة التي تقتضيها الثقافة التأريخية والتطور الفكري الإنساني. وغالباً ما نجد المؤرخين المنضوين تحت لواء الحركة التأريخية الحديثة يضيقون بالمحاولات الجريئة - كمحاولات هـ. ج. ولز وجاك پيرين وأرنولد توينبي - للإحاطة بالتأريخ الإنساني بمجمله، ويعتبرونها مخلة بمقتضيات العلم التأريخي. وبينما تقف جمهرة المؤرخين هذا الموقف، نرى المتطلعين إلى تقارب الشعوب وتعارف الحضارات وتوحيد الإنسانية ينادون بضرورة تزويد الناشئة والرأي العام والجماهير المثقفة بما يفصح عن وحدة الحياة الإنسانية الماضية عبر جزئياتها المتفرقة والمفرقة. فهل يستطيع التأريخ في حاضره ومستقبله حل هذا الإشكال بالتوفيق بين الحاجتين الماستين واللتين تبدوان متناقضتين: بين المزيد من التدقيق والتخصص، ومحاولة الوصول إلى إدراك أوسع وأوعى لمجرى التأريخ الإنساني بكامله.

٤ ـ الموضوعية والذاتية

إن طلب الحقيقة الذي يتقيد به المنهج التأريخي يفرض، أول ما يفرض، التخلي عن المشاعر والنزعات الشخصية والتقيد التام بالموضوعية. ولكن إذا صح هذا أو سهل شأنه في العلوم الأخرى، وفي العلوم الطبيعية بوجه خاص، فهل يصح أو يسهل في التأريخ الذي يرتبط بأعمق الأحاسيس الفردية والجماعية؟ هل بالإمكان فصله عن هذه الأحاسيس أو الحؤول دون تأثره بها بوجه أو بآخر؟ وإذا فرضنا أن المؤرخ حاول جهده أن يتخلص من كل هوى وأن يتجرد عن كل تحيز، فهل هو آلة مسجلة فحسب، ينصب على الوثيقة ويقصر همه على استخراج ما تحتويه من حقائق وما تدل عليه من أحداث؟ أليس ثمة تفاعل واع أو غير واع بينه وبين الأثر التأريخي والحقيقة التاريخية؟ ثم إن الحقائق التي يكتشفها عديدة متوافرة، فهل يحتويها كلها، أم يهمل بعضها؟ وعلى أي أساس يكون اختياره؟ وما يختاره، كيف يصنفه وينظمه؟ هل جميع الحقائق المفردة على مستوى واحد من الأهمية؟ وما هو مقياس الأهمية؟ وهل يبدأ المؤرخ بفكرة مسبقة عن حركة التأريخ، أم أنه يستخرج هذه الفكرة من التاريخ ذاته؟

جميع هذه التساؤلات تظهر أن ثمة إشكالاً أساسياً في الجهد التأريخي في مظهره الحديث. وهذا الإشكال لا يبدو من الخارج فحسب، بل من داخل الحركة التأريخية ذاتها. فثمة تساؤلات منتشرة اليوم بين المؤرخين عن جوهر الموضوعية في التأريخ، وعن حدودها، وعن كيفية التوفيق بين التسجيل والتحليل والتعليل، وعن المطالب التي يقتضيها هذا التوفيق ليأتي التأريخ أميناً للحقائق كما تبدو من مصادرها ومستنبطاً في الوقت ذاته الروابط التي تصلها بعضها ببعض. ولا يتم هذا التوفيق ولا يؤتي ثماره إلا إذا قام في ذهن المؤرخ تفاعل مستمر بين الجزئي والكلي، وبين المظهر والعلة، فاسترشد بالكلي في فهم الجزئي، وعدّل الكلي على ضوء الجزئي، وأحسن التمييز بين العلل والمظاهر، وأقدم على هذا كله بيقظة وحذر وبوعي متجدد مبدع.

٥ ـ علاقة الماضي بالحاضر وبالمستقبل

من واجب المؤرخ الكشف عن حقيقة الماضي. ولكن لأي غرض يكون هذا الكشف؟ يجيب البعض بأن التأريخ، بصفته علماً، لا يتقصد إلى غاية أبعد من الحقيقة ذاتها: الحقيقة للحقيقة، والعلم للعلم. ولكن، فيما يتقصد المؤرخ هذا الغرض العلمي، نرى الناس من حوله يتأثرون بمفاهيمهم للماضي، ويخضعون لتوجيهات خارجية تتضمن مفاهيم معينة. إن من واجبه طبعاً أن يصحح هذه المفاهيم تبعاً لما يتراءى له من حقيقة. على أن ثمة مسألة جوهرية يقدم عليها بعض المؤرخين، ويحجم عنها آخرون: وهي مسألة الربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. فما هي جدوى فهم الماضي؟ أليست لصحة إدراك الحاضر وحسن الإعداد للمستقبل؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الموقف الذي يجب أن نقفه من الماضي؟ أنسعى لبعثه والعودة إليه والتمسك به كما هو، أم نقدم على تقييمه والتمييز بين ايجابياته وسلبياته؟ أنتقيد به أم نتجاوزه؟ وعلى أي أساس، وتبعاً لأية قواعد، يكون هذا أو ذاك؟ أليس للمؤرخ دور يقوم به في المعارك الدائرة بين «الرجعية» و «التقدمية» أو بين «السلفية» و «التحديث»؟ وفي هذه الحقبة بالذات التي تهب فيها الشعوب هبات صاخبة وتسعى إلى اختصار المراحل واستباق الزمن وبناء المستقبل، ما هي رسالة المؤرخ في حسن التوفيق بين الأمانة للتراث وبين مواكبة الركب الحضاري في جريه المتسارع؟

ثمة مراتب للجهد التأريخي تبدأ بالتقنية (أو الصناعة) التأريخية التي تتقصد اكتشاف أحداث الماضي وتسجيلها، وتتقدم إلى الفكر التأريخي الذي يحاول الربط بين هذه الأحداث على ضوء تصور عام (خاضع دوماً للتعديل والتجديد) لسياق التاريخ شكلاً واتجاهاً وعوامل دافعة، وتنتهي آخر الأمر بالإسهام في حسن إدراك الحاضر وبالتالي، في محاولة تغييره، أي في صنع التاريخ. فهل يمتد عمل المؤرخ على هذا كله أم

يقف عند بعضه؟ هوذا إشكال جوهري يجابه كل مؤرخ إذا ما أراد أن «يحيا» مهمته حقاً، وأن يجسد في تفكيره وتصرفه المسؤولية التي تمثلها هذه المهمة.

- ٤ -

التأريخ: من أين، وإلى أين؟ بإيجاز: من النزعة التذكرية البدائية إلى الجهد الاستقرائي العلمي، من التوهم والتخيل إلى التحقيق والتدقيق، من رواية الأخبار إلى نقدها والتثبت منها، من التغني والتأسي إلى طلب الحقيقة كما هي، من قلة المعنيين بهذا الموضوع إلى كثرتهم المتسعة المتشعبة، من انزوائهم أو تحلقهم حول البلاطات وغيرها من مراكز السلطة إلى انتشارهم في الجامعات والمعاهد والمؤسسات وسواها من الدوائر والقطاعات، من ابتعاد التأريخ عن مجاري التعليم والتنشئة إلى دخوله في صلبها واشتداد تأثيره فيها.

أيمثل هذا وغيره تقدماً ايجابياً في مسار التأريخ؟ لا شك في ذلك ولا جدال. ولكن لا شك أيضاً في حقيقة أخرى أشرنا إليها في ما سبق. وهي المفارقة الأساسية التي يخلقها التقدم الحديث في سائر وجوه الحياة وفي مختلف الجهود والنشاطات، ومنها التأريخ. هذه المفارقة هي أن التقدم، إذ حقق نتائج ايجابية أكيدة متوافرة، قد أوجد أيضاً - تبعاً لطبيعته ومنطقه - إشكالات أساسية جديدة. إنه، من جهة، قد زاد قدرة الإنسان على مجابهة معضلاته، ومن جهة أخرى، قد ضخم هذه المعضلات وعقدها وأضاف إليها. تصاعدت إمكاناته، وتصاعدت مهماته في الوقت ذاته. أصبح أقوى على الرد على التحديات التي تواجهه، ولكن هذه التحديات غدت أجسم وأرهب مما كانت عليه في الماضي.

ومن هنا، لسنا نستطيع أن نطمئن إلى أن التأريخ - على رغم مما حقق من تقدم إيجابي خلال مساره - سيبلغ غايته أو يحل اشكالاته حلاً نهائياً. ليس لنا أن نثق بأن طريق المستقبل ستكون سهلة معبدة، سواء فيما يتعلق بالتأريخ، أو بأي جهد آخر من جهود الإنسان. والحقيقة الوحيدة التي تبرز أمامنا هي تضخم التحديات التي تجابهنا في كل نطاق. والتساؤل الملح المقلق هو حول نمو وعينا لمضموناتها وارتفاعنا إلى صعيدها وقدرتنا على التصدي لها.

ومن الدلائل الخيّرة فيما يتعلق بالتأريخ، أن المعنيين به أخذوا يشعرون اليوم بالتحديات التي يبرزها تقدم علمهم. فإننا نرى في الدوائر التأريخية الناشطة سيلاً من الكتب والمقالات وحشداً من الندوات والمؤتمرات يتساءل فيها المؤرخون عن مهمتهم، ويعمدون إلى النقد الذاتي، ويحاولون استكشاف السبل التي يجب أن يتوجهوا إليها ويتوجه إليها عملهم ليأتي أقدر على القيام بمطالبه القديمة والجديدة.

على أن الأمر ليس موقوفاً على المؤرخين وحدهم. فإن مستقبل «التأريخ» مرتبط بمستقبل الكيان الإنساني عامة ـ هذا الكيان الذي يعاني اليوم أزمات لم يسبق لها مثيل في ماضيه المديد. إن هذه الأزمات المستعصية، المتزايدة احتداداً وتصاعداً، تبدو وكأنها تتطلب إنساناً جديراً بها وقادراً عليها، إنساناً يمثل طفرة كيفية في حيوية العقل وانضباط الخلق، وفي القدرة على التعاون والتكامل. ولما كان على كل امرىء أن يتدبر هذا المطلب على ضوء مهمته الأصيلة، فإن السؤال المطروح على المؤرخ حاضراً هو ما إذا كان سيتصف بهذه القدرة والجدارة كمؤرخ وكإنسان.

لقد حاولنا الإجابة عن السؤال: «التأريخ من أين، وإلى أين؟» وإذا كانت هذه المحاولة يسيرة بعض اليسر فيما يتعلق بالماضي والحاضر، فإن «إلى أين؟» المستقبلية، ستظل سؤالاً مطروحاً، ويرجى أن تظل هاجساً حياً في ضمير المؤرخ تثير قلقه وتبعث عزيمته دوماً لارتياد سبل التجدد والارتقاء والإبداع.

نشوء فكرة التقدم وتطورها

- ١ -

لكل شعب من الشعوب نظرته الخاصة إلى الكون والإنسان والحقيقة، وهذه النظرة تتمثل بمجمل حضارته وبنوع تفكيره وسلوكه. ولعل من أوضح مظاهر الحضارة اللغةَ التي بها يتكلم الشعب ويكتب ويعبّر عن أحاسيسه ومعتقداته. على أن الحضارة تتبدل بتبدل العوامل التي تفعل فيها وبمنطق حركيتها، فتتغير مظاهرها، بما في ذلك لغتها. فاللغة الانكليزية المعاصرة تختلف اختلافاً كبيراً عمّا كانت عليه في القرون الوسيطة، وكذلك الفرنسية والإيطالية والألمانية وسواها. وهذا الاختلاف يتسارع اليوم بتسارع التغير الحضاري، فنرى كل سنة ألفاظاً جديدة تضاف إلى الألفاظ القديمة أو معاني جديدة تكتسبها هذه الألفاظ.

ومع أن العربية تميزت بثباتها على العصور، وذلك بفضل القرآن الكريم الذي أنزل بها، فإنها تطورت بتطور الحضارة العربية الإسلامية في العصور الوسيطة. ثم نشط هذا التطور خلال النهضة الحديثة واشتدت حدته في آونتنا هذه باشتداد حدة التغيرات في الساحة العربية وفورة التفاعل بين العرب وسواهم من الأمم، المتقدمة منها بوجه خاص. ولئن لم يمسّ هذا التطور بنية اللغة وأصولها وقواعدها إلا مسّاً خفيفاً، فإنه زاد مفرداتها زيادة ضخمة، وبثّ في بعض المفردات التليدة معاني طارفة لم تكن لها في الماضي. ولقد حدثت الزيادة في الأغلب في العلوم الطبيعية والميادين التقنية والتطبيقية. أما في العلوم الإنسانية والمذاهب الفكرية والثقافة العامة، فقد بدا التطور أكثر ما بدا في بروز بعض الألفاظ الأصيلة أو المشتقة وفي تحميلها معاني جديدة. وكل من يطالع صحفنا ومجلاتنا، أو يتابع أحاديثنا، يجد أمثلة عدة لهذه الظاهرة مثل «القومية» و «الاشتراكية»

و «التحرر» و «النهضة» و «الاستعمار» و «الانقلاب» و «الثورية» و «التبعية» و «الانماء» إلى غير ذلك مما نردده أو يردد على أنظارنا ومسامعنا صباح مساء.

من هذه الألفاظ لفظة «التقدم» ومتفرعاتها، وهي تنطوي على فكرة أساسية تبدو اليوم في طليعة المفاهيم التي تشغل أذهاننا وتموج في تطلعاتنا. إن جوهر هذه الفكرة هو أن التحضر أو التمدن هو التحرك إلى الأمام نحو الأحسن والأفضل. وقد ارتبطت هذه الفكرة بعقيدة مآلها أن ثمة حركة تاريخية شاملة تتجه هذا الاتجاه. وتضمنت هذه العقيدة في بعض مظاهرها الشهيرة إيماناً بأن هذا الاتجاه أمر حتمي لا محيد عنه: فقد تصادف الحركة التاريخية التقدمية عقبات، وقد يحصل لها في سيرها انحرافات وارتدادات، ولكنها بمجملها تمضي بالإنسانية مضياً محتماً نحو الأفضل والأحسن إن هذه العقيدة هي إذن عقيدة تفاؤلية من حيث نظرتها إلى الوجود والإنسان، وربطها بين الماضي والحاضر والمستقبل.

لسنا دوماً نستعمل لفظة «التقدم» العربية أو «progrès» الفرنسية أو «progress» الانكليزية بجميع هذه المتضمنات. ولكن لا مراء في أننا نتأثر - واعين أو غير واعين - بالعقيدة أو بالفكرة الشاملة التي ذكرنا. وما نودّ أن نستعرضه هنا هو نشوء هذه الفكرة وتطورها إلى أن احتلت مقامها البارز في الثقافة والحياة الإنسانية بعامة في القرون الأخيرة واتصلت اتصالها الوثيق بأهم التطورات الفكرية والعملية التي سادت العالم الغربي في عصرنا الحاضر والتي أخذت تنبث منه إلى المواطن الأخرى في هذه الأيام.

- ٢ -

وأول ما نودّ أن نؤكده هو أن هذه الفكرة هي **فكرة حديثة**، فقد قضت الإنسانية الشطر الأكبر من تاريخها وهي خلو منها. ليس معنى هذا أنه لم يظهر مفكرون عند بعض الشعوب قبل العصور الحديثة لاحظوا «تقدماً» في بعض مظاهر الحياة لدى شعوبهم أو الشعوب الأخرى، ووصفوه أو لفتوا النظر إليه. وإنما نعني أنه لم يقم حتى العهد الحديث من صاغ فكرة شاملة تقول بالتقدم الإنساني خلال التاريخ الماضي وامتداداً إلى المستقبل غير المنظور وغير المحدود، وتدعو إلى الانسياق في مجراه.

ليس غريباً ألا نجد هذه الفكرة عند الشعوب في طورها البدائي، فإن الشعوب في هذا الطور تفتقر إلى المقومات المؤهلة لظهور أية فكرة تأريخية جامعة سواء من هذا النوع أو من غيره. فهي تعيش في إطار جغرافي واجتماعي ضيق، لا تتعداه إلاّ قليلاً، فلا يمكن أن يكون لها تصور للإنسانية جمعاء أو للتاريخ بكامل سياقه. ثم إن حياتها أقرب إلى السكون منها إلى الحركة، فهي ضئيلة الإحساس بالتغير، فضلاً عن التقدم، ولا تتوق إلى هذا أو ذاك. ولم تبلغ من التطور العقلي درجة تتيح لها التأمل في الأحوال الكونية أو في

أوضاعها المعيشية والاجتماعية والإقدام على تعليلها. وبالإيجاز، لا تتوفر لها الخصائص الموضوعية والذاتية الميسرة للتفكير التأريخي أو المستقبلي الشامل.

وبدأت هذه الخصائص تنمو عند الشعوب التي أنشأت الحضارات القديمة. ولكن الفكر التأريخية التي ظهرت لدى هذه الشعوب لم تكن مستخرجة من دراسة الواقع واستنباط نظمه وعلله، بل كانت مستمدة من تصورات أو تخيلات ورثتها عن عهودها الأسطورية أو من معتقدات دينية أو فلسفية. والصورة الغالبة على هذه الفكر التأريخية هي الصورة «الدورية»، أي النشوء فالازدهار فالذبول فالانحلال والانقراض، وتكرار ذلك بصورة دائمة. ولا شك أن أصول هذه الصورة مرتبطة بمشاهد دورة الحياة الإنسانية من الولادة إلى الموت، ودوران القمر والشمس وسائر الأفلاك، وتتابع فصول الطبيعة، كل ذلك بانتظام واستمرار.

وقد برزت هذه الفكرة بأشد مظاهرها وضوحاً وحسماً وأثراً لدى الهنود، إذ انبعثت عندهم من معتقد ديني أصيل يتعلق بجوهر الكون، وهو الروح المطلقة أو «البراهما». إن هذه الروح الكونية، حسب هذا المعتقد، تجوز دورات منتظمة من الحياة والحركة إلى الانحلال والسكون، ثم الانبعاث مجدداً، وهكذا دواليك. ولكل من هذه الدورات مراحلها المتعاقبة، المتميزة بمظاهر معينة ثابتة، والممتدة آماداً يمكن تقصيها وتحديدها. وللحياة البشرية أيضاً، داخل الدورات الكونية الكبرى، دوراتها المحتمة من الولادة إلى الموت فالولادة مجدداً. وفي كل دورة من دورات الحياة البشرية يحصّل كل فرد نصيبه («كارما») إن خيراً أو شراً، وينقله إلى الدورة التالية. أما الغاية التي يجب أن يتطلع إليها الإنسان فهي أن يرقى، بقهر شهواته والتحرر من أسواء حيواته السابقة، نحو الكمال المطلق الذي يرى فيه الحقيقة وينفلت من قيود الطبيعة ويتصل اتصالاً مباشراً بالروح الكونية ويفنى فيها («نرفانا»). ففي هذا الفناء بقاؤه الحقيقي ونعيمه الذي لا يدانيه نعيم.

وإذا انتقلنا إلى اليونان وجدنا مثل هذه الصورة عند أفلاطون، وفي محاورة «طيماوس» بخاصة حيث يتكلم عن دورة «السنة (الكونية) الكبرى»، ثم عند الرواقيين، كما في القول الشهير للامبراطور والفيلسوف الرواقي ماركوس أوريليوس (توفي ١٨٠م): «إن النفس العاقلة تجوز الكون بأسره، والفراغ المحيط به، وتعبر إلى الزمان الأبدي وتتأمل تجدد الأشياء كلها تجدداً دورياً منتظماً فتدرك أن الخلف لن يرى شيئاً جديداً وأن أسلافنا لم يشهدوا شيئاً أعظم مما شهدنا، بحيث يمكن القول إن من بلغ الأربعين من العمر وكان له أي حظ من الفهم، يرى، بحكم الانتظام السائد، كل ما كان وكل ما سيكون»[1].

---

(١) ماركوس أوريليوس، **التأملات**، الكتاب الحادي عشر، الفصل الأول.

ومع أن بعض المذاهب الفكرية اليونانية قد احتوت نوى أفكار كان يمكن أن تتفتح عن صورة تقدمية، كما في نظرية دمقريطس (توفي ح ٣٧٠ق.م.) الذرية، أو كما عند الابيقوريين، وعلى وجه خاص عند فيلسوفهم وشاعرهم الروماني لوقرسيوس (توفي ح ٥٥ق.م.) في كتابه الشهير «في طبيعة الأشياء»، فإن الصورة الغالبة في مختلف التيارات الفكرية اليونانية والرومانية هي الصورة الدورية لا المتقدمة إلى أمام بل على العكس، إن الصورة الدورية تمتزج عندهم أحياناً برؤية تراجعية تمثل انحداراً من عهد ذهبي ماضٍ إلى عهود أقل فأقل قدراً وزهاء، وتبث في مجمل تفكيرهم نزعة تشاؤمية إزاء الحاضر، وإزاء المستقبل بوجه خاص. ولهذا الموقف الإجمالي دواعٍ اجتماعية واعتقادية لا فسحة لنا للتبسط فيها في هذا المجال.

هذا عند أغلب الشعوب الهندوأوروبية القديمة. أما عند الشعوب الساميّة فالأمر يختلف والسبب الأصيل لهذا الاختلاف هو التقليد الإلهي الساري عند هذه الشعوب والذي انتهى إلى الاعتقاد بالإله الواحد، خالق كل شيء ومسيّر الوجود والإنسان حسب مشيئته وحكمه. لقد أتاح هذا الاعتقاد رؤية تقدمية تبدأ من نقطة معينة هي خلق العالم وتنتهي عند اليهود بتحقيق عهد الله لابراهيم وخلاصهم وبناء دولتهم وزهوّ مجدهم، وعند المسيحيين والمسلمين بزوال هذه الدنيا الفانية وقضاء الله في البشر حسب تصرفهم فيها، فإمّا إلى نعيم وإمّا إلى جحيم في الآخرة الباقية. إن هذه الرؤية، المستمدة من الوحدانية، تناقض الرؤية الدورية عند الهنود أو الدورية - التراجعية عند اليونان. وقد حمل القديس أوغسطينوس (توفي ٤٣٠م.) في الباب الثاني عشر من كتابه «مدينة الله» - وهو الكتاب الأساس في بناء العقيدة التأريخية المسيحية الذي ساد الفكر الغربي خلال ألف من السنين أو تزيد - حمل على الفلاسفة القائلين بالحركة الدورية المخالفة للوحي الإلهي ولتعاليم المسيح.

إن الحركة التاريخية، في العقائد الوحدانية، تسير قدماً ولا تدور دوراً. ولكن لا بد من إبداء ثلاثة ملاحظ حول هذا السير القُدُمي. أولاً أن «التقدم» فيه - بمعنى الاتجاه نحو الأفضل أو الأحسن - يعود أصلاً إلى مشيئة الله تعالى لا إلى جهد الإنسان كما هي الحال في الفكر الحديث عامة. ثانياً أنه يمثل تدرجاً في الوحي الإلهي لسلسلة مترابطة من الرسل والأنبياء من آدم حتى مجيء المسيح، ابن الله، في المسيحية ونزول القرآن، كلام الله، في الإسلام. فليس ثمة إذن تقدم مستمر منذ وجود الإنسان إلى نهاية العالم، بل هناك، في كل من المسيحية والإسلام، ذروة في التاريخ مهد لها كل ما قبلها، ويتطلع إليها ويخضع لها كل ما بعدها. وهذا هو معنى التأريخ الميلادي في الأولى، والتأريخ الهجري في الثاني. إن هذا أو ذاك يدل على محور التاريخ الإنساني. إنه ليس مجرد نقطة على الخط، بل مرتكز هذا الخط. أما الملحظ الثالث فهو أن هذا الاتجاه التقدمي لم

يبدأ من لاشيء، وإنما بدأ بجنة أزلية في عالم آخر (لا في العالم الأرضي) وسينتهي إلى جنة وجحيم أبديين في عالم آخر أيضاً. فهناك إذن ثلاثة أبعاد: الأزل، والأبد، المتعاليان عن الطبيعة، والحركة التاريخية الطبيعية والبشرية الجارية بينهما.

هذه هي الرؤية، وهذا هو نوع الفكرة «التقدمية» التي سادت العالم في القرون الوسيطة في الشرق الإسلامي وفي الغرب المسيحي(٢).

ـ ٣ ـ

على أن هذه الفكرة مخالفة، إن لم نقل مناقضة، للفكرة «التقدمية» التي سادت في العصور الحديثة. ومن الأدلة على ذلك أننا لا نجد لفظة «التقدم» مستعملة بمعناها الحاضر في ما سبق هذه العصور. فإذا راجعنا قاموس أوكسفرد للغة الانكليزية وجدنا أن أول استعمال لكلمة Progress بمعنى السياق أو الحركة يعود إلى القرن الخامس عشر، وأنها لم تتخذ معنى السير نحو ما هو أحسن قبل أوائل القرن السابع عشر. وفي قاموس بول روبير للغة الفرنسية(٣)، نجد أن أول استعمال للفظة Progrès بمعنى «التقدم» يعود إلى عام ١٥٣٢. وإذا كان الأمر على هذا في اللغتين الفرنسية والانكليزية اللتين ظهرت فكرة التقدم الحديثة في نطاقهما الغربي، فأحر به أن يكون أيضاً في اللغة العربية التي لم تدخل العصر الحديث إلا في القرن الماضي. فلسنا نجد لفظة «التقدم» في القرآن الكريم، وما ورد فيه من صيغ فعلية كتقدم واستقدم لا يرتبط بالمعنى الذي نتكلم عنه. وكذلك الأمر في مجموعات الحديث وفي كتب الفقه والكلام والفلسفة والعلم وفي المعاجم اللغوية والاصطلاحية. ولعله يكون من البحوث الطريفة والمفيدة أن نستعرض نتاجنا الثقافي في القرن الماضي لنحدد الزمن الذي تسربت فيه هذه اللفظة، بمعناها الحاضر، إلى لغتنا الحديثة ومصدرها أو مصادرها والسابقين إلى استعمالها. فإن دخول الألفاظ الجديدة، أو اكتساب الألفاظ الأصيلة معاني طارفة، له مدلولاته الموضحة للتطور الثقافي والتفاعل الحضاري.

قلنا إن فكرة التقدم حديثة المنشأ بالنسبة إلى تاريخ الإنسانية المديد. وظهورها وتطورها مرتبطان أشد ارتباط بتاريخ الغرب والفكر الغربي في الأعصر الحديثة. ولو أردنا أن نتتبع ذلك التطور بصورة دقيقة ومفصلة لاضطررنا إلى استعادة هذا التاريخ بكامله.

---

(٢) حول رؤى الحركة التاريخية انظر: قسطنطين زريق، **في معركة الحضارة: دراسة في ماهية الحضارة وأحوالها وفي الواقع الحضاري**، ط ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، الفصلين السادس والسابع بخاصة.

(٣) «Progrès,» dans: Paul Robert, *Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française* (Paris: Société du nouveau littré, 1967), vol. 5.

ولما كان هذا الأمر يتعدى نطاقنا هنا، فجلّ ما نستطيع القيام به هو الإشارة إلى المنعطفات أو المعالم البارزة في هذا المسار، وتعريف كل منها والتنويه بأثره في التطور الذي نحاول استجلاءه.

هناك ثمانية معالم رئيسية سنقف عندها وقفات قصيرة. أولها هو تلك الحركة التاريخية التي اصطلح الناس على تسميتها بـ **«النهضة»** والتي بدأت في ايطاليا في القرن الرابع عشر وانتقلت منها في القرنين التاليين إلى فرنسا وانكلترا وسائر أنحاء أوروبا الغربية. لم تولّد هذه النهضة فكرة التقدم كما نعرفها اليوم، وإنما مهدت لها، وذلك بما أنتجت من تحولات أساسية في الفكر الإنساني لم يكن لفكرة التقدم أن تنشأ وتزهو بدونها. وأهم هذه التحولات التي ظهرت في ذلك العهد، وإن لم تبلغ كامل مداها فيه، ثلاثة: أولها هو التحول من العالم الأزلي الأبدي وراء هذا الكون إلى الكون ذاته. ففي المفهوم الكلاسيكي اليوناني ـ الروماني كانت الطبيعة تؤلف عالماً ناقصاً وزائلاً لا يمتلك من الواقع والحقيقة إلا بقدر ما يعكس العالم الحقيقي، عالم المثل أو العالم الإلهي. وفي المفهوم اللاهوتي الوسيطي الذي ساد الغرب حتى عهد النهضة كانت الحياة البشرية تؤلف أيضاً عالماً فانياً ليس أكثر من معبر إلى الحياة الحقيقية الأبدية في العالم الآخر. ومن ثم جاءت الحركة الثورية التي مثلتها النهضة، فأعطت الطبيعة نوعاً من الاستقلال الذاتي ودعت إلى كشف أسرارها واستكناه سننها، كما أسبغت على هذه الحياة الدنيا أهمية لم تكن لها في الماضي. أما التحول الثاني الذي حملته النهضة فهو الانعطاف عن التوجه الذي كاد أن يكون مطلقاً نحو الله تعالى مبدع الكون ومصدر الواقع والحقيقة، وعن محاولة معرفة ذاته وصفاته وتقصي أوامره ونواهيه، إلى الاهتمام بشؤون الإنسان الذي بدأ أيضاً ـ كالطبيعة ـ يحرز قدراً من القيمة الذاتية يجعله حرياً بالعناية لذاته. ومن هنا معنى من معاني النزعة «الإنسانية» (Humanism) التي التصقت بالنهضة. وأخيراً، ثمة التحول من تبعية العقل للوحي في إدراك الحقيقة، أو من احتلاله مرتبة أدنى من مرتبة الوحي، إلى بدء قيامه على قدميه الثابتتين المستقلتين، وظهور الإيمان به دليلاً صادقاً وسبيلاً أميناً لفهم الطبيعة ومعالجة قضايا الإنسان.

على أن هذه التحولات التاريخية الخطيرة لم تكن قاطعة كل القطع ولم تذهب إلى المدى الذي ذهبت إليه في العصور التالية. إن النهضة كانت تمثل ثورة على المفاهيم الوسيطية، ولكنها لم تتخلَّ عن هذه المفاهيم تخلياً تاماً. فالإيمان بالمشيئة الإلهية ظل قائماً، والتعليل التأريخي الأوغسطيني لم يختفِ من أذهان مفكري تلك الحقبة وأدبائها اختفاء تاماً. يضاف إلى ذلك، أن النهضة كانت تحتضن نزعة مناقضة لفكرة التقدم المستمر، وهي إعجابها الفائق بالأدب الكلاسيكي اليوناني والروماني، ودعوتها إلى إحيائه واحتذائه. فكأن التاريخ ـ أو التاريخ الأدبي والفني على الأقل ـ قد انحدر من الذروة التي

احتلها لدى اليونان والرومان، فلم يجرِ في الماضي مجرى تصاعدياً مستمراً، ولعله لن يجري كذلك في المستقبل.

ننتقل إلى المعلم الثاني، وهو الذي يمتد على القرن السابع عشر. وقد تميّز، في ما تميز به من حيث موضوعنا، بتطورين: أحدهما ظهور دعوات صريحة إلى انتهاج العلم سبيلاً إلى المعرفة والخير الإنساني. وأهم من برز في هذا الميدان المفكران فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦م.)، ورينيه ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠م.). فقد أكّد كل منهما ثبات قوانين الطبيعة وقدرة العقل على اكتشافها، وأهمية العلم، بوجهيه النظري والاختباري، في التقدم البشري. وشدّد بيكون، بخاصة، على النهج الاستقرائي الاختباري وعلى الفائدة العملية المستمدة من العلم لتوفير قدرة الإنسان وسعادته.

أما التطور الثاني في ذلك القرن فهو قيام جبهة أنصار «الحديث»، بدافع الإيمان بالعلم وبمكاسبه المحققة وإمكاناته المستقبلية. فلقد كان أنصار «القديم» (ونعني بالقديم هنا التراث الكلاسيكي) مسيطرين في عهد النهضة أما في هذا القرن فقد قوي ساعد «الحديثين» وقامت بينهم وبين «القدماء» معركة حامية الوطيس في ايطاليا وفرنسا وانكلترا كان النصر حليفهم فيها. وليس هذا غريباً، فإن الفتوحات الجغرافية في القارات القديمة واكتشاف قارات جديدة، وانتعاش التجارة، وانتشار المخترعات - وأهمها البوصلة والطباعة والبارود - وغير ذلك من التطورات أخذت تُمكّن عزيمة الإنسان الغربي وتبث فيه روح التفاؤل، وتوحي إليه بتقدم العلم والمعرفة تقدماً يبشر بالامتداد والاتساع على الزمن. على أن الفكرة التقدمية ظلت في ذلك القرن محصورة في هذا الميدان العلمي، ولم تتسع لتتناول الحياة البشرية بمجموعها. ومع هذا، فإن ظهورها وأمثالها من التحولات كان دليلاً على اهتزاز الفكرة التأريخية الوسيطية وتلمس أبناء ذلك العهد مسارات وتطلعات جديدة، أدت، في ما أدت إليه، إلى نضوج فكرة التقدم وامتدادها في القرنين التاليين. وليس أدل على خطورة هذه التطلعات الجديدة وعلى شعور المفكرين الوسيطيين بجسامتها من نهوضهم بين آن وآخر للدفاع عن عقيدتهم الموروثة. وأشهر دفاع من هذا القبيل هو الذي قام به بوسييه في كتابه «خطاب في التاريخ العالمي» (١٦٨١)، ولعله آخر معقل من معاقل النظرة الوسيطية التي كانت تتراجع باستمرار أمام التطورات الحياتية والفكرية، الهادئة منها والعنيفة.

إن ثقة الإنسان الغربي بذاته وبقدرته على امتلاك المعرفة وبقدرة هذه المعرفة على تحقيق خيره بلغت ذروة جديدة في القرن التالي، الثامن عشر، المعروف بعصر «التنور»، وهو المعلم الثالث في طريقنا. في هذه الذروة نضجت فكرة التقدم وصيغت صياغة شاملة، وكانت من أهم مظاهر الفكر في ذلك العصر ومن أبرز مآتيه للعصور التالية. وقد حدث هذا التطور، بخاصة، في الموطنين اللذين سطع فيهما «التنور» وهما فرنسا وألمانيا.

ففي الأولى، حمل لواء هذه الفكرة، في النصف الأول من القرن الأب (أبيه) دي سان بيير الذي بشر في مؤلفاته المتعددة بتقدم الإنسان المستمر لا في نطاق المعرفة فحسب، بل في الاكتمال الخلقي والاجتماعي أيضاً، ودعا إلى تسليط العقل على المشكلات الأدبية والسياسية واستخدام العلم في معالجتها كما استخدم بنجاح باهر في دراسة الطبيعة، واقترح عدة مشروعات للاصلاح الاجتماعي وللسلام العالمي. وتميز منتصف هذا القرن بأفكار «الفلاسفة»، «الموسوعيين» وسواهم، ممن دعوا إلى الإصلاح عن طريق تبديل الشرائع والنظم على ضوء العقل ومن أجل الأجيال القادمة. ومما قال ديدرو أحد كبار «المتنورين» ومحرر «الموسوعة» الشهيرة: «إن الأجيال القادمة هي للفيلسوف كالعالم الآخر لرجل الدين». ولا يخفى ما لهذه النظرة المستقبلية من علاقة بفكرة التقدم المستمر خلال الأجيال بفعل التطور العقلي والجهد الإنساني. ولا حاجة لتوكيد أهمية نتاج كبار معاصري ديدرو من الأدباء وغيرهم من المفكرين الفرنسيين كمونتسكيو وفولتير وتيرجو، سواء من حيث هذا الاتجاه العقلاني في النظر إلى الشؤون الانسانية وسبل معالجتها أو من حيث تعليل التاريخ تعليلاً طبيعياً أو اجتماعياً. ويتميز تيرجو بين هؤلاء برسمه، في الخطب التي ألقاها في السوربون في منتصف القرن، صورة كاملة للتطور البشري عبر مراحل معينة من التقدم العقلي تقود حتماً إلى الاكتمال التام في المستقبل. وغني عن القول إن هذه الروح التفاؤلية، المنبثقة من الإيمان الذي كاد أن يكون مطلقاً بقدرة الإنسان على إصلاح شؤونه والتحكم بمصيره، كانت من بواعث تفجر الثورة الفرنسية التي اندلعت في فرنسا وانتشرت إلى غيرها من أصقاع أوروبا وحملت في مطاويها هذا الإيمان وبثته في صفوف الشعوب الغربية. وفي خضم هذه الثورة، وبينما كان مختبئاً من ملاحقة روبسبيير، وضع المفكر دي كوندورسيه عام ١٧٩٣ كتابه «مخطط للوحة تاريخية لتقدم العقل الإنساني» الذي صاغ فيه فكرة التقدم أوضح صياغة وعبّر عن الإيمان بالعقل أجرأ تعبير، قائلاً في مقدمته: «هذا هو مقصد الكتاب الذي وضعته، وستكون نتيجته أن نظهر، بالاستناد إلى الاستنتاج العقلي وإلى الوقائع، أن الطبيعة لم تضع حدوداً لاكتمال الملكات الإنسانية، وأن اكتمالية الإنسان هي حقاً غير محدودة، وأن تقدم هذه الاكتمالية، الذي غدا من الآن مستقلاً عن أية قوة قد ترغب في إيقافه، لا يحدّه أي حدّ غير دوام هذه الكرة التي ألقتنا الطبيعة عليها».

هذا في فرنسا. أما في ألمانيا، فلنكتفِ بذكر ثلاثة من عظماء المفكرين الذين كان لهم أثر جليل في هذا الميدان: ليبنتز في أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر، الذي اعتبر هذا العالم، المؤلف من وحدات صغرى أو «مونادات»، أفضل عالم ممكن، والذي دعاه ديدرو: «أبا التفاؤلية». ثم عمانوئيل كانت الذي لم يعنَ بفكرة التقدم عناية مباشرة، لأن اهتمامه كان منصباً على تحرياته الميتافيزيقية والأخلاقية، ولكنه تصدى لها

في أواخر حياته من خلال الاهتمامات السائدة في ذلك العصر وبناها على أساس مفهومه للقوانين السارية في الطبيعة وفي العالم الإنساني ـ تلك القوانين التي لا يمكن في نظره أن يكون لها معنى إلا إذا اتجهت إلى تحقيق الإمكانات المغروسة في الطبيعة وفي الإنسان نحو الخير والكمال. وجاء من بعده، أو بالأحرى في زمنه، تلميذه يوهان هِردر الذي استعرض في كتابه «أفكار عن فلسفة تاريخ البشرية» تطور الحضارات البشرية، مبيّناً تقدمها الواحدة بعد الأخرى نحو الأحسن، متجاوزاً الحتمية الساذجة لدى سابقيه من «المتنورين»، وطارحاً للمرة الأولى قضية تحديد معيار التقدم ومقياس التحسن.

ولم تكن انكلترا خالية من «التنور» و «المتنورين»، ولكن أثر هؤلاء في تطور الفكرة التي نعالجها لم يرتفع إلى مرتبة متنوري فرنسا وألمانيا. على أن لانكلترا مكانها الخاص والمتميز في ميدان آخر في الفترة القائمة بين منتصف القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، وهو الميدان العملي الصناعي، إذ فيها اندلعت **الثورة الصناعية**، التي تكوّن منعطفاً خطيراً ومعلماً بارزاً رابعاً في مسار فكرة التقدم. ذلك أن هذه الثورة فتحت للإنسان الغربي آفاقاً جديدة، سواء من حيث إمكانات تحسين أحواله المعيشية وإشباع رغباته، أو من حيث إثبات قدراته على الطبيعة وانطلاقه من هذه القدرات لمدّ وجوده وأثره على سطح البسيطة والاستيلاء على الموارد والأسواق والتحكم بالشعوب الضعيفة واستغلال هذا كله في سبيل سيادته وثرائه. ولا حاجة بنا إلى تفصيل العلاقة الأصيلة بين الثورة الصناعية والاستعمار، وما جلباه للشعوب الغربية ـ ولطبقاتها النافذة بخاصة ـ من غنى فائض ومن قدرة قاهرة ومن شعور بالاعتزاز الذاتي ومن اطمئنان إلى الاستقرار والتقدم ومن تفاؤلية بشأن المستقبل الآتي.

ننتقل من الميدان العملي ومن انكلترا لنعود إلى ألمانيا ونقف عند المعلم الخامس في طريقنا. ولئن برز هذا المعلم من صميم التأمل والتفكير النظري الذي اشتهرت به المانيا، ونعني به **فلسفة هيغل التاريخية**، التي تنساب في جميع مؤلفاته والتي نظمها وفصّلها في محاضراته عن هذا الموضوع في جامعة برلين في العشرينات من القرن الماضي، فقد جعل هيغل التغير التقدمي طبيعة أساسية للحقيقة الجوهرية في الكون والتاريخ. هذه الحقيقة هي «العقل» (Geist) المتطور في الطبيعة مكاناً، ثم في التاريخ زماناً، والذي يغدو في هذه المرتبة الجدلية الثانية الكبرى «الروحَ المطلقة». إن التاريخ هو عملية تدرج هذه الروح في معرفة ذاتها، وبالتالي في اكتساب حريتها. وقد حدث هذا التدرج خلال مراحل تتجسد في حضارات، أهمها ثلاث: الحضارة (أو الحضارات) الشرقية التي تجلى فيها للإنسان أن فرداً واحداً (الحاكم المتسلط) هو حرّ، والثانية الحضارة اليونانية التي حصل فيها الإدراك أن فريقاً من البشر (اليونان) هم أحرار، والثالثة الحضارة الجرمانية التي توصلت إلى معرفة أن الإنسان، بما هو إنسان، كائن حرّ. قلنا التدرج، والواقع أن هذه الحركة التقدمية تتخذ

عند هيغل شكلاً خاصاً مفعماً بالدينامية، كان له وما يزال أثر ضخم في الفكر الحديث والمعاصر، نعني به الجدلية، المنطلقة من الطريحة (thesis) إلى النقيضة (antithesis) إلى المؤلفة (synthesis)، وهذه تصبح بدورها طريحة جديدة، وهكذا دواليك تقدماً وتصاعداً. ولا بد من التذكير أيضاً بأن هذه الحركة الجدلية هي، في عرف هيغل، حركة حتمية إذ إنها تعبر عن طبيعة الحقيقة الكونية التاريخية، وليست حركة جزئية أو عابرة، أو من صنع الإنسان ذاته إذ ليس الإنسان سوى انعكاس لها، وخيره هو في إدراكها واتباع مجراها.

وفي الوقت الذي كان هيغل يلقي محاضراته في فلسفة التاريخ في برلين، كان مفكر كبير في فرنسا، يعد نظرية تاريخية تقدمية أخرى كان لها أيضاً أثر واسع في مجاري الفكر التالية. نشير إلى نظرية أوغست كونت التي ضمنها كتابه الشهير **دروس في الفلسفة الوضعية** (ستة مجلدات، ١٨٣٠ - ١٨٤٢)، والتي نقف عندها معلماً سادساً في مسارنا. إن كونت ينقلنا من التأمل النظري في الحقيقة الجوهرية للكون والتاريخ إلى مراقبة الإنسان ذاته وتتبع تطور نظره إلى الأشياء وإدراكه لها. ويلحظ كونت ثلاث مراحل كبرى لهذا النظر والإدراك تتجلى في مختلف الحضارات وفي الحضارة الإنسانية ككل. المرحلة الأولى هي «اللاهوتية» التي تُردّ بها الأشياء والأحداث إلى علل خارقة للطبيعة، والثانية هي «الميتافيزيقية» التي تنسب فيها العلل إلى قوى مجردة تحلّ في الأشياء والأحداث ولكن تبقى مستقلة عنها، والثالثة هي «الوضعية» التي ينظر فيها إلى الأشياء والأحداث من خلال علاقاتها وروابطها بعض ببعض ويتبع فيها البحث سبل الملاحظة والتنسيق ووضع الفرضيات واختبارها واكتشاف سنن الوجود والحياة. وفي رأي كونت أن الإنسانية تقف في زمانه على باب المرحلة الثالثة، هو المبشر بها والممهد لها في العلم الجديد الذي اعتبر نفسه مؤسسه ودعاه «علم الاجتماع». ومسار المجتمعات المختلفة - وكذلك مسار المجتمع الإنساني كلياً - ليس مساراً دورياً أو انحدارياً، بل هو مسار تقدمي يجري حسب قانون المراحل الثلاث مرتبطاً بنمو العلم الاختباري والشعور الإيثاري ومتجهاً نحو خير «الإنسانية» التي تكوّن محور الدين الجديد الذي انتهى إليه كونت ودعا إلى اتّباعه.

ومن ألمانيا وفرنسا نعرّج ثانية على انكلترا لنشهد معلماً سابعاً في رحلتنا السريعة هذه. وهذا الانتقال الجغرافي ينقلنا أيضاً من الفلسفة النظرية وعلم الاجتماع إلى علم الأحياء. ففي العام ١٨٥٩ ظهر في انكلترا كتاب قلّ بين المؤلفات التي عرفها التاريخ ما فاقه أو جاراه أثراً: هو **أصل الأنواع** لتشارلز داروين. لقد أجرى داروين دراسات دقيقة واختبارات متقصية في عالم الأحياء تبيّن له بنتيجتها أن الأنواع الحيّة القائمة في هذا العالم لم تكن كذلك منذ أول وجودها ولا هي ستبقى كذلك في مستقبل الزمن، وإنما قد تطورت خلال الآماد البعيدة من نوع إلى نوع حسب قابليتها للتكيّف ولاكتساب

القدرة على البقاء والتغلب. إذن هناك تطور تقدمي في عالم الأحياء سائر على سنّة تنازع البقاء وبقاء الأنسب. ومع أن داروين حصر همه في عالم الأحياء الطبيعي، ولم يتقدم به إلى عالم التاريخ الإنساني، فلقد كان من أثر بحوثه التي هزت التفكير الغربي هزاً عنيفاً نفخ فكرة التقدم بزخم جديد وإيلاؤها معنى «الارتقاء» من الأدنى إلى الأعلى ومن الأضعف إلى الأقدر ومن الأنقص إلى الأكمل. وجاء «التطوريون» من بعده ليمدوا هذا الارتقاء على مدى الطبيعة والتاريخ وليجعلوا منه أساس فلسفة شاملة للوجود. ونكتفي هنا بذكر الفيلسوف الانكليزي هربرت سبنسر (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣) الذي جعل مذهب التطور أو الارتقاء محور «المبادىء» التي تقوم عليها شتى العلوم والتي عرضها في كتب متتابعة من **مبادىء علم الأحياء** (١٨٦٢) إلى **مبادىء علم الأخلاق** (١٨٩٢).

نصل الآن إلى المعلم الثامن والأخير من معالم سيرة الفكرة التقدمية، وهو المعلم الأشد بروزاً والأضخم أثراً في الحياة المعاصرة. نشير إلى **الماركسية** التي تلاقت وتفاعلت فيها الواقعية **والهيغيلية** والداروينية وغيرها من المذاهب والفكر السالفة، وجاءت بصورة فلسفة شاملة ـ «الجدلية المادية» ـ تفسّر مجرى الكون والحياة من الهيولى الأولى إلى المجتمع الشيوعي الخيّر. لقد تبنّى ماركس حركية جدلية هيغل، ولكنه رفض مضمونها. فالمضمون عنده ـ الكائن الفعلي والفاعل ـ ليس العقل الكوني أو الروح المطلقة، وإنما هو المادة المحتوية في ذاتها القدرة على التطور والمتطورة فعلاً من الأدنى إلى الأعلى ومن الأنقص إلى الأكمل. وعندما تبلغ عالم الإنسان يغدو العامل المسيّر للتاريخ تطور قوى الإنتاج والصراع على تملك هذه القوى. وهذا الصراع هو الذي يقسم المجتمع الإنساني إلى طبقات، التقدمية المماشية لتطور قوى الإنتاج والرجعية التي بنت قدرتها ونفوذها على قوى الإنتاج السابقة والتي تجد مصلحتها في قمع الطبقات التقدمية الجديدة، وهكذا حتى الصراع الأخير بين الرأسمالية الرجعية والبروليتاريا التقدمية الذي ينهي الصراعات الطبقية بإزالة الطبقية ذاتها وإنشاء البروليتاريا العالمية. إن هذا التطور التقدمي مغروس في صميم الطبيعة والتاريخ، وهو سنّة محتمة لا بديل لها ولا عائق يثبت في وجهها أو يحول دون النصر النهائي الذي تبشر به.

وهكذا نرى أن التطورات الحياتية والفكرية المختلفة التي جرت في الغرب من مطلع العصر الحديث إلى أواخر القرن التاسع عشر تضافرت على تكوين فكرة «التقدم» وبثّها في الأجواء، وجعلها عنصراً غالباً من عناصر «الروح الغربية» إذا جاز هذا التعبير. وكان مما أيّد هذه الفكرة ورسخها ونشرها شعور الإنسان الغربي ـ أو على الأقل الإنسان النافذ فيه ـ بتقدمه المادي ونموّ معرفته وعلمه واتساع سلطته على الطبيعة وامتداد حكمه على أرجاء العالم. فكاد أن يكون الإيمان بالتقدم مهيمناً على الاتجاهات الفكرية جميعاً ـ المحافظة والليبرالية والثورية ـ لا يداخلها ارتياب في حقيقته وإنما تختلف في تقديرها

لدرجة سرعته أو بطئه، وفي قرب غايته أو بعدها، وفي السبل التي سيتخذها والمظاهر التي يتجلى فيها.

- ٤ -

هذا المناخ التفاؤلي المفعم بالثقة والاطمئنان والمنبعث عن الإيمان بالتقدم الإنساني المحتم أو شبه المحتم لم يعد سائداً في وطنه الغربي في هذه الأيام. فمنذ مطلع هذا القرن بدأت الأحداث العنيفة تهز بلاد الغرب وتمتد منها إلى سائر أنحاء العالم: الحرب العالمية الأولى، فالأزمة الاقتصادية العصيّة التي تلتها، فالحرب العالمية الثانية وما أحدثته من قتل ودمار، فتطور الأسلحة النووية، فانحسار الاستعمار ونشوب الحروب التحررية، فخلخلة الأنظمة السياسية والاقتصادية، فالاضطراب الاجتماعي والخلقي السائد، ففساد البيئة الطبيعية وانتقاص مواردها، فانبعاث الشعور بالقلق والاغتراب والرفض لدى الأجيال الناشئة - كل هذا وغيره أخذ يثير في الغرب شعوراً منتشراً بالشك والارتياب في وجهة المسار البشري، وفي التقدم الذي أصبح يبدو سراباً خادعاً أكثر منه حقيقة واقعة. ومن هنا هذا السيل من المؤلفات الصادرة في البلاد الغربية، المتسائلة عن مصير الحضارة، المشوبة بالتشاؤم، المتخوفة من «توازن الرعب» المهيمن على عالم اليوم، الراسمة صورة قاتمة عن المشكلات العالمية المتضخمة التي نرى الإنسان المعاصر عاجزاً عن حلّها.

هذا في المجتمع الغربي، أو ما يدعى أحياناً «العالم الأول». أما في «العالم الثاني» - الشيوعي -، فإن التفاؤلية بالتقدم ماتزال غالبة، إذ إنها قائمة في صلب العقيدة الماركسية. وهي ترتكز على الإيمان بقدرة العلم من جهة وبثورية الشعوب من جهة أخرى، وعلى الثقة بأنهما ستقودان البشرية - عبر الصراعات مع الرأسمالية والرجعية - إلى النصر المحتم.

أما في «العالم الثالث» فالأمر مختلط ومعقد. فالهبّة التحررية والإنمائية التي تسود شعوب هذا العالم تنطوي على إيمان بالتقدم واندفاع نحوه. على أن هذه الشعوب أخذت تدرك أن الأمر ليس بمثل السهولة التي كانت تتصورها في بدء يقظتها، وأن المشكلات التي تجابهها تتفاقم يوماً بعد يوم، وأن الفجوة التي تفصلها عن الشعوب المتقدمة تتسع بدلاً من أن تضيق. وكل هذا، مع الاضطراب العاصف في هذا العصر، جعل يبث في صفوفها الشك والقلق والتساؤل عن المصير، ويهزّ وجودها الحاضر وتطلعاتها المستقبلية هزاً عنيفاً.

لعل هذه اللمحة التأريخية الخاطفة أن تكون أمدّت القارىء بخلفية - ولو ضئيلة - لنشوء فكرة التقدم وتطورها في العالم الغربي الحديث وامتدادها منه إلى المواطن الأخرى. ولعلّها أن تساعد في كشف بعض منطويات هذه الفكرة ودعاواها، والسحر الذي تسطو به على العقول والقلوب فتتعلق الشعوب بها وتنطلق جادة ومسرعة تحت ألويتها. على أن

هذا التعلق والانطلاق، رغم ما جلباه ماضياً وما يمكن أن يجلباه مستقبلاً، من مكاسب في هبّات الشعوب من ركودها وفي سعيها إلى تحسين أحوالها، لم يقودا الشعوب إلى غايات الأمان والازدهار والارتقاء الحقيقية. وعلة ذلك أن مفهوم «التقدم» حتى بعد مرور قرون من ظهوره وانتشاره، مازال ناقصاً مختلاً، ومافتىء بالتالي يثير تناقضات متفاقمة وتصارعات محتدة، لاقتصاره على جوانب معينة من الحياة الإنسانية وإهماله جوانب أخرى أساسية تتصل بخلق الإنسان وضميره. ومن واجب الشعوب النامية، ومنها شعوبنا العربية، التي تنخرط الآن في معركة التقدم، والتحرر، والإنماء، سمّها ما شئت، أن تتدبر أعمق تدبّر هذه المفاهيم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً - بل التي تنطوي آخر الأمر على جوهر واحد، وأن نسعى إلى تخليصها مما يحيط بها أو يداخلها من نقائص وأوهام. فإن هي فعلت، وفّرت على نفسها كثيراً من الأرزاء التي تحملتها أو التي تتحملها الآن الشعوب السابقة لها في هذا المضمار بسبب ما انساقت إليه من انحراف أو تيه أو تجاوز. وعندها تأتي معركة الشعوب النامية أجدى، لا لها نفسها فحسب، بل للشعوب «المتقدّمة» ذاتها، بل للبشرية جمعاء، في توجيهها إلى مسالك التحرر والتحضر الآمنة الخيرة.

ولا بدَّ أخيراً من التذكير بأن هذا التوجيه أو التوجه، الذي تتمثل به التقدمية الصحيحة، ليس أمراً محتماً، أو مفروضاً بقوة خارجية أو داخلية تسيّر التاريخ، وإنما هو منوط بقدرة الإنسان على تحقيقه، وبتيقظه الدائم لما يعتوره من مزالق وأخطار، ناشئة هي أيضاً من داخل الإنسان ذاته أكثر مما هي من العوامل الخارجية.

ثلاث محاولات حديثة لدراسة الحضارة:
شبنجلر وتوينبي وسوروكين

التيار القومي العربي

- ١ -

تتمايز الأطوار التاريخية التي تجوزها المجتمعات الإنسانية بالمفاهيم الأساسية التي تسودها وتحكم تفكير الناس وسلوكهم فيها. وتنبعث هذه المفاهيم من العوامل الموضوعية (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها) السائدة في الأطوار المختلفة، بما في ذلك نوع التفاعلات القائمة في داخل المجتمع وفي علاقاته بالمجتمعات الأخرى.

ففي طور من الأطوار يبرز مثلاً مفهوم «العصبية» عندما يكون المرء موثوق الصلة بالأقربين ممن حوله، أسرة كانوا أو قبيلة أو سكان قرية أو غير ذلك من المنتظمات الاجتماعية المحدودة النطاق، وعندما يشعر بأن هذه الصلة هي سبيله إلى الحفاظ على كيانه وحماية ذويه وصيانة ملكه. وفي طور آخر، يتفوق مفهوم «حكم الله» أو «العناية الإلهية» وتغدو الرابطة بين الإنسان وربّه هي أقوى الروابط الفاعلة في حياته فرداً ومجموعاً. وفي طور ثالث، يتقدم مفهوم «القومية» أو «الأمة»، حين تتسع العصبية لتطغى على الولاءات المحدودة النطاق ولتشمل جميع الذين تربطهم أرض ولغة وثقافة ومصالح مشتركة، ويصبح هؤلاء مصدر السلطة، ويصبح تحررهم وتقدمهم الغاية المبتغاة.

وليس معنى هذا أن الأطوار التي ذكرنا وغيرها مما تمر به الشعوب تأتي منفصلة بعضاً عن بعض، فإننا نجدها متداخلة في المجتمع الواحد ونجد فئاته تعيش أطواراً مختلفة وتتعلق بمفاهيم وولاءات متباينة، فيؤدي هذا إلى توترات وتناقضات بين تلك الفئات يرتهن التغلب عليها بوعي الشعوب وقدرة الحاكمين. ويتجلى هذا الواقع خاصة في أزمنة التحول والانتقال السريع، إذ تتكون عندئذ فجوات واسعة بين أبناء المجتمع، وتشتد حدة الروابط والولاءات وثورة التناقضات والتنازعات، وتبرز الحاجة إلى تجاوز الانقسام

والاصطراع وإلى ارتياد مجالات التفاعل الإيجابي بين مختلف الفئات، وما تحمل من مفاهيم وانتماءات.

وكما يصح هذا عن المجتمع الواحد، فإنه ينطبق أيضاً على المجتمعات المختلفة، خصوصاً في الأعصر الحديثة، إذ تحركت بعض المجتمعات وقطعت مراحل متتالية من التطور، بينما بقيت مجتمعات أخرى على ما هي عليه، بل تخلفت وتراجعت بحكم ركودها وجمودها. ومن هنا كانت «الفجوة» المتسعة بين الشعوب «المتقدمة» والشعوب «المتخلفة» أو «النامية»، وهي فجوة تتمثل، من ناحية، في اختلاف أوضاع هذين الفريقين من الشعوب، اقتصاداً واجتماعاً وسياسة وحكماً، ومن ناحية أخرى، في المفاهيم السائدة في كل منهما.

ومن المفاهيم التي أخذت تبرز في الآونة الحديثة مفهوم «الحضارة»، وهو مفهوم له أصوله في التاريخ ولدى مختلف الشعوب، كما نستدل من تقسيم العرب أنفسهم إلى بدو وحضر، ومن تأكيد سواهم على سكنى المدن (الذي بقي أثره في اللفظ الحديث: «التمدن»)، ومن تمييز اليونان والرومان أنفسهم عن «البرابرة» وما إلى ذلك. ولكنه لم يظهر كمفهوم أساسي له دلالته الشاملة وتقدمه في الاعتبار وأولويته بالنظر والدراسة - إذا استثنينا ابن خلدون - إلا في الأعصر الحديثة، وذلك بفضل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والعقلية التي أدت إلى هذه الأعصر والتي لا مجال هنا لبسطها. وهذا الوعي الحضاري الجديد ذو مظهرين: أولهما تقدم «الحضارة» أو «التحضر» في ميدان الغايات، وسعي المفكرين إلى تبين مضموناتها ومقوماتها وشرائطها، وانتشار الطموح لتحقيق هذه المضمونات وما تنطوي عليه من أسباب تحرر الأفراد والمجتمعات واصطلاح شؤونها وارتقائها. أما المظهر الثاني، فهو اعتبار «الحضارة» السمة الشاملة التي تسم أي مجتمع من المجتمعات مهما تكن درجة «تحضّره» حتى لو كان بدائياً. فإذا أردنا - حسب هذا المفهوم - أن ندرك أية ناحية من نواحي مجتمع ما، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو عقلية، لم يكن لنا غنى عن تفهم حضارته - بمعنى نظام حياته ككل -، ذلك أن الحضارة بهذا المعنى كيان كلّي يسري في هذه النواحي والمظاهر جميعاً ويربطها بعضاً ببعض. وفي هذا المجال الذي قلنا إنه تجلى في العصر الحديث، يحسن بنا أن نذكر سبق ابن خلدون وريادته، إذ إن مفهوم «العمران» الذي خصّ به مقدمته والذي اعتبره مفتاحاً لولوج باب التاريخ البشري وللوقوف على حقيقة مجراه هو، في جوهره، نفس هذا المفهوم الحديث للحضارة الذي نتكلم عنه.

وقد نفذ هذا الوعي الحضاري، بمظهريه اللذين أشرنا إليهما، إلى جميع الدوائر الفكرية في الآونة الحديثة والمعاصرة، لكنه برز بخاصة لدى علماء الاجتماع والتاريخ، فأقبل هؤلاء وأولئك أكثر مما أقبل سواهم، على تحرّي موضوع الحضارة وإدخاله في

صلب اهتماماتهم. بل إن فريقاً منهم - فريق علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية - جعلوه محور علمهم ومدار بحوثهم. ومهما يكن انتماء المعنيين بهذا الموضوع، فإنهم درجوا في تناوله على اتباع منهج العصر الحديث الذي يقوم على الملاحظة والنقد والتحليل ويبدأ بالأحداث أو المظاهر الجزئية فيحققها ويتقدم من هذا التحقيق إلى تكوين الفرضيات أو النظريات أو القوانين التر تربط بينها وتفسّرها. وهذا المنهج يؤدي، كما نعرف، إلى الاختصاص. وكلما أمعن العلم في سعيه، ازداد الاختصاص وتفرّع وتوزع. وهذا ما نجده اليوم عند علماء الاجتماع والمؤرخين وغيرهم من المعنيين بدراسة الحضارة. فهم ينصبّون على البحث في حضارة معينة أو في عصر من عصور التاريخ، بل إنهم يوغلون في الاختصاص ويقصرون جهدهم على ناحية حضارية محدودة أو على فترة تاريخية ضيقة قلما يتجاوزونها إلى سواها. ولهذا نراهم ينظرون شزراً إلى ما يقوم به بعضهم من محاولات عامة لدراسة «الحضارة الانسانية» بمجموعها، أو للمقارنة والمقابلة بين «الحضارات» المختلفة، أو لاستنطاق أسرار الماضي بكليته.

بيد أنه، على رغم هذا الحذر السائد في الدوائر العلمية الاختصاصية، شهدت الآونة الأخيرة ظهور نظرات كلية للحضارة أو للتاريخ. ولا يتسع مجالها هنا لتعليل هذه الظاهرة وسرد مختلف أسبابها. ولعلنا نكتفي بسببين: الأول هو ما أخذ يبدو من شكوك، حتى في الدوائر العلمية، حول جدوى الاهتمام المفرط بالجزئي والفردي والغلو بالاختصاص، ومن شعور بالحاجة إلى نظرات كلية تنتظم فيها الجزئيات، وإن لم تبلغ هذه النظرات درجة الثبوت أو مرتبة اليقين. ولا يمكنها فعلاً أن تبلغ هذه الدرجة أو المرتبة مادام العلم في تقدم مستمر، فخير العالم إذن، مهما يكن حقل اختصاصه، أن يجمع في عقله ونفسه الجزئي والكلي معاً بشكل متناسق متفاعل، فيهتدي الأول منهما بالثاني ويمضي بالوقت ذاته في نقده وضبطه. أما السبب الثاني لظهور النظرات الحضارية الكلية، فهو ما اعترى الأوضاع المعاصرة من اهتزاز وتقلّب، وما قاسته البشرية في الآونة الأخيرة من مآسٍ حربية واقتصادية واجتماعية، مما أدى إلى زعزعة الثقة بالعقائد والقيم السائدة وانتشار القلق في النفوس بشأن حاضر البشرية ومصيرها. ومن هنا كان التساؤل عن الحضارة المعاصرة، وكانت محاولات العودة إلى أصولها وتتبع مساراتها والكشف عن عللها، وكان بالتالي التنبه المستجد لأهمية دراسة الحضارة، ولضرورة الإقدام على الإحاطة بها في نطاق شامل.

ومهما يكن من أمر، فإنه من المفيد لكل من يبغي مجاراة الفكر في هذا العصر، أن يطلع على هذه المحاولات، سواء انتهى به الأمر إلى قبولها أو إلى رفضها، نظراً لما أحدثت من أثر في أوساط المثقفين والرأي العام، ولما تطرح من تساؤلات وما تعرض من قضايا ومفاهيم حول الماضي والحاضر والمستقبل وحول التطور الإنساني ومصيره. هذا،

مع التمسك بضرورة اتباع النهج العلمي في التحقيق والتدقيق، ومع الحذر من التعميمات التي تفتقر إلى تأييد الحقائق المفردة، والتي يجب، على كل حال، أن تظل خاضعة للتعديل والتبديل وفقاً لمكتشفات العلوم والنتائج التي تأتي بها البحوث الاختصاصية.

- ٢ -

سأتناول في هذا المقال ثلاثاً من هذه المحاولات الكلية، عارضاً إياها بإيجاز، آملاً ألا يأتي هذا الإيجاز مُخلاً بمقاصدها ومضموناتها، بل أن يبعث، على العكس، إلى إثارة الاهتمام بها وبأمثالها من المحاولات والإقبال على دراستها والإفادة منها. هذه المحاولات الكلية الثلاث جاءت على أيدي ثلاثة من مفكري هذا القرن: أوزوالد شبنجلر الألماني، وأرنولد توينبي البريطاني، وبتريم سوروكين الروسي الأصل الأميركي الجنسية.

ولد شبنجلر عام ١٨٨٠ وتوفي عام ١٩٣٩، وكان في شبابه مدرساً مغموراً، ولكنه برز فجأة عقب الحرب العالمية الأولى في كتابه: **انحطاط الغرب**[١] الذي ظهر في مجلدين بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٢. وقد انبعث تفكير شبنجلر في هذا الكتاب من الهزات التي سبقت الحرب العالمية الأولى ومن المآسي التي تخللتها، وجاء عنوانه ممثلاً لاضطراب الثقة بعقلانية الغرب وللتشاؤم بمصير حضارته، اللذين ولدتهما ونشرتهما تلك الهزات والمآسي. فكان للكتاب أثره البارز والنافذ في الحركات اللاعقلانية والعنيفة التي قامت في الغرب في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. ومع أن شبنجلر وضع مؤلفات أخرى، فإن كتابه الأول هذا هو الذي احتوى نظام تفكيره الشامل المستمد من ثقافة واسعة متعددة الأصول والمعروض بأسلوب أخاذ يهزّ الفكر والشعور.

ينطلق شبنجلر من موقف نقدي عارم للنظرة التأريخية الغربية الشائعة التي تعتبر أن الماضي الإنساني يكوّن وحدة متكاملة، وأنه يسير في خط مستقيم عبر عهود متتابعة: قديمة فوسيطة فحديثة فمعاصرة. إن هذه النظرة هي عنده وليدة العقلية الأوروبية، المنغلقة على ذاتها، المزهوة بحضارتها، المهملة للحضارات الأخرى، المتوهمة أنها تمثل قمة الإنجاز الإنساني. إنها النظرة «البطليموسية» التي ترى سائر الحضارات تدور حول الحضارة الأوروبية الغربية كما كانت النظرة البطليموسية الفلكية ترى سائر الكواكب تدور حول الأرض. أما نظرته التي جعلها منطلق تفكيره، فهي عنده النظرة «الكوبرنيكية» التي تنفي عن الحضارة الأوروبية مركزيتها في حركة التاريخ.

ويمكننا تلخيص هذه النظرة بالمبادىء التالية:

١ - إن جوهر التاريخ هو: «الحضارات». وقد أوجز هذا المبدأ بقوله: الحضارة هي

---

(١) Oswald Spengler, *Der Untergang des Abendlandes*, 2nd ed. (Munich: [n.pb.], 1923).

الحدث الأولي على مدى التاريخ العالمي حاضراً ومستقبلاً. وليست الشعوب والأمم والعلوم والفنون وسائر الإنجازات سوى مظاهر لهذه الحضارات. وكل شعب لم تشتمله حضارة ما، فهو شعب عاش أو يعيش خارج حركة التاريخ.

٢ ـ الحضارات العظيمة أو الرفيعة قليلة العدد، وهي المصرية والبابلية والهندية والصينية والكلاسيكية (اليونانية ـ الرومانية) والعربية والمكسيكية والغربية والروسية. ولكنه لا يتناول في الواقع إلا ستاً منها، ويصب اهتمامه بالدرجة الأولى على الثلاث التي يعتبرها رئيسية، وهي الكلاسيكية، والعربية، والأوروبية.

٣ ـ كل حضارة من هذه الحضارات تنبثق من معتقد جوهري أو من «رمز أولي»[٢] خاص بها. وهذا الرمز الأولي يحدّد معتقداتها الأخرى ونظم حياتها وعادات أهلها وعلومها وفنونها وكل إنجاز من إنجازاتها أو مظهر من مظاهر وجودها. إن الرمز الأولي للحضارة الكلاسيكية التي يدعوها الأبولونية هو المساحة المحدودة، وللحضارة العربية أو الماجية هو المساحة المغلقة، وللحضارة الغربية أو الفاوستية هو المساحة اللامتناهية. وهذا الرمز الأولي يتمثّل في الأولى بالمعبد اليوناني وبالهندسة الإقليدية وبالاهتمام بالشكل وبالتنظيم المدني وبأمثالها من المظاهر، فما هو يتمثّل في الثانية بالمعبد المقبب وبالجبر وبالاهتمام بالجوهر وبالمجتمع الديني، وفي الثالثة بالكاتدرائية وبالقوس القوطي وبالهندسة التحليلية وبالاهتمام بالذات والإرادة وبالأمة. أما كيف ينشأ هذا الرمز الأولي في أعماق النفوس، ولماذا يختلف هنا عنه هناك، فهذا عند شبنجلر سرّ مغلق، ولا يجدي المؤرخ أو الفيلسوف مطلقاً أن يحاول كشفه. بل كل ما يجديه فعلاً هو أن يعلم أن الحضارات هي الكيانات الأولية في الوجود الإنساني، وأن يعمل على اكتشاف كنه كل منها ومظاهرها والأدوار المتتابعة التي جازتها.

٤ ـ وينتج عن هذه الحقيقة الأساسية أن الحضارة هي كائن عضوي، وأن عناصرها المنبثّة في شتى نواحي الحياة ليست عناصر متفرقة مشتتة، وإنما هي عناصر مترابطة متحدة عضوياً، بصفة كونها صادرة كلّها عن أصل واحد ومطبوعة بالتالي بسمة ذاتية خاصة.

٥ ـ وينتج كذلك أن كل حضارة من الحضارات هي وحدة قائمة بذاتها، مستقلة كل الاستقلال عن الحضارات الأخرى، لا تأخذ عنها ولا تعطيها. فليس ثمة إنسانية واحدة أو تراث إنساني متراكم، بل حضارات متعددة وتراثات متمايزة تقوم وتتطور وتزول. وليس ثمة تقدم مستمر منذ فجر الوجود البشري إلى الوقت الحاضر. وليس ثمة علم أو فن أو أدب أو تقاليد أو أخلاق متواصلة متكونة على مدى التاريخ. وإنما كل من هذه الظواهر وسواها هو نسبي للحضارة المعينة. لكل حضارة فلسفاتها وآدابها وفنونها

(٢) Ursymbol.

وأخلاقها، حتى علومها. كل شيء نسبي، والحقيقة كذلك نسبية. فما هو حقيقة للحضارة الكلاسيكية ليس حقيقة للحضارة الغربية. ومن العبث إذن أن تسعى هذه إلى الاستمداد من تلك أو إلى تقليدها. إنها بروحها مختلفة عنها، بل مناقضة لها.

٦ ـ مع أن الحضارات هي منفصلة بعض عن بعض، فإنها تتفق كلها في أمر واحد وتنقاد إلى قانون ساطٍ لا يتبدل. وهو أنها تجوز الدورة الحياتية ذاتها. وهده الدورة تتألف من أربع مراحل، يمثلها شبنجلر حيناً تمثيلاً طبيعياً وينظمها ربيعاً، فصيفاً، فخريفاً، فشتاءً، ويقسمها حيناً آخر حسب الفاعلية الحضارية إلى: مرحلة ما قبل الحضارة[٣]، ومرحلة الحضارة الزاهية[٤] وهي في الواقع مرحلتان: متقدمة ومتأخرة، ومرحلة الحضارة المستنفدة أو المدنية[٥] المؤدية حتماً إلى الانحلال. فكل حضارة من الحضارات تنبثق ثم تزهو وتثمر ثم تجدب فتتبدد.

والحضارات «متعاصرة»، بمعنى أن ظواهرها جميعاً تتشابه في المرحلة ذاتها. وعلى المؤرخ ألا يوجه نظره إلى الأحداث المتتابعة، بل إلى الأحداث المتشابهة «المتعاصرة» في جميع الحضارات تبعاً للقانون الدوري ذاته. ومن هنا كانت الجداول التي أعدّها للمقارنة بين الحضارات المختلفة، ولتبيان تماثل ظواهرها في كل مرحلة من المراحل.

٧ ـ وأخيراً، بل أولاً بالنسبة إلى اهتمام شبنجلر الرئيسي، المتمثل في عنوان كتابه: **انحطاط الغرب**، إن هذا القانون الذي يسود جميع الحضارات، والذي يهيمن على نشوئها وازدهارها وإثمارها وانحلالها، ينطبق على الحضارة الغربية. إن هذه الحضارة هي اليوم في دور «المدنية» الأخير، وهو الدور السابق للانحلال، فمن العبث أن يحاول أصحابها إحياءها أو تجديدها أو تحويل خريفها عن الشتاء المحتم إلى ربيع مفتعل. بل على الغربيين أن يجابهوا مصيرهم ومصير حضارتهم بوعي وجرأة. إنه القدر الذي لا مفر منه، ولا حرّية إلا بإدراكه ومجابهته. ليست الحرية اختياراً بين أن نفعل هذا أو نفعل ذاك، بل هي حرية أن نفعل ما يقتضيه القدر أو لا نفعله. حتى الآن ـ يقول شبنجلر ـ كان كل إنسان حراً بأن يعقد آمال المستقبل على هواه. إذ حيث تنعدم الحقائق، تسود العاطفة. أما من الآن وصاعداً، فعلى كل منّا أن يتعلم ما **يمكن** حدوثه، وبالتالي ما **سيحدث** فعلاً بضرورة القدر غير المتغيرة وبالاستقلال عن المثل والآمال والشهوات الشخصية. وعندما نستخدم لفظة «الحرية» الخطرة، فإنه يجب ألّا تعني أننا أحرار في اختيار هذا أو ذاك، وإنما

(٣) Vorzeit.
(٤) Kultur.
(٥) Zivilisation.

أن حريتنا مقصورة على اختيار الضروري أو لا شيء. فالشعور بأن هذا (الواقع) هو فعلاً «جيّد» هو ميزة رجل الحقيقة، ولا نستطيع مهما نُحنا أو لمنا أن نبدله[٦].

أما لماذا «هذا القدر»[٧]، وما هو مصدره وممّ يستمد سلطته، فهذه وأمثالها هي أيضاً سرّ مغلق، شأن سرّ نشوء الحضارات وتكوّن رموزها الأولية المكوّنة لها.

هي ذي نظرية شبنجلر بشكلها المبسط. ومن الطبيعي أن هذا الشكل لا يعطي هذه النظرية حقها، ولا ينبىء بالمعلومات الزاخرة واللمعات النيرة والأفكار الموحية التي أفاض بها ذهن شبنجلر الجبار واطلاعه الواسع، والتي جعلت كتابه من أهم الكتب التي ظهرت في هذا العصر ومن أبعدها تأثيراً.

ـ ٣ ـ

ننتقل الآن إلى نظرية أو محاولة أخرى. تلك التي قدّمها المؤرخ البريطاني العالمي أرنولد توينبي (١٨٨٩ ـ ١٩٧٥)، وعرضها في كتابه الشهير: **دراسة للتاريخ**[٨]، الذي صدر في اثني عشر مجلداً بين عامي ١٩٣٤ و١٩٦١، وفي العديد من كتبه الأخرى ومقالاته الوافرة. والحق أن الأدبيات «التوينبية» ـ ما ظهر منها أصلاً بقلمه، وما كتبه غيره تلخيصاً أو تعليقاً أو نقداً، وردوده على هذا، والردود على الردود إلى آخر السلسلة المتفاعلة الحلقات من عام ١٩٣٤ إلى الوقت الحاضر ـ إن هذه الأدبيات تكوّن جزءاً ضخماً من النتاج التأريخي المعاصر، يصعب الإحاطة به في عرض موجز. ومع هذا، فلا بأس من أن نحاول تقديم النظرية التوينبية بهيكلها العاري، كما فعلنا بنظرية شبنجلر، إن لم يكن لشيء فللتنبيه إليها والدعوة إلى دراستها بما تستحق من عناية. وسنركز على أهم مبادئها، وهي:

١ ـ إن «الوحدة المعقولة» لتفهم الماضي هي «المجتمع» والمجتمع هو أصغر وأيسر إدراكاً من «الإنسانية» وأوسع وأوفى من «الأمة» أو «الدولة». وبالتالي، فإن همَّ المؤرخ يجب أن ينصبّ على استكشاف المجتمعات التي ظهرت في التاريخ، وعلى استنباط سنن تطورها.

٢ ـ المجتمعات على نوعين: مجتمعات بدائية، وهي عديدة نبتت في مختلف أصقاع العالم، في المدى الطويل منذ بزوغ الإنسان إلى قيام الحضارة (ولايزال بعضها قائماً حتى الآن)، ومجتمعات حضارية[٩] بدأت تظهر من حوالى ثمانية آلاف سنة. وهذه

---

(٦) Spengler, Ibid., p. 54.

(٧) Schicksal.

(٨) Arnold Toynbee, *A Study of History*.

(٩) Civilizations.

المجتمعات الحضارية هي مادة عناية المؤرخ، بينما الأولى تكوّن مادة عناية العالم الانثروبولوجي.

٣ ـ ليست المجتمعات مستقلة منفصلة بعضاً عن بعض كما قال شبنجلر. فالحضارات القديمة نشأت عن مجتمعات بدائية، وبعض تلك الحضارات ولّدت حضارات جديدة تنتسب إليها بنسبة البنوّة، كا أن تلك تنتسب إلى هذه بنسبة الأبوّة أو الأمومة. وقد بدأ توينبي بمسح الحضارات الكبرى المعاصرة، فإذا هي خمس: الغربية المسيحية، والأرثوذكسية المسيحية، والإسلامية، والهندية، وحضارة الشرق الأقصى. وأخذ يعود إلى أصول هذه الحضارات ويستخرج آباءها وأجدادها إلى حدود المجتمعات البدائية، فظهرت لديه إحدى وعشرون حضارة تاريخية، منها ـ كما قلنا ـ خمس حيّة الآن، وأخرى شبّت ونضجت وشابت ثم ماتت بعد أن وضعت حضارات وليدة. وبالإضافة إلى هذه الحضارات الخصبة، ثمة خمس توقفت عن النمو و «تجمدت»[١٠] فأجدبت قبل الإخصاب، وأخرى أجهضت[١١] قبل أن تولد.

٤ ـ إن مهمة المؤرخ، بعد أن يحدد الحضارات التي ظهرت في الماضي ويصنفها، هي أن يسعى إلى استخراج السنن التي تحكم مساراتها التاريخية، شأنه في ذلك شأن العالم الاجتماعي، أو العالم الطبيعي. فالتأريخ، كعلم، لا يختلف عن سائر العلوم، في تتبعه للسنن والقوانين التي تنتظم بها وحدات موضوعه، وإن تكن هذه الوحدات عنده ـ أي الحضارات ـ هي أوسع نطاقاً وأشد تعقيداً وأكثر خفاءً من الوحدات التي تعالجها العلوم الأخرى. فهي، من جهة، كائنات ضخمة متحولة، ومن جهة أخرى قابلة للزوال، وقد زال أكثرها فعلاً ولا يمكننا إدراكه إلّا من خلال آثاره.

ولقد بدأ توينبي بدراسة الحضارة الهلّينية ـ وهي عنده أم الحضارتين الغربية المسيحية والأرثوذكسية المسيحية ـ فوجد أنها مرت بأربعة أدوار: تكوّن، ونمو، وعجز، وتفكك. ثم رأى أن هذه الأدوار ذاتها تنطبق على مسيرة كل من الحضارات الأخرى. وأقبل بعد ذلك على الدور الأول، وتساءل: لماذا تولد الحضارة، وما هو العامل الذي يجعلها تتطور من مجتمع بدائي إلى حضارة، أو الذي يبعث حضارة وليدة من أخرى هرمة وزائلة؟ أهو نوع البيئة الطبيعية التي تحيط بها، أم الخصائص العرقية التي تميز أصحابها؟ وقد خرج من استعراضه لمنشأ الحضارات إلى نفي هذا وذاك، وإلى استخراج القانون الذي اشتُهر به، وهو قانون التحدي والاستجابة. إن مولد الحضارات هو فعل استجابة للتحديات التي تجابهها. وفي الحضارات الأولى ـ أي الناشئة عن المجتمعات

---

(١٠) Arrested.

(١١) Abortive.

البدائية ـ تأتي التحديات من البيئة الطبيعية. فليس صحيحاً أن هذه الحضارات قامت في بيئات سهلة خصبة ثرية، بل ـ على العكس ـ كانت تلك البيئات عسيرة التناول شديدة المطالب. ومن هنا كانت تحدياتها، ومن هنا أيضاً كانت ولادة الحضارات استجابة لهذه التحديات وتغلباً عليها. أما في الحضارات الوليدة، فإن التحديات الجوهرية لا تأتي من البيئة الطبيعية الخارجية، بل من داخل المجتمع ذاته ومن الأوضاع الإنسانية الناشبة في الحضارة الأم المتفككة.

وهنا يقف توينبي، كما وقف قبله شبنجلر، عند باب مسدود أو سرّ مغلق، وهو: لماذا تستجيب بعض المجتمعات أو الحضارات للتحديات حولها أو في داخلها، ولا تستجيب أخرى في أحوال مماثلة؟ إن الجواب عن هذا السؤال هو عنده متغلغل في صميم الوجود الإنساني، وليس للمؤرخ سبيل لبلوغه والقبض على ناصيته.

٥ ـ ومن طبيعة سنة التحدي والاستجابة، أن كل استجابة تتحول بدورها إلى تحدٍ جديد. ومادامت هذه السنّة جارية وفاعلة، فإن الحضارة تنتقل من دور «التكوّن» إلى دور «النموّ»، وفي خلال هذا الدور تتحول التحديات تدريجاً من البيئة الخارجية إلى داخل الكيان الحضاري. وينبعث فعل الاستجابة من «المبدعين» في الكيان الحضاري: وهم عادة أقلية من الأفراد والنخب. إن هؤلاء المبدعين هم طليعة الحضارة وقادة موكبها. وإبداعهم يأتي من كونهم يبصرون التحديات قبل أن يبصرها سواهم ويدركون مضموناتها، فتتجدد عقولهم وقلوبهم بفعل الرؤية والإدراك وما يتطلبانه من جهاد نفسي. ويسري أثر هذا التجدد الإبداعي، أو الإبداع التجددي، إلى جماهير حضارتهم، فتنقاد هذه الجماهير إليهم، وتقلدهم، وتؤيدهم في عملية التحدي ـ فالاستجابة ـ فالتحدي، التي تمثل فعل النمو أو التقدم.

على أن سِيَر الحضارات قد أبدت أن هذه العملية ليست دائمة، وأن سلسلتها تتعرض للانقطاع بعد حين قصير أو طويل. والسبب الأصيل لهذا الانقطاع هو ارتخاء روح الإبداع عند الأفراد أو النخب وخمود الإيمان في نفوسهم، وازدهاؤهم بمكانتهم وسلطتهم، واكتفاؤهم بإنجازاتهم، وتلفتهم إلى الماضي بدلاً من تطلعهم إلى المستقبل، وقعودهم عن اختراق الآفاق وتحطيم القيود. بل إنهم يصبحون هم القيود، ويتحولون من مبدعين موحين إلى متسلطين قاهرين. وعندما يحدث هذا ـ عندما يتوقف قادة الحضارة عن الاستجابة للتحديات ـ تدخل الحضارة دور «العجز» ومن بعده دور «التفكك»، وتنقلب الوحدة التي كانت تسودها انقساماً وانشقاقاً واللحمة التي كانت تضم أبناءها تفرقاً وتبدداً.

٦ ـ إن النمط السائد في هذا الدور التفككي هو انقسام الحضارة إلى ثلاث فئات رئيسية: الأولى فئة الأقلية الساطية، التي كانت في السابق أقلية مبدعة والتي تحاول في

هذا الدور إثبات مكانتها ودعم سلطتها بالقوة والقمع، فتنشىء لهذا الغرض «دولة جامعة»[12]، وأبرز مثل على هذه الدولة الامبراطورية الرومانية. والفئة الثانية هي الأكثرية الداخلية التي كانت في دور النمو تنقاد للأقلية المبدعة، ثم أخذت الآن ترفض قيادتها السلطوية وتعسفها فتحولت إلى «بروليتاريا داخلية» مغتربة عن مجتمعها وجاهدة في تغييره. أما الفئة الثالثة فهي «البروليتاريا الخارجية» التي تحوم حول الدولة الجامعة في هذا الدور، كما حامت قبائل البرابرة حول الامبراطورية الرومانية عندما أخذت عوامل الضعف تستشري فيها. وأهم الفئتين الأخيرتين البروليتاريا الداخلية، العاملة إيجابياً في سبيل القضاء على الوضع الحضاري المتردي وتوليد حضارة جديدة. وهي تتوصل إلى ذلك باحتضانها في أحشائها «ديناً جامعاً»[13] يرقى عن الدين الجامع الذي كان يسود الحضارة المتردية ويغدو باعث الحضارة الوليدة وجوهر كيانها والسمة التي تتميز بها عن سواها. فالدين هو مصدر الحضارة، والعامل الإيجابي في بنائها، كما كانت المسيحية في ما بين سقوط الامبراطورية الرومانية وقيام الحضارة الغربية.

٧ ـ لقد وضع توينبي كتابه الواسع النطاق على مدى ثلاثة عقود من السنين أو أكثر. وفي خلال هذه المدة التي اعترضتها الحرب العالمية الثانية، طرأت على مفاهيم توينبي ونظريته العامة بعض التغيرات والتحولات. وأهم هذه التحولات هو تبدل العلاقة في نظره بين الدين والحضارة. فبينما كان في السنوات الأولى يعتبر الحضارة الوحدة الأساسية في التاريخ، والدين هو الباعث أو الوسيلة لإنشاء الحضارة، إذا هو في المجلدات التي وضعها بعد الحرب العالمية الثانية ينتهي إلى عكس ذلك، ويقضي بأن الوحدات الأساسية في التاريخ البشري هي «الأديان الرفيعة»[14]، وأن الحضارات ليست سوى وسائل لنشوء هذه الأديان. ويذهب من هذا إلى أن الحوار الأساسي الذي يجب أن يقوم في هذه المرحلة المصيرية من وجود الإنسانية، ليس الحوار بين الدول، أو حتى بين الحضارات، بل بين الأديان الكبرى السائدة في عالم اليوم ـ هذا الحوار الذي سيتوقف عليه مصير الإنسانية وحدة وبقاءً وازدهاراً أو انقساماً وزوالاً وتبدداً.

هذه هي نظرية توينبي في هيكلها العاري كما قلنا. ولا يستطيع المرء تقديرها حق قدرها إلا بالإطلاع على كتابه الرئيسي الضخم وكتبه ومقالاته الجزيلة الأخرى. وسواء انتهى المرء إلى قبول نظريته أو رفضها، فلا شك في أنه يفيد كثيراً من علم توينبي الغزير في شتى وجوه التاريخ وسِيَر الحضارات، ومن ومضات فكره وخِصب خياله، ومما اكتسبه بجهده المضني كمؤرخ وكإنسان.

---

(١٢) Universal State.

(١٣) Universal Religion.

(١٤) Higher Religions.

- ٤ -

ننتقل الآن إلى المحاولة الثالثة التي يدور عليها عرضنا، وهي التي قام بها العالم الاجتماعي بتريم سوروكين. ولد هذا العالم في روسيا عام ١٨٨٩ ونشأ فيها، وكان أول أستاذ لعلم الاجتماع في جامعة بتروجراد، ثم انتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية، وأسس قسم علم الاجتماع في جامعة هارفرد عام ١٩٣٠، وظل يدرّس فيها وفي غيرها من الجامعات الأميركية ويؤلف ويناظر ويفعل في تطوير مفاهيم علم الاجتماع ومناهجه حتى وفاته عام ١٩٦٨. ولعلّ أهم مؤلفاته هو: **الديناميات الاجتماعية والحضارية**(١٥) الذي صدر في أربعة مجلدات بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤١.

لقد قام سوروكين بدراسات اختصاصية في موضوعات اجتماعية وحضارية، ولكن شهرته تقوم على نظريته العامة في الكيانات الحضارية التي ظهرت في التاريخ. وتتلخص هذه النظرية في ما يلي:

١ - إنه يوافق شبنجلر وتوينبي وأمثالهما في أن الوحدات الأساسية في الوجود البشري هي الحضارات. ولكن الحضارات عنده لا تتمتع بالوحدة أو العضوية التي نجدها عند أولئك. إن كل حضارة من الحضارات تحتوي على كيانات منتظمة في داخلها وعلى ظواهر متفرقة غير مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً. وعلى المؤرخ أن يميز بين الكيانات المنتظمة، أو بالأحرى ما يدعوه سوروكين المنتظمات الحضارية(١٦) وبين الأخلاط من المظاهر المتصلة بها. وأهم المنتظمات الحضارية هي: اللغة، والعلم، والدين، والفنون، والأخلاق. وفي داخل كل من هذه المنتظمات منتظمات أصغر(١٧)، كما أنها جميعاً تأتلف في منتظم شامل أكبر(١٨).

٢ - إن فاعلية أية حضارة من الحضارات تتوقف على حيوية هذه المنتظمات في داخلها وعلى مدى انسجامها معاً وخصب التفاعل بينها.

٣ - إن الحضارات تتمايز في ما بينها في مفاهيمها الأساسية للإنسان وللوجود. ما هو أصل الوجود ومصدر الحقيقة؟ ثمة ثلاثة مواقف رئيسية ظهرت في التاريخ وطبعت بسماتها الحضارات المختلفة. ويصف سوروكين هذه المواقف الإدراكية والوجودية والكيانات الحضارية الناتجة عنها أوصافاً يصعب نقلها إلى العربية. إنها الموقف

---

(١٥) Pitrim A. Sorokin, *Social and Cultural Dynamics* (New York: American Book Company, [1937-1941]).

(١٦) Cultural Systems.

(١٧) Subsystems.

(١٨) Supersystem.

الصوري (؟)[١٩] أو الروحاني الذي يعتبر الله، المتعالي عن عالم الحس والعقل، أصل الوجود ومصدر القيم؛ والموقف المثالي (؟)[٢٠] الذي يركز على الوجود ذاته، الشامل لعوالم الحس والعقل ولما فوق الحس والعقل، الوجود الذي يجمع الاختلافات والتناقضات، اللامتناهي، الذي لا يحده عقل ولا يحيط به إدراك؛ والموقف الحسي[٢١] الذي يتخذ الحس أساساً للحقيقة، وينصب عليه نظراً وتطبيقاً، منكراً أية حقيقة أو قيمة غريبة عنه أو خارجة عن نطاقه. وقد نشأت عن هذه المواقف الثلاثة ثلاثة أنواع رئيسية من الحضارات، كما قد تنشأ ثلاثة أطوار معينة من الحضارة الواحدة.

٤ - درس سوروكين بعمق وتفصيل الحضارة الغربية، وتابعها خلال الأطوار التي جازتها، فوجد أن هذه الأطوار تتميز بالمواقف التي ذكرنا. كل طور منها لا يتميز بالأسر الحاكمة، أو بالشعوب النافذة، أو بالنظام الاقتصادي أو الاجتماعي المهيمن، وإنما بالموقف السائد من الوجود والحقيقة. والانتقال من طور إلى آخر إنما ينتج عن الانتقال الذاتي الداخلي لا القسري الخارجي، وهو انتقال من مفهوم أساسي إلى مفهوم أساسي آخر. والحضارة الغربية تقف اليوم في مرحلة انحلال دور «حسي» بدأ في القرن السادس عشر إثر انحلال دور «مثالي» سابق. لقد أدى الدور الحسي الذي جازته في الأعصر الأخيرة إلى إنجازات زاخرة في العلوم التجريبية والتقنية. ولكن اختباراتها الحديثة قد زعزعت إيمانها بالحس سبيلاً إلى الحقيقة. فهي الآن على عتبة تحول جذري يتناول جوهر وجودها ويعمها بكاملها. وهذا هو السر العميق لأزمتها الحاضرة الشاملة. وليس هذا الاختبار فريداً في تاريخ الحضارة الغربية، فلقد جازت الأدوار الثلاثة مرتين، وها هي الآن في الحلقة الأخيرة من السلسلة الثانية.

٥ - يحاول سوروكين أن يدعم نظرته هذه بدراسات تفصيلية للمنتظمات الحضارية التي تكوّن الحضارة الغربية، وللأعلام الذين عملوا في ميادين هذه الحضارة على تتابع العصور، للتدليل على السمات البارزة في كل دور من الأدوار وعلى طبيعة الانتقال من دور إلى آخر - هذا الانتقال الذي يتجلى عنده في كل منتظم من المنتظمات: اللغة، والعلم، والدين، والفنون، والأخلاق، وفي نتاج الأعلام البارزين. وإذ يقصد سوروكين أن يظل في نطاق علم الاجتماع وأن يتقيد بشرائطه وأسلوبه، فإن أحكامه تأتي أكثر تحوطاً من أولئك الذين يصدرون عن موقف فلسفي شامل أو عن مبدأ تحتيمي قاسر.

---

(١٩) Ideational.

(٢٠) Idealistic.

(٢١) Sensate.

ـ ٥ ـ

وبعد، ماذا نفيد من هذا كله ومن أمثاله من المحاولات التأريخية أو الحضارية الكلية الحديثة؟ إننا نلاحظ في جميع هذه المحاولات الأمور التالية:

١ ـ الارتياب بالتقسيم التقليدي للتأريخ إلى قديم، ووسيط، وحديث، ومعاصر، واعتبار هذا التقسيم صادراً عن المنظور الغربي، وهو منظور محصور لا يستوعب الاختبار الإنساني الشامل، ولا ينطبق على الحضارات غير الغربية.

٢ ـ الدعوة إلى الخروج عن نطاق هذا المنظور وعن اعتداد الحضارة الغربية بذاتها وإهمالها مفكريها ومؤرخيها للحضارات الأخرى، وتنبيه الأنظار إلى هذه الحضارات كمظاهر مختلفة ومتكاملة للإبداع الإنساني، وليس كمقدمات وممهدات للحضارة الغربية فحسب أو كمخلفات نشأت على هامش هذه الحضارة أو كمواد لفعلها واستغلالها.

٣ ـ إن الوحدات الأساسية في التاريخ ليست الأسر الحاكمة، ولا الدول، ولا البلدان، ولا الطبقات، ولا العصور، وإنما هي الحضارات. إليها يجب أن يتجه نظر المؤرخ، وعليها يجب أن يتركز اهتمامه. وهي التي يجب أن تؤلف مادة التأريخ الأساسية، وتكوّن الأركان التي تقام عليها مناهج دراسته وبحثه وتدريسه.

٤ ـ الحضارات، كالحياة، كيانات متكاملة. وكما أن حياة أي فرد أو أي مجتمع تكوّن وحدة تضم مقوماتها المختلفة، كذلك الأمر في الحضارة. فإن أية من عناصرها أو مظاهرها: من لغة أو دين، أو ثقافة أو سياسة أو حرب، أو اقتصاد أو اجتماع أو غير ذلك، يعجز بمفرده عن الإحاطة بها والكشف عن جوهرها كاملاً. فلا بد لإدراكها من تناول هذه العناصر أو المظاهر جميعاً بترابطها وتكاملها. ولعل المظاهر التي انصبت عليها عناية المؤرخين في الماضي ـ أي تلك التي تتصل بشؤون السياسة والحرب ـ هي أقلها أهمية، فيجب إعادة النظر في هذه العناية، وحصرها في الحدود التي تفرضها النظرة الحضارية الشاملة.

٥ ـ لكل حضارة من الحضارات طابعها الخاص الذي تضافرت على تكوينه بيئتها الجغرافية واختبارات شعوبها وما أدت إليه هذه الاختبارات من نظرات معينة إلى أصل الوجود وطبيعته وإلى جوهر الحقيقة ووسائل بلوغها. وهذا الطابع الخاص هو الذي يميز الحضارات بعضاً عن بعض، ويحدد إبداعاتها ومساهماتها المختلفة في النتاج الإنساني العام.

٦ ـ كما أن الحضارات كيانات متكاملة، فهي أيضاً ـ كالحياة ـ كيانات متطورة،

تنشأ وتنمو وتنضج وتنحل. فعلينا أن نتابع تطورها هذا، وأن نميز الأشكال التي اتخذها في مراحله المتتابعة، والعوامل التي أدّت إلى ذلك.

٧ ـ والحضارات، كالحياة أيضاً وأيضاً، تتفاعل فيما بينها، تأخذ وتعطي، وتتأثر وتؤثر. وهذا التفاعل هو سر حيويتها ومنطلق إبداعها. وخيرها هو في أن تقدّر أهمية هذا التفاعل وتبقيه ناشطاً في الاتجاهين معاً: تأثراً وتأثيراً. وشر ما يصيبها هو أن تنغلق على ذاتها، أو أن تتراخى فتظل موضع تأثر وانفعال فحسب.

٨ ـ يطمح بعض أصحاب النظرات الكلية ممن ذكرنا أو من سواهم إلى استنباط السنن التي تتبعها الحضارات في تطورها وفي تفاعلها، وإلى تحديد العامل الفاعل أو العوامل الفاعلة في هذا التطور والتفاعل، ويعتبرون أن على المؤرخ أو على عالم الاجتماع أن يقوم بهذا الاستنباط والتحديد، شأن غيره من العلماء. إن هذه المهمة هي في غاية الصعوبة والخطورة، نظراً لعظم الوحدات التي تمثلها الحضارات واتساع نطاقها وتعقد كياناتها. فأية محاولة من هذا النوع تبقى محاولة تقريبية، ويجب أن تحاط بكثير من الحذر والتحفظ. وكلما جاءت بشكل حازم حاسم كانت أدعى إلى الشك والارتياب.

٩ ـ يلاحظ الباحث في النظرات التأريخية والكلية التي ظهرت في الغرب المعاصر شعوراً لدى أصحابها بأن الحضارة الغربية تمر في هذه الآونة بأزمة مصيرية. وقد يختلف هؤلاء في وصف هذه الأزمة وفي تعليل أسبابها، ولكنهم يتفقون في الإحساس بها وفي تقدير خطورتها. ولعل إحساسهم هذا هو الذي دفعهم إلى دراسة الحضارات وتتبع مساراتها ومقارنتها بعضاً ببعض، توصلاً إلى استكشاف كنه الوضع الحضاري الغربي الراهن واستبصار مصيره.

١٠ ـ إذا كان هؤلاء الباحثون يصدرون عن قلق محتدم بشأن حضارتهم ومصيرها، فخليق بنا نحن أبناء الشعوب العربية أن نشعر بهذا القلق ذاته أو بما يفوقه حدّة واحتداماً فيما يتصل بموقفنا الحضاري الراهن ومستقبله. فمهما يكن شأن الأزمة التي تعانيها الحضارة الغربية الحديثة، ومهما يبلغ من شدة وخطورة، فالواقع القائم والفاعل هو أن هذه الحضارة لاتزال تتمتع بأسباب من القدرة تجابه بها الحضارات الأخرى، التي هي الآن في مرحلة نهوض وانبعاث، وتطغى بها على هذه الحضارات. ولعل أول ما يتوجب علينا وعلى أمثالنا هو أن نتبين وجوه هذه القدرة، ونقف على أسرارها ومصادرها، لنكوّن لأنفسنا قدرات ترتفع إلى مستواها بل إلى ما هو أرقى منها وتتيح لنا مجال الصمود في معترك الحياة المعاصرة وأسباب الزهو والعطاء في الغد المقبل. ولن يتأتى لنا هذا، إلا إذا أدركنا أن مشكلاتنا الأساسية هي مشكلات حضارية ـ لا سياسية، ولا دفاعية ولا اقتصادية ـ إذ إن هذه وسواها ليست سوى مظاهر لوضعنا الحضاري النافذ الشامل. فقدرة الشعوب هي ـ أولاً وأخيراً ـ قدرة حضارية، وكذلك عجزهم وتخلفهم.

أزمة النهوض الحضاري

التيار القومي العربي

ـ ١ ـ

تجوز الإنسانية جمعاء، في عصرنا المتفجر هذا، أزمة حضارية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المديد. وتنفرد هذه الأزمة عن سابقاتها بخصائص عدة، أهمها اثنتان: الأولى شمولها للشعوب كافة وللإنسانية بمجموعها. فلقد شهد التاريخ في مجراه الماضي انهيار دول وانحطاط شعوب وتبدد حضارات، ولكن هذه الأحداث ـ مهما بلغت من الاتساع ـ كانت تبقى محصورة نسبياً في مناطقها، غير مؤثرة في المناطق المنفصلة عنها. أما اليوم، فلم يعد ثمة انفصال أو انعزال، إذ ربطت التكنولوجيا الحديثة المتطورة سائر شعوب العالم وأصقاعه بعضاً ببعض، وهي تمضي يوماً إثر يوم في توثيق هذا الربط، بحيث إن أهم الشؤون الحالية والمقبلة ـ وفي مقدمتها الشؤون الحضارية ـ أصبحت شؤوناً إنسانية شاملة لا تدرك ولا تعالج إلا من خلال هذا المنظور وعلى ضوء هذه الحقيقة البارزة. أما الخاصة الثانية للأزمة الحضارية الراهنة، فهي أنها أشد خطورة وأبلغ أثراً من أية من سابقاتها، لأن القوى التي تملكها البشرية اليوم ـ وهي قوى قد تستخدم للشر كما قد توظف للخير ـ تفوق كمّاً ونوعاً، وبمقدار عظيم ومتعاظم، القوى التي كانت لها في أي من العصور الماضية. فالبشرية تنوء في هذه الآونة بكوابيس أخطار لا تهدّد الأوضاع الحضارية فحسب، بل تتناول بقاء البشرية ذاته. أن تكون البشرية أو لا تكون ـ حضارة وبقاء ـ هو اليوم التحدي الرهيب الماثل في الأفق والخليق بإثارة أوعى الانتباه وأعمق القلق على المصير.

ـ ٢ ـ

وأحسب أننا معنيون أول الأمر بأزمتنا الحضارية في العالم العربي. على أنه لا بد

من التأكيد أنه يتوجب علينا أن ننظر إلى هذه الأزمة في النطاق العالمي الشامل. فنحن، كغيرنا من الشعوب، قد غدونا جزءاً من كيان إنساني متواصل متفاعل، وغدت كل مشكلة أساسية من مشاكلنا مرتبطة ارتباطاً عضوياً بما يحيط بنا من قريب أو بعيد.

ولقد اعتاد الباحثون والعاملون في القضايا الحضارية في الربع الماضي من هذا القرن تقسيم شعوب الأرض ثلاث مجموعات: مجموعة الشعوب «الليبرالية» الغربية، ومجموعة الشعوب الشيوعية «الشرقية»، ومجموعة شعوب «العالم الثالث». ويختلف هذا العالم الثالث عن الأول والثاني بأنه مختلف عنهما، وبكونه ميدان التنافس والتنازع والتصادم بينهما.

ومنذ بضع سنوات أخذ يبدو للنظر أن العالمين الأول والثاني - على ما بينهما من اختلاف وتناقض في المنطلقات الفكرية والعقائدية وفي النظم والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - هما أقرب أحدهما للآخر من أي منهما للعالم الثالث. وصلة القربى هذه تقوم بالقدرة التي يتمتعان بها في شتى المجالات - الصناعية والعسكرية منها بخاصة - والتي تميزهما عن الشعوب الأخرى المتصفة بالعجز والتخلف بالنسبة إليهما. فإذا عالم اليوم عالمان: عالم «الشمال» حيث تتركز الشعوب القادرة المتقدمة، وعالم «الجنوب» المكتظ بالشعوب العاجزة المتخلفة.

ونحن العرب من ضمن هذه الشعوب الأخيرة، سواء أسمينا مجموعها «العالم الثالث» أو «عالم الجنوب» أو غير ذلك، هذا العالم يتألف من فريقين من الشعوب: فريق ظل إلى عهد قريب على بدائيته ولم يبنِ حضارة أو يقم بدور فاعل في التاريخ، وفريق قام بأدوار فاعلة وأنشأ حضارات مبدعة، ثم كبا وانحط وركدت حياته وتبددت حيويته. وفي الأعصر الحديثة غدا هذا العالم بفريقيه، كما نعلم، طعماً للدول الناهضة، من مجموعة «العالم الأول»، والتي جعلت تتحكم به وتنهب موارده المادية والبشرية، وتستغل أسواقه، وتتقاسمه مستعمرات ومناطق نفوذ. فجاء هذا الاستعمار الخارجي يمكّن الضعف الداخلي ويضيف إليه صنوفاً جديدة من العجز والتفكك والفساد. ثم أصبح عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية ميدان تنافس وصراع، كما قلنا، بين العالمين «الأول» و «الثاني» وعلى وجه الخصوص بين القوتين العظميين اللتين تتزعمان هذا أو ذاك: الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

وإذ أخذ هذا العالم يستفيق من كبوته ويسعى إلى التحرر من قيوده، طفق يشعر بتخلفه، وينهض للتخلص من هذا التخلف وللحاق بالركب المتقدم. وجرى هذا السعي في السبل التالية:

١ ـ التحرر من التحكم الخارجي بجميع أشكاله: السياسي، والاقتصادي، والثقافي وسواها.

٢ ـ استكشاف الهوية القومية وتأكيدها.

٣ ـ مكافحة الأدواء والمفاسد الداخلية وازالة الأعباء الثقيلة الموروثة من الماضي، أو تخفيضها على الأقل.

وقد سمّي هذا السعي بأسماء مختلفة، منها: «النهوض» أو «النهضة»، كما تعودنا نحن العرب أن ندعو استفاقتنا الأولى في القرن الماضي وأوائل هذا القرن، ومنها «التحرير» أو «التحرر» كما درجنا ودرجت الشعوب المماثلة على تصوّره واستهدافه في الآونة الأخيرة، ومنها «الإنماء» أو «النمو» الذي تسرّب من الأوساط الغربية، ومن المنظمات الدولية بخاصة، وأخذ يطغى الآن على البحوث والأدبيات والخطط والمناهج المتعلقة بهذا الشأن.

ولا بد من التوقف قليلاً عند هذا التعبير الأخير لسعة انتشاره، ولاتخاذه من قبل المنظمات الدولية شعاراً من أبرز شعارات هذا العصر إن لم يكن أبرزها. وليس أدل على ذلك من المقام الذي يحتله في برامج هذه المنظمات، ومن كثرة المؤسسات والهيئات التي تنشأ لبحثه أو لمعالجته عملياً، ومن الدعوات المتلاحقة التي تطلق بشأنه كدعوة الستينات بعقد الإنماء واتباعها بعقد الإنماء الثاني للسبعينات، وما يرتقب بعدهما من ثالث ورابع مادام هذا الأمر يحتل الصدارة بين اهتمامات هذه المنظمات. وقد صنفت هذه المنظمات، كما صنف العديد من الباحثين والعاملين، شعوب الأرض أو دولها أو بلدانها، تبعاً لهذا الشعار. فإذا هناك دول منماة أو متقدمة، ودول نامية أو متخلفة، وبين هذه الأخيرة ما هو في أول الطريق ـ أي مجموعة البلدان الأقل نمواً (L.D.C.) ـ وما هو في متوسطه، أو في مراحل أخرى منه. والمقياس المتخذ للنمو، ولتصنيف الشعوب والبلدان على أساسه، هو مقياس كمّي. إنه معدل الناتج الوطني القائم، أي مجموع الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان. فتعتبر البلدان الأقل نمواً التي يكون هذا المعدل فيها دون ٢٥٠ دولاراً في السنة، وتأتي بعدها الدول المتوسطة النمو التي يتراوح هذا المعدل فيها بين ٢٥٠ دولاراً وألفين أو ألفين وخمسمائة أو ما يقارب ذلك من التقديرات، وتتلوها البلدان المنمّاة التي يرتفع فيها هذا المعدل فوق هذه التقديرات فيبلغ مثلاً عام ١٩٧٦، ٤٠٢٠ دولاراً في المملكة المتحدة و٤٩١٠ في اليابان، و٦٥٥٠ في فرنسا، و٧٣٨٠ في ألمانيا الغربية، و٧٨٩٠ في الولايات المتحدة، وهكذا[١].

---

(١) ارتفعت هذه المعدلات عام ١٩٧٨ لهذه البلدان حسب ذكرها أعلاه إلى ٥٠٣٠ و٧٢٨٠ و٨٤٦٠ و٩٥٨٠ و٩٥٩٠ دولاراً. انظر: World Bank, *World Development Report, 1980* ([New York]: Oxford University Press, 1980), p. 111.

على أننا، عندما نمعن النظر، نلحظ ما يعتري هذا المقياس الكمّي من نقص وخلل فهو أولاً لا يدلّ على القدرة الإنتاجية الحقيقية، كما يتبين من المقارنة بين ما كان عليه في الولايات المتحدة عام ١٩٧٦ - وهو كما قلنا ٧٨٩٠ دولاراً - وما بلغه في الكويت وهو ١٥,٤٨٠. ثم إنه معدل صرف، وبهذه الصفة لا يعكس كيفية توزيع القدرة الإنتاجية، أو الدخل السنوي، بين أفراد الشعب وفئاته، فقد يكون ثمة تفاوت شاسع في هذا التوزيع، وبالتالي خلل جسيم في العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وأخيراً، حتى في أفضل وجوه احتسابه عندما يقوّم فعلاً القدرة الانتاجية أو الدخل المادي، يبرز السؤال الأهم، وهو: ما إذا كان هذا أو تلك المقياس الحقيقي للتحضر الشامل وللتقدم الراقي.

- ٣ -

ومهما يكن من أمر، ومهما يختلف تصورنا أو تقويمنا للتحرك الذي يجيش في داخل الشعوب المتخلفة - أهو نهضة، أم تحرر أم نمو - فلا مراء في حقيقتين أساسيتين تتمحور حولهما الأزمة الحضارية التي تلف هذه الشعوب.

الحقيقة الأولى هي ثقل الأعباء التي تجثم على أكتاف أبنائها وصدورهم. إن هذه الأعباء هي على ضربين متصلين متشابكين: أولهما أعباء الأخطار التي تهددهم من الخارج والمتكونة من بقايا الاستعمار القديم وآثاره، ومن بوادر الاستعمار الجديد الذي، وإن يكن قد تخلى أو أرغم على التخلي عن التحكم المباشر، يسعى إلى بلوغ أهدافه ذاتها - أي استغلال الشعوب الضعيفة والاستئثار بمواردها - عن طريق الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية وسواها. أما الضرب الثاني فهو الأعباء الداخلية التي تتمثل عند هذه الشعوب في تحقيق الهوية القومية، وإقامة أنظمة حكم صالحة، واستثمار الموارد الطبيعية، ورفع مستوى الجماهير إلى ما يفي بمطالب الحياة الإنسانية الكريمة. ولعلّ هذا العبء الأخير - عبء إنقاذ الجماهير من محنتها - هو أثقل هذه الأعباء وأشدها تحكماً وإرهاباً وأحراها بالتبصر والتدبر. لنختطف بعض الأمثلة على ذلك:

١ - **الفقر**: يقول تقرير صدر عن البنك الدولي عام ١٩٧٨ حول «الوضع الإنمائي العالمي» إن ثمانمئة مليون من البشر - أي ما يقارب خمس سكان المعمور وما يفوق ثلث مجموع سكان البلدان النامية - يعيشون في ما دعاه التقرير حالة «الفقر المطلق» (Absolute Poverty)[٢]، أي على هامش البقاء، ودون أي مستوى من مستويات الكرامة الإنسانية.

٢ - **الصحة**: عام ١٩٧٥، كان معدل وفيات الأطفال (في السنة الأولى من حياتهم)

(٢) World Bank, *World Development Report, 1978* ([New York]: Oxford University Press, 1978), pp. 1, 3 and 65.

في البلدان الأقل نمواً ١٢٢ بالألف، وفي البلدان المتوسطة النمو ٤٦ بالألف، بينما كان في البلدان الصناعية المتقدمة ١٥ بالألف، وكان معدل طول الحياة المرتقب عند الولادة ٤٤ سنة في المجموعة الأولى، و٥٨ في الثانية و٧٢ في الثالثة. وكان معدل عدد الأطباء حوالى ذلك العام طبيباً واحداً لكل ٢١,١٨٥ من سكان البلدان الأقل نمواً، ولكل ٢٤٣٠ من سكان البلدان المتوسطة النمو، ولكل ٦٥٠ من سكان البلدان الصناعية المتقدمة[٣]. وهذه الأرقام لا تعكس الصورة بفظاعتها الحقيقية. ذلك أن الأطباء أكثر تجمعاً بالمدن منهم بالأرياف حيث تعيش الجماهير البائسة. فلا شك أن عددهم بين هؤلاء هو أدنى كثيراً مما يبدو من هذه المعدلات.

٣ ـ **الأمية**: عام ١٩٧٤ كان معدل الأميين في المجموعة الأولى من البلدان ٦٧ بالمئة، وفي المجموعة الثانية ٣٧ بالمئة، بينما لم يتعدّ في الثالثة الواحد بالمئة.

ويتزايد وعينا لخطر هذه الوقائع وتراكم هذه الأعباء، عندما ندرك أن سكان البلدان الأقل نمواً قد ازدادوا بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ بمعدل ٢,٤ بالمئة سنوياً وسكان البلدان المتوسطة النمو بمعدل ٢,٧ بالمئة (أي أن أولئك يتضاعفون في حوالى ٣٠ سنة، وهؤلاء في حوالى ٢٦ سنة). أما في البلدان الصناعية فقد ازدادوا بمعدل ٠,٨ بالمئة[٤]، (أي أن تضاعفهم سيقتضي ٨٧ سنة).

ومع أن الاحصاءات تشير إلى أن الشعوب المتخلفة تتقدم على هذه الجبهات وسواها، فإن تقدمها مافتىء بطيئاً، ومافتئت الشقة بينها وبين الدول المتقدمة واسعة، بل هي سائرة إلى المزيد من الاتساع والتباين[٥]. ويعود هذا البطء أولاً إلى ثقل الأعباء ذاتها، بل إلى تضخمها بتزايد السكان (سواء بصورة مطلقة أو بالنسبة إلى التزايد الأقل في الدول المتقدمة)، وإلى بعد المسيرة بين نقطة انطلاق هذه الشعوب والغاية المرتسمة أمامها، وهنا أيضاً سواء حددنا هذه الغاية بالنهوض الحضاري الذاتي أو باللحاق بالركب المتقدم. ويرجع البطء المذكور ثانياً إلى أن هذه الشعوب تحاول أن تتخلص من جميع هذه الأعباء معاً، وأن تناضل على مختلف الجبهات في وقت واحد. فهي تتصدى للمهمات التالية مجتمعة: دعم استقلالها السياسي وإقامة الأجهزة العسكرية الباهظة التكاليف للدفاع عن

(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٥) إذا أخذنا المؤشر الرائج لـ «النمو»، وهو الناتج الوطني القائم للفرد، ظهر لنا، بحسب استطلاعات البنك الدولي، أن هذا الناتج يقدّر أن ينمو سنوياً في الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥: في البلدان ذات الدخل المتدني بمعدل ٢,١ بالمئة، وفي البلدان ذات الدخل المتوسط بمعدل ٢,٧ بالمئة، وفي البلدان الصناعية بمعدل ٢,٩ بالمئة. أما في الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠، فيقدّر النمو بمعدلات ٢,٥ و٣,٤ و٣,٥ بالمئة. فإذا اعتبرنا الفروقات الجسيمة في هذا النطاق القائمة الآن بين هذه الفئات من البلدان، تبين لنا أنها ستزداد جسامة وتتضخم خطورة في العقد التالي.

هذا الاستقلال؛ تثبيت هويتها الذاتية وبناء وحدتها القومية؛ إقامة الأجهزة التصنيعية وسائر أسباب الإنماء؛ رفع مستوى الجماهير وتوفير العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ولم يكن هذا شأن الغرب في مسيرته. فإن الغرب قام بثورته الصناعية الأولى وبنى قدراته الاقتصادية والعسكرية على حساب الجماهير من سكانه، ومن سكان العالم، فلقد امتصت الطبقات الحاكمة والنافذة اقتصادياً دماء أولئك، وانتهكت حرمة هؤلاء واستأثرت بمواردهم المادية والبشرية واستغلتها لمصلحتها. ولم تعمد مرغمة إلى السير في سبل العدالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها، إلا بعد أن اجتازت مرحلة التصنيع والنمو وابتنت قدراتها التصنيعية والعسكرية. أما الشعوب المتخلفة، فهي، على العكس، تحاول تحقيق هذه الأغراض معاً، وليس لديها سوى مواردها المادية الضئيلة وإمكاناتها البشرية الأشد ضآلة، وليس أمامها عالم تستغله وتنتهبه، بل هي لاتزال تجابه خطر استغلال القوى الغالبة لها وانتهابها لثرواتها.

ويعظم الأمر خطورة إذا ذكرنا أن هذه الغايات التي تكلمنا عنها تنحصر في الحفاظ على البقاء وحماية الذات وتأمين الكرامة الإنسانية لجماهير الشعب. أما إذا أضفنا إلى ذلك، كما يجب أن نضيف، مطالب الإبداع الحضاري في ميادين الاكتشاف والاختراع، والبحث العلمي، والابتكار الأدبي والفني وسائر ما يعطي للحياة معناها الزاهي، وما يسبغ على الشعوب العزة والأثر والبقاء الحقيقي، تبدو لأعيننا جسامة المهام التي تقع على عواتق الشعوب المتخلفة، وضخامة التحديات التي تجابهها.

هذه هي الحقيقة الأولى التي تتمحور حولها الأزمة الحضارية المحيقة بهذه الشعوب. أما الحقيقة الثانية، فهي أن الصراع القائم في عالم اليوم يحثها إلى النهوض السريع. إن مطالب البقاء والصمود في معترك هذا العصر الحاسم تفرض عليها ألا تتوقف أو تقعد أو تتماهل. فالسنون اليوم هي بمثابة الأجيال في العصور الماضية. هذا من الوجهة الموضوعية. أما من الوجهة الذاتية، فإن دينامية الصراع القائم، بل دينامية الحياة المعاصرة بكاملها، قد فجّرت في نفوس أبناء هذه الشعوب الرغبات الصاخبة والآمال الجائشة والمطامح البعيدة. فلم تعد، كما كانت في الماضي، ترضى بقسمتها أو تستكين لقدرها، أو تقبل بفقرها وتعاستها في هذا العالم على أمل الفوز بنعم أوفى وأسمى في عالم آخر. إن محركات التبديل والتغيير التي تميزت بها الحياة الحديثة والتي تشتد على الأيام حدة واضطراماً قد نفذت إلى نفوسها وضمائرها وطفقت تفعل فيها ملهبة مشاعرها ومثيرة نقمتها ومهيبة بها إلى إصلاح حالها وتحقيق كرامتها. وهنا أيضاً يختلف شأنها عما كان الأمر لدى الشعوب الغربية. فإن هذه الشعوب، على ما عرفت في تاريخها من انتفاضات وثورات في سبيل التبديل السريع، كان لها من الوقت من أجل النهوض أو التحرر أو النمو ما لا يتسع اليوم للشعوب المتخلفة التي تجد نفسها مدعوة إلى أن تظفر في عقود بما

ظفرت به سابقاتها في قرون. فما هو السبيل إلى ذلك؟ هوذا السؤال البارز الذي تنطوي عليه حياة هذه الشعوب، والذي يتوقف على حسن الرد عليه صون حاضرها وضمان مستقبلها، وهو السؤال الذي يجب أن يدور عليه تفكيرها وتخطيطها.

على أنه يجدر بنا، قبل التصدي لهذا السؤال المحوري، أن نلاحظ أن كل ما ذكرنا من أوضاع الشعوب المتخلفة ينطبق علينا نحن العرب، بل هو لدينا أشد وطأة وأبلغ خطورة، وذلك نظراً للانقسامات القطرية والعصبيات المتوارثة والمستجدة في عالمنا الممتد من الخليج إلى المحيط، ولمركزنا الاستراتيجي الذي تنصب عليه المؤثرات والمطامع الخارجية، ولارتباط الاستعمارين القديم والجديد عندنا بحركة اغتصابية مندفعة هي الصهيونية العالمية، ولثروتنا النفطية التي تغري القوى المتسلطة باستغلالنا والتي تشيع في مجتمعنا شتى الأسواء الاجتماعية والخلقية. يضاف إلى هذا كله أن شعوبنا تختلف عن بعض الشعوب المتخلفة الأخرى في أن لها تاريخاً زاهياً وحضارة مجيدة سابقة. والتاريخ - كما نعلم - قد يكون حافزاً محيياً، وقد يغدو - إذا استُسلم إليه واكتفي به - عبئاً ثقيلاً يلجم الانطلاق السريع والتبدل الجذري المنشودين في هذه الأيام. إن التوفيق بين ضرورة هذا الانطلاق والتبدل وضرورة اكتشاف القيم الباقية في تراثنا الحضاري وانتزاعها مما يلابسها من أدران وعوائق - إن هذا التوفيق يجابهنا بتحدٍ يعظم بقدر عظمة حضارتنا السابقة وجلالها من جهة، وبمبلغ سطوتها على عقولنا ونفوسنا من جهة أخرى.

إن مجموعة هذه العوامل التي ذكرنا تسبغ على موقفنا بين الشعوب المتخلفة معاني خاصة، وتزيد أعباءنا ثقلاً، وتلزمنا واجبات لعلّها أبلغ وأعسر من الواجبات الملقاة على سوانا، وهي، على أي حال، تتطلب منا أصفى رؤية، وأسلم وعي، وأدق تفكير، وأصدق جهاد.

- ٤ -

نعود الآن إلى السؤال المحوري الذي طرحناه، وهو: ما هو السبيل إلى التبدل السريع الذي تقتضيه أوضاع الشعوب المتخلفة، ونحن منها، وتتوق إليه نفوسها؟

ولعلّ أول ما يجب علينا التوقف عنده إذ نتصدى لهذا السؤال هو: هل السرعة هي الغاية المرتجاة؟ هل مجرد القفز هو المطلوب؟ نعرض هذا التساؤل لأن أكثر الشعوب المتخلفة عمدت في السنوات الأخيرة، كما عمدت بعض شعوبنا العربية، إلى تلبية توقها إلى التبدل السريع بالجري وراء انقلابات في أنظمة الحكم وقادته لم تأتِ بالثمار المرجوة ولم تحقق المطامح المثارة. فكيف نضمن أن يأتي التبدل المطلوب لا سريعاً فحسب، بل سديداً أيضاً وجذرياً بالمعنى الحقيقي، **أي ناقلاً المجتمع إلى حال ترقى جوهراً ونوعاً** عن حاله السابقة؟ كيف نكفل ألا تأتي القفزة أو القفزات التي ينطلق بها قفزات سائبة في

الهواء، أو مجرد تبدلات ظاهرية شكلية، لا تبدلات عضوية نوعية في المفاهيم والقيم والأساليب؟

ليست الأجوبة على هذه التساؤلات يسيرة المنال. ويخطىء من يظن أنه يستطيع أن يدركها أو يصوغها بشكل تام أو نهائي. إنها من التعقيد بحيث تنأى عن التحديد الفاصل والحكم الجازم وتأبى أن تنحصر ضمن نظام معين أو ايديولوجية مبسطة. ولذا، فجلّ ما يمكن طرحه في مثل هذا العرض هو بعض الشروط الأساسية التي يجب أن يحققها التبدل السريع ليأتي صحيح الفحوى متين اللحمة ملبياً للآمال الجسيمة المعلقة عليه.

ثمة في نظري خمسة شروط أساسية لا بد من التزامها. أولها التيقن أن التبدل المنشود يجب أن يأتي، كما قلنا، جذرياً ونوعياً، أي ألا يتناول المظاهر والسطوح فحسب، بل أن يتغلغل في البواطن والجذور، وأن يهدف إلى خلق حياة عربية تختلف كيفاً عن الحياة العربية الحاضرة: حياة رؤية صافية، وعزم وإرادة، وفعل وإنتاج، وانتظام وتجند، وتعاون واتحاد، لا حياة عشو وزيغ، وقعود واسترخاء، وانفعال واتكال، وفوضى واستخفاف، وتنافر وتناقض. إن هذه التبدلات وأمثالها يجب أن تؤلف بمجموعها تبدلاً في العمق وفي الجوهر، وهو التبدل الوحيد الذي يضمن لنا بناء القدرة الذاتية الداخلية الكفيلة بنقلنا من موقع الضياع والعجز إلى موقع الثقة: ثقتنا بأنفسنا وثقة الغير بنا المستمدتين كلتيهما من المؤهلات المكتسبة والإنجازات المحققة. ولأوضح ما أعني أطرح تساؤلين من التساؤلات الكثيرة التي تعرض في هذا المجال. هل اختلفت تحركاتنا التحررية **نوعاً** عما كانت عليه منذ ثلاثين أو أربعين أو خمسين سنة؟ أما فتئنا نتوسل إلى أهدافنا بوسائل شبيهة بتلك التي كان يعتمدها الجيل السابق أو الجيلان السابقان؟ هل علّمنا الاختبار أن الإرادة الموحدة التي يقابلنا بها العدو لا تغلب إلا بإرادة أكثر توحداً وأبلغ منعة، وأن نتائج الأعمال تقاس لا بضخامة صخبها بل بنفاذ فاعليتها، وأن التخطيط للمدى القريب والبعيد هو السلاح الأقوى للنضال، وأن الالتحام الوطني ألزم وأبقى من التعصب الفئوي أو الاستئثار الفردي، وأن التفكير بعقلية العصر والتعبير بلغته والعمل طبق أحكامه وقواعده هو أجدى من التفكير والتعبير والتصرف الذي يستهدف إرضاء غرائزنا وتغذية مصالحنا واستهواء من حولنا؟ هذا مثل. ومثل آخر هو أثر التعليم فينا. إلى أي حد غيّرنا التعليم جذرياً وأساسياً؟ ولنخص بالنظر التعليم في مستوياته العليا المتوّج بالدرجات والشهادات التي حصّلتها نخبنا، وبالاختصاصات التي تدربت عليها. هل بدّل هذا التحصيل العالي عقول هذه النخب ونفوسهم تبديلاً جذرياً شاملاً، سواء في المهام التي يمارسون، أو خارج هذه المهام أي في تصرفاتهم المعيشية والاجتماعية والسياسية وسواها؟ أيرتفع هذا التحصيل إلى مستوى مطالب العصر والمطالب الأضخم

التي تنبىء بها طلائع العصر المقبل؟ وإذا هو ارتفع، أتراه يشمل حياة أصحابه كلها، أم هم يعيشون ضمن نطاق اختصاصهم في عصر، وخارج هذا النطاق في عصر متخلف أو عصور متخلفة؟ لسنا ننكر التقدم الذي أحرزناه على جبهات عدة في المجالين اللذين تناولناهما بتساؤلاتنا. ولكن لا يخفى أيضاً أن ثمة تخلفاً على جبهات أخرى في هذين المجالين وفي سواهما، وبالإضافة إليها أنواعاً طارئة من العبث والفساد قد بدأت تستشري في جسمنا الوطني وتعيق هذا التقدم. وعلى كل حال، نعود إلى التأكيد أن التقدم الذي حصل، مهما يكن حجمه أو مداه، لم يتخذ شكل التبدل النوعي المنشود، وأننا لم نعِ بعد أن المنعطف المصيري الذي نقبل عليه يتطلب إنساناً عربياً من نوع جديد.

أما الشرط الثاني للتبدل المنشود فهو أن يكون مهتدياً **بالعقل** خاضعاً لأحكامه. لقد يبدو هذا الشرط سهلاً، والكلام عنه بدهياً أو ساذجاً. ولكنه في الواقع أهم المطالب المرجوة وأشدها عسراً في آن. إنه أهم المطالب لأن الاهتداء بالعقل هو سر القدرة الذاتية ومبعث التقدم والرقي وعصب الحضارة. بالعقل ـ بتفتحه وانتظامه وفعله وإبداعه ـ نهض الإنسان تدريجاً من البهيمية والبدائية والهمجية إلى الإنشاء الحضاري، فأدرك ما أدرك من أسرار الطبيعة، واستثمر ما استثمر من مواردها، واقتحم مجاهل الحياة الإنسانية. وأقام ما أقام من منشآت الصنع والإنتاج، والبناء والعمران، والمعرفة والعلم. وإذا نحن استعرضنا التاريخ وجدنا أن حقبه الزاهية هي تلك التي تميزت بفاعلية العقل وغزارة نتاجه، وأنه عندما خبت هذه الفاعلية وضؤل نتاجها انحطت الحضارة وركدت الحياة. على أن الانحطاط والركود لا يدومان إلا إلى حين، ذلك أن الشعلة القدسية التي يتميز بها العقل المتيقظ لا تلبث أن تجد لها منفذاً، فإذا خبت هنا، وجدت هناك ما ينعشها ويذكيها. ومن هنا كان تقدم العقل مستمراً عبر الكبوات والانحرافات والضلالات التي تعرض لها. ومن هنا كانت الشعوب التي حضنت العقل في الأعصر الأخيرة هي اليوم الشعوب القادرة، وهي التي ستظل تتحكم بالشعوب الضعيفة، ما لم تبصر هذه أهمية العقل، وتسعى إليه جهدها وتبلغ منه ما بلغته الشعوب القادرة. إن معيار التقدم، أو التحرر، أو النمو، لأي شعب من الشعوب ليس الناتج الوطني القائم كما يزعمون، ولا التجهيزات التصنيعية والوسائل التنظيمية المولدة لهذا الناتج، بل هو مبلغ القدرة العقلية الفاعلة التي يصدر عنها هذا كله. ومن هنا قلنا إن التبدل النوعي المنشود يجب أن يتقصد، أول ما يتقصد، تنبه العقل وتحقق إمكاناته وانطلاقه فاعلاً مطوراً مرقياً الحياة الفردية والجماعية على أوسع مدى وبأعمق أثر.

أما أن هذا المطلب هو أشد المطالب عسراً، فلأن العقلانية لا تأتي عفواً ولا تستعار أو توهب. إنها مناقضة للفطرة التي تستسيغ التوهم والتخيل، ولا تتعقلن إلا بنتيجة جهاد مرير ومستمر. أقول: مرير لأنه يقتضي أقصى الانضباط والانتظام وأقسى التحكم

بالأهواء والنزعات. وأقول: مستمر لأن الشعلة، كما قلنا، تتعرض للخبو والانطفاء إذا لم يكن ثمة ما يصونها ويذكيها. وإنه لمن أشد الضرورات أن نؤكد هذه الحقيقة في هذه الأيام التي بهرتنا وطغت علينا فيها سطوة الشعوب القادرة، فاعتقدنا خطأ أننا نستطيع استمداد مثل هذه السطوة باستعارة التكنولوجيا المتطورة والوسائل المستحدثة. إن الوقائع تدل على أن مجرد الاستعارة يبقينا تابعين للشعوب القادرة وخاضعين لمشيئتها، بل يزيدنا تبعية وخضوعاً، مادمنا لم نفقه أسرار الصنع التكنولوجي ولم نُنمّ القوى والملكات الكامنة وراءه، وهي قوى العقل الفاعل وملكات الإبداع المتجدد المجدد. ذلك أن العقلانية ليست مصانع ومزارع ومتاجر، ومنشآت عمرانية، وتجهيزات عسكرية، ولا حتى علوماً واختصاصات. إن هذه كلها وأمثالها مظاهر لها. إنها في صميمها أسلوب معين في النظر والفكر والسلوك ينساب في جوانب النفس ويمتلكها ويميز حكمها على الأشياء ويرقّي إنسانيتها، ويبدلها نوعياً من حالة البدائية والتخلف ومما يطغى عليها من توهم وتسيب وفوضى.

وإذا كان العقل هو عصب الحضارة، فالدم الذي يغذيها هو **العمل**، ومن هنا كان تقدير العمل والاستعداد النفسي للإقبال عليه وتحمل تكاليفه ومشاقه هو شرط آخر من شروط التبدل النوعي المنشود. فلا ثروة ولا قدرة، ولا حضارة بدون كدّ وجد ونضال وكفاح. والتاريخ شاهد صادق على ذلك. فالأمم لم تقم وتقوَ، والمنشآت الحضارية لم تظهر وتزهُ إلا بما بذلته جماهير الشعوب من عرق ودموع ودماء، سواء أكان هذا البذل عفوياً بفعل عقيدة محركة أم قسرياً بضغط من الحكام المتسلطين أو الطبقات المسيطرة. ومهما تشتد ثورتنا على هذا القسر وما جلب من استغلال فاجع وظلم مروّع، وما سبب من آلام ومن انتهاك لحرمة الإنسان وكرامته، فإنه يجب ألا ينسينا الحقيقة الجوهرية وهو أن العمل هو المصدر الأول للثروة والساعد المشيّد للعمران. وخليق بنا أن نؤكد هذه الحقيقة الجوهرية في هذه الأيام، وذلك للأسباب التالية: أولاً لإبراز دور العاملين الكادحين في تكوين الثروة القومية، ودعم حقهم في نيل قسطهم العادل منها، وثانياً لمكافحة بعض المعتقدات الخاطئة السائدة التي تعيد الثروة أو القدرة إلى غير مصادرها الحقيقية، كالتركيز على جمال الطبيعة واعتدال المناخ والتوسط الجغرافي، أو كالاتكال الشائع على غنى بعض بلداننا العربية بالموارد النفطية كأن هذا الغنى قمين بذاته بأن يقلب مجتمعنا العربي من حالته المتردية إلى حالة القدرة والعزة، وثالثاً لأننا قد ولجنا أبواب الاستهلاك الواسع المهدر دون أن نعدّ له عدته. إن الشعوب الغربية، على ما بلغت من قدرة إنتاجية، أخذت تشكو من النزعة الاستهلاكية المتهافتة الطاغية عليها، والتي جعلت تنهك إنتاجيتها وتعيث في أوساطها شتى العيوب والمفاسد. أما نحن، وأمثالنا من الشعوب المتخلفة، فإننا نقبل على التفريط الاستهلاكي دون أن نكون بنينا بالجد العنيد

والكدّ المتواصل قدرتنا الانتاجية، فإذا هذا الإقبال يزيدنا ضعفاً على ضعف ويستنزف قوانا الضئيلة ويكاد يذهب بما يجب أن ندخره للصمود والنهوض والارتقاء. إن هذه الأغراض النفيسة لا تنال إلا بأداء ثمنها، وليس كالعمل الدؤوب، المرير المستمر، سبيلاً إلى هذا الأداء.

وشرط رابع من شروط التبدل النوعي المنشود هو أن يجري في جو مشبع **بالحرية**. فالحرية هي ضمان حيوية العقل وخصوبة العمل. العقل لا يسعى إلى الحقيقة ولا يتقدم في مضاميرها إلا عندما ينعم بالحرية: الحرية من القيود الخارجية التي تعينه على اكتساب نعمته الكبرى وهي حريته الذاتية الكيانية. والعمل قد ينتج، كما قلنا، بفعل القسر الخارجي، ولكن أين هذا الانتاج، صحة ووزناً وقيمة، من الإنتاج الطوعي الذي يبعثه إيمان متغلغل في الأعماق واستعداد نفسي للبذل والتضحية، وكلاهما يزهوان ويثمران بقدر ما يتمتع به المواطن والإنسان من حرية في الفكر والقول والعمل. وقولنا هذا يؤدي إلى مجابهة معضلة من أهم معضلات العصر، خاصة فيما يتعلق بالشعوب النامية. إن هذه الشعوب، تلبية للمطامح الجائشة التي تغلي في صدورها، ورغبة منها في القفز السريع وفي الانقلاب الشامل، تجد نفسها مستعدة لأن تنقاد لأي فرد أو حزب أو سلطة عسكرية تعدها بتحقيق هذه الرغائب والمطامح. وهكذا نرى مجالات الحرية تضيق وتنحصر، ونشهد سلطات مستجدة تقوم مقام السلطات السابقة، وينتهي الأمر إلى أن التبدل النوعي المنشود ـ الذي هو في الواقع تبدل في الإنسان ذاته ـ يتخلف ويتعثر بشتى أساليب التخدير والكبت والإكراه. وهنا يبدو السؤال ـ التحدي لهذه الشعوب وللأسرة البشرية جمعاء: هل يتنافى، حقاً وضرورة، التبدل السريع والحفاظ على الحرية وتنميتها؟ وإذا كان ثمة تنافٍ أو تعارض، فأيهما أشد أهمية وأحرى بالعناية والحرص، حتى لو جاء على حساب الآخر؟ إن مستقبل الشعوب رهين بنوع جوابها عن هذا السؤال وردها على ما يحمله من تحدٍّ.

بقي الشرط الخامس والأخير الذي نكتفي بالإيماء إليه إيماءً سريعاً وهو شرط ترقي الإنسان في سلم **الفضائل**. إن التبدل المنشود يجب أن يتقصد إنشاء مجتمع يتميز لا بالعقلانية فحسب، بل بالفضيلة أيضاً. إنه التبدل الذي يحوّل الإنسان من التهالك على إرضاء الغرائز والأهواء، والتهافت على السلطة، وتقصي الربح السريع مهما تفسد وسائله، والاستهتار بالقيم، إلى تقدير شأو الكرامة الإنسانية وصيانة حرمتها والجهد لتعزيزها على أعمق مستوى وأوسع نطاق. إنه، بإيجاز، التبدل الذي يقلب الإنسان ـ الشهوة إلى الإنسان ـ الضمير. وإذا نحن نظرنا في عقم الكثير من الجهود التي بذلناها، وتردّي العديد من الانقلابات التي جزناها، وإلى تعثر خطانا هنا وهناك وهنالك نجد أن من أهم أسباب هذا العقم والتعثر والتردي أننا لم نفلح في إحداث ذلك التبدل الخلقي

الجذري الذي يغدو به الإنسان العربي إنساناً خيّراً يجسد في فكره وقوله وسلوكه معاني الكرامة، وحرمة القيم، وجلال المسؤولية، وقدسية الضمير.

تخوض الأمة العربية في هذه الآونة معركتين: معركة البناء القومي، ومعركة النهوض الحضاري، وهما معركتان متصلتان متلازمتان، فلا بناء قومياً صحيحاً بدون مضمون حضاري فاعل ثري، ولا نهوض حضارياً ثابتاً بدون تكوّن قومي يهيىء له الوسائل ويصونه من العبث الداخلي والعدوان الخارجي. إن من الهراء المتيّه والمضيّع للوقت الثمين التساؤل والتجادل في أية المعركتين أسبق وأولى، إذ على الشعوب العربية أن تخوضهما معاً بوعي واضح مكين لترابطهما وتلازمهما. وكل منهما تتطلب تبدلاً جذرياً في المجتمع العربي، فلا عجب أن تتطلب أصلاً هذا النوع من التبدل في عقول الذين يقبلون عليهما وفي نفوسهم. فجوهر الأمة وجوهر الحضارة هو في ما تحتويانه من قيم. والقيم، مهما تسمُ، لا تتبلور ولا تشع إلا إذا تجسّدت في أشخاص. هنا، في ما أعتقد، نقطة الانطلاق الصحيحة، ومصدر التحدي الدائم، لكل من يتطلع إلى شرف الانتماء إلى هذه المعركة الشاملة المصيرية والانضواء تحت لوائها.

الإنماء العربي وأزمة العصر(*)

(*) مترجم عن أصل بالانكليزية، ألقي في ندوة «استراتيجية التنمية في العالم العربي»، التي عقدت في جامعة لوڤان لانوف، ١١ ـ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، ونشر في مجموعة بحوث هذه الندوة:
Bichara Khader, *Monde Arabe et développement économique* (Paris: Le Sycomore, 1981), pp. 215-227.

- ١ -

من الملاحظ أن كلمة «أزمة» هي من أكثر الكلمات رواجاً في هذه الأيام. إنّا نجدها تتردد في الكتب والخطب، وفي الوسائل الإعلامية والأحاديث العادية، مما يدل على وضع عصرنا المضطرب من جهة، وعلى وعي الناس لهذا الاضطراب من جهة أخرى. فمنذ بداءة هذا القرن، تتوالى الصراعات السياسية والحربية - داخل الدول والمناطق وفي الساحة العالمية - وتحدث من التقتيل والتدمير ما لم يعرف التاريخ له مثيلاً. وماتفتأ تصريحات رجال الاقتصاد تحذرنا من العلل المتأصلة في «النظام» (أو بالأحرى «اللانظام») الاقتصادي العالمي، كما أننا نشعر بما لهذه العلل من انعكاسات مربكة على حياتنا الشخصية وعلى مصائر مجتمعاتنا. وفي الآونة الأخيرة أخذت تبرز دراسات مستقبلية متنوعة ومختلفة الاتجاهات تتناول الأزمات البعيدة المدى المتصلة بتكاثر السكان واستنزاف الموارد الطبيعية وفساد البيئة وغيرها من التطورات العالمية. والقائمون على شؤون التربية يلفتون النظر إلى الارتباكات التي تجتاح المدارس والجامعات والنظم التربوية بوجه عام، بينما سواهم يبدون قلقهم من التوترات الاجتماعية المشتدة، ومن انتشار العنف، واغتراب الشباب، وتآكل السلطة، وانحلال الضوابط الخلقية والدينية.

وأخذ الناس يعون، أكثر فأكثر، أن هذه الأزمات المختلفة ليست ظواهر منعزلة بعضاً عن بعض، وإنما هي رموز ودلائل على واقع أساسي واحد. فلقد قامت في الماضي أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية متفرقة، أما ما نجابهه اليوم فهو أزمة عامة تبدو، بما لها من عالمية الشمول وشدة الحدة، كأنها تختلف اختلافاً أساسياً عما خبرته الإنسانية في السابق. إن لهذا الحدث الجديد أسباباً عدة، في مقدمتها دينامية العلم والتكنولوجيا

التي بلغ زخمها في أيامنا هذه حداً من التسارع ومن الفاعلية يذهل الألباب. فلم تعد الشعوب والمناطق منفصلة فعلاً بعضاً عن بعض بحواجز جغرافية أو طبيعية. وكذلك غدت جوانب الحياة المعاصرة - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية - مرتبطة فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، بحيث إن أي تبدل في أي منها يتسرب وقعه حتماً إلى الجوانب الأخرى. وهكذا نرى أن الأزمات المتباينة، الناشبة في شتى أنحاء العالم وفي مختلف وجوه الحياة، تتفاعل فيما بينها وتشكل معاً أزمة جامعة تطغى على شؤون البشر. فمن جهة، تأتي هذه الأزمة نتيجة لصيرورتنا موضوعياً - مهما يكن وعينا لهذه الصيرورة - أعضاء في «عالم واحد»، ومن جهة مقابلة، ينعكس هذا الوعي على الأزمة ويأتي، حسب مقداره ونوعه، عاملاً فعالاً في تليينها وتخفيفها أو في تعقيدها وتشديد قبضتها. ثمة إذن علاقة جدلية بين ما يجابهنا وبين ما نحن مدعوون لأن نكون.

- ٢ -

ما هي متضمنات هذه الأزمة؟ إنها لمتضمنات هائلة ومن نوع ونطاق جديدين. إذ إن خطرها يتخطى تقدم الحضارة المعاصرة إلى مجرد استمرارها. ولا حاجة بنا إلى التحدث عن القدرات الهائلة في أساليب التقتيل والتدمير الشاملين التي اكتسبها العلم والتكنولوجيا في أيامنا هذه، والتي مافتئت الأمم القوية تعمل جادة في ابتداعها وتطويرها. إن هذه القدرات تزداد يوماً عن يوم ضخامة وفاعلية. ومن المعلوم أنها لا تقتصر على «تحسين» الأسلحة التقليدية والإقبال المستحث على صنعها وتخزينها، بل تتناول وسائل تدميرية مستجدة - نووية وبكتيريولوجية وكيميائية - تفوقها فتكاً بما لا يقاس. أما فنون الحرب فقد غدت أبلغ «رقياً» وأشد شؤماً. وبإزاء هذا كله، نجد أن الجهود الدولية لوضع حد لهذا السباق التسلحي الجنوني مازالت مهلهلة متعثرة وخاضعة كل الخضوع لمصالح الدول الكبرى، وفي مقدمتها الدولتان العظميان. وقد انحصر أمل البشرية في النجاة من الانتحار في خيار مقلقل مروّع هو خيار «توازن الرعب». وهنا لا مهرب من التساؤل: هل يمثل هذا الخيار ضماناً حقيقياً في وجه الطمع أو الجنون البشري أو مجرد الخطأ العادي؟ إن المفكرين المسؤولين المطلعين على هذه الشؤون مايفتأون يحذرون من تفاهة هذا الضمان ومن خطر الاستسلام له.

حتى إذا استطاعت البشرية - بسائق الرعب أو بفضل الحظ أو بمعجزة من الحكمة - أن تجتنب مزالق الإبادة بحرب شاملة فتاكة، فهل، ترى، بمقدورها أن تتجاوز أسباب الانحطاط والتفسّخ المنبعثة عن المساوىء الجمة العميقة التي ترهقها والتي صنعتها بأيديها؟ إن الذين يتفحصون حالة المجتمع البشري الحاضرة واحتمالاتها المقبلة يختلفون في تقويمهم لما نحن مقدمون عليه. كثيرون منهم يخرجون بنظرات تشاؤمية ويطلقون

إنذارات صارخة بشأن المستقبل إذا لم تبدّل البشرية، وبحسم، أساليبها الحالية فيما يتعلق باستغلال القوي المنعم من شعوبها وطبقاتها للضعيف المحروم، وبالإهدار المبدد لموارد كوكبنا المحدودة، وبالتدخل الأرعن في البيئة الطبيعية، وبالتوالد غير المنضبط، وباستلاب حيوية الريف في سبيل تضخيم المدن الرازحة تحت أعباء مشكلات عاتية، وبنشر ضروب النزاع والعنف والاغتراب. إن بعض هذه الأصوات تدعو إلى لجم سريع وجذري للسباق الحثيث في مضمار «النمو الاقتصادي»، هذا السباق الذي تعتبره من أهم أسباب تفاقم العلل الحاضرة. إنها تصرّح أنه ما لم تعمد البشرية إلى هذا اللجم المطلوب، فإن العلل ستبلغ من السوء ما يتعدى قدرة الإنسان على معالجتها وما يدفع الحياة المعاصرة في سبل الانحطاط والانهيار.

وفي المقابل هناك باحثون تطلعيون يتجهون اتجاهاً تفاؤلياً، أو إنهم على الأقل لا يتوقعون حدوث كارثة داهمة. إنهم يعتقدون أن التشاؤميين قد غلوا في رسم صورتهم السوداء: فالأخطار ليست من الحدة أو الجسامة التي يتصورها هؤلاء. وعلى أي حال، ومهما تكن هذه الأخطار، فإن الانسان المعاصر، بما له من ذكاء وإقدام، لن يعجز عن التغلب عليها. ومعظم الثقة التي يبديها هؤلاء «التفاؤليون» مستمد من إيمانهم بقدرة الإنسان المعاصر علمياً وتكنولوجياً ـ قدرته على اكتشاف موارد جديدة من الطاقات والخامات، وأساليب مستحدثة لإعادة صنع المواد، وأنواعاً طريفة من الغذاء والكساء والسكن وغيرها من وسائل العيش، ووسائل مبتكرة لمكافحة الجوع والحرمان ولمعالجة الشوائب التي ألحقت بالبيئة الطبيعية. وبعض هؤلاء يتوسعون في أسباب اطمئنانهم متعدين دائرة العلم والتكنولوجيا الصرف إلى إمكانات الإبداع الإنساني بوجه عام، ليزعموا أن الانسانية كفيلة بأن تولّد لذاتها القدرات الفكرية والعملية الضرورية لمعالجة المشكلات التي ستنشأ في المستقبل، مهما تبدُ الآن خطيرة أو داهمة. إنهم يوصوننا بأن نتخلى عن نبوءات السوء، ونتطلع إلى عهد جديد يتميز بالوفرة وبالمزيد من الرفاه والتقدم.

وإذا نحن تركنا التشاؤم والتفاؤل جانباً، فلا بد من التوقف عند الحقائق التالية التي تبرز من مختلف الدراسات والتقويمات للمستقبل الآتي:

١ ـ إن المشكلات التي تقابل الإنسانية في المنعطف الحاضر ذات طبيعة جذرية وتتضمن أخطاراً رهيبة على أمن البشر وحسن مصيرهم.

٢ ـ إن هذه المشكلات تمثل معاً أزمة حضارية تكتنف الحياة المعاصرة بكليتها.

٣ ـ إنها لن تحلّ، والأزمة المحيقة لن تبدد، بنمو اقتصادي، أو بتدبير سياسي، أو بتطور علمي وتكنولوجي.

٤ ـ إنها تفتح أمام الإنسانية أخطاراً ضخمة من جهة، وفرصاً جليلة من جهة أخرى، وبالتالي تتحدى، إلى أقصى مدى، قدرة الإنسان المعاصر على حفظ بقائه، وتحقيق إمكاناته، وعلى تجاوز ذاته (وهو الأهم).

ـ ٣ ـ

إذا أردنا أن نكتشف جذور الأزمة التي نتحدث عنها، وجب علينا أن نتحرى العامل الساطي على الحياة المعاصر. إنه ليس دولة من الدول أو أمة أو مجتمعاً أو مجموعة من أي منها. إنه أسلوب معين في التفكير وفي السلوك، بل لنقُل إنه نمط حضاري يحكم الاتجاهات السائدة في يومنا هذا، وهو ينعت حيناً بـ «الغربي»، وحيناً بـ «الحديث»، وحيناً بـ «الغربي الحديث». ولكل نعت من هذه النعوت ما يسوّغه بوجه من الوجوه. ذلك أن هذا النمط الحضاري نشأ في أوروبا الغربية حوالى القرن الخامس عشر للميلاد، وانتشر منها في خلال القرون التالية إلى سائر البلدان الأوروبية وانتقل على أيدي الأوروبيين إلى القارات الأخرى التي هاجروا إليها أو التي استعمروها. إنه جاء خلفاً للحضارتين «الوسيطتين»، الغربية المسيحية والشرقية الإسلامية، ومثّل تحوّلاً جديداً في مسيرة الإنسان على هذه البسيطة. لقد ولّد نظرة جديدة إلى الوجود، وصنوفاً من المعتقدات غذّت حوافزه الأولى وبعثت فيه قدرة خاصة على الاقتحام والتوسع.

ولا حاجة بنا إلى بسط المكاسب الوافرة التي جلبتها هذه النظرة وحوافزها للشعوب التي حملت لواءها أو تأثرت بها. وفي مقدمة هذه المكاسب تطور المعرفة العلمية، نظراً وتطبيقاً، وما أحدثه هذا التطور من توسع في إدراك الإنسان للطبيعة وللحياة البشرية ومن فعل نافذ فيهما. ولم يقتصر هذا التطور على زيادة حجم المعرفة زيادة مستمرة خلال الأجيال، بل تناول أيضاً أساليبها وعمل في هذه الأساليب ضبطاً وتنظيماً وإغزار فاعلية. وبفضل هذا الإنماء المزدوج ـ نتاجاً ومنهجاً ـ تسارع التقدم العلمي وبلغ في الآونة الأخيرة مرحلة «ثورية» أو «تفجرية». ولقد صاحب هذا التقدم العلمي إحساس متصاعد بالحاجات البشرية، وتضافر هذان العاملان على تمكين الإنسان الحديث من إحراز مكاسب ثرية في مكافحة الفقر والمرض والجهل، وفي رفع مستوى معيشة قطاعات متسعة من مجتمعاته إلى مدى يفوق كثيراً وقائع الأزمنة السابقة، بل تخيلاتها. وكذلك عمد الإنسان الحديث بتنوره العقلاني إلى استشفاف معاني الكرامة الإنسانية وإلى النضال، بأساليب سلمية وعنفية، لتعزيز الحرية والعدالة والمساواة، وأصاب في هذا النضال نجاحاً مرموقاً. وخلاصة القول إنه من العبث أن ننكر التقدم المادي والعقلي والاجتماعي الذي أنجزته الشعوب التي دخلت العصر الحديث بفضل النظرة الجديدة إلى الوجود وإلى الإنسان التي جاء بها هذا العصر، بل التي ولّدت هي هذا العصر وطبعته

بطابعها.

ولكن، كما تعددت المكاسب واتسعت، كذلك نمت المساوىء واستشرت، حتى غدا الكثيرون، كما ذكرنا، ينبهون إلى الأزمات المتصلة التي تجوزها هذه الحضارة ويخشون على مصيرها. وقد عزا بعضهم هذه المساوىء إلى الحروب الدامية التي شنتها الشعوب الحديثة بعضاً على بعض، أو إلى نقائص الأنظمة السياسية التي أنشأتها وخضعت لها، أو إلى السلطة الاقتصادية التي جمعتها لنفسها بعض طبقاتها واستخدمتها في استغلال الطبقات الأخرى في مجتمعها وما وراء مجتمعها من شعوب، أو إلى المفاسد الاجتماعية التي أشاعها ضعف الضوابط الدينية، أو إلى أكثر من سبب من هذه الأسباب أو غيرها. على أننا، إذا تعمقنا في النظر والتحليل، وجدنا أن هذه الأسباب كلها تعود في الأصل إلى علة أساسية واحدة، هي احتفاظ الإنسان الحديث بشهوته للسطو والتسلط، بل اندلاع هذه الشهوة بتوافر امكاناته لتلبيتها وتغذيتها. فقد دفعه إيمانه بذاته وبقدرته على اكتشاف أسرار الطبيعة والتحرر من قيودها واستثمار ثرواتها إلى الإفراط في غزوها وتبديد مواردها، ولم يظهر - في جريه الأرعن للتصنيع - أي حرص عليها أو اهتمام بالأذى الذي ينزله بها. فإذا هو الآن يؤدي ثمن نزقه وعدم شعوره بالمسؤولية تناقصاً في الموارد الطبيعية وفساداً في البيئة وما يتصل بهما من شرور أخرى. ولم يقتصر اندفاعه في سبيل السطو على الطبيعة وحدها، بل تجاوزها إلى أخيه الإنسان، سواء في داخل مجتمعه أو خارجه، وأطلق العنان لغرائزه في التحكم والاستغلال طمعاً في الكسب وفي اقتناص القدرة بمختلف مظاهرها. وارتفع عنده مثل الإنسان «الصانع» على غيره من المثل بما في ذلك الإنسان «الفاضل»، واختلطت لديه الغايات، فلم يميز بين الصحيحة والزائفة منها تمييزاً كافياً، وإن هو ميّز لم يستطع أن يغلّب الأولى منها على الثانية. وكذلك الأمر في الوسائل: فأية وسيلة أصبحت جائزة، مهما تتضمن من انتهاك للحرمات.

ولما كانت الأزمة الحضارية الراهنة هي أعمق وأشمل من أي من ظواهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعود في الأصل إلى علّة أساسية في مفاهيم الإنسان الحديث وتوجهاته، فإن هذه العلة لن تستأصل بالسياسات والتدابير التي تتخذ لمعالجة تلك الظواهر كتغيير أنواع الحكم وأساليبه، ومحاولات خفض التسلّح، وإنماء الاقتصاد، والعمل في سبيل الانسجام الاجتماعي والتفاهم والتضامن بين الفئات والشعوب، سواء بإطلاق الدعوات، أو رسم الخطط والمناهج، أو سنّ القوانين، أو إنشاء المنظمات القومية والإقليمية أو الدولية، أو غير ذلك من الوسائل. لا جدال في أن هذا كله عندما يكون سليماً، نيّة وتنفيذاً، له جدواه وأثره الإيجابي. لا جدال في أن تغيير النظم كان سبيلاً هاماً للتقدم البشري، وأن الشعوب يجب أن تظل متنبهة لشوائب أنظمتها، عاملة على

إزالة هذه الشوائب أو حصرها بالنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولكن هذا النضال يجب ألا ينسيها أثر الحوافز الإنسانية الأساسية التي إذا لم تدرك على حقيقتها ولم تضبط بتغير جذري في توجهات المواطن والإنسان تبقى الخطط والتدابير الاصلاحية المتخذة محدودة الفعل ومعرضة للتهلهل والفساد والانحراف إلى غير الغايات التي قصدت منها أو إلى عكس هذه الغايات. ويصدق هذا الأمر بخاصة على زمننا هذا، زمن التغير السريع، زمن اتساع الفجوة بين قدرة الإنسان على الطبيعة وعلى أخيه الإنسان وقدرته الانضباطية الذاتية، بين الغرائز التي لاتزال متحكمة في نفسه وبين نوازع الخير فيه التي لا ينمو فعلها على نحو يتجاوز أو يماشي نمو فعل تلك الغرائز ليكبحها أو يخفف وطأتها.

إنّا نجوز عهداً «ثورياً»، عهداً يتميز بالتغيرات المتسارعة في كل ميدان من ميادين الحياة وبالدعوات المتلاحقة إلى العمل الثوري التي تهزّ نفوس الشعوب قاطبة. ولكن ثمة ثورة، هي أهم الثورات وأشدّها أصالة، مازالت غائبة عن الوجود وعن الأنظار. إنها الثورة في صميم كيان الإنسان، التي يتغلب بها على طبيعته الاغتنامية والعدوانية وعلى نظرته المنحرفة وشهواته المتأصلة ليتحلى بالعقلانية النيّرة والانضباط الخلقي، وبالحرية الداخلية المستمدة من النضال الذاتي الجاهد، وبالاحترام الصادق لكرامة إخوته في الإنسانية.

ترى، أتحدث هذه الثورة الذاتية، وتجاري ـ بل تسبق ـ التغير المتسارع في العلم والتكنولوجيا، من جهة، والدعوات الثورية الأخرى إلى تبديل النظم من جهة أخرى؟ إنه لسؤال خطير يتخلل أزمة الإنسان المعاصر ويهيمن على آفاق المستقبل.

ـ ٤ ـ

لننتقل الآن إلى الإنماء العربي وعلاقته بأزمة العصر. إننا لا نستطيع أن نعالج هذا الموضوع، لا سيما في إطار منظورنا، دون أن نتطرق أولاً إلى مفهوم «الإنماء» بوجه عام. وإذا نحن أقدمنا على ذلك وجدنا أن الإنماء ـ ببعض معانيه ووجوهه على الأقل ـ عريق في التقليد الحديث، ولكنه لم يبرز إلى الصدارة ويحتل مكاناً مرموقاً في الجهد الوطني والدولي إلا حوالى منتصف هذا القرن بعيد الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة الأمم المتحدة. لقد غدا من أهم شواغل يومنا هذا، كما يستدل من سيل البحوث الجارية في مضماره والأدبيات الصادرة بشأنه من قبل الأفراد والهيئات الخاصة والمؤسسات الوطنية والمنظمات الإقليمية أو الدولية. غير أننا لا نتناوله في هذا المجال إلا في نطاق موضوعنا، أي من وجهة علاقته، وعلاقة ظاهرته العربية بخاصة، بأزمة العصر.

إن السؤال الأساسي الذي نتصدى له هو: هل إن الإنماء الذي رفع إلى مقام مثل

أعلى لجماهير الشعوب حريّ بأن يحل، أو على الأقل بأن يقلص، الأزمة المعاصرة، أم أنه، على العكس، سيعقد هذه الأزمة ويضخم أخطارها؟

ليس بوسعنا أن ننكر أن هذا المثل الأعلى وما ولّد من إيمان قد بعث في قادة الشعوب المتخلفة وجماهيرها عزماً جديداً قوياً على التحرر من القيود وعلى الإصلاح والتقدم. ولسنا لننكر كذلك أن هذا العزم قد حرّك جهوداً وطنية ناشطة وأحرز نتائج بارزة - في مدة قصيرة نسبياً - في تحسين وسائل الإنتاج والاتصال، وفي توفير السلع، وفي توسيع مجالات التربية والصحة وغيرها من الخدمات، وفي تفتيح رؤى باهرة لمستقبل أفضل. فهل هو إذن الطريق السوي والمرتجى؟ أيصح لنا أن نفترض أن الأمم المتخلفة أو النامية إذا هي أقبلت على تقصي هذا المثل الأعلى، بنفس العزيمة التي أبدتها الأمم المتقدمة - أو حتى بعزيمة أشد وبطرق ووسائل أكثر فاعلية - تفلح في بلوغ المرحلة التي وصلت إليها هذه الأمم، وفي إزالة الشقة التي تفصلها عنها، وبالتالي في تخفيف حدة جانب هام من جوانب الأزمة الناشبة في هذا العصر؟ إن خبرة العقدين السابقين لا تشجع على هذا الأمل، ولاتزال مطالع المستقبل مرتبكة وقاتمة. ولهذا الوضع الخطر والباعث على القلق أسباب عدة، منها:

١ - حدود مفهوم النمو

الملاحظ أن الإنماء يعتبر اليوم في الغالب مرادفاً للنمو الاقتصادي، ويقاس بالناتج القومي القائم أو بمعدل الدخل الفردي، وبوتيرة نمو هذا أو ذاك سنوياً. على أن هذه المؤشرات ليست بالضرورة مقاييس يصح الاعتماد عليها لقدر النمو الاقتصادي الحقيقي، أي القدرة الانتاجية، فضلاً عن الإنماء الشامل والمتوازن المطلوب. ولنستشهد هنا بما قاله أحد كبار المختصين بهذا الموضوع، العالم الاقتصادي الأسوجي جنار ميردال في كتاب حديث له يحمل عنواناً ذا مغزى: **عكس التيار**: «إني أفهم الإنماء حركة تصاعدية للنظام الاجتماعي بكامله... لا للإنتاج فحسب. بل لمستويات الكيان والاتجاهات والسياسات»[1]. على أن هذا المفهوم، وإن تميز بشموله، فإنه مشوب بالغموض. إذ ما معنى «تصاعد» الحركة الإنمائية، أو «تقدمها» (إذا نظرنا إليها كحركة متجهة إلى الأمام). وبأي مقياس أو أية مقاييس نقدر هذا أو ذاك؟ هنا نلج حيّز القيم، وهو الحيّز ذاته الذي تكمن فيه أزمة العصر، ذلك أن هذه الأزمة هي، آخر الأمر، نتيجة اضطراب القيم واختلال سلّم مراتبها.

---

(١) Gunnar Myrdal, *Against the Stream: Critical Essays on Economics* (New York: Vintage Books, 1973), p. 190.

٢ ـ المضمون الاستعراقي الغربي لمفهوم الإنماء

إن تقسيم العالم إلى أمم «متقدمة» وأخرى «متخلفة» يخفي وراءه التقسيم المتغلغل في أذهان الغربيين إلى أمم «غربية» وأخرى خارجة عن نطاق «الغرب». والواقع أن جميع الأمم المتخلفة كانت إلى زمن قريب خاضعة لحكم أو لنفوذ غربي. فهل «الإنماء»، كما هو مطروح اليوم، يختلف جوهراً عن حركة «التغريب»[٢] التي سبقته؟ وأهم من هذا: هل هو مجرد تبديل للفظ يحمل في طياته ذكريات أليمة وجروحاً دامية للشعوب التي تحملت شرور تحكم الغرب واستعماره؟

مهما يكن من أمر، ثمة حقيقة أساسية ألمحنا إليها، هي أن «الإنماء» ينصب اليوم مثلاً أعلى لأكثرية شعوب الأرض وهي الشعوب الساعية إلى التحرر، في الوقت الذي أخذت فيه الشعوب التي تعتبر أنها بلغته أو قطعت مدى بعيداً في سبيله، ترتاب من سحره وتهاب عواقبه. ولذا، قبل أن يعمّم هذا المفهوم ويعرض لجماهير البشرية دواءً لجميع عللها، يجب أن تمتحن أصوله واتجاهاته الغربية، وأن يعاد النظر في فرضياته الأساسية، وأن توجه حوافزه تبعاً للقيم التي يجب أن تسود الحياة المعاصرة وتسيّر مجراها المقبل. ذلك أن أزمة العصر ليست ناشئة عن تخلف جماهير عظمى من شعوب الأرض فحسب، ولن تحل بمجرد تطوير هذه الجماهير حسب السنن التي كوّنتها الشعوب الغربية، بل إن هذه الأزمة تصدر، بمعنى أعمق، عن التوجهات الخاطئة لهذه الشعوب «المتقدمة» وعن أطماعها ونزعاتها التحكمية التي لن يتاح للإنماء معها أن يأتي سليماً ومضمون العواقب.

٣ ـ العوامل المعيقة للإنماء

لقد تساءلنا عما يمكن أن يكون للإنماء من أثر في تخفيف حدة الأزمة المعاصرة. ولكن ثمة التساؤل المقابل ولعله الأهم، وهو عما إذا كانت العوامل الناشطة والمتغلغلة التي ولّدت هذه الأزمة ستسمح للإنماء بأن يجري في مجراه المنشود ويحقق الآمال المعقودة عليه. إن الدلائل تشير إلى أن لهذه العوامل آثارها السلبية في إعاقة الإنماء، وفي توسيع الشقة بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة. ونكتفي هنا بلمحة مختصرة لثلاثة من هذه العوامل:

أ ـ **النزاع وعدم الاستقرار:** يستحيل القيام بمتطلبات الإنماء في أجواء مشبعة بآثار النزاعات والأخطار المحلية والإقليمية والدولية السائدة في هذه الأيام. فتفشي سياسات السيطرة والقمع، والسباق الحثيث في صنع الأدوات الحربية وتطويرها، وغير ذلك من

---

(٢) Westernization.

تصرفات الأمم القادرة تقف في وجه عملية تعبئة الإرادات والجهود والموارد الوطنية للقيام بمهام الإنماء. وعلاوة عما تتضمنه هذه السياسات من أخطار داهمة وعما تبثه من ريبة وخوف واضطراب، هناك الخسائر البشرية والمادية المخيفة التي تسببها الاستعدادات الحربية المتصاعدة. إنا نشير هنا إلى مئات المليارات من الدولارات التي تنفق سنوياً على التسلح، وإلى النزف البشري المضني الذي يمثله سحب عشرات الملايين من الرجال والنساء بصورة دائمة من كتل القوى المنتجة. وليس ما يدل على أن هذه العملية المشؤومة ستتوقف أو ستبطىء في مسيرتها، بل، على العكس، إنها تتسارع وتسلب مطالب الإنماء والإعمار موارد هائلة. وإن المرء ليهتز غضباً ويتحرق أسى عندما يفكر بما يمكن هذه الموارد أن تفعل لو وجهت لأغراض سلمية ومفيدة لتوفير الحاجات الضرورية لجماهير الشعوب: لتغذية ملايين الأطفال الذين يفتك بهم الجوع، لإنشاء المدارس والمستشفيات وتعهدها، لتوفية مطالب العدالة وصدّ أسباب القلق، لدعم النشاطات العلمية والثقافية، ولغير ذلك من المتطلبات الإنسانية.

ومع أن الدول القادرة، والدولتين العظميين بخاصة، هي التي تقوم بالقسط الأوفر من هذا الإنفاق المبدد، فإن أخطار هذا الإنفاق على الدول المتخلفة ليس بأقل هولاً. فمن ناحية، إن معدل إنفاق هذه الدول على التسلح بالنسبة إلى نواتجها الوطنية القائمة آخذ بالاقتراب سريعاً إلى معدل الدول المتقدمة، بل إنه بلغ عند بعضها مبلغاً يجاوز معدل الدولتين العظميين. ومن ناحية ثانية، إن الدول المتخلفة هي بأشد الحاجة إلى الإنماء الشامل والحثيث، وبالتالي يتفاقم لديها أذى هذا الإهدار السائب. وثمة خطر آخر تتضمنه هذه العملية، هو توسيع سلطة العسكريين. ذلك أن الدول المتخلفة، إذ يعوزها تقليد عميق الجذور في الحكم الديمقراطي والمشاركة الشعبية، تجد نفسها عرضة لتسلط رجال الجيش على مقدراتها، كما يبدو من الانقلابات المتلاحقة التي شهدتها أقطار العالم الثالث ومن السيطرة التي للعسكريين على أنظمتها الحكومية وعلى سائر مرافقها. إن هذا التسلط كثيراً ما يبرره أصحابه بضرورة إقامة وحدة وطنية لمجابهة الأعداء الخارجيين ولتعزيز الإنماء الداخلي، ولكن كثيراً أيضاً ما تفضح هذا التبرير وتعيق الإنماء وترسخ التخلف تصرفات المتسلطين وتهافتهم على مصالحهم.

ب ـ **مزالق الإنماء السريع:** تنشد الشعوب المتخلفة الإنماء السريع وتُستحث على ذلك. ومما يزيد حدة هذا النشدان اتساع الفجوة بينها وبين الشعوب المتقدمة. ولكن الخبرة تدل على أن الإنماء المعجّل، حتى في أفضل أشكاله، ينطوي على مجازفات ومخاطر. إنه يؤدي إلى إيثار الكمية على الكيفية، وإلى تصوّر التقدم وتصويره إحصائياً وميكانيكياً أي ممثلاً بأرقام الخامات المستخرجة، والطاقات والسلع المنتجة، والمصانع والطرق والجسور والسدود المنشأة الخ ـ وحتى عندما تتجاوز الإحصاءات نطاق الإنتاج

والإعمار إلى نطاق الخدمات الصحية والإسكانية والتربوية وسواها، فإن التأكيد يبقى على الكم الذي كثيراً ما يحقق على حساب النوع فيقصر بالتالي عن التقدم الحقيقي بل يغدو عائقاً من عوائقه. هذا إذا كان هذا الإنماء، كما قلنا، في أفضل أشكاله. فكيف به إذا اتخذ أشكالاً سقيمة أو منحرفة، كأن يكون مثلاً منصرفاً إلى إثارة النزعات الاستهلاكية أكثر منه إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، أو كأن يبنى على فهم خاطىء لهذه القدرات فيتوهمها بمظاهرها الخارجية أبنية ومصانع وأدوات بينما هي في الواقع طاقة ذاتية على الصنع والإنشاء، أو كأن يأتي معتمداً على السوى فيزداد هو تبعية له وخضوعاً لأغراضه فيما هذا يرهق تخلفه ويوطده. يضاف إلى هذا وذاك، أن الدعوة إلى الإنماء المعجّل كثيراً ما تدعم الاتجاه الذي أشرنا إليه، أي إلى تمركز السلطة، وظهور طبقات جديدة، وتقييد الحريات - كل ذلك باسم حشد القوى ودفع التقدم. وفي غمار الإغراق في الاهتمام بالوسائل، يهمل الإنسان، الذي يجب أن يبقى غاية الإنماء ومبتغاه. إن اختصار الطرق، الذي يفرضه الإنماء المعجل، غالباً ما يجري على حساب كرامة الإنسان وحريته وتحقيق ذاته، خصوصاً عندما تعوزه القيادة الصحيحة وعندما يوجه لخدمة المصالح الفردية أو الحزبية أو الطبقية. إن مظاهر الإنماء المعجل هذه هي، في آن، انعكاسات للأزمة الإنسانية الناشبة، وعوامل إضافية لتعقيدها وزيادة خطورتها.

ج - **دينامية القوة وأطماع الأمم المتقدمة:** إن الفجوة بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة تقاس عادة، كما قلنا، بالفارق في النمو الاقتصادي. على أن هذا المؤشر ليس سوى دليل على واقع أعمق وأبلغ فعلاً، هو الفارق في القوة، قوة العلم والتنظيم، وعلى وجه العموم القوة الناتجة عن تطور العنصر البشري. ومن طبيعة هذه القوة أنها عندما تبلغ مستوى معيناً تكتسب زخماً وترتفع بنسب متصاعدة، ارتفاعاً يتفوق بحكم منطقه ومنطلقاته عن ارتفاع قوة الأمم المتخلفة ويجعلها بالتالي أداة فعّالة للتسلط على هذه الأمم واستغلالها.

ولم تتردد الأمم المتقدمة عن سلوك سبل هذا التسلط. فجميع شعوب العالم الثالث وقعت، بشكل أو بآخر، تحت نير الحكم الاستعماري واستُغلت لدعم قوة المستعمرين وثرائهم. ومع أنها ناضلت في العقود الأخيرة ونالت غالبيتها العظمى استقلالها السياسي المعترف به والذي تكرّس بانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة، فإنها لاتزال بعيدة عن بلوغ استقلالها الاقتصادي والعلمي والثقافي، وبالتالي استقلالها السياسي الواقعي. ولاتزال الأمم المتقدمة - والقوى العظمى بخاصة - تتحكم بأسباب التقدم العلمي التكنولوجي وتسخّر قدراتها المتفوقة في وسائل التغلغل والتحكم للمضي في السيطرة على العالم المتخلف. إنها لاتفتأ تعتبر البلدان المتخلفة كما كانت تعتبر مستعمراتها السابقة مصادر خامات وأسواق سلع وخدمات، ومراكز نفوذ، ولم تنقطع عن التلاعب

بمقدراتها والتدخل في شؤونها بضغوط ظاهرة أو خفية، سواء من قبل الحكومات أو المنظمات الإقليمية أو الشركات الأخطبوطية الكبرى ذات الفاعلية النافذة والمنتشرة. وعلى رغم برامج «المعونات» التي تحاط بدعاوات صاخبة، وعن الكلام المردّد عن «نظام اقتصادي جديد» يبقى الواقع الأليم ذاته، وهو أن الفجوة بين «الشمال» و «الجنوب» تمضي اتساعاً وتفاقماً، وأن الأمم الغنية تزداد غنى والأمم الفقيرة تزداد فقراً بما ينزف من هذه إلى تلك من خامات وطاقات ثمينة وآيلة للنفاد مقابل أجهزة صناعية وحربية وسلع استهلاكية مغرية. وغالباً ما تكون هذه الأجهزة قد انقضى عهدها فتقلصت فائدتها أو انعدمت، وما بلغ منها درجة متقدمة من التطور لا يمكن استخدامه إلا بواسطة خبرة الأمم المتقدمة مما يؤدي حتماً إلى تمكين سيطرة هذه الأمم على الأمم المتخلفة وتعميق تبعية هذه لتلك. أما السلع الاستهلاكية، فإن الأمم المتخلفة تستوردها بأنواع وكميات تجاوز إمكاناتها ومواردها، فتغدو عبئاً على اقتصادها وقيداً لإنمائها. ولكن، مهما تعظم هذه الخسائر المادية التي تتحملها هذه الأمم لمصلحة الأمم المتقدمة، فإنها تبقى دون خسارة أشد أهمية وأبلغ وقعاً عليها، هي خسارة العنصر البشري المدرّب والمنمى، أو ما دعي بـ «نزف الأدمغة» الذي ينضب موردها الأهم ومعتمدها الأساسي للنهوض والإنماء، على ضآلته وشدة حاجتها إليه.

ولنذكر أن من الأسباب الجوهرية للأزمة الإنسانية المعاصرة الفارق الرهيب بين توحّد العالم تكنولوجياً وبين عجز الإنسان المعاصر عن أن يفكر ويتوجه ويتصرف عالمياً مساوقةً لهذا التوحد. ولن تفلح عملية الإنماء إلا إذا اتخذت طابع جهد عالمي شامل يتقصد جماع الشعوب البشرية. ومادامت أطماع التسلط ونزعات التفريق سائدة، ومادام العامل المتحكم هو القوة، فإن القوي سيظل يستأثر بالضعيف، والشقة بين الجانبين ستمعن في الامتداد، وسيظل الإنماء، كما يعلن وينفذ اليوم، يزيد الأزمة الإنسانية الناشبة حدة بدلاً من أن يداويها ويوهن سطوتها.

ـ ٥ ـ

أين موقع العالم العربي والإنماء العربي مما ذكرنا؟ إن الملاحظات التي أبدينا عن الإنماء بوجه عام تنطبق جوهراً على الإنماء في البلاد العربية. وهي هنا أيضاً لا تدعو إلى التفاؤل. فمع اعترافنا بالتقدم الذي أحرزه الإنماء العربي سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي، فإن مسيرة هذا الإنماء تبدو بعيدة عن تحقيق الآمال التي علقت عليها. وفي نطاق الموضوع الذي نعالجه، نلحظ أن لأوضاع العصر المتأزمة أثرها الفائق في إعاقة هذه المسيرة وتحويلها عن طريق السوي. إن هذه الأوضاع، التي وصفنا انعكاساتها على مجمل العالم الثالث في القسم السابق من هذا المقال، تخضع في العالم العربي لعوامل إضافية تسبغ عليها خطورة خاصة. وبين هذه العوامل:

١ ـ اتساع رقعة العالم العربي، وتعدد عصبياته المتوارثة

إن هذا العالم يضم في رقعته الواسعة الممتدة من الخليج إلى المحيط ومن جنوب آسيا الصغرى إلى القرن الافريقي فوارق جغرافية وعصبيات متنوعة. وقد لعب الاستعمار دوره في تمكين هذه الفوارق والعصبيات عند تكوين دوله الاثنتين والعشرين وفي ما بعد. على أن شعوبه العربية ترتبط فيما بينها بصلات تاريخية وثقافية وأخطار ومصالح مشتركة، والتحدي الذي يجابهها هو استخدام إمكاناتها المختلفة في سبيل إنماء متناسق ومنعم عليها جميعاً بدلاً من تبديد جهودها الإنمائية بالتشتت والإهدار. وماتزال النزعات المحلية المتوارثة والاختلافات الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ـ التي تغذيها وتستثمرها الدول الاستعمارية ـ تقف في وجه حسن الرد على هذا التحدي. فلا بد إذن لهذه الشعوب من وعي أعمق لمطالب اليوم والغد في ميدان التعاون والتضامن في كل شأن من شؤونها، وفي شؤون الإنماء بخاصة، تخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً، إذا أرادت لهذا الإنماء أن يتخذ وجهته الصحيحة وأن يأتي بنتائج أفضل في تحسين أوضاع الجماهير العربية وفي إعلاء مستوى الحياة العربية بعامة. ولكن هذا المطلوب الهام يقتضي بدوره تغيرات أساسية في الحوافز والاتجاهات التحضرية والتحررية من قبل العرب أنفسهم ومن قبل القوى المتحكمة في المجتمع الانساني أيضاً.

٢ ـ الموقع الجغرافي

لقد كان من حظ بعض المجتمعات، كمجتمع الولايات المتحدة أو المجتمع الياباني، أن تطورت في حالة عزلة نسبية. أما اليوم، فلا يستطيع أي مجتمع أو أي قطر، حتى لو أراد، أن يعزل نفسه عن بقية العالم، بسبب توثق الاتصالات والروابط الاقتصادية والسياسية والايديولوجية وازدياد اتساعها وتداخلها يوماً بعد يوم. ومع هذا، فثمة فروق نسبية بين المناطق الجغرافية في ما تخضع له من أثر هذا التواصل المتوثق. ولعل العالم العربي هو من أشد مناطق المعمورة تأثراً من هذه الناحية. فهو يحتل موقعاً استراتيجياً يصل بين القارات التاريخية الثلاث: آسيا وافريقيا وأوروبا وقد كان منذ أقدم الأيام من أهم الميادين العالمية للتنافس والتصارع من جهة، وللتبادل الاقتصادي والثقافي من جهة أخرى. ووجوده اليوم على ملتقى الطرق بين قوى العالم المتقدم التوسعية وبين جماهير افريقيا وآسيا المتيقظة يعرّضه بشكل فريد لمداخلات تلك القوى المتسلطة وضغوطها ولما لهذه المداخلات والضغوط من آثار مؤذية لنموه وتطوره.

٣ ـ الصهيونية العالمية واسرائيل

ومن أهم هذه المداخلات وأشدها إيذاء الدور الأساسي الذي لعبته الدول

الكبرى - لا سيما بريطانيا العظمى ومن بعدها الولايات المتحدة - في دعم الصهيونية العالمية وفي إقامة اسرائيل وإمدادها بأسباب الحياة وقدرات الاغتصاب والتوسع. وقد عمد العرب، منذ الحرب العالمية الأولى، إلى مقاومة هذا التعدي عليهم والتصدي للسياسات والمؤامرات التي خططت ونفذت لحرمانهم من جزء عزيز من وطنهم. ومافتىء العرب الفلسطينيون يناضلون بمختلف الوسائل حفاظاً على أرضهم وكيانهم وتراثهم الوطني ودفاعاً عن حقهم الأصيل في تقرير المصير. ولقد خاضوا غمار ثورات متتابعة، وعانوا وإخوانهم العرب نتائج مأساوية لأربع حروب خلال السنوات الثلاثين الماضية. ولم ينالوا بعد حقوقهم بسبب العون الذي تلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة بخاصة. ولايزالون إما رازحين تحت الحكم أو الاحتلال الاسرائيلي العدواني القمعي أو لاجئين في الشتات. وبسبب هذا الوضع، يسود المنطقة كلها اضطراب محتد منتشر وقلقلة وخيمة العواقب، ويحمل هذا الاضطراب والقلقلة في طياتهما خطراً دائماً على السلم في المنطقة وفي العالم أجمع. وبسببه أيضاً تتصاعد نفقات التسلح في الدول العربية بنسب مروّعة، ولولا خطر اسرائيل وأطماعها العدوانية، بصفتها رأس حربة الصهيونية العالمية والاستعمار، لوجهت هذه النفقات الهائلة إلى مقاصد الإنماء والإعمار وإلى أغراض التقدم والتحرر. ولن تفهم حقيقة أطماع الاستعمار والصهيونية العالمية إلا في منظور هذا الواقع الأساسي، وهو صدّ جهود الشعوب العربية للتحرر والتقدم والنمو ودفعها نحو المزيد من التبعية والتخلف.

٤ ـ الثروة النفطية

للموارد النفطية العربية أهمية كبرى في تغذية «المركبات الصناعية العسكرية» للدول الكبرى، كما أنها حاجة أساسية لازدهار هذه الدول واستمرار سيطرتها، بل لحفاظها على حضارتها ووجودها. فلا عجب أن تجذب تلك الموارد أطماع هذه الدول وأن تنفذ شرور هذه الأطماع، بصور شتى، إلى الدول الغنية بالنفط وإلى العالم العربي بمجموعه. ومن أهم هذه الشرور وأبلغها ضرراً: حض الدول الغنية بالنفط على الإفراط في استخراجه وعرضه، مما يؤدي إلى استنفاد هذه الطاقة الفريدة، المحدودة الكمية وغير المتجددة؛ استعادة ثمن هذا النفط بإغراق هذه الدول بسيول من الأعتدة الحربية والسلع الاستهلاكية تفيض عن حاجاتها الحقيقية، بل قلّما توفي هذه الحاجات؛ تشجيعها على القيام بمشروعات باهظة التكاليف وغير ضرورية؛ وإغراؤها باستثمار الفائض من أموالها في المؤسسات المالية الغربية، مما يمكّن، من جهة، تبعية هذه الدول للغرب، ويحوّل، من جهة أخرى، ثروتها الفائضة عن مطالب الإنماء في بلدانها وفي العالم العربي عامة. ومن هذا وغيره كان التلاعب السياسي المستمر بشؤون هذه الدول، والتدخل السافر والخفي

فيها، والتآمر عليها وعلى شعوبها، ونشر التفرقة والاضطراب في أرجائها، وبالتالي إعاقة إنمائها وتوطيد تخلفها، وتعقيد الأزمات التي تجوزها.

- ٦ -

من هذا التقويم الذي عرضناه للإنماء في البلاد العربية وفي العالم الثالث، يبدو مستقبل هذا الإنماء قاتماً. ومع أن سوانا قد لا يوافقنا على هذا التقويم، فإنا نعتقد أنه من المفيد أن نعرضه ونؤكده، وذلك لسببين:

١ - في هذا الوقت الذي أصبح فيه «الإنماء» مداراً لكثير من السياسات المعلنة والتدابير المتخذة وشعاراً لاستثارة آمال الجماهير البشرية، يجب أن نقبل بوعي وحزم على تفحص الفرضيات التي يرتكز إليها والوعود التي تعلق عليه تفحصاً دقيقاً لتقدير إمكانات نجاحه في خضم القوى المسيطرة في هذا العصر.

٢ - وفي نطاق موضوعنا بالذات، يجب أيضاً أن نوجه اهتمامنا إلى العلاقة الوثيقة بين الإنماء والأزمة الإنسانية المعاصرة وإلى الحدود الصارمة والنتائج السيئة التي تفرضها هذه الأزمة على الإنماء.

وإذا صح تحليلنا، كما بسطناه في هذا العرض، يبرز أمامنا استنتاج واضح، هو أن الإنماء، كما يبشّر به ويمارس في هذه الأيام، ليس العلاج الجاهز والناجز لعلل العالم العربي أو العالم الثالث أو العالم بأسره. إن الإنماء المنشود هو تحدٍّ صارم. وهذا التحدي يتطلب من العرب ومن شركائهم في العالم الثالث، في ما يتطلب، إقبالاً جاداً على الفكر العلمي الموضوعي، ونقداً ذاتياً وانضباطاً دقيقين ومؤلمين أحياناً، واستعداداً للتضحية وللتضامن، واهتماماً حقيقياً بمصالح الجماهير، وقدرة على التمييز بين القيم الإيجابية للإنجازات الحديثة والأسواء التي ترافقها، وإحياء وامتلاكاً جديداً للقيم الخيّرة في التراث، وكفاءة لإدراك القوى النافذة في الحاضر ولاستطلاع آفاق المستقبل.

أما فيما يختص بالشعوب المتقدمة وقادتها، فإن هذا التحدي يقتضي كذلك نقداً ذاتياً وانضباطاً لا يقلان عما ذكرنا دقة وايلاماً، وتهيؤاً لامتحان القيم الغالبة على مجتمعاتها والمحددة لاتجاهاتها نحو الطبيعة والشعوب الأخرى والإنسان بعامة، وحرصاً على الغايات يسمو عن التهافت على الوسائل ويكبح جماحه، وتفحصاً عميقاً لمعاني «القوة» ومكوّناتها الأصيلة، وتصميماً على دعم ما يرفع منها قدر الإنسان ويعزز كرامته ومكافحة ما يفسدهما ويحط من شأنهما.

ولكن فوق هذا كله، يدعو هذا التحدي إلى النضال المستديم لإزالة الفروق بين المجتمعات بصد سيطرة القويّة منها على الضعيفة واستغلال الغنية للفقيرة، وبدعم قوى التحرر حيثما تكون، وبتغليب الروابط الانسانية على النزعات المفرقة. ذلك أنه لا يتوجه

لمجتمع أو شعب أو كيان معين، وإنما للإنسانية قاطبة. وما لم ندرك جميعاً أنه لم يعد بوسعنا تحمّل أوزار نوازع الماضي وآثام صراعات الحاضر - وهي أشد من الأولى وأفظع - وأننا أمام خيار حاسم بين أن نفكر ونتصرف كمواطنين عالميين أو أن نسرع إلى الانهيار، وما لم ننهض لمجابهة مطالب هذا التحدي الرهيب، فإن الإنماء لن يؤتي ثماره المرجوة، والإنسانية لن تفلح في معالجة أزمتها الحضارية الشاملة.

نحو حلول عملية للتغلب على العقبات
في سبيل الوحدة العربية

التيار القومي العربي

- ١ -

لا بد، قبل الخوض في هذا الموضوع الذي طلب مني أن أعالجه، من إبداء ملاحظة مبدئية حول صيغة عنوانه. فإن هذه الصيغة قد توحي بأن الوحدة العربية سهلة التحقيق قريبة المنال، وأن ما يحتاج إليه المجتمع العربي هو بعض حلول «عملية» للتغلب على العقبات القائمة في وجهها. فكأنما ثمة حلول جاهزة يمكن استخراجها من مخبئها أو استعارتها من الغير والأخذ بتطبيقها فتؤتي ثمارها بيسر وسرعة، أو كأنما نستطيع أن نستنبط حلولاً جديدة ذات فاعلية أكيدة. والواقع أن الأمر أكثر تعقداً وأشد خطراً مما قد يبدو لأول وهلة من عنوان هذا الموضوع. فالعقبات التي تقف في وجه الوحدة العربية، سواء أكانت قائمة في صلب المجتمع العربي أم ناشئة ومدعومة من الخارج، تبلغ من الجسامة والصلابة والتشابك حدّاً يصعب معه اقتراح حلول لها تأتي بسيطة ملموسة، و «عملية» بالمعنى الذي نقصده عادة بهذه الكلمة. إننا إذا ذكرنا مثلاً أن من أهم العقبات الداخلية تغلب المصالح القطرية وأن أفظع العقبات الخارجية هو سطوة الأطماع الاستعمارية، تبيّن لنا مقدار الصعوبة في صياغة حلول عملية لهذا أو ذاك تأتي محيطة به أو محتمة لاجتثاثه وإزالته.

على أني أحسب أن المقصود هو أن نتجنب الخوض في غمار النظريات التي تبعد عن الواقع، وأن نصبّ اهتمامنا على هذا الواقع ذاته، ونستلهمه في استطلاع الطرق «نحو» الوحدة العربية، مهما تكن هذه الطرق مديدة وعسيرة ومهما يكن السير شاقاً باهظ التكاليف، آخذين بعين الاعتبار أن ما يظن «عملياً» اليوم قد يبدو غداً فجاً عقيماً وأن اليسير قد ينقلب عسيراً، والعكس بالعكس.

في إطار هذا التحوط، نبادر رأساً إلى موضوعنا، فنذكر أن العقبات في وجه

الوحدة العربية تنقسم صنفين: داخلية وخارجية. وليس هذان الصنفان منفصلين الواحد عن الآخر، بل هما مترابطان، وكثيراً ما يتحالفان ويتناصران، فيقوى أثرهما المشترك في تدعيم مصلحة كل منهما وفي إعاقة المسيرة بمجملها نحو الوحدة المنشودة.

العقبات الداخلية عديدة ومتنوعة، منها العصبيات القبلية والطائفية والقطرية وأمثالها من النوازع المنافية للوحدة وللقومية العربية، ومنها الجهل والعجز والبؤس وسواها من مظاهر التخلف الاجتماعي، ومنها ضعف القيادات وتنافرها وسعيها لأغراضها الخاصة، إلى آخر ما نعدد ونشكو منه في ما نكتب ونخطب ونتحدث. على أنه يمكن في الواقع أن تجمع هذه الأسباب كلها في سبب رئيسي هو المصدر والأساس. هذا السبب هو تخلّف المجتمع العربي عن الطور الذي يؤهله لأن يكون مجتمعاً قومياً ولأن يحقق وحدته.

فالقومية بمعنى الرابطة الجامعة لأبناء مجتمع من المجتمعات، الصاهرة لغيرها من الروابط، الضامة - أو الساعية إلى ضم - جميع فئات المجتمع في كيان «أمة» واحدة لها تاريخها وتراثها الخاص ومصالحها الحاضرة المترابطة ومصيرها المقبل المشترك، والمتميزة عن سواها من الأمم - إن القومية بهذا المعنى لم تظهر إلا في مرحلة معينة من تطور المجتمع الإنساني. وإذا بغينا التحديد قلنا إنها ظهرت في أوائل العصر الذي ندعوه «الحديث» في أوروبا الغربية، وذلك بعد أن انتقلت مجتمعات تلك المنطقة من الوضع الذي كان مهيمناً عليها في القرون الوسطى، وجازت - لأسباب لا مجال للتبسط فيها هنا - تطورات متتابعة، منها المتدرجة الهادئة ومنها الثورية الصاخبة. وأهم هذه التطورات هي التالية: «النهضة» و «الإصلاح» و «التوسع التجاري» و «الثورة الفرنسية» و «الثورة الصناعية».

جاءت «النهضة» بنظرة جديدة إلى الوجود بالمعنى الذي تعبر عنه الكلمة الالمانية Weltanschauung. هذه النظرة قائمة على ثلاثة أركان: واقعية العالم الطبيعي، قدرة الإنسان، جلال العقل. فالعالم الطبيعي الذي كان في القرون الوسطى تابعاً كل التبعية للمشيئة الإلهية أخذ يكتسب قدراً متنامياً من الكيان الذاتي. أصبح للطبيعة حيزها الفسيح كمجال للكشف الإنساني: كشف أسرارها ومواردها واستغلال هذه وتلك لمصلحة الإنسان وخيره في هذه الدنيا. ولم تعد هذه الدنيا، كما كان يعتقد سابقاً، سراباً زائلاً أو مجرد معبر إلى الحياة الحقيقية والنعيم (أو الجحيم) الأبدي في الآخرة، بل غدت مجالاً لعمل الإنسان وإنتاجه، ولنعيم أرضي له قيمته الذاتية وجدير بطموح الإنسان وتطلعاته إلى الإبداع وإلى السعادة. ويبدو من كلامنا هذا الركن الثاني للنظرة «النهضوية»، وهو الإيمان بالإنسان. إنه الركن الذي تجلى في تلك النزعة من نزعات النهضة التي عرفت بـ «الإنسانية». وهنا أيضاً نجد بداءات لتحول الإنسان عن تبعيته التامة للقدرة أو المشيئة الإلهية، واكتسابه نصيباً من الاستقلال والأهمية الذاتية، وذلك

من وجهين: من أن خيره وسعادته وتحقيق إمكاناته هي الغاية المرتجاة في هذا العالم، ومن أنه هو العامل الرئيسي في بلوغ هذه الغاية أو في التدرج إليها. وليس مصيره رهيناً كل الارتهان بسلطة خارجة عنه. أما الركن الثالث للنظرة الجديدة فهو الإيمان المتزايد بالعقل سبيلاً لكشف أسرار الطبيعة واستثمار مواردها، ولتبين خير الإنسان وسلوك السبل إلى توفيره. فبعد أن كان العقل خاضعاً للوحي، ومهمته محصورة في الدفاع عنه أو محتلة مرتبة أخرى دون مرتبته، أخذ العقل يستقل تدريجاً، ومجال فعله يتسع، ومرتبته تعلو، حتى غدا الإيمان به ينفذ إلى جميع نواحي الحياة النظرية والعملية، ويمضي قدماً في مختلف الاتجاهات، وبخاصة في بناء صرح العلم المتعالي وشبكة الحضارة الصناعية المتوائقة المكتسحة.

وتبعت «النهضة» حركة «الإصلاح» التي قادها لوثر وأقرانه من الذين ثاروا على تحكم السلطة الكنسية واحتكارها للتفسيرات والعقائد الدينية وتقييدها للتفكير الفردي، وإقامتها بناء دنيوياً خارجاً عن صميم رسالتها ومعارضاً لنهضة الشعوب ولنشوء الدول. وبهذا جاء «الإصلاح» معززاً لنزعات الديمقراطية الفكرية والاجتماعية والسياسية وشاقاً الطريق للفصل بين السلطات الروحية والسلطات الزمنية، ورافعاً من قيمة العمل وجدواه في الحياة الإنسانية، ومتساوقاً متفاعلاً وسواه من الحركات والتيارات الممهدة لنشوء الفكرة القومية ـ هذه الفكرة التي تتعارض أساساً والفكرة الثيوقراطية التي سادت الغرب طوال ألف سنة أو تزيد في القرون الوسيطة.

ورافق حركتي النهضة والإصلاح انتعاش الحركة التجارية وامتدادها وما صاحب هذا الانتعاش من اكتشافات جغرافية رائعة أدت بالشعوب الغربية إلى توسيع طرقها ومبادلاتها التجارية المعروفة وإلى ارتياد آفاق جديدة باتجاه الموارد الثرية في آسيا، وفي الهند بخاصة. فاقتحم روادها المحيط الأطلسي وداروا حول افريقيا لبلوغ المحيط الهندي وأنشأوا في القارات القديمة والجديدة مستعمرات تجارية ناشطة. وكان لهذا التوسع والارتياد آثار عدة أهمها اثنان: الأول خروج الشعوب الغربية من «قوقعتها» وتفتح انطلاقها العملي والفكري وتحررها من كثير من قيودها السالفة، والثاني نشوء طبقة وسطى من التجار وأصحاب المهن والموظفين أخذت تنازع السلطتين التقليديتين، الكنيسة والإقطاع، وتجد مصلحتها في إقامة دول قومية ذات قواعد أعرض مما كان عليه الأمر في السابق، ومجالات أفسح للديمقراطية التي تناسب تطلعات هذه الطبقة الجديدة في إرساء نفوذها وبث أنشطتها.

وجاءت بعد ذلك حركة، بل ثورة، علمية، تحدد فيها النهج العلمي الاستقرائي الاختباري وارتفع فيها الإيمان بالعقل إلى ذرى جديدة، ثم تلتها كردّ فعل الحركة الرومانطيقية التي أثارت، في ما أثارت، الحنين إلى الماضي والدعوة إلى استعادته والاعتزاز

بالتراث لغة وأدباً وعادات وتقاليد شعبية، وفي هذا ما فيه من نزعات باعثة للإحساس القومي ولما تكوّن عنه من ايديولوجيات تتسم به وترفع لواءه.

وتفاعلت هذه الحركات البارزة فيما بينها ومع سواها من التطورات، ونتج عن هذا التفاعل تفجر الثورة الفرنسية، وما أعلنته وناضلت من أجله من مبادىء حقوق الإنسان والمواطن، وما نشرته من هذه المبادىء في سائر أنحاء أوروبا. فمن ناحية قضت على تسلط الكنيسة والإقطاع، ومن ناحية عززت الديمقراطية السياسية والحرية الفكرية، فتلاقت في هذين المضمارين وسواهما مع سائر التيارات الباعثة للفكرة القومية وللوحدة الوطنية.

ثم جاءت الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر فأضافت إلى طبقة التجار طبقة من الصناعيين والرأسماليين الذين أسهموا مع أولئك في توطيد أركان الدول القومية التي نشأت في غربي أوروبا، وفي العمل على توسيع نشاط هذه الدول نحو بلدان آسيا وافريقيا استغلالاً للموارد والأسواق، وفي دفعها إلى التنافس والتصارع على مناطق النفوذ ومرتكزات المصالح الاقتصادية والسياسية. فإذا العوامل التي كانت تغذي الفكرة القومية الغربية كفكرة تحررية وتنظيمية لأبناء الشعب الواحد تنقلب لتلعب دورها في الاتجاهات المؤدية إلى نشوء الاستعمار وإلى فرض سلطته المشؤومة على الشعوب.

ـ ٢ ـ

إننا لم نأتِ بهذه اللمحة العجلى للعوامل التي مهدت لنشوء القومية في الغرب ثم لتأصلها وتفتحها وتفشيها إلا لنلفت النظر إلى أن هذه العوامل لم تنمُ بعد في المجتمع العربي ولم تفعل فعلها لتضع هذا المجتمع في وضع قابل لزهوّ هذه الفكرة وإثمارها على النحو الذي حدث في الغرب. ولا ينحصر هذا الوضع بالمجتمع العربي، بل إنه ينسحب على جميع مجتمعات «العالم الثالث»، التي لم تخض بعد، أو لم تخض إلى الحد الكافي، غمار التطورات العقلية والاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها تحول المجتمعات الغربية إلى مجتمعات قومية.

وليس هذا فحسب. فإن هذه العقبة الداخلية الرئيسية تلتقي اليوم عقبة خارجية، رئيسية أيضاً، لتوسّع الشقة بين التجربة القومية الغربية والتجربة التي تجابه شعوب العالم الثالث، ومنها الشعوب العربية. فبالإضافة إلى أن التجربة القومية الغربية امتدت على أربعة قرون أو خمسة ـ وهي مدة غير متاحة لشعوب العالم الثالث ـ يجب ألا يغرب عن البال أنها جرت في أحوال وظروف تختلف جذرياً عن الظروف والأحوال التي تعيشها هذه الشعوب. إنها نشأت ونمت وتطورت في أجواء خارجية حرة، وفي عزلة عن ضغوط عوالم غريبة عن العالم الغربي. لقد قامت نزاعات في داخل مجتمعات هذا العالم، وفي

ما بين هذه المجتمعات، ولكن لم تكن ثمة قوى خارجية ساطية محيطة به تتدخل في شؤونه وتعبث بمصالحه وتوجهه ذات اليمين وذات اليسار تبعاً لأغراضها وأطماعها. أما اليوم، فإن مجتمعات العالم الثالث تجبه قوى متقدمة عنها بمراحل ومتفوقة عليها قدرة ونفوذاً، وهذه القوى تتصارع حولها وفي داخلها، وليس لها مصلحة في تحرر هذه المجتمعات ونهوضها وتحقيقها لوحدتها وقوميتها، بل، على العكس، إن مصلحتها هي في إبقاء هذه المجتمعات ضعيفة مجزأة متفرقة لتظل مسيطرة عليها ومتحكمة بمواردها ومستغلة إياها بوجه أو أكثر من وجوه الاستغلال.

ولئن صدق هذا على شعوب العالم الثالث على وجه الإجمال، فإنه يصدق على الشعوب العربية بخاصة، بسبب موقعها الخاص في ميدان الصراع العالمي، هذا الموقع المتميز بفرط الحساسية وتجمع الإغراءات لتدخل القوى المهيمنة وتنازعها على السيطرة والاستغلال. ومن هنا تبدو ضخامة العقبة الخارجية القائمة في وجه الوحدة العربية ونمو القومية العربية. ذلك أن الوحدة، والقومية الداعمة لها، هما السبيل إلى تنمية القدرة العربية، تلك القدرة الفاعلة التي تمكن الشعوب العربية من صون مواردها الغنية والوقوف في وجه الطامعين فيها. وهذا ما يتنافى مع مصالح الاستعمار ومع حركية سائر القوى التوسعية. إن القوى الجبارة المتصارعة حول العالم العربي وفي داخله تعمل بمنطق حركيتها على إنشاء مراكز نفوذ لها فيه وعلى التحكم بهذا الجانب أو ذاك من جوانبه، فتقف بالتالي حائلاً دون وحدته، بل تعمل فعلاً ضد هذه الوحدة، سواء بمنطق تنازعها على أقاليمه وثرواته، أو لتيقنها أن نجاح الجهود الوحدوية يؤدي إلى تعزيز القدرة العربية وإلى تأهيل الشعوب العربية للتصدي لها والوقوف في وجه أطماعها والسير في طريق التحرر منها.

في هذا الإطار تقع الحركة الصهيونية ويتجلى خطرها على الشعوب العربية. لقد قامت هذه الحركة كدعوة لإنشاء دولة لليهود في فلسطين على أساس عرقي ديني ثيوقراطي. ونجحت في مسعاها بفضل تغلغلها في المجتمع الغربي وسيطرتها على مراكز حساسة فيه. ورأت الدول الاستعمارية الأوروبية مصلحة لها في دعم هذه الحركة لحل المشكلة اليهودية في أوساطها ولاستخدام الكيان الصهيوني في فلسطين مرتكزاً لها في عالم عربي ناهض للتحرر والاستقلال. وهكذا نشأ التحالف بين الاستعمار الغربي وبين الصهيونية، فغذى الاستعمار الصهيونيين بالقدرات المالية والعسكرية التي مكنتهم من إرساء قواعدهم في فلسطين ومن إنشاء دولة اسرائيل. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية انصبّ نشاطهم على الولايات المتحدة الأميركية التي كانت الدلائل تدل على أنها ستحتل المقام الأول بين الدول الكبرى، فعززوا نفوذهم فيها حتى غدت عمادهم الأول وعضدهم الأكبر في ترسيخ دولتهم وفي توسيع رقعتها واندفاعها للعدوان المتكرر على

شعب فلسطين والشعوب العربية المجاورة. وفي الوقت الحاضر الذي حمي فيه وطيس الصراع حول العالم العربي والشرق الأوسط والذي اشتدت فيه هبة الشعوب العربية للتحرر والسيادة والوحدة، توثقت عرى التحالف بين المصالح الأميركية والمصالح الصهيونية، وغدت كل من هذه وتلك تناصر الأخرى وتخدم أغراضها. لقد أغدقت الولايات المتحدة الأميركية على الدولة الصهيونية من الموارد المالية والعسكرية ما لا يماثله أو يدانيه أي عون قدمته لأية دولة أخرى، حتى للدول التي تفوق اسرائيل حجماً وسكاناً ومكانة تاريخية ودولية، ويسّرت لها أسباب الامتداد والاغتصاب، وحمتها وآزرتها في الميدان الدولي، بل إنها تنفرد اليوم بهذه المؤازرة والحماية. ولا نستطيع الاكتفاء بتفسير هذا الوضع - كما يفعل البعض - بتسلط الصهيونية على البنى السياسية والاقتصادية والاعلامية في الولايات المتحدة وبعجز قيادات هذه البنى عن التحرر من هذا التسلط بسبب تكوينها السياسي والاجتماعي ونظم البلاد الانتخابية، بل لا بد من النظر إليه في إطار المصالح الأساسية للمركب الصناعي - العسكري في الولايات المتحدة، وهي المصالح التي ترى في اسرائيل قاعدة لها لخدمة أغراضها التوسعية، ولضرب التطورات التحررية والوحدوية العربية التي تكوّن خطراً عليها، ولمساعدتها في الحرب الباردة، أو الحرب الساخنة، المرتقبة بينها وبين الاتحاد السوفياتي. ولقد بلغ الأمر إلى حد أن زعامة اسرائيل لا تعتبر العون الهائل الذي تتلقاه من الولايات المتحدة منّة وكرماً، بل حاجة أساسية لتلك الدولة العظمى وديناً تؤديه لإسرائيل لقاء ما تقوم به في خدمة مصالحها وفي حماية هذه المصالح من الأخطار الراهنة في هذه المنطقة.

يتبين من هذا أن ثمة قوى خارجية هائلة تقف في وجه الوحدة العربية. ولئن تكن أبرز هذه القوى في الساحة، الصهيونية المتحالفة مع القوة العظمى الأميركية، فإني لا أبرىء القوة العظمى الأخرى وسائر الدول الكبرى من توجهات مماثلة، وإن اختلفت نوعاً أو درجة أو شكلاً، ذلك أن الوحدة أو أية دعامة أخرى من دعائم تنمية القدرة العربية تمثل خطراً عليها حالاً أو مستقبلاً. وعلى الإجمال يمكننا الجزم بأن القوى الخارجية تقف في وجه هذه الوحدة، لأن مصلحتها، آخر الأمر، هي في إبقاء التجزئة العربية والتخلف العربي. كما نجزم أيضاً بأن الخطى الوحدوية التي اتخذها العرب في السنوات الماضية، كالوحدة المصرية السورية، أو التي حاولوا اتخاذها، كمشروع الوحدة السورية العراقية، لم تفشل بسبب التحزبات والمناحرات الداخلية وضعف الاستعداد العربي للوحدة فحسب، بل لما تعرضت له هذه الخطى والمحاولات من تدخلات خارجية، توجهت منفردة أو مجتمعة إلى تعطيلها وبعثرتها. ومن هنا أيضاً يتضح خطر اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية، فإن هذا الخطر يتعدى اعتراف أكبر دولة عربية باسرائيل وطمس حق العرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، إلى ما هو أشد وأدهى،

وهو فصل مصر ـ ولو موقتاً ـ عن الصف العربي والإمعان في تجزئة هذا الصف وبلبلته وإعاقة مسيرته نحو التضامن والوحدة.

ـ ٣ ـ

يتبين مما ذكرنا عن ضخامة العقبات الداخلية والخارجية في طريق الوحدة العربية أن تحقيق هذه الوحدة لن يأتي سهلاً ليناً أو سريعاً. وهذا ما يؤيده التاريخ. فنحن إذا راجعنا سياق قيام الوحدة في بعض بلاد الغرب كألمانيا وايطاليا والولايات المتحدة الأميركية، وفي فرنسا وبريطانيا من قبل، لاحظنا طول المدى الزمني الذي استغرقه وعسر النضال الذي تطلبه وجسامة التطورات والتحولات التي سبقته أو رافقته. هذا، مع أن تلك البلاد ـ عدا الولايات المتحدة الأميركية ـ هي بطبيعتها الجغرافية والسكانية أكثر تراصاً من البلاد العربية، ومع أنها ـ كما قلنا ـ جازت هذه التطورات دون تعرضها لمثل ما تتعرض له البلاد العربية حالياً من قوى جبارة تعرقل مسيرتها. هوذا أمر يتوجب على الغربيين أن يدركوه أو أن يقروا به إذا كانوا له مدركين. فكثيراً ما يصرح مفكروهم أو سياسيوهم بشكوكهم في تحقيق الوحدة العربية، ويهزأون بالجهود التي تبذل من أجلها، وتنبسط أساريرهم إزاء أي فشل أو تعثر لهذه الجهود. إن هذه الوحدة هي بنظرهم سراب خادع أو شعار فارغ. وكلما طغى عند هؤلاء شعورهم بتفوقهم وتسلطهم أو اشتدت نقمتهم على العرب، ارتفعت حرارة تهجمهم على الوحدة العربية بالسر أو بالعلن، وحكمهم باستحالتها، وانتقاصهم لقدر العاملين في سبيلها، وترويجهم الأضاليل بشأنها، والإهابة بمجتمعاتهم إلى استهانتها. ولو أنهم راجعوا تاريخهم والتزموا الصدق والأمانة لوجدوا أن ما يقولونه عن الوحدة العربية كان يقال عن وحدة بلادهم في عهود طويلة من تاريخها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن الوحدة العربية لم تكن لتتلكأ في العقود الماضية لو كانت تجري حرة في مجراها التطوري ولو لم تثابر قياداتهم وسلطاتهم النافذة على وضع العراقيل في وجهها.

على أن ادعاءات هؤلاء الجاهلين أو الناقمين وتهجماتهم، مهما تكون مقاصدها، حريّة بأن تنبهنا نحن العرب إلى حقيقة لا بد من استبانتها، وهي أن زمننا يتسارع بشدة تقلب الأوضاع وتذهل الألباب، وأنه لن يتاح لنا ما أتيح لمن سبقنا من سير وئيد أو من تطور متدرج. لا غنى لنا عن انتهاب الأشواط وتقليص المراحل ومسايرة الزمن بل استباقه، فإن لم نفعل ازداد تلكؤنا وبعدت الشقة بيننا وبين الشعوب المتقدمة علينا والمجهزة بقدرات أعظم من قدراتنا. لا غنى لنا ولأمثالنا من الشعوب في العالم الثالث من هبّات نهضوية صحيحة ومتتابعة تجعلنا نجوز في مدى عقود ما جازته الشعوب المتقدمة

في مدى قرون. إن لهذا التسارع النهضوي أخطاره ومحاذيره، إذ إنه كثيراً ما يحقق بعض المطالب على حساب مطالب أخرى، ولكنه يبدو أنه مفروض في هذه الأيام على الشعوب المتخلفة: عليها أن تخوض غماره، وخلاصها رهين بصفاء رؤيتها لأبعاد هذا الخوض، وحسمية إرادتها في الإقدام عليه، وقدرتها على الثبات والاستمرار فيه وعلى اقتناص منافعه واستبعاد أخطاره.

- ٤ -

إن سلامة هذا التسارع النهضوي المنشود وجدواه وفاعليته تتطلب، أول ما تتطلب، تحولات أساسية في المجتمع العربي فكراً وسلوكاً وتخطيطاً وبناء. وفيما يختص بموضوعنا بالذات - أي إقامة الوحدة العربية - تتناول هذه التحولات تركيزاً وتوضيحاً للأوليات والأصول ومراجعة للمفاهيم ولاستراتيجية العمل. فما لم تكن المفاهيم صحيحة، أي مستمدة من حقيقة الواقع ومسترشدة بخبرة الماضي وبمؤشرات المستقبل ومتخلية عن الأوهام والأساطير وقائمة على الموضوعية والعقلانية، فإنها لن تصلح منطلقاً لعمل وحدوي مفلح ثابت. وما لم تقترن هذه المفاهيم الصحيحة باستراتيجية مدروسة واضحة ومتطورة بفعل المتغيرات القومية والعالمية، فإنها تبقى عاجزة عن إيتاء ثمارها وإحداث التبدل النوعي في المجتمع العربي الذي يؤهله لتحقيق الوحدة. فلنبدأ بالمفاهيم، ولنشر إلى بعض ما يبرز منها:

١ - لا بد من التأكيد بادىء بدء أن مفهوم الوحدة لا ينحصر بصورة الوحدة المركزية التي حققتها بعض الدول الأوروبية في السابق وغيرها من الدول في الوقت الحاضر، وأنه ينسحب أيضاً على صيغة «الاتحاد الفيدرالي» الذي انتظمت فيه دول أخرى لها شأنها في المجتمع العالمي. بل نذهب إلى القول بأن هذا «الاتحاد» هو الصيغة المناسبة للأوضاع العربية الجغرافية والسكانية والثقافية، والمماشية لتطورات الحاضر والمستقبل. فنحن نجد اليوم حتى في بعض الدول الأشد تراصاً وتمركزاً كفرنسا مثلاً حركات ترمي إلى إبراز هويات خاصة ضمن الهوية القومية الشاملة، فكيف ببلاد، كبلادنا العربية، فسيحة الأرجاء مترامية الحدود ومحتوية فوارق متعددة ومتنوعة؟ إن مفهومنا لـ «الوحدة» ينصب إذن على كيانها القومي. أما من حيث الدستور والشكل، فإنه بـ «الاتحاد» ألصق وإليه أقرب.

٢ - قلنا: كيان الوحدة القومي. إذ لا بد من الربط بين الوحدة وبين القومية والأمة. فالوحدة التي ننشد تأتي تجسيداً لحركة قومية واحدة، هي القومية العربية، لا لحركات قومية متعددة (سورية أو عراقية أو مصرية أو مغربية أو سواها)، وهي تختص بأمة واحدة، لا بأمم مختلفة. فما يقوم بين أمم مختلفة كالذي تسعى الأمم الأوروبية إلى إنشائه اليوم

ـ في المدى القريب على الأقل ـ هو تعاون وتناسق يتخذ شكل الحلف أو الجامعة أو الرابطة أو الجبهة أو صيغة أخرى من هذا القبيل، ولكنه لا يرقى إلى مرتبة الاتحاد أو الوحدة. ذلك أن الشرط الأساسي لهذه أو ذاك هو الانتماء إلى قومية واحدة وأمة واحدة.

٣ ـ على أن مفهومنا للقومية العربية الواحدة والأمة العربية الواحدة لا يعني أنهما وجدتا منذ وجود العرب وستستمران ـ كما نتصورهما اليوم ـ إلى آخر الدهر. نعود فنؤكد أن «القومية» و «الأمة» هما ظاهرتان حديثتان نشأتا وازدهرتا بفضل تطورات قامت في العهد «الحديث» من تاريخ الإنسانية ولم تتوفر قبل ذلك لا في الغرب ولا في الشرق. ليس معنى هذا أنه لم يكن ثمة شعور بالانتماء إلى جنس معين أو إلى حضارة متميزة، وإنما هذا الشعور لم يتخذ الصورة المتكاملة، الصاهرة لجميع الانتماءات في انتماء قومي واحد، التي ظهرت في العهد الحديث. ومن هنا فإننا نخطىء عندما نتكلم عن «القومية العربية» أو «الأمة العربية» كأمر واقع في الماضي، حتى في أزهى عصور السيادة العربية. ذلك أن الانتماء العربي، على الرغم من وجوده الذي كاد أن يكون مستمراً ومن بروزه في بعض العهود كالعهد الأموي، أو في بعض الدول الإقليمية كالدولة الحمدانية، كان ملتبساً بولاءات أخرى تنازعه كالولاء القبلي أو الولاء الإسلامي الشامل، وكثيراً ما تغلبت هذه الولاءات عليه.

٤ ـ أهم الالتباسات والتداخلات التي قامت في الماضي، والتي لاتزال قائمة في الحاضر، هو الالتباس بين المفهوم القومي العربي والمفهوم الاسلامي، أو بين الأمة العربية والأمة الاسلامية. لا شك بأن الإسلام هو دين الكثرة الغالبة من العرب، وهو العنصر الرئيسي في الحضارة العربية الموروثة، فلا يمكن أن نتصور كياناً جديداً للعرب منفصلاً عنه أو واهي الصلة به. بل، على العكس، إن من خير العرب أن يستلهموا القيم الروحية الزاخرة التي يمثلها ويحملها هذا الدين الحنيف في إنشاء كيانهم الجديد. ومع هذا، فلا بد من تحديد واضح للعلاقة بين العروبة والإسلام. ذلك أن الخلط بينهما يؤدي إلى مشكلتين أساسيتين: الأولى هي مشكلة الأقليات غير الإسلامية في المجتمع العربي، وهي أقليات لها جذورها العميقة في التاريخ العربي وإسهامها الفاعل في بناء الحضارة العربية قديماً وحديثاً. إن هذه الأقليات لن تقبل اليوم على العروبة إلا في إطار مفهوم قومي يتضمن، في ما يتضمن، المساواة المبدئية التامة بين جميع المنتمين إليها التي تتيح لهم أن يشاركوا في وطن منسجم واحد. وقد يقال إنه ليس من حق الأقلية أن تقف في وجه الأكثرية وأن تفرض نظرتها عليها. وهذه حجة قائمة ومقبولة في مجتمع ديمقراطي، ولكنها تتطلب من جانب الأكثرية أن تعلن موقفها بصراحة ودون غموض أو لبس وأن تتفهم عندئذ انكماش الأقلية عن الانتماء للعروبة وإصرارها على توسّل ما يحفظ لها حرية اعتقادها فكراً وممارسة دون التنكر للمصلحة العربية أو الاستنصار بأعدائها. وهذا

يقودنا إلى المشكلة الأساسية الثانية، ولعلها أشد من الأولى خطورة وأصالة، وهي تتعلق بالأكثرية الإسلامية ذاتها وبالمجتمع عامة، أعني التناقض بين المفهوم القومي والمفهوم الثيوقراطي. فلكل من هذين المفهومين جوهره ونهجه، ولا بدّ من اختيار أحدهما وتحمل المسؤولية الناجمة عن هذا الاختيار، ولا خير في التأرجح بينهما أو إلباس أحدهما لباس الآخر.

ومادمنا نتحدث عن الوحدة العربية، فالمفروض أننا نعني وحدة قومية، وما لم يتضح هذا المفهوم ويثبت عند الأكثرية بخاصة، وما لم تتحمل هذه الأكثرية المسؤولية الناجمة عنه، فإن الخطى نحو الوحدة العربية ستبقى مبلبلة ومتعثرة، وغير مجارية في نظرنا لمقتضيات الحاضر والمستقبل.

٥ - ومن المبادىء التي يجب استجلاؤها أيضاً صفة أخرى من صفات الوحدة المنشودة: أهي وحدة «أحدية» تفرض على جميع الأقطار العربية لوناً واحداً من الفكر والسلوك، أم هي وحدة «تعددية» تأخذ بعين الاعتبار الخصائص والمميزات داخل المجتمع العربي وتصونها وتستثمرها في سبيل إغناء هذا المجتمع وتطويره. إننا نرى أن الصفة الثانية هي الآمن والأجدى، بل هي الوحيدة التي تتفق مع الأوضاع الداخلية الطبيعية والبشرية في الساحة العربية ومع التطورات العالمية الحاضرة والمقبلة. فإننا نشهد في هذه الآونة في العديد من مجتمعات العالم، المتقدمة منها والمتخلفة (وإذ ننظر إلى المستقبل تهمنا الاتجاهات القائمة في الأولى منها بوجه خاص)، تطورين متعاكسين، أحدهما يرمي إلى المزيد من التعاون والتآلف والتوحيد، وآخر يبرز الخصائص المحلية ويهدف إلى تحقيق هويات متميزة في داخل المجتمع الواحد. نرى هذين التطورين مثلاً في بلاد أوروبا الغربية التي تجهد في بناء الكيان الأوروبي الشامل وتجابه في الوقت نفسه نزعات داخلية حصرية ناشئة عن خصائص جغرافية أو عرقية أو طائفية أو لغوية، تسعى إلى إنماء هوياتها الذاتية. وكل واحد من هذه المجتمعات المتقدمة يحاول اليوم التوفيق بين الوحدة والتنوع. ولا مراء بأن سلامة مستقبله رهينة بحسن هذا التوفيق وباكتساب القدرة المزدوجة: على حشد الموارد القومية الطبيعية والبشرية الذي تتطلبه الحياة المعاصرة، من جهة، وعلى إثراء الحياة القومية بتنوع خصائصها وألوانها ومنتجاتها، من جهة أخرى.

وإذا صح هذا عن القطر الواحد والشعب الواحد، فأحرى به أن يصح عن مجتمع يضم عدة أقطار وشعوب لكل منها مؤهلاته وميزاته، ولذا فإذا تكلمنا مثلاً عن توحيد الكتب المدرسية أو النظم التربوية العربية، وجب ألا يذهب مقصودنا إلى صبّ هذه أو تلك في قالب واحد أو صبغها بلون واحد، بل إلى رسم اتجاهها العام وتركيزه مع الحفاظ على حرية المسؤولين عنها في التخصص والتميز طبقاً لأوضاع مناطقهم وحرصاً على تنمية روح التجدّد والابتكار. وغني عن التأكيد أن هذا التنوع يجب أن يظل دوماً

خاضعاً لمطالب المصلحة العربية العليا وألا يأتي ماسّاً بها أو خارجاً عنها بشكل من الأشكال. بهذا المعنى نفهم الصفة «التعددية» للوحدة العربية المنشودة.

٦ ـ بقي أن نؤكد، في مجال تحديد المفاهيم وتوضيحها، أن الوحدة العربية، كأي شأن جليل من الشؤون الإنسانية، ليست أمراً محتم التحقيق، بل هو مربوط بصفاء الرؤية وعزم الإرادة وجودة البذل. إنها لن تأتي عفواً أو اعتباطاً أو قدراً ناجزاً أو استسلاماً من أصحابها إلى القوى التي تصنع التاريخ. فقد تحول هذه القوى دونها وتعطل مسيرتها وتفعل باتجاه التجزئة المتزايدة بدلاً من الوحدة المتنامية. إن تحقيق الوحدة هو، إلى حد كبير، جهد اكتسابي صنعي إبداعي. وليس معنى هذا أنه انطلاق من فراغ وإبداع من لا شيء، فثمة في المجتمع العربي مقومات للوحدة، وهي المشاركة في اللغة والثقافة والتاريخ والمصالح الحاضرة والمصير المقبل. ولكن هذه المقومات ماتزال كائنة «بالقوة» لا «بالفعل». وما نود إبرازه هنا هو أنها لن تخرج بذاتها من حالتها الحاضرة إلى الحالة المرجوة. فقد مضى عليها قرون دون أن تخلق وحدة حية فاعلة، متطورة أو مطورة، وستظل كذلك ما لم تبذل الشعوب العربية النضال الذي تتطلبه: نضالاً داخلياً لتثبيت عقيدتها وإعداد رسلها وصنعتها وإنشاء نظمها ومؤسساتها والمضي في تنفيذها، ونضالاً خارجياً لحمايتها من أطماع القوى الغالبة ومداخلاتها وتعدياتها.

ـ ٥ ـ

وبهذا ننتقل من حقل المفاهيم إلى حقل استراتيجية العمل. وليس هذا الانتقال في سياق بحثنا هو صورة عن انتقال في الواقع من الفكر إلى العمل، كأن الثاني تابع للأول أو لاحق به. إن العمليتين ـ الفكرية والتنفيذية ـ هما عمليتان مترابطتان يجب أن تنشطا معاً، وأن تتفاعلا، وأن تغني إحداهما الأخرى وتغتني بها. فالفكر يهدي الممارسة ويهتدي بها، والممارسة تعزز الفكر وتتعزز بما يحدد ويرسم ويخطط.

وأول ما يهم في رسم استراتيجية العمل هو اختيار نقطة الانطلاق، لأنها المرتكز الذي يعين، إلى حدّ كبير، نوع المسيرة ووجهتها. وفيما يتعلق بالوحدة العربية، يخيل إلينا أنه يتوجب تجنب نقطتي انطلاق كثيراً ما اعتمدناهما في ما سبق. الأولى هي الانطلاق من الماضي: كانت لنا وحدتنا في العصور الغابرة، وقد طغى عليها الفساد والتفكك الداخلي والهجمات الخارجية (وفي الأغلب نؤكد العوامل الخارجية ونقدمها على العوامل الداخلية)، فيقتضي الآن إعادة بنائها لاستعادة عز الماضي وأمجاده. أما الثانية فهي النظر والعمل للوحدة من أجل الوحدة ذاتها، كأنها هي نهاية المطاف والغاية التي ما بعدها غاية.

والصحيح أن تكون نقطة الانطلاق مركزة في الحاضر وموجهة نحو المستقبل، أو

بالأحرى مستطلعة من المستقبل ومردودة إلى الحاضر، وألاّ تقوم في إطار الوحدة ذاتها، بل في إطار الحاجة أو الغاية التي يرجى أن تخدمها أو أن تعززها الوحدة.

فإذا نظرنا إلى الواقع العربي بهذا النظر، وجدنا أن حاجته الأساسية في هذه المرحلة من وجوده هو أن ينتقل انتقالاً جوهرياً من حال إلى حال. وقد نصف هذا الانتقال الجوهري أوصافاً مختلفة: من التخلف إلى التقدم، من الأوضاع والأحوال التي كانت سائدة في القرون الوسطى إلى أوضاع هذا العصر ومتطلباته بل إلى الأوضاع والمتطلبات التي تبدو مؤشراتها في مشارف المستقبل، من التبعية إلى التحرر والسيادة، من الانفعالية إلى الفعل، من الجمود والتقليد إلى الحركة والتجديد، الخ... على أنه يظل، كيفما تصورناه أو وصفناه، لبّ القضية وجوهر الموضوع. منه يجب أن يكون الانطلاق، وإليه يجب أن توجه أماني الشعوب وأن تستثار قواها. وبدونه ـ بدون هذا الانتقال الجوهري ـ سيبقى المجتمع العربي عاجزاً عن أن ينقلب أمة بالمعنى الصحيح والفعلي لهذه الكلمة، وأن ينشىء وحدته ويطورها، وأن يوفي شروط الوجود والتقدم في هذا الزمن العسير وفي الزمن المقبل الأشد عسراً. والسبيل الوحيد لهذا الانتقال هو بناء القدرة الذاتية: القدرة على الصمود في وجه الأخطار الخارجية، القدرة على السيطرة على الطبيعة لاستثمار مواردها من أجل خير المجتمع، القدرة على التنظيم في السياسة والحكم وفي الإدارة والاقتصاد وفي كل شأن آخر من شؤون الحياة العامة، والقدرة على الانضباط والانتظام وعلى البذل والتضحية بدافع من المناقبية الخيّرة والكرامة الإنسانية.

والقدرة الذاتية لا تتمثل بالموارد الطبيعية مهما تغزر أو بالأعداد البشرية مهما تتوافر، وإنما تتمثل بالقوى البشرية المنماة عقلاً وخلقاً، المؤهلة لمجابهة المشكلات القائمة ولحلها. ولما كان الزمن يتسارع تسارعاً حثيثاً، فلا بد لتحقيق هذه القدرة من ثورية عقلية وخلقية تسمو بالمجتمع العربي بسرعة وحسم من التوهم والجهل إلى العقلانية والعلم، من الشهوة والأثرة إلى العطاء والإيثار، من الرضى باليسير إلى التوق للعسير، من الاستسلام لأحلام الماضي إلى اقتحام مطالع المستقبل والارتفاع إلى مستواها ومستوى مسؤولياتها.

وقد لا يوافقنا البعض في أن توفير القدرة الذاتية وتعزيزها يتمان عن هذا السبيل، أي سبيل الثورية العقلية والخلقية. قد يكون له اقتناع غير اقتناعنا أن النهضة العربية المرجوة مرتبطة أوثق ارتباط بما نحرز من جدارة عقلانية ومناقبية. ولكن لا نظن أنه يخالفنا الرأي في أن القدرة الذاتية، مهما يكن سبيل تكوينها، هي، في نهاية الأمر، العدة التي لا تدانيها عدة والملاذ الأمين من حالة التخلف والتضعضع التي نتردى فيها. فأي وجه من وجوه تحصيل هذه القدرة، وأية خطوة مجدية نخطوها في مضمارها ـ أي جهد لنقل المجتمع العربي من منزلة العجز إلى منزلة القوة ـ هو لخير العرب ولضمان بقائهم ولتهيئة أسباب تقدمهم ورقيهم. وأيّ إهمال لمباعث هذه القدرة، وأي إضاعة أو إهدار لما

يتحقق منها، أي كبت أو إفساد أو تجهيل أو تعتيم هو لشر العرب والإمعان في إيذائهم، سواء أصدر من الخارج أم من الداخل، وأياً كانت الشعارات البراقة التي يغلف بها أو المبرّرات الجذابة التي يعرض باسمها.

في هذا الإطار تقع قضية الوحدة العربية. إنها ليست قضية مستقلة بذاتها، كما أنها ليست القضية النهائية. القضية النهائية هي قضية الإنسان العربي، فرداً ومجموعاً، قضية تحرره وتقدمه بأوسع معاني التحرر والتقدم وأرقاها، قضية اكتسابه القدرة لتحقيق هذا التحرر والتقدم. في هذا الإطار تبدو الوحدة العربية ضرورة حياتية لا لكونها الشرط لاكتمال الهوية القومية وازدهارها فحسب، بل لأنها أيضاً السبيل إلى تنظيم الموارد المختلفة وتجنيد القوى المتفرقة من أجل بناء القدرة الشاملة. فالأخطار الخارجية التي تحوق بالعرب ـ وفي مقدمتها الخطر الاستعماري الصهيوني ـ لا يختص بفريق منهم دون فريق ولا بقطر دون قطر، وإنما يعمهم جميعاً، وهو يعظم ويشتد كلما كانوا مجزّئين متفرقين ويهون ويرتد كلما تآلفوا وتوحدوا. وبناء أجهزتهم العسكرية للوقوف في وجه هذه الأخطار، وأجهزتهم الاقتصادية لمجابهة مطالب هذا العصر، ومنشآتهم الاجتماعية لمكافحة الفقر والعوز، ومؤسساتهم التربوية والصحية للتغلب على الجهل والمرض ـ هذا وغيره من ضرورات البقاء في حلبة هذا الزمان إنما يفرض حشد الجهود والموارد وتقصي التآلف والتكامل وتجنب الإهدار والعبث وتوظيف كل طاقة بحيث تؤدي أفضل النتائج وأجدرها بالتراكم والانتشار. وإذا كان هذا الحشد ضرورياً في أي عهد سابق من عهود الانسانية، فإن ضرورته قد ارتفعت في هذا العصر إلى أعلى المراتب، وذلك بسبب اشتداد الأخطار العالمية من جهة، وتصاعد مطالب الحياة الفردية والقومية من جهة أخرى.

وخلاصة القول إن الوحدة مرتبطة أوثق ارتباط بالقدرة على تحقيق التحرر والتقدم، وهي تتفاعل وإياها تفاعلاً حيّاً مستمراً. فلا وحدة بلا قدرة، والمجتمع العربي سيظل مجـزأً مادام عاجزاً مستعبداً متخلفاً. وكذلك لن يبلغ هذا المجتمع القدرة المرجوة ـ في هذا العصر بخاصة ـ بدون وحدة حسب المفاهيم التي رسمناها. على أن القدرة هي الأصل والغاية، والوحدة سبيل ووسيلة.

ـ ٦ ـ

بقيت بضع ملاحظات وتأكيدات نوردها بإيجاز:

أولاها: أن الوحدة التي نتكلم عنها هنا والتي نعتبرها سبيل إحراز القدرة والتحرر هي الوحدة الصحيحة، أي المنبثقة من الواقع، المخطط لها تخطيطاً عقلانياً منتظماً، والخالصة من شوائب الأهواء والأطماع والمصالح الفئوية والقطرية وسواها. أما الوحدة

الزائفة القائمة على مفاهيم خاطئة أو غامضة، المتَّخذة شعاراً أو مزايدة، المتلبسة بأغراض غريبة عنها، فإنها ليست عاملاً من عوامل بناء القدرة، بل على العكس، سبباً من أسباب الإمعان في التجزئة والتخلف والعجز.

ثانياً: في ضوء بعض المواقف والممارسات الخاطئة بشأن الوحدة، نؤكد ما ذكرنا سابقاً أن الوحدة المرجوة ليست قدراً محتماً، وإنما تحصل بنسبة ما يتوافر لها من رؤية نافذة وإرادة حازمة وجهد حثيث. ذلك أنها تتطلب التضحية: تضحية المصالح الصغرى في سبيل المصلحة الكبرى والربح العاجل من أجل النفع الآجل. إنها نتيجة جهد وكسب، وتقتضي أن تؤدي الشعوب ثمنها الغالي. فإذا استسلمت الشعوب للوهم أن الوحدة آتية لا محالة، أو أن بطلاً من الأبطال سيأتي لإبرازها إلى حيز الوجود، أو أنها هي قائمة الآن وليس أمامها سوى إزالة القوى المتعدية عليها، وإذا لم تروّض الشعوب نفسها على تأدية الثمن الذي تفرضه الوحدة تقشفاً وعطاء ودأباً مستمراً ونضالاً داخلياً وخارجياً عسيراً، فإنها لن تفوز بمطلوبها.

ثالثاً: إن القوى الجائشة في هذا العصر لا ترضى بالسكون، بل تفرض الحركة. فإذا لم تحصل الحركة في الاتجاه المرغوب فيه، اتجهت إلى ما يعاكسه. وبكلمة أخرى: إن البديل عن الكسب الوحدوي ليس بقاء الحال على ما هي عليه، بل المزيد من التجزئة. وكذلك الأمر في القدرة والتحرر والتقدم، فإن من لا يحرز قدرة يزداد ضعفاً، ومن لا ينطلق في مضمار التحرر يترسخ في العبودية، ومن لا يندفع قدماً يمعن في التخلف. وليست القضية قضية نسبية فحسب، أي من حيث المقابلة بين شعب وشعب، وإنما هي منبثقة من منطق الحياة العصرية ذاته، القائم على الحركة الحية المتسارعة والمخالف لمنطق الحياة في عهود مديدة ماضية كان يسودها السكون أو التغير البطيء.

رابعاً: من أهم الشروط التي تتطلبها الوحدة، وما ترتبط به من قدرة وتحرر وتقدم، خلق مناخ من الحرية في ميادين القول والفكر والاعتقاد والسلوك. وهذا الشرط هو من الخطورة بحيث لا يصح أن يكون موضوعاً لملاحظة هامشية أو إشارة عابرة، بل يجب أن يكون قبلة الاهتمام الدائم والبحث الملتزم والعمل الصامد العنيد. إن من المستبعد أن تحصل الوحدة اليوم، كما حصلت في بعض العهود الماضية، بقوة قاهرة. حتى في تلك العهود لم تنجح القوة القاهرة إلا بقدر ما كان قد سبقها من استعداد شعبي وتهيؤ عقلي ونفسي. أما عصرنا هذا، فهو عصر الشعوب. وأي تطور جديد - نحو الوحدة أو سواها - يعجز عن الظهور أو عن الاندفاع والفعل ما لم يجىء مماشياً لأمانيّها وتطلعاتها. ولا قِبَل للشعوب أن تعبّر عن هذه الأماني وأن تؤدي الثمن الذي يتطلبه تحقيقها إذا فرض عليها الكبت والتعسف وسلبت حرية الإدراك والإرادة والمبادرة. يضاف إلى ذلك أن أي نظام

كبتي هو بطبيعته مخالف لسياق الوحدة، لأن الوحدة تنزع عنه سلطته وتحرمه مما يتمتع به من امتيازات ومنافع.

خامساً: الوحدة شكل ومضمون. والمضمون هو الحريّ بأن يكون موضع النظر ومرتكز الاهتمام. والمضمون هنا، كما الأمر في أية قضية أخرى، هو الإنسان. فما هو الإنسان العربي الذي نطمح إلى إبداعه؟ ما هو تصورنا له من حيث القدرة الذاتية والتحرر والأهلية للتقدم والرقي؟ إذا لم يكن تصورنا هذا مستمداً من القيم الحضارية السامية، ولم يتضح في أذهاننا، ولم نجاهد لتطبيقه في نفوسنا وفي من حولنا، فإن الوحدة، وإن حصلت، لن تدوم ولن تؤدي ثمارها المرجوة.

وهكذا نعود في ختام معالجتنا هذه إلى ما عرضناه في مقدمتها. وهو أن إقامة الوحدة العربية ليس مرتبطاً ببعض حلول عملية آنية متجهة نحو تذليل العقبات القائمة في وجهها. لقد كان ممكناً أن نعدّد بعض ما يجب أن يتخذ من الخطى المساعدة، كتقوية المؤسسات التي أنشئت لتعزيز التعاون العربي، وكاستخدام الموارد النفطية العربية الزاخرة في سبيل إنماء المجتمع العربي بوجه عام، وكدعم التنسيق في الشؤون السياسية والدفاعية والاقتصادية والاجتماعية، وكإيقاظ الوعي القومي العربي بالوسائل التربوية والإعلامية، وكالتقارب والتحاور بين الأحزاب والقوى الفاعلة في الساحة العربية، إلى آخر ما هناك من مبادرات ومساعٍ يجدر بكل منها، وبها مجتمعة، أن تبقى مدار اهتمام واعٍ ومتابعة جادّة وتنفيذ سريعٍ. ولعلّي لو فعلت ذلك لكنت أقرب إلى توفية الموضوعٍ حسب الصيغة التي ورد فيها. ولكنني وددت أن أفصح عن همّ يساورني وقلق مستولٍ عليّ، هو أن القضية أعمق جداً من أن تحلّ بمثل الخطى المساعدة التي ذكرت، أو بأية معالجات عملية أخرى. إنها، كما قلت، قضية مرتبطة بانتقال المجتمع العربي انتقالاً جوهرياً من حال إلى حال ومن نظام حياة قد انقضى عهده إلى نظام حياة قادر على الصمود وعلى مجاراة التطورات الحضارية والإسهام فيها. وخلاصة القول إن إقامة الوحدة العربية في نظري هي عمل إبداعي، ولا يقوى عليها إلا مجتمع خليق بالإبداع.

التوترات داخل الحضارة الإسلامية(*)

(*) مترجم عن أصل بالانكليزية، ألقي في جامعة جورجتاون، واشنطن، عام ١٩٧٧، ونشره مركز الدراسات العربية المعاصرة في تلك الجامعة بعنوان: *Tensions in Islamic Civilization* في نيسان/ ابريل ١٩٧٨.

- ١ -

لقد أصبح من الأمور المقررة أن أي وجه من وجوه حضارة ما يقصر وحده عن أن يدل دلالة وافية على جوهر تلك الحضارة. ومن المعروف أن المؤرخين وعلماء الاجتماع وغيرهم من دارسي التطور الإنساني يختلفون فيما بينهم حول الأهمية النسبية للوجوه أو المظاهر التي يتجلى بها: من سياسية واقتصادية واجتماعية وعقلية الخ. إن هذه الاختلافات لا تعود فقط إلى تحيّزات الباحثين التي تمليها عليهم اختصاصاتهم (كميل الاقتصاديين مثلاً إلى تأكيد التطورات والعوامل الاقتصادية)، بل تصدر أيضاً عن المفارقات في المفاهيم والنظرات الكلية والإيديولوجيات التي تميزت بها الحضارات المتنوعة أو الأزمنة المتتابعة. فعلى الغالب نجد أن كل شعب من الشعوب وكل عصر من العصور - وفي عهد التغيرات السريعة كل جيل من الأجيال - يرى تاريخه والتاريخ العالمي بمنظور خاص ويبرز من مظاهر الحياة البشرية ومن العوامل الفاعلة فيها ما يعتبره أوفى دلالة وأضخم أثراً. ومع أن تجزئة الحياة البشرية قد تكون ضرورية ومفيدة لدراسة أحوال وتطورات معينة، فإنها تؤدي إلى التحريف والتشويه ما لم يدرك أصحابها أنها اصطناعية إلى حد كبير، وأن جوانب أية حضارة من الحضارات متواصل فيما بينها تواصل تشابك وتفاعل وأنه يجب بالتالي معالجتها بكليتها وتقييمها على أساس إنتاجها العام، وفي نطاق التجربة الإنسانية بمجموعها.

حتى عندما تعتبر الحضارات وحدات متكاملة، فإنها قد تدرس وتحلل بطرق مختلفة. قد يعمد بعض الباحثين إلى رسم الأدوار المتتابعة التي جازتها، وقد يقدم آخرون على تفحص بناها الداخلية الخاصة بها ووجوه الترابط والتفاعل بين هذه البنى. وقد يحاول غيرهم تقدير الحضارة على ضوء انجازاتها من جهة واخفاقاتها من جهة أخرى،

كما تستخلص هذه وتلك من مميزاتها الأصيلة أو من آثارها في معاصريها أو في من خلفها. لكل من هذه الأساليب قيمته وجدواه، وإذا اتبع اتباعاً سوياً ومنفتحاً، فإنه حريٌّ بأن يعدل الأساليب الأخرى ويتعدل بها. فتؤدي بمجموعها إلى الاقتراب المتدرج من الحقيقة والواقع.. أما الأسلوب الذي سنتبعه في معالجتنا التالية للحضارة الاسلامية، فهو تناولنا إياها على ضوء التوترات التي خبرتها خلال تطورها المديد، والنتائج التي ولّدتها هذه التوترات.

إن العناصر التي تؤلف حياة أي شعب من الشعوب والتي يحاك منها آخر الأمر نسيج حضارته تتفاعل فيما بينها تفاعل توافق أو تناقض. وهذه التفاعلات تدفع أبناء الشعب المعني إلى خيارات متباينة وتثير في صفوفه ولاءات متعارضة. فتنشأ عن هذا التباين والتعارض توترات في الحياة الفردية وفي العلاقات الجماعية. ومن هنا كان من بين معايير قدر حضارة من الحضارات وتقييم إنجازاتها، أو تبيّن وضعها في دور من أدوار تاريخها، نوع التوترات التي اصطرعت في داخلها، وكيفية شعور أبنائها بهذه التوترات وتأثرهم بها وتأثيرهم فيها، والنتائج الإيجابية والسلبية المتأتية عن ذلك.

إن مجالنا هنا ليضيق عن الإحاطة بجميع التوترات التي خبرتها مجموعة الشعوب التي احتوتها الحضارة الإسلامية، على اختلاف أصولها الإثنية وتراثاتها الاجتماعية والثقافية. بل إنه لا يتسع لتحليل أيّ منها تحليلاً عميقاً أو تقييمه تقييماً شاملاً. وإنما نقتصر على الإشارة، على سبيل التمثيل لا الاستقصاء، إلى البعض منها، أملاً بأن نستخرج منها معاني قد توحي بحقائق عامة أو تكون ذات مغزى لنا في هذه الأيام.

إن نظرة سريعة إلى تطور الحضارة الاسلامية تتيح لنا القول بأن هذه الحضارة جازت أربعة أدوار رئيسية خلال تاريخها. الدور الأول، وهو التكويني، بدأ بظهور الإسلام في أوائل القرن السابع م. ودام حوالى مائتي سنة أو تزيد حتى العقود الأولى من القرن التاسع م. وتلاه دور نضوج وابداع استمر حوالى أربعمائة سنة حتى القرن السابع هـ./ الثالث عشر م. أما الدور الثالث فقد امتدّ من ذلك الحين إلى أوائل القرن الرابع عشر هـ/ التاسع عشر م. أو منتصفه واتصف بالجمود والانحطاط. وجاء بعده الدور الرابع الحاضر الذي عرف بـ «النهضة» وقامت فيه حركات إصلاحية عديدة، دينية وفكرية وقومية وغير ذلك.

ليس هذا التقسيم قاطعاً، والأوصاف والسمات التي ميزنا بها الأدوار المختلفة هي نسبية أكثر منها مطلقة. وعلى سبيل المثال، إن اعتبارنا الدور الثاني دور «إبداع» لا يعني أن الأدوار الأخرى كانت خالية منه. والواقع أن الدور الأول، الذي شهد ظهور الدعوة الإسلامية وانتشارها انتشاراً واسعاً، أرضاً وبشراً، والذي وضعت فيه أسس الإسلام،

عقيدة ومجتمعاً ودولة وحضارة، كان مبدعاً إبداعاً بارزاً من هذه الوجوه ومن غيرها، وإن يكن هذا الإبداع لم يزدهر ولم ينضج - إذا نظرنا إلى الحضارة بكليتها - إلا في الدور التالي (وهذا شأن أكثر الحضارات الأخرى). كذلك يمكن القول بأن الدور الإبداعي لم ينتهِ، كما يظن عموماً، في أوائل القرن السابع هـ/ القرن الثالث عشر م. أو أواسطه، بل استمر حتى أواخر القرن العاشر هـ/ القرن السادس عشر م. فإن إنجازات العثمانيين والصفويين والمغول (في الهند) في هذا القرن تدل على حيوية حربية وسياسية باقية. كما إن توسع الإسلام في الدور الثالث في أواسط آسيا وجنوبها الشرقي واختراقه النافذ لمناطق افريقيا السوداء يأتيان دليلاً آخر على ما احتفظ به هذا الدين وأتباعه من نشاط وتأثير. هذا، بالإضافة إلى إسهامات بيّنة في هذا الدور أيضاً في حقول العمارة والفنون التشكيلية، حتى في بعض العلوم الطبيعية. وأخيراً، لا بدّ من التنويه بأنّا، عندما نضع بداءة عصر النهضة والإصلاح في القرن الماضي، يجدر بنا ألّا نغفل حركات إصلاحية سابقة، كالدعوة الوهابية، وإن لم تكن هذه الحركات، على أهميتها بذاتها وبآثارها في ما تبعها، من نتاج «الصدمة» الغربية الحديثة التي سادت في هذا الدور.

وخلاصة القول إنه يجب ألا نتخذ هذا التقسيم، أو أيّ تقسيم تأريخي أو تصنيف حضاري آخر، بحرفيته وإنما بدلالته العامة وتيسيراً للمقارنة والمقابلة.

- ٢ -

من الطبيعي، في الدور الأول، التكويني، أن يكون أهم التوترات وأشدّها فعلاً ذلك الذي قام بين الجديد والقديم، بين ما أنزل على النبي محمد وما بشّر به من تعاليم وبين المعتقدات والممارسات العربية السابقة. إن ظهور الإسلام أدى إلى صراع بين طائفتين من المثل والعقائد والمسالك والآداب. فمع أن الدين الجديد، شأن غيره من الأديان العالمية، احتضن تقاليد عريقة واحتفظ بصلات بالماضي، فإنه (شأن هذه الأديان أيضاً) جاء، بقدر أجلّ وبمعنى أعمق، ثورة على تلك التقاليد ونبذاً لذلك الماضي.

ففي نطاق الإيمان، دعت الرسالة المحمدية إلى تحوّل جذري عن المعتقدات التي كانت سائدة في «الجاهلية». لقد كان هناك اتباع للديانتين التوحيديتين، المسيحية واليهودية، في بعض مناطق الجزيرة وعلى تخومها الشمالية والجنوبية، ولكن الكثرة الغالبة من العرب قبل الإسلام كانت من أتباع آلهة مختلفة ومن عبدة الأصنام. وعلى الرغم من ظهور بعض دلائل النقمة على هذه العبادة وعلى تعدد الآلهة لدى بعض الأفراد (الأحناف) في مكة قبيل الإسلام، فلقد جاء الإسلام دعوة جديدة صارخة إلى التزام الإيمان بالله الواحد رب العالمين والرفض المطلق لـ «إشراك» أي إله آخر به تعالى. إنه لم يكن من السهل أن يدعى سكان مكة ويثرب ومن ورائهم سائر قبائل الجزيرة العربية إلى

التخلي عن آلهتهم، لتأصل عبادة هذه الآلهة في نفوسهم ولارتباط هذه العبادة بعصبياتهم وصراعاتهم، وبمصالحهم المادية، وبعاداتهم وتقاليدهم ومفاخرهم الموروثة.

وقد حدثنا التأريخ كيف أنه بنتيجة إيمان الرسول الثابت وقيادته الباهرة، والتأثير الذي أحدثه في بيئته، وقدرته وقدرة صحابته والتابعين على تعبئة طاقات من حولهم، حضراً وبدواً، تحت لواء الدعوة الجديدة ـ بنتيجة هذه العوامل وغيرها، انتشر الإسلام في الجزيرة العربية وتدفق منها إلى ما قرب من البلدان وما بعد شمالاً وشرقاً وغرباً، فقامت دولة عربية إسلامية ومجتمع عربي إسلامي على أنقاض الامبراطورية الساسانية وفي الولايات التي انتزعت من الامبراطورية البيزنطية في آسيا وافريقيا، وفي مناطق شاسعة خارج هاتين الامبراطوريتين بين المحيط الأطلسي وأبواب الصين. وخلال هذا الفتح الذي لم يكن لأحد أن يتصور امتداده أو سرعته قبل وقوعه، خفت التوتر الإيماني الذي تكلمنا عنه، بل زال وحسم لمصلحة الدين الجديد وتغلب التوحيد الإسلامي تغلباً تاماً على المعتقدات الوثنية السابقة.

على أن الإسلام ليس نظاماً إيمانياً عقائدياً فحسب. إنه أيضاً مذهب شامل في السلوك منطوٍ على دستور خلقي وممارسات دينية ومدنية وتشريع وفقه، وتنظيم سياسي واجتماعي. وإذا كان الانتقال من الوثنية والشرك إلى الإيمان بالله الواحد يمثل خطوة ثورية، فكذلك كان الأمر في الانتقال من رابطة القبيلة إلى رابطة الأمة التي تضم جميع المؤمنين على اختلاف ولاءاتهم وعصبياتهم السابقة. فما أن هاجر الرسول إلى يثرب واستقر فيها حتى بادر إلى إرساء الوفاق والأخوة بين المهاجرين والأنصار فكتب فيهم كتاباً، (صحيفة) شهيرة، جاء فيه: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من محمد النبي صلى الله عليه وسلّم بين المؤمنين والمسلمين من مكة ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم، إنهم **أمة واحدة من دون الناس**[١]... ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر، ولا ينصر كافراً على مؤمن، وإن ذمة الله واحدة: يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض من دون الناس... وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد صلى الله عليه وسلم... وإن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبرّه...»[٢]

فثمة إذن مجتمع جديد قد ولد، هو أمة الإسلام أو أمة المسلمين حيث «المؤمنون إخوة»، أمة أقرها الله ورسوله، وهي تفرض أن يكون ولاء الفرد والجماعة لها أوّلاً وفوق

---

(١) التأكيد باللون الأسود هو من وضعنا.

(٢) أبو محمد عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٤ ج (القاهرة: [د.ن.]، ١٩٣٧)، ج ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

أي ولاء آخر. ولكن لا بدّ من القول إنه، إذا كان الأمر في ميدان الاعتقاد قد انتهى بسرعة مذهلة إلى غلبة التوحيد الإسلامي على المعتقدات الوثنية وعلى تعلق العرب بآلهتهم القديمة، فإنه لم يجرِ على النحو نفسه في الميدان الاجتماعي ـ السياسي، إذ إن الولاء الجديد لم يستطع أن يقهر ويصهر الولاء المتأصل للقبيلة والعشيرة الذي احتفظ به العرب وحملوه معهم إلى أقاصي الأرض. وظل التوتر بين الولاءين قائماً طوال الدور الأول التكويني، بل طوال التاريخ الإسلامي حتى يومنا هذا.

لقد كان لهذا التوتر، أو الصراع، بين العرب آثار إيجابية، منها مثلاً اعتزازهم، لدى اتصالهم بالشعوب الأخرى وتنافسهم وإياها، بفضائلهم القبلية الموروثة ومحاولتهم التمسك بها وإحيائها، كفضائل الشجاعة والكرم وحماية الضعيف ونجدة العاجز والبائس وغيرها مما يدل عليه مفهوم «المروءة». ولكن نتائج هذا التوتر كانت، في الأكثر، سلبية وهدامة. فالعصبيات والأحقاد والصراعات القبلية لم تبقَ سائدة في الجزيرة العربية وحسب، بل انتقلت مع العرب المسلمين حيثما حلّوا من خراسان شرقاً إلى الأندلس غرباً، مانعة توحدهم من جهة، ومهددة دوماً وحدة الأمة الإسلامية واستقرارها من جهة أخرى. لقد كانت هذه العصبيات، وما ألهبت من فتن ومنازعات، عاملاً قوياً في سقوط الدولة الأموية «العربية» في دمشق، وأسهمت في تصدع دولة الأمويين في الأندلس، وفي تبعثر الحكم في العراق والشام زمن العباسيين، وفي زعزعة دول وأنظمة أخرى خلال التاريخ الإسلامي كله. وكان أثر هذا العامل السلبي يشتد خاصة عندما تضعف السلطة المركزية أو تحدث هجرات قبلية عربية من بعض أرجاء «دار الإسلام» لتغزو أرجاء أخرى أو تستقر فيها. وكثيراً ما كان هذا التوتر بين الولاء للأمة والولاء للقبيلة يختلط بتوتر أو صراع آخر: بين البدو الأعراب والحضر المستقرين في المدن. إن لهذا الصراع الأخير الذي تغلغل في التاريخ الإسلامي، أهميته الخاصة وأثره المستمر في مجاري الحياة الإسلامية السياسية والاجتماعية والثقافية. وقد جعله المؤرخ الكبير وعالم الاجتماع الرائد عبد الرحمن بن خلدون، كما هو معروف، محور التاريخ العربي والإسلامي، بل محور تاريخ الشعوب قاطبة، والعامل السائد في ظهور الدول والحضارات وازدهارها وذبولها.

ـ ٣ ـ

في الدور الأول التكويني ظهر توتر آخر في العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية، ظلّ، كالتوتر بين رابطة الأمة ورابطة القبيلة، يعتري الحياة الإسلامية في مراحلها المختلفة: وهو الذي قام بين رابطة الأمة أيضاً والروابط الإثنية ـ الحضارية. فمنذ البدء كان ثمة التباس بين الانبعاث الإسلامي والانبعاث العربي. لقد جاء الإسلام ديناً عالمياً. ولكن وحيه نزل بلسان عربي وعلى رسول عربي، وكان انطلاقه العجيب الأول إلى خارج

الجزيرة واكتساحه الدول والحضارات المجاورة على أيدي العرب وبفضل إيمانهم وجهادهم. وكانت الدولة الأموية في الشام، إلى حد بعيد، عربية النزعة والسياسة، دعمت سلطة العرب على غيرهم من الشعوب في الخلافة الإسلامية، وأبعدت هؤلاء عن مقاليد الحكم، وفرضت عليهم أحياناً ضرائب أعفي منها المسلمون العرب، وعاملتهم معاملة اتسمت بالاستعلاء والتسلط، مما أثار نقمتهم وعزّز ارتباطهم بأصولهم الإثنية والحضارية وتفاخرهم بها، ودفعهم إلى المطالبة بالمساواة بالعرب تحت لواء الإسلام وإلى الدخول وإياهم في صراع شديد على النفوذ السياسي والمكانة الاجتماعية والثقافية. وكانت هذه النقمة المضطرمة سبباً من أسباب سقوط الدولة الأموية في أواسط القرن الثاني هـ./ الثامن م، واستمرت الصراعات الإثنية - الحضارية بين العرب والفرس والأتراك والأكراد والبربر وسواهم تنشب، ظاهرة حيناً خفية حيناً آخر، في مراكز الخلافة وفي أقاليمها ولدى الدول التي قامت على أنقاضها، فتعطّل وحدة الأمة الإسلامية وتبلبل مسيرتها. على أنه لا بدّ لنا هنا من أن نقيد هذا الحكم العام بملاحظتين هامتين ومرتبطتين أوثق ارتباط بموضوعنا في هذا المقال:

الملاحظة **الأولى** هي أن هذا التوتر الإسلامي - الإثني، على ما كان له من أثر سلبي في تعطيل توحد العالم الإسلامي سياسياً وعسكرياً، لم يتوصل إلى تصديع وحدة هذا العالم الثقافية والروحية. فلقد فاخر العرب بمكانتهم المركزية في الإسلام، وبلغتهم التي اختارها الله أداة الوحي والتي تميزت بخصائص ذاتية تفوقت بها عن سائر اللغات، وبفضائلهم الإثنية والخلقية والحضارية. ونافستهم الشعوب الأخرى تحت لواء الشعوبية، بالاعتزاز بمواهبها الطبيعية وبأمجادها العريقة وحضاراتها الزاهية. لكن هذه المفاخرة والمنافسة، وكذلك الاصطراع على الحكم والنفوذ، لم تضعف عند هؤلاء أو أولئك الهوية الإسلامية الروحية والثقافية، القائمة على الانتماء إلى إيمان واحد ورابطة شاملة يتجاوزان في أذهانهم جميعاً الروابط الإثنية أو سواها. وهذا ما أشار إليه المستشرق جوستاف فون جرنباوم في قوله: «ليس مطابقاً للحقيقة التاريخية أن يقال إن التقلبات السياسية في الدول الإسلامية لم يكن لها أثرها في المجتمع الإسلامي ذاته، ولكنه من المطابق للحقيقة، نظرياً وتأريخياً، أن مؤسسة الإسلام الدينية هي مستقلة عن المؤسسة السياسية، أو بالأحرى أشمل منها، وأن تعددية الكيان السياسي المتقلب تخضع لأحدية الانتماء إلى الشرع والسنة الخ..»[٣].

إن هذا الانتماء المشترك جعل من المجتمع الاسلامي - في أدوار إبداعيته وإلى حدٍّ ما في أدواره الأخرى أيضاً - مجتمعاً متميزاً بـ «الانفتاح» داخل مداه الشاسع. فالمسلم،

(٣) Gustave Edmund Von Grunebaum, «Pluralism in the Islamic World,» *Islamic Studies*, vol. 1, no. 2 (June 1962), p. 53.

حيثما تنقل في «دار الإسلام» ومهما بعدت به المسافة أو اختلفت المعايش والأقوام، كان يجد نفسه في داره وبين «إخوته». قد يسمع لغات محلية غريبة أو يشهد عادات وتقاليد مباينة لعاداته وتقاليده، ولكنه كان يشعر أيضاً، بل لنقُلْ أولاً، بأنه ينتمي إلى مجتمع يطغى شموله ـ المستمد من وحدة إيمانه وشرعه ولغة وحيه ـ على الوقائع والاعتبارات المفرقة. وكان من ينزل بينهم يبادلونه هذا الشعور.

وبفضل هذا الانفتاح الداخلي الذي تميّز به المجتمع الإسلامي، وبفضل الحركة التي رعاها الخلفاء وأعوانهم في الدور التكويني وفي بعض الفترات التالية، للاقتباس من الحضارات السابقة ولترجمة تآليفها العلمية والإفادة من تراثاتها، توثقت وحدة الأمة الروحية والثقافية واغتنى بهذا التوثق نتاجها وعطاؤها الحضاري. وهكذا، أخذت تقابل التوترات المصدعة على الصعد السياسية والحربية توترات إيجابية وإبداعية على الصعد الثقافية والحضارية. بل نذهب إلى أبعد من هذا فنزعم أن الانقسامات السياسية أدت هي ذاتها إلى ازدهار الحضارة، إذ أخذ الأمراء والملوك والسلاطين الذين تتابعوا على النفوذ في مراكز الخلافة، أو أقاموا دولاً مستقلة عنها، يتنافسون في اجتذاب العلماء والأدباء والفنانين إلى بلاطاتهم وفي تعهد أعمالهم. وكثيراً ما كان عالم من العلماء أو فيلسوف أو شاعر ينتقل من بلاط إلى آخر فيعزز بمشاركته ومباراته لأمثاله النشاط الأدبي والعلمي القائم في البلاطات المختلفة والمنتشر منها. وهذا التنقل والتبادل والإخصاب المشترك أسهم في إنماء إبداعية الحضارة الإسلامية وتعزيز نتاجها.

أما الملاحظة **الثانية** التي نبديها بشأن هذا التوتر الإسلامي ـ الإثني، فهي أن الصراعات التي قامت بين الشعوب داخل المجتمع الإسلامي لم تلطخ هذا المجتمع بمثل ما لطخت به مجتمعات أخرى ـ ونخص منها بعض المجتمعات الغربية «المتقدمة» ـ من مثالب التمييز العنصري والاستعباد القانوني والاضطهاد الاجتماعي والثقافي. ولا حاجة لتبيان ما أنزلت هذه المثالب من مصائب فاجعة وآلام مرهقة بالشعوب والأجناس المغلوبة التي تكوّن كثرة سكان الأرض والتي مازالت جراحاتها تدمي حتى يومنا هذا على الرغم من نهضتها في الآونة الأخيرة ونضالها العنيف في سبيل التحرر والمساواة. إن من حق الإسلام، ديناً وحضارة، أن يفاخر الحضارات الأخرى بتميزه في هذا الصدد، ومن حق الشعوب الإسلامية اليوم أن تحافظ على هذا التقليد الخيّر من تقاليدها وأن تظل تحييه إغناءً لحياتها وعطاءً مستمراً للإنسانية جمعاء.

وخلاصة القول إننا عندما نقيّم التوتر بين الأمة والإثنية في الإسلام نجد أن له، بإزاء سلبياته السياسية التي نتجت عن التناحر على الحكم والنفوذ وتمثلت بتضعضع السلطة، إيجابيات جليلة في مضمار وحدة الأمة الثقافية والاجتماعية وإثراء العطاء الحضاري وتعزيز معاني المساواة والإخاء الانسانيين.

- ٤ -

توتر رئيسي آخر ظهر في مستهل التاريخ الإسلامي، بل حالاً بعد وفاة النبي، ونشأ عن مشكلة حكم الأمة وتولي قيادتها. من سيتولى خلافة النبي في الحكم والقيادة، وما هي الشروط التي يجب أن يوفّيها، وما هو نطاق سلطته السياسية والدينية؟ إن هذه المشكلة أحدثت أعمق الانقسامات في المجتمع الإسلامي وأوسعها مدى وأبقاها أثراً، خاصة بين السنّة والشيعة. والتوتر الداخلي الذي أثارته جاء أخطر ما اعترى هذا المجتمع في تاريخه الطويل، ذلك أن الفِرق المختلفة لم تدافع عن عقائدها ومواقفها بالمجادلة الكلامية والمجابهة العقلية فحسب، بل بالصراع في ميادين القتال وبالثورة والشقاق والانفصال. ولكن على رغم هذه التصدعات العميقة والمنتشرة، مكاناً وزماناً، فإن الهوية الشاملة للأمة ظلت باقية وبارزة، وظل الشعور بالأخوة الإسلامية - عبر الخلافات والفرق التي نشأت عنها - حياً وفاعلاً. بل إننا، هنا أيضاً، نرى التنافس بين الفرق يؤدي إلى مكاسب ثقافية في ميادين الكلام واللغة والفلسفة والآداب والفنون والعلوم. وتمثيلاً على ذلك نشير إلى الجامع الأزهر الذي أنشىء أصلاً بمبادرة فاطمية شيعية وإلى «المدارس» التي أقامها السلاجقة ومن جاء بعدهم للدفاع عن السنّة وما أنتجته هذه المؤسسات وأمثالها في حقول العلم والتعليم. يضاف إلى ذلك المساجد وغيرها من العمارات الرائعة التي استمدت من تقوى أبناء الفرق المختلفة وتحمسهم لعقائدهم جانباً كبيراً من جمالها الفني وتأثيرها النفسي، والتراثُ المتراكم من المؤلفات الذي صدر عن الخلافات العقائدية والذي كان له أثره الضخم في الفكر الإسلامي وقيمته الحريّة بأن تجلى وتستوعب. ولكن السؤال الهام يظلّ مطروحاً، وهو ما إذا كان هذا النتاج الإيجابي بمختلف وجوهه يوازي التصدع السياسي والاقتتال الحربي والتنازع الاجتماعي الذي أحدثه الصراع بين الفرق أو يعوّض عن مساوئه وآفاته.

على أن ما يجب تذكره هو أن هذا التوتر، والتوترات التي سبق ذكرها، هي مظاهر للتفاعل بين ولاءين إنسانيين أصيلين: أحدهما لما هو أخص وأضيق (القبيلة، الفرقة، الخ..)، والثاني لما هو أعم وأشمل (المجتمع، الأمة الخ..). وفي نطاق موضوعنا يجدر بنا أن نلاحظ استمرار شعور أبناء التراث الإسلامي برابطتهم العامة الشاملة عبر الولاءات الجزئية والمفرقة. ذلك أنه، في الفترة الراهنة من تاريخ البشرية، التي حمي فيها وطيس الولاءات الجزئية والمفرقة وتفاقمت عواقبها والتي أصبحت فيها الحاجة إلى ولاءات شاملة أكثر الحاجات إلحاحاً وأعظم التحديات خطراً، يحسن بأبناء أي تراث أن يحيوا ما في تراثهم من هذه الولاءات، وأن يترجموها إلى لغة العصر ويكيفوها حسب مطالبه ويضبطوا بها الولاءات الجزئية ويغنوها، بدلاً من أن يجعلوا هذه الولاءات تتغلب عليها وتمزقها. هذا إذا أرادوا أن يحافظوا على وجودهم في الحاضر، وأن يضمنوا لهم

وجوداً سليماً ودوراً عطائياً في المستقبل.

- ٥ -

نأتي الآن إلى توتر رئيسي آخر تتقابل فيه، كما في التوترات السابقة، الإيجابيات والسلبيات، نعني ذلك الذي كان مبعثه الخلاف حول مناهج الوصول إلى الحقيقة. فالعقيدة الأساسية في الإسلام تقول بأن الله تعالى هو خالق كل ما في الوجود ومصدر الحقيقة، وأنه أرسل إلى العالم في أوقات متتابعة عدداً من الرسل والأنبياء حاملين تعاليمه ووصاياه، كان آخرهم محمد بن عبد الله، «خاتم النبيين»، الذي أنزل تعالى عليه كلامه الحيّ المجموع في القرآن الكريم. فالوحي هو إذن المصدر الأساسي للحقيقة. ولكن القرآن حث أيضاً على «العلم» ودعا المؤمنين إلى «اعتبار» آيات الله، وأشاد بالقوم الذين «يعقلون» وأهاب بأتباعه إلى الدعوة إلى سبيل الله «بالحكمة والموعظة الحسنة» وأن يجادلوا «بالتي هي أحسن»، وغير ذلك مما يتضمن الدعوة إلى استعمال العقل والاهتداء به.

وعندما خرج المسلمون من جزيرتهم إلى البلدان التي افتتحوها جابهوا أوضاعاً ومشكلات ومطالب جديدة. وكان معتمدهم الأول كلام الله الذي جاء في القرآن، ثم ما روي عن رسول الله من سنن وأحاديث. فبذلوا جهداً حثيثاً في حفظ الحديث وجمعه وترتيبه، ولكن ما لبث أن تحقق لهم بما اتخذوه من وسائل النقد أن جزءاً كبيراً منه ضعيف السند وغير جدير بالثقة. فهذا التحقق من جهة، وعوامل الخبرة والتطور من جهة أخرى، دعت بعضهم إلى اللجوء إلى الحجة العقلية في الاستدلال وفي استنباط الأحكام في الميادين العملية أو العقائدية. فظهرت في الأولى المذاهب المختلفة في الفقه، وقامت في الثانية الفرق الكلامية والمدارس الفكرية المتعددة. وصاحب هذا كلّه وأثر فيه تعرّض المسلمين للثقافات المختلفة في عالمهم الجديد (ولفلسفة اليونان وعلومهم بخاصة) وإقبالهم على الاغتراف من معينها والاستعانة بها على تلبية حاجاتهم الفكرية وتكوين علومهم وتطويرها. ومن هنا نشأ عندهم ما نشأ عند أتباع الأديان العالمية الأخرى من تفاعل وتوتر بين الإيمان والعقل.

وقد اتخذ هذا التفاعل والتوتر مظاهر شتى وجرى في عدة مجارٍ، أهمها ثلاثة. الأول هو ذلك الذي اتبعه وتقيّد به ودافع عنه المتشددون في الاعتماد على القرآن وفي التمسك بظاهر نصه ورفض تأويله، والواثقون بالحديث ومعارضو الأخذ بـ «الرأي» واستخدام الأدلة العقلية في استنباط الأحكام الشرعية أو المواقف العقائدية. لهذا المجرى ممثلوه، على اختلاف في مدى تشددهم وفي سائر نزعاتهم، في الفقه والكلام ولدى سائر الفرق الدينية. وفي الطرف المقابل مجرى آخر، تمثله بعض الفرق كالمعتزلة والفلاسفة، يدعو إلى التوفيق بين العقل والنقل، بين «الحكمة» و «الشريعة»، ويفسح

للعقل درجات متفاوتة من الاستقلال مع التأكيد في جميع الأحوال أن أحكامه لا تناقض أحكام الشرع لأن الحق لا يضادّ الحق. وقد ذهب ابن رشد في هذا المعنى إلى أبعد حدّ عندما قال إنه إذا نطقت الشريعة بما يخالف النظر البرهاني وجب تأويلها[٤]

وبين «النقليين» من جهة و «العقليين» (أو بالأحرى «التوفيقيين» من جهة أخرى) قام علماء الكلام الذين حصروا مهمة العقل في الدفاع عن العقائد الدينية ومحاربة البدع، فضيّقوا دائرة الاجتهاد وانتهى بهم الأمر إلى إقفال بابه، كما كان قد أقفله الفقهاء بعد أن توطدت أركان المذاهب الأربعة. واتسع نفوذ هؤلاء المتكلمين، وحالفوا السلطة السياسية (في عهد السلاجقة وتابعيهم بخاصة) وتعاون الفريقان على قمع كل ابتعاد عن السنّة أو توسع في تفسيرها، فغلب التقليد على التجديد، والاتباع على الابتكار، وضعف العقل عن النمو والنشاط والتأثير.

وبالإضافة إلى هذه المجاري الثلاثة، كان ثمة من مستهل التاريخ الإسلامي أفراد نفروا مما شاهدوا حولهم من عداء واقتتال ومن بذخ وتهالك على الشواغل والأطماع الدنيوية، فآثروا الزهد والانصراف إلى التعبد وتنقية الجوارح. ولم يلبث «الزهد» بحكم تطوره وتأثره بعناصر خارجية، أن ولد مجرى «التصوف»، أي المجرى الذي ينتهج إلى الحق سبيل التجربة الذاتية بتطهير العقل وجهاد النفس. وهو سبيل يتألف من «مقامات» يفرض كل منها ممارسات معينة، ويجوز المتصوف خلاله «أحوالاً» نفسية متدرجة في الصفاء، ويؤدي، إذا وفيت شروطه، إلى رؤية الحق بنور إلهي وإلى الاتصال بالله تعالى اتصالاً مباشراً. فالإيمان الحقيقي والسعادة المتوخاة لا يأتيان، عند المتصوفين، بالتمسك بظاهر الشرع، أو بالمجادلات العقلية، ولا عن طرائق أهل الحديث أو الفقهاء أو المتكلمين أو الفلاسفة، وإنما عن الطريقة التي وصفها الغزالي بقوله: «طهارتها ـ وهي أول شروطها ـ تطهير القلب بالكلية عمّا سوى الله تعالى، ومفتاحها... استغراق القلب بذكر الله وآخرها الفناء بالكلية في الله»[٥].

ثمة إذن ثلاثة مناهج على الأقل لبلوغ الحق ولنيل السعادة في الدنيا والنجاة في الآخرة: الشرع، والعقل، والجهاد النفسي (أو كما دعاه الغزالي: «الذوق والحال وتبدل الصفات»[٦]. ولم تظهر هذه المناهج في الإسلام وحده، بل نجدها في الأديان العالمية

---

(٤) «ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي». انظر: «فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال،» في: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، **فلسفة ابن رشد** (القاهرة: المطبعة الرحمانية، [د.ت.])، ص ٨.

(٥) أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، **المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال**، ط ٢ (دمشق: مكتب النشر العربي، ١٩٣٤)، ص ١٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

الأخرى، فكأنها تفصح عن نزعات أصيلة في الكيان الإنساني. على أنها تتخذ في الأديان المختلفة ألوانها الخاصة المستمدة من عقائد هذه الأديان ومن أوضاعها الحضارية. والتوتر بين هذه المناهج جاء بنتائج فكرية خصبة في الإسلام، كما في الأديان الأخرى. وتنعكس هذه النتائج في سِير الفلاسفة والعلماء والمتصوفين المسلمين وفي ما وضعوا من كتب أو صاغوا من أفكار دفاعاً عن مواقفهم أو محاولة للتوفيق بينها وبين المواقف الأخرى. وحريٌّ بهذه النتائج أن تستكشف اليوم وترعى، وأن يستخلص منها ما تحوي من قيم باقية، وأن تقارن وتقابل بما أحدثه هذا التوتر ذاته في الأديان والحضارات الأخرى، إغناءً للتراث الفكري الإسلامي المعاصر، وللفكر الإنساني بوجه عام.

على أنه بإزاء هذه النتائج الإيجابية للتوتر الذي نتكلم عنه، كانت ثمة سلبيات، أهمها خبوّ هذا التوتر بعد أن ساد علم الكلام وأُقفل باب الاجتهاد، وعمدت السلطات الحاكمة - خصوصاً تلك التي وفد أصحابها من مناطق لم تنعم بحضارة زاهية سابقة، كالسلالات التركية التي جاءت أو استُجلبت من آسيا الوسطى - إلى دعم هذا الاتجاه وحصر النظر العقلي في حدود ضيّقة والاستعانة بالعلماء لهذا الغرض. فكان التحالف بين الفريقين من أهم أسباب خلخلة التوتر وإفقاره، بإفقار أحد أهم عناصره بل أهمها بلا جدال، وهو النشاط العقلي: هذا النشاط الذي لا يحيا ولا يحيي إلّا بنسبة ما يتمتع به من حريّة ويحاط بتقدير ورعاية. ولعلّ هذا الإفقار هو أقوى الأسباب في ما اعترى الحضارة الإسلامية من توقف عن النمو ومن تأخر في المسيرة، وأدّى إلى الدور الثالث من تاريخها: دور الجمود والانحطاط.

— ٦ —

لم تنفرد الحضارة الإسلامية بانسياقها إلى هذا الدور، الذي يبدو وكأنه دور طبيعي في سير الحضارات لأسباب منها ما هو إنساني عام ومنها ما هو خاص بالحضارات ومختلف باختلافها. ومن أبرز ما يميز هذا الدور في الحضارة الإسلامية وسواها غياب التوتر في حياتها. وليس معنى هذا الغياب زوال الحروب والمنازعات والآلام. بل، على العكس، إن هذه كلها تبقى مستمرة أو متفاقمة. ولكن معناه أن الحروب لا تعود منبثقة من نضال عن العقائد، والنزاعات لا تدور حول مبادىء، والآلام لا تدعو إلى ثورة أو تجدد وإنما تُتحمل وكأنها قدر محتوم. لقد انطوت الحضارة الإسلامية على نفسها في هذا الدور فلم ينشط عقلها ولم يخفق قلبها إلّا في ما ندر، ولم تتفاعل عناصر الحياة فيها تفاعل توافق وتناقض. إنها انكفأت على ماضيها وبُهرت به فتوقفت عنده بل تراجعت عنه. وطغى فيها النقل على العقل طغياناً يكاد يكون تاماً، وغلب التقليد على التجديد، واللفظ على الروح، والشكل على المحتوى، والقناعة

بالحرمان والاستسلام لما هو قائم على الشعور بالهوان والنزوع إلى رفضه والثورة عليه.

ومما أدى أيضاً إلى الجمود والانحطاط الذي اتصف به هذا الدور غياب توتر آخر: بين السلطة والشعب، بين الحاكم والمحكوم. فبعد «الشورى» التي تميزت بها السنوات الأولى من الحكم الإسلامي، انقلب هذا الحكم إلى «ملك»، وأصبح مرتكزه القوة المستمدة من سلطة الخلافة، أو من المحالفات القبلية، أو من الحكام الأشداء، أو من الجند المستورد أو من المال المحتكر. ومن هنا كانت مباعث الكثير من الثورات التي نشبت والتي اتخذت طابعاً دينياً حيناً، وإثنياً حيناً آخر، واجتماعياً اقتصادياً حيناً ثالثاً. ولكن الاتجاه كان نحو تشديد قبضة السلطة بشتى الوسائل، وأخطرها استجلاب الجند من مناطق لم يكن لها إرث حضاري ومن فئات غريبة عن الأرض والشعب، وفرضه عليهما دعماً للسلطة وحماية لنفوذها. لقد بدأ هذا الاستجلاب والاستقواء بالمرتزقة على يد الخليفة العباسي المعتصم بالله في مطلع القرن الثالث للهجرة (القرن التاسع م.)، واستمر وتفاقم على أيدي من جاؤوا بعده في الخلافة العباسية أو في الدول التي قامت في نطاقها أو على أنقاضها. وكانت لهذه السياسة، التي ما لبث أن أخذها الحكام والدول بعض عن بعض، آثار سلبية عديدة، منها الصدامات الدامية التي قامت بين الجند والجماهير والتي أثارت الاضطراب والخراب في العاصمة بغداد وفي سواها من حواضر العالم الإسلامي، ومنها سطوة الجند تدريجاً على الخلفاء والسلاطين حتى أصبح هؤلاء ألعوبة في أيديهم، كما يحدث لكل من يحاول أن يحمي ضعفه بقوة خارجية يجندها لأغراضه ويحسب أنه يستطيع أن يبقى لها سيداً، فما يلبث أن يجد نفسه عبداً لها ومسوداً. ومن هذه الآثار السلبية أيضاً الصراعات التي قامت بين فرق الجند إما بسبب أعراقهم وعصبياتهم، أتراكاً وديالمة وتتراً وجراكسة وصقالبة وسوى ذلك، أو بسبب تنازع الحكام أو القواد الذين كان هؤلاء ينتمون إليهم ويعيشون على أعطياتهم. وقد تجلت هذه الآثار السيئة في مظهرين رئيسيين: أولهما تصدع السلطة في دار الإسلام بمجموعها وفي داخل الدول التي قامت فيها، وتسارع الانقلابات التي تناولت الخلفاء والوزراء وسواهم من الحكام بالعزل أو الحجر والقتل أو غير ذلك، والاضطرابات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية التي حفلت بها أحداث ذلك الزمان. والثاني - وهو في نظرنا الأهم - اعتماد القوة السافرة الباطشة سبيلاً إلى الحكم والنفوذ، والاستبداد بجماهير الأمة، وتقييد حريتها، وصدّها عن إعمال الفكر، واعتصار طاقاتها وانتهاب مواردها إرضاء لشهوات الحكام وأعوانهم. لقد زال التوتر بين الحكام والجماهير بذهاب الشورى والحرية، وببروز مختلف أنواع الضغط والقمع التي بسطها أولئك على هؤلاء. وبزوال التوتر وإمكاناته الإحيائية، ترسخ الجمود وتمادى الانحطاط وولجت الحضارة الإسلامية أحلك أدوارها.

نأتي أخيراً إلى الدور الرابع من تاريخ الحضارة الإسلامية، دور «النهضة» الحديثة. لقد تعودنا أن نؤرخ بدء هذا الدور، فيما يختص بالعرب، في مطلع القرن التاسع عشر وأن نربطه بحملة نابليون على مصر أو باصلاحات محمد علي. ولكن أينما بدأنا في العالم العربي أو في العالم الإسلامي، نجد أن أبرز العوامل التي تأتى عنها هذا الدور هو التعرض لقوى الغرب الحديث. لا ينكر أنه في أواخر الدور السابق ظهرت حركات إحيائية في داخل هذين العالمين ناشئة عن دعوات سلفية (كالوهابية) أو عن طرق صوفية (كالسنوسية)، وهادفة إلى تنقية المجتمع من أدرانه وإنهاضه من كبوته بإشاعة روح الإسلام الأصيل في جوانبه، ولكن الهزة الكبرى التي أصابت هذين العالمين هي التي جاءت نتيجة للتدخل الغربي الحديث. وقد حصل هذا التدخل على أيدي فرقاء متعددين، منهم الغزاة المستعمرون، وأرباب الصناعة الطامعون في الخامات، والتجار الباحثون عن الأسواق، والمعلمون والمبشرون والسيّاح وغيرهم. واتخذ أشكالاً مختلفة، أهمها الحكم المباشر أو غير المباشر الذي بُسط على أغلب أصقاع العالم الإسلامي والنفوذ الذي ظل قائماً بعد زوال هذا الحكم، وما نتج عن هذا وذاك من تسرّب الآلات والأدوات والمناهج والأساليب والعادات والفِكر والعقائد. لكن، مهما تكن صورة هذا الأثر الغربي الحديث أو لونه، فلا جدال في أنه أخطر ما جابهه العالم الإسلامي، والعوالم غير الغربية الأخرى، من هجمات وتحديات وصدمات في تواريخها الطويلة، وذلك بسبب الفارق في القوة بين المهاجِم والمهاجَم في هذا اللقاء. وتبدو قوة المهاجِم المتفوقة في مظهرين على الأقل: أولهما شمول الهجوم. فهو لا يتناول ناحية من نواحي الحياة أو فئة من فئات الشعب فحسب، بل ينفذ، ولو بدرجات متفاوتة إلى الفئات جميعاً وإلى نواحي الحياة كلها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقلية وغيرها. أمّا المظهر الثاني فهو الدينامية والقدرة على الاختراق، فإن أثر هذا الهجوم ليس مرتبطاً بزمان وزائلاً بزواله، بل هو مستمر وممعن في نفاذه بسبب حركية دوافعه وتنامي هذه الحركية. ومع أننا لا نميل إلى التعليلات الأحدية، فإنه يبدو لنا أن هذا التفوق في القدرة، شمولاً وديناميةً، يعود في الأكثر إلى العلم الحديث، الذي يكوّن أهم عنصر من عناصر الحياة الغربية الحديثة والذي يتميز بهاتين الخاصتين الجوهريتين إلى جانب خواص أخرى.

وطبيعي أن تبعث هذه الهزة الشاملة العنيفة توترات شتى في العوامل التي تطغى عليها. وفيما يختص بالعالم الإسلامي، فإن هذه التوترات تشبه تلك التي ذكرناها سابقاً من جانب، وتختلف عنها من جانب: تشبهها من حيث إن هذه التوترات جميعاً، مهما تتنوع مظاهرها وتتباين درجات حدتها، تشترك في أصول حضارية وإنسانية واحدة، وتختلف عنها من حيث إن دينامية العصر الحديث تذكي حيويتها وتوسع نطاقها وتعقد

تفاعلاتها وتناقضاتها وتبدّل نوعيتها طبقاً لما تتطلبه وتتفرد به أوضاع هذا العصر وطبيعته ومطالبه.

فعلى سبيل المثال: بدلاً من القبيلة والجنس (العنصر الإثني - الحضاري) اللذين كانا ينافسان الأمة في اجتذاب ولاء المسلم في العصور السابقة، جاء العصر الحديث بمنافس أقوى هو الكيان القومي المستمد من المشاركة في الأرض واللغة والثقافة والمصلحة والمصير، فإذا التوتر بين «الأمة» بمعناها القديم (الثيوقراطي) وبينها بمعناها الجديد (القومي) أشد وأوسع مدى من أي توتر سابق داخل المجتمع الإسلامي، بسبب الحميّة التي نفثتها التطورات الحديثة والمعاصرة، في كل من الولاءين، وفي الولاء القومي بخاصة. فإن أياً من الولاءات السابقة لم يهدد الوحدة الإسلامية بمثل ما يفعل الولاء القومي المنطلق الذي أخذت تتركز فيه هويات الشعوب وتدور في فلكه آمالها ومطامحها. وبالمقابل، فإن «الصحوة الإسلامية» التي برزت أخيراً تبدو عازمة على شق طريقها عبر الانتماءات القومية وسواها. وإذا كان التوتر في هذا المجال قد جاء في العصور السالفة بإيجابيات وسلبيات كما عرضنا في ما سبق، فالسؤال المطروح اليوم هو ما إذا كان هذا التوتر المستجد والأحمى وطيساً سيأتي بفوائد أجلّ في تأصيل الوحدة القومية مع المحافظة على الروابط الإسلامية أم سيؤدي إلى المزيد من البلبلة والتفرق والانفصام.

ومثل آخر: إن التوتر السالف بين العقل والنقل أو بين الحكمة والشريعة يقابله اليوم توتر أعمق وأنفذ بين الدين الموروث والعلم الحديث المقتبس. لقد كان ذلك التوتر محصوراً بفئات مختارة من المجتمع الإسلامي - مترجمين وعلماء وفلاسفة ورجال دين - اطلعت على علوم الأوائل وحاولت أن توفق بينها وبين الشرع أو أن تحمي الشرع من آثارها. أما العلم الحديث فليست آثاره مقصورة على فئات ضيقة، وإنما تتدفق، مع التكنولوجيا المتطورة ومع نهوض الجماهير للتعلم والتحرر إلى كل فئة من فئات المجتمع وإلى كل جانب من جوانب حياته. وهنا أيضاً يمثّل هذا التوتر الجديد، بالنسبة إلى سابقه، هزّة أشمل وتحدياً أضخم.

ومثل ثالث: التوتر بين الحاكم والمحكوم. لقد كان هذا التوتر إيجابياً في مطلع مسيرة الحضارة الإسلامية عندما كانت الشورى سائدة، وظل يتمثّل إلى حين بالثورات التي، وإن اختلفت مظاهرها، كانت تدل على حيوية شعبية باقية في ثنايا المجتمع الإسلامي. ولكن الأمر انتهى إلى تغلب قدرة الحاكم، المرتكزة إلى الجند أو إلى رجال الدين أو إليهما معاً، والمنصرفة إلى قمع هذه الحيوية الشعبية وإلى تمكين أسباب سيادة السلطة المطلقة. وما أوسع الفرق بين قدرة الحاكم وقدرة الجماهير في هذه الأيام وبين ما كانتا عليه في الماضي. فالأجهزة والوسائل القمعية، العسكرية والاستخبارية والإعلامية، المتوفرة لحكام اليوم أشد هولاً مما كان للحكام السابقين. ومن جهة مقابلة، إن جماهير

الشعوب لم تعد ترضخ لما كانت ترضى به سالفاً، وغدت وثباتها لنيل حقوقها مفعمة بحيوية متصاعدة منبعثة من تفجر آلامها وآمالها. وهنا أيضاً يبدو هذا التوتر في مظهره المعاصر أعنف مما كان عليه قبلاً وأجلّ بإمكاناته الايجابية والسلبية.

يضاف إلى هذا كله أن الحضارة الغربية الحديثة، المتميزة بفاعليتها وقدرتها الاختراقية، تزخر هي نفسها بتوترات داخلية خطيرة تهزها هزاً عنيفاً: بين أطماع جناحيها الغربي والشرقي التوسعية، بين الحرب الشاملة التي يخشى أن تقود إليها سياسات حكامها والسلام الذي ترنو إليه أنظار شعوبها، بين الحكم المتمركز والديمقراطية، بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية السياسية، بين الانقياد للتكنولوجيا والسيطرة عليها، بين الاستهلاكية النهمة والضبط القسري أو الانضباط الطوعي، بين الإمعان في استغلال الطبيعة والعدول إلى صيانتها حرمتها، بين الاعتداء على الكرامة الإنسانية ورعاية هذه الكرامة. إن التوترات الهائلة في داخل الحضارة الحديثة تتسرب إلى المجتمعات التي تقع تحت سيطرة هذه الحضارة وتتفاعل والتوترات الهائجة في هذه المجتمعات فتزيدها تعقداً وهياجاً. لقد كان التفاعل بين الحضارات ذاتها، وبين التوترات القائمة فيها، أحياناً كثيرة خلال التاريخ عاملاً إيجابياً ومصدر خير لها وللإنسانية، وذلك عندما كان يجري بحرية ووعي وتقدير متبادل. ولكن الحال تختلف في هذه الأيام، فالتفاعل لا يجري بحرية، بل يفرض ويسلط، ولا يتجه نحو المنفعة المتبادلة بل نحو تغليب مصلحة القوي على الضعيف والغني على الفقير والمتقدم على المتخلف. ومن هنا تأتي نتائج تصادم التوترات داخل المجتمع المهاجِم، وداخل المجتمع المهاجَم، وبينهما، سلبية أكثر منها إيجابية وأبلغ خطراً من سوابقها على سلامة الحضارات وارتقائها وعلى مصير الإنسانية جمعاء.

- ٨ -

ما هي المعاني العامة التي يمكن أن نستخلصها من هذا العرض التاريخي، والتي تهم، على الخصوص، الشعوب العربية في نهضتها الحاضرة للتضامن وللتحرر والتقدم؟

تتلخص هذه المعاني العامة في ما يلي:

١ - إن التوتر في داخل أي مجتمع أو حضارة هو دليل حيوية، وغيابه دليل على الجمود والضعف والعجز والاستسلام لسلطة الطبيعة أو لتسلط الغير.

٢ - إن الحيوية التي يعبر عنها التوتر قد تؤدي إلى الإنشاء والإنماء والتوحيد أو إلى التعطيل والتخريب والتفريق طبقاً لحوافزها وغاياتها، فتكون مصدر خير حيناً ومصدر شر حيناً آخر.

٣ - أهم ما يوجه حيوية التوتر نحو الخير أو الشر موقفها من العقل. فحين تحترم العقل وتؤمن به وتعمل على إطلاق إمكاناته وعلى الإفادة من هذه الإمكانات إلى أبعد حدّ،

تزهو وتبدع، ويزهو ويبدع بها مجتمعها وحضارتها. وعلى العكس، حين تزدري العقل وتقمعه بالسيطرة والبطش أو تميّعه بالخداع والنفاق، تفسد وتذل وتسير بمجتمعها وحضارتها في سبل الانحطاط والهلاك.

٤ ـ العقل صنو الحرية، لا يحيا أحدهما إلا مع الآخر، بل به. فزوال الحرية معناه زوال العقل، وتعطل التوتر الخلاق، بل أي توتر من أي نوع وغلبة القوة الغاشمة المحيطة المميتة.

٥ ـ ومما يدفع بالتوترات نحو التمزيق والتدمير والإفقار الحضاري غلبة الولاءات المنغلقة على الولاءات المنفتحة، وانحسار الرؤى الكبرى، والاستسلام للعصبيات الموروثة والمتخلفة عن سياق التطور.

٦ ـ إن التحرر رهين بالتحضر. فلا تحرر مع جهل، وبدون توتر بين الإنسان والطبيعة، وبين أفراد المجتمع وبين فئاته، وبين المجتمعات والحضارات المتعاقبة أو المتعاصرة، توتراً مشبعاً بالحنين إلى التحضر وإلى الارتقاء الإنساني.

٧ ـ إن التكوّن القومي، الذي هو الآن محط آمال الشعوب العربية، مرتبط بنوع التوترات التي تنبعث في المجتمع العربي، وبصحة إدراك هذه الشعوب لوجوه الخير ووجوه الشر في هذه التوترات، وبجدوى جهودها لتغليب الأولى على الثانية ولبناء قدرتها على أن تحيا وأن تتحضر. وما التكون القومي غاية بنفسه، وإنما هو السبيل الذي تفرضه مرحلة هذه الشعوب التطورية الحالية من أجل الحياة والحضارة.

بين تاريخ العرب وتاريخ العالم

- ١ -

من الأسئلة الخطيرة التي تجابه المؤرخ والمربي والمفكر عامة: ما هو موقع تاريخ بلده أو أمته من تاريخ العالم؟ ويخضع هذا السؤال لنزعات مختلفة، أبرزها في هذا العصر ثلاث، اثنتان منها تعملان باتجاه فصل التاريخ القطري أو القومي عن التاريخ العالمي، وأخرى تدعو إلى الوصل بينهما ما أمكن ذلك. النزعة الأولى تتمثل في انطلاق الشعوب قاطبة، والشعوب الناهضة حديثاً من ركودها بخاصة، إلى تأكيد هوياتها وخصائصها وبالتالي إلى إحياء ماضيها وتراثها، مما يؤدي إلى احتلال تأريخها الحيّز الأكبر في برامج تدريسها، وفي اهتمامات مفكريها التأريخية. ويصاحب هذه النزعة نزعة نابعة من علم التأريخ ذاته، الذي دخل كغيره من العلوم ميدان الاختصاص، والذي أخذ يدعو إلى الانصباب على نواح تضيق يوماً عن يوم طلباً للمزيد من التدقيق والتحقيق. ومع ما لهذا الاتجاه من فضل جليل في تثبيت دعائم هذا العلم وفي الكشف عن حقائق الماضي، فإنه يؤدي، في كثير من الأحوال، إلى «تفتيت» النظرة التأريخية، وإلى إغفال الصلات القائمة بين التاريخ المحلي أو القومي والتاريخ الإنساني. على أن التطورات الحديثة والمعاصرة، التي توثق روابط الشعوب بعضها ببعض وتقارب بين أصقاع العالم، أخذت تبعث نزعة ثالثة مقابلة للنزعتين المذكورتين آنفاً، تدعو إلى توسيع النظرة التأريخية ووضع الأحداث الجزئية الماضية في نطاقها العالمي. وليس ضرورياً أن تنافي هذه الدعوة مطالب الاختصاص التي يفرضها التحقيق العلمي، وأن تذهب مذاهب التخيل أو التعميم التي لا يقرّها البحث المتعمق. فاقتسام العمل وتنظيمه يتيحان في المجال لتوازع الاهتمامات والواجبات، ولقيام فريق من المؤرخين يركّز على العلاقات بين تواريخ الشعوب، وللتفاعل المخصب بين هذا الفريق وبين المؤرخين المختصين في الموضوعات المحلية أو القومية. على أن الأولى من هذا

أن تعم النظرة الشاملة (بما تحتويه من مقارنة ومقابلة) جميع هؤلاء المختصين، وأن يبقى المؤرخ دوماً حريصاً على الربط بين التطورات التي يقوم بمتابعتها والتطورات العالمية وواعياً للمعاني الإنسانية للأحداث الجزئية المتفرقة.

وفي سبيل تحرّي صحة هذه الفكرة ودرجة انطباقها على التاريخ العربي، يحسن بنا أن نتساءل: هل ثمة تاريخ واحد للعرب وللعالم، أم تاريخان، متصلان، أو منفصلان، أم تواريخ متعددة مختلفة؟ ماذا كانت العلاقة بين العرب والعالم في الأزمنة السابقة، واستطراداً: ما هي عليه اليوم، وكيف ستتطور في المستقبل القادم؟

لنبدأ بالعالم. ما هو، وما هي حقيقة تاريخه؟ إن الذين يلقون اليوم نظرة شاملة على ميدان الماضي البشري ينقسمون، من حيث اعتبارهم لوحدته، فئتين: فئة ترى فيه تعدداً واختلافاً، وفئة تلقى عناصر انسجام ووحدة وتؤكد عليها. وهاتان النظرتان تبدوان أيضاً عند المؤرخين السابقين. فمن هؤلاء من تناولوا شعوباً أو أقطاراً أو حضارات معينة، ومنهم من حاولوا كتابة تاريخ البشر أو الحضارة بوجه عام. على أننا نرى أن النظرة التعددية كانت غالبة، وحتى الذين وضعوا تواريخ اعتبروها عامة كانوا في الواقع ذوي نظرة تعددية، أو كانت «أحاديثهم» قائمة على بتر بعض أجزاء التاريخ وإخراجها عن نطاقه. وما هذا إلا لأن «العالم» في الماضي لم يكن في الواقع كياناً موحداً، وبالتالي فإن إطلاق هذا اللفظ بصيغة المفرد هو أقرب إلى المجاز منه إلى الحقيقة.

ـ ٢ ـ

في عهد الإنسان القنصي ـ في ما يسمى «قبل التاريخ» ـ كانت ثمة مجتمعات صغيرة عديدة متشابهة، ولكنها مقفلة على ذاتها ومنفصلة فعلاً بعضاً عن بعض حتى ما كان منها متقارباً متجاوراً. وعندما عمد الناس إلى الزراعة وبدأت المجتمعات بالاستقرار، أخذت تظهر القرى ومن بعدها المدن. ومع أن للوعي التأريخي جذوراً تعود إلى فجر الإنسانية، فإن هذا الوعي لم يتبلور تبلوره الأول إلا في المدن. ذلك أن المدينة، مصرية كانت أو بابلية أو إغريقية أو صينية، كانت أول المجتمعات المنتظمة التي انبثقت فيها بوادر الحضارة. كان لكل مدينة نظام حكمها وإلهها وآلهتها وشخصيتها وولاء سكانها، وتفاعلها حرباً أو سلماً مع المدن الأخرى. وكان العالم المتحضر حينذاك في الواقع عدة عوامل مدينية متقاربة أو متباعدة. وهذا الواقع كان طاغياً على النظرة التأريخية في ذلك العهد. ثم قام، في شتى أنحاء المعمور الوالجة سبل الحضارة، ملوك وحكام تجاوزوا المدن وبسطوا سلطتهم على أقطار معينة، كما فعل فراعنة مصر وملوك بابل وأشور وحكام ميديا وفارس وفيليب المقدوني في اليونان. وصاحَبَ هذا الاتساع في المجتمعات اتساع في النظرة التأريخية، فإذا المؤرخ يتكلم عن المصريين لا عن سكان طيبة فحسب، وعن

الآشوريين والفرس واليونان وسواهم. ولكن الواقع ظل ذاته، وهو أن العالم بقي منقسماً وحدات مختلفة، وإن تكن هذه الوحدات قد اتسعت واختلفت طبيعتها. واستمر هذا الواقع حتى عندما مضت المجتمعات القديمة في الاتساع، وتكونت الامبراطوريات الرومانية والبيزنطية والساسانية وسواها.

وفي القرون الوسطى سادت الأديان الموحدة في الشرق الإسلامي والغرب المسيحي. والعقيدة الوحدانية تؤدي بطبيعتها إلى نظرة تأريخية موحدة. ولكن هذه النظرة كانت بالفعل مزدوجة، لأن العالم الذي تشمله كان في الواقع عالمين: عالم المؤمنين المنضوين تحت لواء «الأمة الإسلامية» أو «الكنيسة المسيحية»، وعالم من كان خارجاً عن هذه أو تلك. ولم يهتم المؤرخون بهؤلاء الخارجين إلا لإظهار بطلان عقائدهم أو تبيان كيفية انضمامهم تلقائياً أو ضمهم قسراً إلى «مدينة الله». ولم يخرج عن هذه القاعدة المؤرخ والواعظ الشهير بوسييه الذي وضع في القرن السابع عشر كتابه: **خطاب في التاريخ العالمي**، فإننا نجده قد قصر نظرته «العالمية» على المسيحية، فلم يذكر شيئاً عن الشعوب الاسلامية أو غيرها من شعوب الشرق، ولم يتناول اليونان وروما إلا من حيث كونهما ممهدين لظهور الدعوة التي كان يعتبرها لحمة التاريخ وسداه.

وعندما تضعضعت وحدة الخلافة الإسلامية في الشرق بدأت تظهر تواريخ دول وملوك وأقاليم ومدن، وكذلك الأمر في الغرب عندما برزت مجدداً على مسرحه في عهد التوسع التجاري والنهضة العقلية «المدن الدول» في ايطاليا كفلورنسا وبيزا وجنوى، والمدن التجارية المستقلة أو شبه المستقلة في المانيا كهامبورغ وليبك وبرمن، ومثيلاتها في فرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية. وتلا ذلك قيام الدول القومية ومن بعدها الامبراطوريات الاستعمارية، فامتلأت صفحات التأريخ الحديث بأخبار نشوئها وتوسعها وتنافسها وتفاعلها، فإذا هي المحور الأساسي الذي تدور حوله تآليف المؤرخين، وإذا الجوانب السياسية والحربية التي اصطخبت بها سِير تلك الدول تبرز فيها وتكاد تخفي الجوانب الأخرى.

وقام في القرن الماضي، وفي هذا القرن، من أخذ ينبه الأنظار إلى أن الدول والامبراطوريات ليست الوحدات التاريخية الحقيقية، وأن الأحداث السياسية والحربية التي رافقت ظهورها وامتدادها وتصادمها لا تكوّن جوهر سِيرها. وتحول هؤلاء عن الدول والامبراطوريات إلى «الحضارات» معتبرين أنها أشمل من الدول وأعمق أصالة وأن الدول ليست سوى مظاهر لها ونتائج لفعلها. وأكدوا أيضاً أن الجوانب الحضارية للحياة الماضية هي أشد أهمية وأدعى للنظر والتدبر من الجوانب السياسية والحربية. ومع أن جلّ هؤلاء المؤرخين وغيرهم من رجال الفكر كانوا غربيين، فقد نهض بعضهم إلى انتقاد النظرة الغربية السائدة التي تتركز على الغرب وتتجاهل سواه من الأقاليم والبلدان، وتجعل

من تواريخ الشعوب الغربية في مواطنها ومهاجرها تاريخ العالم بأسره، بينما هناك شعوب وحضارات في الشرق الأدنى وفي الهند والصين وفي أميركا قبل الفتوح الغربية جديرة بأن تنال العناية التي تستحق وبأن تدخل نطاق التأريخ فلا تبقى مفصولة عنه أو ملقاة على هوامشه.

أخرج من هذا العرض الموجز إلى نتيجتين حريَّتين بالنظر والانتباه. الأولى هي أن النظرة التأريخية التي تبدو في كل عصر من العصور الماضية كانت تعكس الأوضاع والعقائد السائدة فيه وتتطور بتطورها. أما الثانية، وهي المتصلة بموضوعنا مباشرة، فهي أن هذه النظرة كانت في أساسها تعددية، تختلف الوحدات التي ترتكز عليها من عصر إلى عصر: من المدن إلى الدول القديمة إلى الأنظمة الدينية إلى الدول القومية الحديثة إلى الحضارات، أو ما سوى ذلك، ولكن مهما تكن الوحدة السائدة في عصر من العصور والغالبة على اهتمام المؤرخين فيه، فإنها تبقى ظاهراً أو باطناً متعددة. وما ذاك إلاّ لأن العالم كما قلنا، لم يكن يكوّن وحدة إلا بأبسط المعاني (أي بأنه يتألف من بشر). أما في الواقع فقد كان مجموعة «عوالم» بدأت منفصلة بعضاً عن بعض ثم أخذت تتواصل، وشرع هذا التواصل يزداد على مرّ العصور إلى أن بلغ في هذا العصر درجة قصية من الاتساع والتشابك، بل من الاندماج. وعلى الرغم من امتداد العوالم البشرية المعاصرة وتناقصها ـ بفعل القوى الباعثة على التشابك والاندماج ـ فلاتزال لكل منها شخصيته ووحدته، ولم تؤلف بعد عالماً واحداً موحداً حقاً، وبالتالي لم تتكون بعد نظرة تأريخية أحدية جديرة بهذا الوصف.

ـ ٣ ـ

على أن بعض الباحثين يرون أن العالم الإنساني في الماضي والحاضر يتضمن، على تعدد وحداته واختلافها، عناصر متماثلة يصح أن تتخذ أساساً لنظرة تأريخية أحدية. ومن هذه العناصر التي يستندون إليها الأمور التالية:

١ ـ إن الجماعات والشعوب، وإن اختلفت أجناسها وأصقاعها ولغاتها وسِيَرها، تشترك في ما بينها بوحدة أرومتها الإنسانية، وبالصفات والنزعات الأصيلة التي تحركها في مجابهة بيئاتها الطبيعية وفي تنظيم شؤونها وفي تعاملها بعض وبعض. وهكذا نرى بعض المؤرخين المحدثين يجدون في دراساتهم للحضارات البشرية تماثلات جوهرية في أسباب نشوئها ونموّها وتضعضعها وانحلالها، وفي أشكال الأدوار التي تجوزها، ويستخرجون «قوانين» لهذه التطورات ولتقلبات التاريخ، كما فعل من قبلهم ابن خلدون. فكأن هذه «القوانين» هي التي ترسم هيكلية التاريخ، وكأن هذه الهيكلية هي الرابطة التي توحده، بل الحقيقة التي تفصح عن جوهره.

٢ ـ ومن المؤرخين ـ وجلّ هؤلاء تفاؤليون يأخذون بمذهب التطور التقدمي ـ من يرون في صلب التاريخ خطاً أساسياً يوحد أجزاءه ويسير به من مرحلة إلى أخرى في طريق التطور والتقدم والإبداع. ولقد يختلف المحللون والمعللون في نوع الإبداع الذي يركزون عليه: كالإبداع العقلي في التصور والإدراك، أو الإبداع في مجابهة الطبيعة واستثمار مواردها والسيطرة على عوائقها ونوازلها، أو الإبداع في سلوك سبل التحرر والانتظام وفي تحقيق العدالة والمساواة، أو غير هذا وذاك وذلك. ولكن الخط الذي يرسمونه يظل، بحكم تقدميته، موسوماً بهذه السمة الأساسية على اختلاف بواعثها وأشكالها وألوانها.

٣ ـ ومهما يكن من أمر، فثمة ظاهرة أخرى لا جدال فيها، وقد أشرنا إليها في ما سبق، وهي ازدياد التواصل والتفاعل بين وحدات التاريخ: دولاً كانت أو شعوباً أو حضارات. فلقد بدأت هذه الوحدات، كما قلنا، بأن تكون مقفلة على ذاتها منفصلة بعضها عن بعض، ثم ما لبثت أن أخذت تتواصل وتتفاعل تواصلاً وتفاعلاً متسعين متواثقين، عبر الفجوات والانتكاسات التي سببتها الحروب أو غيرها من الأسباب المفرقة أو المباعدة. ولهذه الظاهرة أهميتها من وجهتين: أولاهما أنها تمثل اتجاهاً مستمراً في مسار التاريخ يبرز على الأقل وجهاً هاماً من وجوهه، والثانية أنها تدل على القوى والعوامل الفاعلة في وصل العوالم البشرية بعضها ببعض وتوجيهها في سبل التقارب والتشابك، وإيقاظ وعيها لضرورة الاندماج والانصهار لتكوّن أخيراً عالماً موحداً حقاً.

من هذه الاعتبارات التي ذكرنا يمكننا أن نستخرج معيارين لتقييم كل عالم من العوالم التي ظهرت في ساحة التاريخ ولتبيان مكانته وأثره. المعيار الأول هو ما ولد من إبداع في الحقول المختلفة، سواء في تطوير الفعل العقلاني أو في استكشاف أسرار الطبيعة لتوطيد أمن الإنسان وإنعاش ازدهاره، أو في تنظيم الحياة البشرية، أو في بعث قوى التحرر في الأفراد والمجتمعات، أو في تحقيق العدالة والمساواة، أو في أي وجه آخر من وجوه ترقية الإنسان وإسعاده. أما المعيار الثاني فهو ما عزز به حركة التواصل والتفاعل بين الشعوب والحضارات. فإذا كان الرقي الإنساني لا يتم فعلاً إلا بقدر ما يحقق الإنسان إنسانيته، ويعي الرابطة الأصيلة التي تربطه بأخيه الإنسان، ويقدّم هذه الأخوّة على أي اعتبار آخر، فإن أي جهد يبذله مجتمع من المجتمعات، أو أي أثر يكون له، في تقارب الشعوب وتعارفها وتفاعلها الإيجابي إنما هو إسهام في بناء الحضارة وفي إثراء الحياة، سواء صاحبته أو لم تصاحبه إبداعات معينة في هذا أو ذاك. وبكلمة أخرى إن عملية الربط بين الشعوب وبثّ التفاعل بين الحضارات لها أهميتها في التاريخ البشري بجانب أهمية التوليد والابتكار.

لنلتفت الآن إلى العرب. أين يقع تاريخهم من تاريخ العالم؟ إنه يشكل إحدى الوحدات التي يتألف منها هذا التاريخ. وقد كان لهذه الوحدة فعلها وعطاؤها في بعض الأدوار، وركودها وغيابها في أدوار أخرى. وإذا اتخذنا المعيارين اللذين ذكرناهما أي الإبداع الحضاري والوصل بين الحضارات دليلاً لنا، تجلت لنا الخطوط التالية للصورة التي نتوخاها:

١ - في أقدم الأزمنة، لا بد أنه كان للعرب وللشعوب السامية الشقيقة قبل خروجها من الجزيرة العربية يد في انتقال الحياة في الجزيرة من البدائية إلى بوادر الحضارة الأولى. ولولا هذا التطور الأولي الذي يتضمن في طياته بعض القدرات الإبداعية لما استطاع العرب فيما بعد أن يقيموا حضارة سبأ وحمير وسواهما من مراكز العمران في الجزيرة. ولما تهيأ للشعوب السامية بعد خروجها من الجزيرة إلى وادي النيل وإلى الهلال الخصيب أن تسهم في إنشاء الحضارات المصرية والبابلية والفينيقية والآرامية والعبرية التي جعلت من الشرق الأدنى المركز الحضاري المتميز في العصور الأولى. ومن هذا المركز انطلقت، كما نعلم، طلائع العمران والثقافة وانتشرت غرباً وشرقاً، وكان لها ما كان من أثر فعّال في قيام الحضارات التي تلتها في الغرب بخاصة. على أن البوادر الحضارية الأولى في الجزيرة العربية، التي سبقت الإنجازات السامية الرائدة وأمدتها، لاتزال مغمورة في غياهب التاريخ القصيّ، وإن يكن ممكناً خمنها وتصورها والاستدلال عليها من نتائجها.

٢ - وإذا خرجنا من هذه الغياهب إلى فجر التاريخ العربي الذي أخذت تضيئه الدراسات الحديثة، الأثرية وسواها، فإنّا نرى في الجزيرة العربية - في جنوبها أولاً ثم في شمالها وغربها - مراكز حضارية نشأت وازدهرت بسبب وقوعها على طرق التجارة الرئيسية في ذلك العهد، وهي الطرق البرية والبحرية الواصلة بين الصين والهند وفارس من جهة وبلاد البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. وشارك العرب القدماء مشاركة بارزة في هذه الحركة التجارية الواسعة النطاق عبر بلادهم وبإزاء سواحلها. ومن المعروف أن حركة التجارة لا تنقل البضائع والسلع المادية فحسب، بل تحمل معها أيضاً آثاراً حضارية غير مادية تتبادلها الشعوب. ومن هنا، فإن الدور المهم الذي قام به عرب الجزيرة قبل ظهور الإسلام كان في مجال تعزيز الاتصال بين الشعوب والحضارات في منطقة من أهم مناطق المعمور - إن لم نقل المنطقة المحورية - في ذلك العهد. ومن هنا أيضاً يبدو أن النظرة التقليدية التي تجعل الجزيرة العربية في الجاهلية معزولة عن العوالم الأخرى وغارقة في دياجير الظلام هي نظرة تنافي الحقيقة، إذ إن العرب القدماء اتصلوا ووصلوا وأخذوا وأعطوا، فكان لهم نصيب وافر من الإنجاز الإنساني المتنامي في الربط بين الحضارات -

ذلك الإنجاز الذي تعاقبت على تكوينه، وإنمائه شعوب مختلفة على مرّ العصور، والذي امتد دور العرب فيه على ما يقارب الألفين من السنين من قيام أولى دولهم «معين» إلى مجيء الإسلام.

٣ ـ وجاء الإسلام فكان، من وجوه عدة، مظهراً لإبداعية العرب، سواء في التمخض الروحي الذي مهّد له، أو في القيم الفردية والاجتماعية التي حملها، أو في الإيمان الذي بعثه في النفوس والذي أطلق العرب من بلادهم لينتشروا في الأرض شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً، وليأتوا بحضارة تميزت بعطائها خلال العصور الوسيطة، وليبثوا ـ هم وغيرهم من الشعوب الإسلامية ـ دينهم الوحداني إلى أبعد مما وصلت إليه فتوحاتهم بحيث غدا يدين به حوالى سبع سكان المعمور.

٤ ـ وتلا مجيء الإسلام تكوّن الحضارة العربية الإسلامية وازدهارها. وتميزت هذه الحضارة تميزاً باهراً بالمقياسين اللذين أشرنا إليهما: بإنجازاتها الإبداعية في حقول الأدب والعلم والعمران والفن، وبما أحدثت وعززت من تواصل بين الشعوب والتراثات الحضارية التي ضمتها. فقلما عرف التاريخ حضارة تمازجت فيها أجناس وشعوب وتراثات قدر ما حصل في الحضارة العربية الإسلامية. لقد التقت وتفاعلت في نطاقها العناصر البشرية والحضارية الساميّة والفارسية واليونانية والهندية والصينية والإسبانية وسواها. وكان لانفتاح هذه الحضارة في دور زهوها ـ الانفتاح الذي كان لمؤسسي الدولة من العرب فضل كبير في إطلاقه ـ فعله في بث التواصل وإنماء التفاعل، كما كان له أثره أيضاً في ما ولدته هذه الحضارة من إبداع.

٥ ـ وحدث للحضارة العربية الإسلامية ما حدث لغيرها من الحضارات، فركدت بعد نشاط، وذبلت بعد زهاء، وقل عطاؤها، بل اندثر، فغابت عن العالم. ذلك أن الوجود الفعلي للشعوب والحضارات إنما يكون بالإبداع والعطاء. وانتقل هذا الوجود إلى غربي أوروبا التي غدت، من مطلع العصور الحديثة وإلى أوائل هذا القرن المنطقة المحورية في العالم. أما الشعوب العربية، فقد انقلب وجودها وجوداً انفعالياً، أي أنها أصبحت، هدفاً لأطماع الدول الجديدة، المتطورة بفعل حركية الحضارة الحديثة وتوسعيتها، ودخلت مع غيرها من الشعوب غير الغربية في نطاق العالم المستعمَر. وتحول «العالم» في القرن التاسع عشر إلى عالمين: عالم الدول الغربية المصنعة، المتسابقة إلى المناطق المتخلفة، المتنافسة على تركيز نفوذها فيها والاستيلاء على مواردها وأسواقها والتحكم بها بشكل أو بآخر من أشكال الاستعمار؛ والعالم الأوسع مدى والأقل فاعلية الذي يضم هذه المناطق.

٦ ـ وبدأ العرب يدخلون العصر الحديث منذ منتصف القرن الماضي. ولم يقتصر هذا التطور عليهم. بل تناول غيرهم من الشعوب المتخلفة المستعمَرة، التي أخذت تكوّن اليوم

ما يعرف بـ «العالم الثالث»، تمييزاً عن العالم الغربي (ومعه اليابان) والعالم السوفياتي الشيوعي. ولكن ما لبث أن ظهر للعيان أن هذين العالمين ـ على اختلاف نظمهما السياسية والاجتماعية ـ يتماثلان في قدرتهما العلمية والصناعية والعسكرية وفي نموهما الاقتصادي، وأن الفارق الأساسي هو بين عالمهما المشترك والعالم الذي ما زال متخلفاً عاجزاً.

ـ ٥ ـ

ماذا نستنتج من هذه اللمحة الخاطفة لماضي العرب والعالم، وحاضرهما؟ وماذا تلقي هذه اللمحة من أضواء، أو بالأحرى ماذا تثير من تساؤلات، حول المستقبل؟ هناك، على الأقل، تساؤلان أساسيان:

١ ـ الأول يتعلق بالعرب. لقد رأينا أنه كان لهم أثرهم الفعلي في قديم العصور ووسيطها في حركة التواصل بين الشعوب وفي الإنجاز الحضاري. وقد تميّز هذا الفعل بخاصة في الفترة التي امتدت من القرن السابع إلى القرن الثالث عشر أو الرابع عشر للميلاد والتي زهت فيها حضارتهم واغتنى عطاؤهم وأغنى. ثم غابوا عن العالم الفاعل. فالتحدي المستقبلي الذي يجابههم الآن هو: هل يظلون غائبين، أم يستعيدون حضورهم؟ لقد يقول الكثيرون إن العرب حاضرون، تملأ أخبارهم صحف العالم وتتردد أصداؤها في مختلف الأصقاع. ولكن للحضور أشكالاً وألواناً، تتراوح بين السلبية الانفعالية والايجابية الفعلية. فقد يكون العرب حاضرين ومالئين أسماع الدنيا بمشكلاتهم وخلافاتهم ومنازعاتهم، وقد يكونون حاضرين بوفرة أعدادهم وامتدادهم على منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وبامتلاكهم الموارد النفطية الوافرة التي تغذي الصناعة الحديثة وعن طريقها الحياة الحديثة بمجموعها. ولكن أشكال الحضور هذه وما يماثلها لا تكوّن حضوراً حقيقياً ينمّ عن استقلال فعلي وأثر إيجابي. فهي لا تنقل العرب من «العالم الثالث» أو عالم «الجنوب» المتخلف إلى عالم القدرة والتطور، بل تبقيهم منفعلين ومسودين: تبقيهم كـ «مشكلة» للقوى العالمية القادرة، تبقيهم كمجتذب أطماع ومحطّ تنافس، تبقيهم أتباعاً لتلك القوى تحركهم إلى هنا وهناك وتتلاعب بمصائرهم.

إن الحضور الفعلي الإيجابي هو اليوم ـ كما كان دوماً على مدى التاريخ ـ حضور القدرة، التي تؤهل الشعوب لصد الأخطار واستثمار الموارد الطبيعية وتنظيم الحياة والتحكم بالمصير. والمصدر الأساسي لهذه القدرة هو العقل: العقل المتفتح المتطور، المقدم على كشف أسرار الطبيعة والحياة، والعامل في معالجة المشكلات الإنسانية بأساليب العلم الصحيح. فهل سيستخدم العرب مواردهم الطبيعية الهائلة التي يتفردون بها عن غالب الشعوب المتخلفة ليكوّنوا لأنفسهم هذه القدرة، ويحققوا هذا النوع من الحضور، أم

ستكون هذه الموارد ـ على العكس ـ مبعث أخطار جديدة لهم، خارجية وداخلية، وعائقاً من عوائق تقدمهم، يحولهم عن الاختيارات الصحيحة والمطالب الأصيلة التي تضمن لهم كياناً «عالمياً» بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة؟ هذا السؤال هو أساسي وتحدٍّ كبير يجابه العرب في حاضرهم ومستقبلهم القريب.

٢ ـ أما السؤال الأساسي الثاني فيتعلق بالعالم، وبخاصة بالقوى القادرة المتسلطة فيه. لقد رأينا أن العالم كان في مجمل تاريخه وحتى زمننا هذا مجموعة عوالم. غير أن التطور العلمي الذي أخذ يتسارع في الآونة الأخيرة تسارعاً حثيثاً، قد ربط الشعوب بعضها ببعض بروابط محكمة وأوثق الصلات بينها على مختلف الجبهات. فلم يعد ممكناً لأي شعب أو أي مجتمع أن يعيش معزولاً عن سواه أو منفصلاً عنه. وغدت كل قضية من القضايا الهامة قضية «عالمية». على مدى التاريخ حتى هذا القرن، كانت الحروب تنشب في منطقة أو مناطق من العالم، فلا تؤثر في المناطق الأخرى أو إذا أثرت فبقدر محدود. أما في أوائل هذا القرن، فقد اندلعت حرب أيقن الناس أنها تختلف عن سابقاتها بأنها أول حرب «عالمية»، وتلتها الحرب العالمية الثانية فكانت أعمّ نطاقاً وأكثر هولاً. وإذا نشبت، لا سمح الله، الثالثة، فإنها ستفوقهما سعة ونفاذاً، وقتلاً وتدميراً. حتى لو لم تندلع الحرب، فإن تسلح الدول المتصاعد سنة عن سنة يحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية لا تقف عند حدود الدول المفردة، بل تشمل نطاق العالم أجمع. ومثل قضايا الحرب والتسلح، قضايا الغذاء والمرض والجهل والتخلف وتناقص الموارد الطبيعية وإفساد البيئية، وقضايا الاستعمار والتحرر، والصراع بين الطبقات والتناحر على المذاهب والمعتقدات ـ كل قضية من هذه القضايا غدت قضية «عالمية» لا تقتصر على شعب ولا تقف عند حدود بلد، بل تشمل جميع الشعوب والبلدان، لما عقدته الحضارة الحديثة من أسباب التواصل والتشابك والمصير المشترك بين أطراف العالم قاطبة.

للمرة الأولى في التاريخ البشري المديد تتوفر امكانات لتوحّد العالم، بدلاً من توزّعه إلى عوالم. لكن الحقيقة المؤلمة هي أنه بقدر ما تتوفر هذه الإمكانات، تحتدم أيضاً عوامل الانقسام والتناحر بين البشر. وفي هذه الحقيقة المؤلمة تكمن الأزمة الأساسية للحضارة الإنسانية. إن العالم قد توحّد تكنولوجياً وظاهرياً، والشعوب سائرة في سبيل التماثل في مآكلها ومشاربها ومساكنها ووسائل انتقالها، وغير ذلك من أساليب عيشها، لكنها لاتزال متباعدة متنافرة في أهدافها ونوازعها وايديولوجياتها ومطامعها. ومن هنا كانت خطورة تصاعد الإمكانات: إمكانات التقارب والتوحد، وامكانات التباعد والتنافر والتناحر. فأيتهما ستتغلب على الأخرى؟ على نوع الإجابة عن هذا السؤال يتوقف، إلى حد بعيد، مستقبل الحضارة الإنسانية، بل الوجود البشري ذاته.

إن أهمية الماضي لا تنحصر فيه فحسب، وإنما تتعداه لتلقي أضواء على الحاضر

والمستقبل. والمستقبل هو الأهم. فأي دور سيلعبه العرب في العالم المقبل، وأي شكل سيتخذه هذا العالم؟ إن هذين السؤالين مترابطان ترابطاً وثيقاً، وكل جهد ينصب على دراسة علاقات العرب بالعالم في الماضي يجب أن يستشعر الهواجس التي يثيرانهما، كي يسهم في تأهيل العرب والإنسانية عامة لتجاوز ما كان وما هو كائن إلى ما يجب أن يكون.